

زَهْرَةُ الْطَّرِيقِ تِفْرِيقُ حِبْرَةِ الْفَكِ

في مِصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

مُحْكَمَةٌ عَلَى نُسُخٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الْمُصْنِفِ وَعَلَيْهَا خَطُهُ وَاجْبَارَتُهُ

لِلْحَافِظِ
أَحْمَدَ بْنَ عَلَى بْنِ حَجَرِ الْعِسْقَلَانِيِّ
رَحْمَةُ الدُّوَلَّ (ت ٨٥٢ هـ)

مُعَمِّد
د. عَبْدُ الْجَمِيعِ حَمَدُ الْفَقِيرِ
إِمَامٌ وَخَطِيبٌ المسَجِدِ التَّبَوَّيِ الشَّرِيفِ

نَزَهَتِ الْنَّظَرِ فِي ضَيْفِهِ لَبِّنْجَبِي الْفَكِ

فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

مُحْقَقَةٌ عَلَى نُسُخٍ مَقْرُوَّةٍ عَلَى الْمُصَنِّفِ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ وَإِجَازَتُهُ

لِلْحَافِظِ
أَحْمَدَ بْنَ عَلَى بْنِ حَاجَرِ الْعِسْقَلَانِيِّ
حِمَةُ الدُّرْ (ت ٨٥٢ هـ)

مُحَقِّقٌ
د. سَيِّدُ الْحَسَنِ بْنُ حَمَّادِ الْأَنْجَلِيِّ
إِمَامٌ وَخَطِيبٌ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

ح عبد المحسن بن محمد القاسم ١٤٤٢هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أنساء النسر

الشافعي، أحمد بن علي ابن حجر

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر /
أحمد بن علي ابن حجر الشافعي - ط١٠٠ - المدينة المنورة، ١٤٤٢هـ.

٣٠٢ ص ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٦٦٣٧-٨

١- الحديث - مصطلح. أ. العنوان

١٤٤٢/٣٩١٠

ديوي ٢٣١

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٣٩١٠

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٦٦٣٧-٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢ - ٢٠٢١ م

لأهمية المتنون لطالب العلم

أُنشيء قسم في المسجد النبوي لحفظ هذه المتنون،
ويضم العديد من الطلاب الصغار والكبار طوال العام
ويمكن الالتحاق به في حلقات التعليم عن بعد على رابط:
www.mottoon.com



[https://a-alqasim.com/books/](http://www.mottoon.com/books/)

لتحميل متنون طالب العلم نسخة إلكترونية،
 والاستماع إلى شرحها مباشره أو تحميلها على رابط:
www.a-alqasim.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلوة والسلام على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ،
وعلَى آلهِ وصَحْبِهِ أجمعين.

أمّا بعدُ :

فِإِنَّ دِينَ اللَّهِ قَائِمٌ عَلَى أَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ - الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ -، وَقَدْ
تَكَفَّلَ اللَّهُ بِحِفْظِ كِتَابِهِ الْعَظِيمِ فَقَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ
لَحْفَظُونَ﴾، وَحَفِظَ أَيْضًا سُبْحَانَهُ سُنْنَةُ نَبِيِّهِ ﷺ، فَسُخِّرَ لَهَا عُلَمَاءُ أَفْذَاذًا،
وَجَهَابِذَةً حُفَاظًا، مِنْهُمْ مَنْ مَيَّزَ صَحِيحَهَا مِنْ سَقِيمِهَا، وَبَيْنَ عِلَّلَ
أَسَانِيدِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ قَوَاعِدَ عِلْمِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ وَلَخَصَّهَا، وَمِنْ
أُولَئِكَ الْأَعْلَامِ: الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنُ حَبْرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
فَصَنَّفَ كِتَابًا لَطِيفًا جَمَعَ فِيهِ مَا تَفَرَّقَ فِي كُتُبِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ،
وَلَخَصَ فِيهِ عُلُومًا مِنْ سَبْقٍ، وَزَادَ فِيهِ فَرَائِدًا وَفَوَائِدًا؛ سَمَّاهُ: «نُخْبَةُ الْفِكْرِ
فِي مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثْرِ»، ثُمَّ شَرَحَهُ شَرْحًا وَافِيًّا، حلَّ رُمُوزَهَا، وَفَتَحَ
كُنُوزَهَا، وَوَضَّحَ خَوَافِيَّهَا، فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ: «نُزْهَةُ النَّاظِرِ فِي تَوْضِيْحِ
نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثْرِ».

وَتَتَجَلَّ أَهْمَىْنِيَّةُ هَذَا الشَّرِح؛ فِي أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِ
بِمَقَاصِدِ مَعَانِي «نُخْبَةِ الْفِكْرِ» وَالْفَاظِهَا؛ لِذَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَبَالْغُثُّ فِي

شِرْحُهَا فِي الإِيْضَاحِ وَالْتَّوْجِيهِ، وَنَبَهَتْ عَلَى خَبَايَا زَوَايَاهَا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ
الْبَيْتِ أَدْرِى بِمَا فِيهِ».

وَلِأَهْمِيَّتِهِ عَمِلْتُ عَلَى تَحْقِيقِهِ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى نُسْخَ خَطِيَّةٍ
نَفِيسَةٍ؛ لِيَظْهُرَ فِي أَبْهِى حُلَّةٍ كَمَا وَضَعَهُ مُصْنِفُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ.

أَسَأْلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الشَّرِحِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلَنَا
خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

د. عبد الحسين محمد الفقيه

إِنَّمَا وَكَتَبَهُ الْمَجِيدُ الْبَوَّابُ التَّمِيقُ

فَرَغْتُ مِنْهُ فِي الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ
عَامَ وَاحِدٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعَ مِئَةً وَأَلْفِيْنِ مِنَ الْهِجْرَةِ

منهجي في تحقيق الكتاب

- ١ - رمّزت للنسخ بالحروف الأبجدية بحسب تاريخها؛ الأقدم فالأقدم.
- ٢ - أثبتت النص على ما اشتهر من قواعد الإملاء المعاصر، ولم أُشر إلى اختلاف النسخ في ذلك؛ كطريقة كتابة الهمزات، ورسم الناء مفتوحةً أو مربوطةً، ونحو ذلك.
- ٣ - أثبتت الراجح من فروق النسخ في النص في حال اختلافها في رسم الكلمة أو ضبطها، واعتمدت في الترجيح بينها ما يقتضيه سياق كلام المصنف، وما دلت عليه شروح وحواشي العلماء على الكتاب، فإذا لم أجده فيما تقدم ما يرجح بين الفروق فإنني أراجع مظنة الترجيح من مصادره؛ ككتب اللغة أو النحو أو مصطلح الحديث أو التراجم، وغيرها.
- ٤ - نبهت على ما كان من قبيل الوهم أو التصحيف الظاهر في النسخ الجيدة، مكتفيًا بذلك عن ذكر المثبت من بقية النسخ.
- ٥ - أهمّلت ذكر الأخطاء الظاهرة التي انفرّدت بها النسخة (أ) و(ط)؛ لكثرة الأوهام التي وقعت من ناسخيهما.
- ٦ - إذا كان في إحدى النسخ كلمة غير واضحة وتحتمل الخطأ

أو التفرد، وتحتمل الصواب وموافقة بقية النسخ؛ فإنني أحملها على الصواب الموافق لبقية النسخ، ولا أنبه على ذلك.

٧ - أكتفي في إثبات الفروق بتسمية رموز النسخ المخالفة في الحاشية، دون النسخ الموافقة للمرتضى؛ إلا إذا كان الاختلاف من قبيل الضَّبْطِ.

٨ - أَهْمَلْتُ التَّنْبِيَةَ عَلَى الاختلاف في صِيَغِ التَّرْضِيِّ وَالصَّلَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا يُشَبِّهُهَا؛ كلفظة: «تعالى»، و«عز وجل».

٩ - راعيتُ في وصف اختلاف ضَبْطِ الكلمات: تَمَيِّزَ عَلَامَةُ الْبَنَاءِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَى الْبِنَيَةِ الصَّرْفِيَّةِ لِلكلمة؛ عن علامات الإعراب.

١٠ - اختار مما ورد في النسخ بوجهين أو أكثر: الوجه الأرجح أو الأشهر منها، وأنبه على الوجه الثاني في الحاشية.

١١ - أنقل ما جاء في حواشى النسخ من التعليقات التي فيها ترجيح لوجه في قراءة النَّصِّ، أو فائدة تتعلق بها، وأهمل ما كان من قبيل الشَّرَحِ.

١٢ - ذكرت في الحاشية جميع بلالغات القراءة والمقابلة الواردة في النسخ.

١٣ - ميَّزْتُ نصَّ «نُخْبَةِ الْفِكْرِ» عن الشَّرَحِ باللَّوْنِ الأَحْمَرِ، ووضعته بين أقواس.

١٤ - ترجمت للأعلام غير المشهورين الذين ورد ذِكْرُهم في الكتاب ترجمةً موجزةً.

- ١٥ - خرّجت الأحاديث الواردة في المتن، بذكر أرقامها في كتب الحديث.
- ١٦ - علّقت على ما يحتاج إلى ذلك في كلام المصنف بايضاح المشكّل، وبيان المبهم، وكذلك نبهت على ما تُعقب به عليه.
- ١٧ - وثّقت الأقوال التي يذكرها المصنف بعزوّها إلى أصحابها من كُتبهم أو مِمَّن نقلها عنهم، وإذا دعت الحاجة إلى نقل عباراتهم بنصّها فعَلْت ذلك لمزيد البيان والإيضاح.
- ١٨ - بيَّنت أسماء الكتب التي أورَدَها أو أشار إليها الحافظ مع نسبتها لمصنفها، مع بيان المطبوع منها قدر الإمكان.
- ١٩ - جعلت للكتاب عنواناتٍ على جوانبه تُسْهِلُ الوصول إلى مباحثه، وتدلُّ القارئ على مهمّات مسائله، وأورَدْتها في فهرس الموضوعات مع بيان أرقام صفحاتها.

١) تَرْجِمَةُ الْمُصْنَفِ

اسمه ونسبة:

أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن عليّ بن محمد بن عليّ بن محمود، ابن حجر العسقلاني، المصري، الشافعی.

مولده:

وُلِدَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ وَسَبْعَ مِائَةٍ (٧٧٣هـ) بِمِصْرَ، وَنَشَأَ بِهَا يَتِيْمًا، وَحَفَظَ الْقُرْآنَ وَالْعَمَدةَ وَالْفَيْةَ الْعَرَقِيَّةَ وَالْحَاوِي الصَّغِيرَ وَمُخْتَصِرَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ ابْنُ تِسْعَ سَنِينَ.

رحلته وأشهر شيوخه:

كَانَ كَثِيرُ التَّرَحالِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، بِاَذْلَالِهِ وَقَتْهِ وَمَالِهِ؛ فَرَحَلَ دَاخِلَ مِصْرَ، وَأَخْذَ عَنْ كَبَارِ شِيوْخِهَا، كَمَا رَحَلَ إِلَى بَلَادِ الْحِجَازِ، وَالْيَمَنِ، وَالشَّامِ، وَحَلَبَ، وَغَيْرِهَا.

(١) انظر ترجمته في: ذيل التقىيد لأبي الطيّب الفاسي (٣٥٢/١)، لحظ الألحاظ لابن فهد المكي (ص ٢١١)، المنهل الصافي والمُستوفى بعد الوفاة لابن تغري بردي (١٧/٢)، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، الضوء اللماع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٣٦/٢)، تذكرة الحفاظ لابن المبرد (ص ٣٧) (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، طبقات الحفاظ للذهبي (ص ٥٥٢)، وذيله للسيوطى (ص ٢٥١)، نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطى (٤٥/١)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (٧٤/١)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (٨٧/١).

ومن أبرز شيوخه :

- إبراهيم الشوخي (٨٠٠هـ).
- برهان الدين الأبناسي (٨٠٢هـ).
- ابن الملقب (٨٠٤هـ).
- سراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ).
- عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).
- نور الدين الهيثمي (٨٠٧هـ).
- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ).
- عز الدين ابن جماعة (٨١٩هـ).
- وغيرهم كثير.

أشهر تلاميذه :

- محب الدين ابن الشحنة (٨١٥هـ).
- الكمال بن الهمام (٨٦١هـ).
- يوسف ابن تغري بردي (٨٧٤هـ).
- قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ).
- برهان الدين البقاعي (٨٨٥هـ).
- شمس الدين السحاوي (٩٠٢هـ).
- زكريا الانصاري (٩٢٦هـ).
- وغيرهم كثير.

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال الحافظ العراقي رحمه الله: «الشيخ العالم، والكامل الفاضل، الإمام المحدث، المفید المجيد، الحافظ المتقن، الضابط الثقة المأمون»^(١).

وقال أبو الطيب الفاسي رحمه الله: «هو أحفظ أهل العصر للأحاديث والآثار وأسماء الرجال، المتقدمين منهم والمتاخرين، والعالي من ذلك والنازل، مع معرفة قوية بعمل الأحاديث وبراعة حسنة في الفقه وغيره»^(٢).

وقال ابن ناصر الدين رحمه الله: «محدث حافظ»^(٣).

وقال ابن فهيد رحمه الله: «الإمام العلامة الحافظ، فريد الوقت، مفخر الزمان، بقية الحفاظ، علم الأئمة الأعلام، عمدة المحققين، خاتمة الحفاظ المبرزين والقضاة المشهورين»^(٤).

وقال يوسف بن تغري بردي رحمه الله: «شيخ الإسلام، حافظ العصر، رحمة الطالبين، مفتى الفرق، أمير المؤمنين في الحديث»^(٥).

وقال السخاوي رحمه الله: «شيخ الإسلام، وأوحد الأئمة الأعلام، حافظ العصر، وخاتمة المجتهدين... حامل راية العلوم والأثر»^(٦).

(١) الجوادر والدرر (٢٧٠/١).

(٢) ذيل التقييد (٣٥٥/١).

(٣) توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٣/١٢٨).

(٤) لحظ الألحاظ (٢١١ص).

(٥) المنهل الصافي (٢/١٧).

(٦) الجوادر والدرر (١/٥٣).

وقال أيضًا: «شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة، والذهن الوقاد، والذكاء المفترط، وسعة العلم في فنونٍ شتى، وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه في الحديث»^(١).

وقال السيوطي رحمه الله: «فريد زمانه، وحامل لواء السنة في أوانه، ذهبي هذا العصر ونصاره، وجواهره الذي ثبت به على كثير من الأعصار فخاره، إمام هذا الفن للمقتدين، ومقدم عساكر المحدثين، وعمدة الوجود في التوحيد والتصحيح، وأعظم الشهود والحكام في بابي التعديل والتجريح»^(٢).

وقال الشوكاني رحمه الله: «وتصدى لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه مطالعةً وإقراءً وتصنيفاً، وتفرد بذلك، وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد والعدو والصديق؛ حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع»^(٣).

مؤلفاته:

وهي كثيرة جدًا؛ منها:

- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

- «الإصابة في تمييز الصحابة».

(١) الضوء الالمعنون (٣٩/٢).

(٢) نظم العقيان (٤٥/١).

(٣) البدر الطالع (٨٨/١).

- «إِنْبَاءُ الْغُمْرِ بِأَبْنَاءِ الْعُمْرِ».
- «بِلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ أَدْلَةِ الْأَحْكَامِ».
- «تَبْصِيرُ الْمُتَبَّهِ بِتَحْرِيرِ الْمُشْتَبِهِ».
- «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ».
- «الْتَّمَيِّزُ فِي تَلْخِيصِ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ شَرْحِ الْوَجِيزِ»؛ الْمَشْهُورُ بِـ: «الْتَّلْخِيصُ الْحَمِيرِ».
- «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ».
- «الْدُّرُرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَائِةِ التَّالِمِنَةِ».
- «فَتْحُ الْبَارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» وَمِقْدِمَتُهُ: «هُدَى السَّارِيِّ».
- «السَّانُ الْمِيزَانُ».
- «نُخْبَةُ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثْرِ».
- «نُزَهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيْحِ نُخْبَةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثْرِ»، وَهُوَ كَتَبْنَا هَذَا.
- «النُّكُتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ».
- وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ.

وفاته:

تَوَفَّى رَحْمَةُ اللَّهِ - بَعْدَ أَنْ مَرِضَ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ - لِيَلَةَ السَّبْتِ، فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةِ اثْتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ (٨٥٢هـ).

اسم الكتاب

اختلفت النسخ الخطية في ذكر اسم الكتاب، وقد بيّنت هنا أوجهه ورواده فيها، وما ورد في الإجازات والخواتيم الملحة بها، وأشارت إلى أوجهه ورواده في كتب الترجم والفالهارس ونحوها، من مظان معرفة اسم الكتاب.

أولاً: اسم الكتاب كما ورد في النسخ الخطية:

- ١ - في (أ): «كتاب شرح النخبة».
- ٢ - في (ب): «كتاب نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».
- ٣ - في (ج): «كتاب شرح النخبة في علم الحديث».
- ٤ - في (د): «توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».
- ٥ - في (ه): «النخبة في علم الحديث لابن حجر، وشرحها، ونظم أصلها».
- ٦ - في (و)، (ز): «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».
- ٧ - في (ح): «شرح نخبة الفكر».
- ٨ - في (ي): «كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».
- ٩ - في (ك)، (م): «شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

ثانياً: اسم الكتاب كما ورد في خواتيم النسخ والإجازات الملحة
بها^(١):

- ١ - في (أ)، (د)، (ز)، (ط): «توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».
- ٢ - في (ب)، (ج)، (د)، (ه)، (ل): «توضيح نخبة الفكر».
- ٣ - في (ه)، (ح): «شرح النخبة».
- ٤ - في (ه): «النخبة وشرحها».
- ٥ - في (م): «شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

ثالثاً: اسم الكتاب كما ورد في كتب الترجم

أ - ما ورد في ترجمة المصنف:

- ١ - «نُزَهَةُ النَّظَرِ»^(٢).
- ٢ - «نُزَهَةُ النَّظَرِ بِتَوْضِيْحِ نُخْبَةِ الْفَكِيرِ»^(٣).
- ٣ - «النخبة وشرحها»^(٤).

(١) ذكرت هنا اسم الكتاب كما ورد فيها، وأوردت نصوص الخواتيم والإجازات بكمالها في آخر الكتاب.

(٢) الجواهر والدرر (٦٧٧/٢)، وقال بعد ذكر النخبة: «وشرحها المسمى: نزهة النظر»، درة الحِجَال في أسماء الرِّجَال لِلمُكَنَّاسِي (٣/٢٤٢)، الْدِيَاج المذهب لابن فردون (١٢٥/٢).

(٣) شذرات الذهب (٩/٣٩٩)، المنهل الصافي (٢/٢٧).

(٤) حسن المحاضرة للسيوطى (١/٣٦٤).

ب - ما ورد في غير ترجمة المصنّف:

١ - «نَزَهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيْحِ نَخْبَةِ الْفَكْرِ»^(١).

٢ - «شَرْحُ نَخْبَةِ الْفَكْرِ فِي مَصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثَرِ»^(٢).

٣ - «شَرْحُ النُّخْبَةِ»^(٣).

رابعاً: اسم الكتاب كما ورد في كتب الفهارس والأدلة:

١ - «نَزَهَةُ النَّظَرِ»^(٤).

٢ - «نَزَهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيْحِ نَخْبَةِ الْفَكْرِ»^(٥).

٣ - «نَزَهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيْحِ نَخْبَةِ الْفَكْرِ فِي اصْطِلَاحِ الْحَدِيثِ»^(٦).

٤ - «شَرْحُ نَخْبَةِ الْفَكْرِ»^(٧).

٥ - «شَرْحُ النُّخْبَةِ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ»^(٨).

(١) شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (٧١٣/١).

(٢) التاج المكمل للقتوّجي (ص ٣٨٥).

(٣) وهو كثير في كتب التاريخ والتراث.

(٤) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٢١٦).

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٩٣٦/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا الباباني (١٣٠/١).

(٦) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لإدوارد كرينيليوس (ص ٩٩).

(٧) المحطة في ذكر الصاحب السئّة للقتوّجي (ص ٢٣٤).

(٨) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة (قسم علوم القرآن) لصلاح الخيمي (١٦٥/١).

خامساً: اسم الكتاب كما ورد في الشروحات:

- ١ - «شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر»^(١).
- ٢ - «شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»^(٢).
- ٣ - «شرح النخبة في علوم الحديث»^(٣).

وقد اعتمدت تسمية الكتاب بـ«نُزَهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيْحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثْرِ»، وذلك لأنَّ ورود هذا الاسم في ثلاث نسخٍ من نُسَخِهِ الْخَطِيَّةِ الْجَيِّدَةِ يُشَعِّرُ بِأَنَّ لَهُ أَصْلًاً عَنْ مَوْلِفِهِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَنْيِعِهِ بَكَلَّهُ، وَهُوَ الْاسْمُ الَّذِي تَابَعَتْ أَكْثَرُ كُتُبِ التَّرَاجِمِ عَلَى ذِكْرِهِ، وَاشْتَهَرَ بِهِ فِي الْأَزْمَانِ الْمُتَأْخِرَةِ.

(١) قال القاري بَكَلَّهُ في شرح شرح النخبة (ص ١١٧): «إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِي وَمَنْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ أَحْبَابِي طَلَبَ مِنِّي أَنْ يَقْرَأَ عَلَيَّ (شَرْحَ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلِحَاتِ أَهْلِ الْأَثْرِ)».

(٢) قال اللقاني بَكَلَّهُ في فَضَاءِ الْوَاطِرِ (ص ٢): «إِنَّ شَرْحَ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثْرِ...».

(٣) قال المُنَاوِيُّ بَكَلَّهُ في الْيَوَاقِيْتِ وَالدُّرَرِ (١١٤/١): «قَدْ كُنْتُ سُئِلْتُ مَرَارًا وَتَكْرَارًا فِي وَضْعِ شَرْحِ عَلَى شَرْحِ النُّخْبَةِ فِي عِلْمِ الْمُهَاجِرِ».

وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب

اعتمدت في تحقيق الكتاب على ثلاث عشرة نسخة خطية، هي من أقدم وأجود ما خط من نسخ هذا الكتاب، وهي بحسب تاريخ نسخها على الترتيب الآتي:

النسخة الأولى، ورمزت لها بـ «أ»:

وهي نسخة خطية بمكتبة برتو باشا، ضمن المكتبة السليمانية
بإستانبول - تركيا -.

رقمها: (٥٦).

عدد لوحاتها: (٣٦) لوحه.

تاريخ نسخها: التاسع عشر من ذي القعدة، سنة (٨٤٣هـ).

ناسخها: أثبت اسمه ثم محيي، وآثار المحو ظاهرة.

خطها: نسخي جميل وواضح.

خصائصها:

١ - نسخة تامة، ومتقدمة.

٢ - مقروءة على المصنف رحمه الله.

٣ - عليها بلالات في حاشيتها بخط المصنف.

٤ - عليها إلحاقاتٌ وتصحيحاتٌ.

٥ - ميّز ناسخها المتن عن الشرح بمداد أحمر.

النسخة الثانية، ورمزت لها بـ «ب»:

وهي نسخة خطيةً بمكتبة دار الكتب المصرية ضمن مجاميع طلعت، بالقاهرة - مصر -.

رقمها : (٦/٨٨٠).

عدد لوحاتها : (٣٠) لوحٌ.

تاريخ نسخها : الثالث والعشرين من ذي الحجّة ، سنة (١٤٤٤هـ).

ناسخها : محمد بن موسى بن عمران المقرئ - تلميذ المصنف^(١) -.

خطُّها : نسخيٌّ معتادٌ.

خصائصها :

١ - نسخةٌ تامةٌ.

٢ - كلماتها مشكولةٌ في الغالب.

٣ - قريبةُ العهدِ بالمصنف ، فناسخها من تلاميذه ، وقد كتبها في حياته.

(١) هو: محمد بن موسى بن عمران، شمس الدين، الغزّي ثم المقدسي، الحنفي، المقرئ، قرأ على الحافظ ابن حجر «نخبة الظمان» وغيرها، وذلك سنة (١٤٤٤هـ)، تصدر للإقراء بالقدس والقاهرة، وانتفع الناسُ به لصلاحه، توفي سنة (١٤٧٣هـ). الضوء اللامع (١٠/٥٨).

النسخة الثالثة، ورمزت لها بـ «ج»:

وهي نسخة خطية بمكتبة عاطف أفندي بإسطنبول - تركيا -.

رقمها: (٣٧٨).

عدد لوحاتها: (٣١) لوحه.

تاريخ نسخها: الثالث والعشرون من جمادى الآخرة، سنة (٨٤٥هـ).

ناسخها: لم يذكر.

خطها: نسخيٌّ معتادٌ.

خصائصها:

١ - نسخة تامة.

٢ - يعني الناسخ بضبط المشكّل.

٣ - ميز المتن فيها عن الشرح بالمداد الأحمر.

٤ - مقروءة على المصنف بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وعليها بлагات قراءة بحث بخطه.

٥ - عليها تصحيحات وتعليقات.

النسخة الرابعة، ورمزت لها بـ «د»:

وهي نسخة خطية بالمكتبة الحمزاوية بإقليم الرشيدية - المغرب -.

رقمها: (٢٠٤).

عدد لوحاتها : (٤٥) لوحةً.

تاريخ نسخها : لم يُذَكَّر تاريخ نسخها ، لكن عليها إجازة من المصنف للنَّاسِخ في عاشر جمادى الآخرة ، سنة (٨٥٠هـ).

ناسخها : لا يُعرف.

خطُّها : نسخيٌّ جميلٌ وواضحٌ.

خصائصها :

١ - نسخةٌ تامةٌ ، ومتقنةٌ.

٢ - مقروءةٌ على المصنف بِحَمْلَةِ اللَّهِ قبل وفاته بعامين ، وكانت القراءة عليه قراءة بحثٍ وتدقيقٍ من قبل مالك النسخة : نور الدّين عليٌّ بن داود الجوهرى الحنفىي - تلميذ المصنف^(١) - ، وقد كتب له إجازة المصنف آخرها : محمد بن علي الشهير بابن قمر^(٢).

٣ - عليها بِلَاغَاتٌ في حاشيتها بخطِّ المصنف.

٤ - عليها تعليقاتٌ وحواشٍ كثيرةٌ مفيدةٌ.

٥ - مَيَّزَ ناسخها المتنَ عن الشرح بخطِّ أحمرٍ أعلىه.

(١) هو: عليٌّ بن داود بن إبراهيم ، نور الدّين ، القاهري ، الجوهرى ، الحنفىي ، توفى سنة (٩٤٠هـ). انظر: الصّوَءُ الْلَّامُعُ (٢١٧/٥) ، هديَّةُ العارفِينَ (٧٣٩/١).

(٢) هو: شمس الدّين أبو عبد الله محمد بن علي بن جعفر بن مختار الحسيني ، الشافعىي ، القاهري ، المعروف بابن قمر ، أخذ عن الحافظ ابن حجر ، وكان ضابط الأسماء عنده في السّماع ، توفى سنة (٨٧٦هـ). انظر: الصّوَءُ الْلَّامُعُ (١٧٦/٨) ، البدر الطَّالِعُ (٢١١/٢).

النسخة الخامسة، ورمزت لها بـ «ه»:

وهي نسخة خطية بمكتبة برنستون جاريت - أمريكا -. رقمها : (٣٩٤٩).

عدد لوحاتها : (٥٤) لوحه.

تاريخ نسخها : ثالث رجب، سنة (٨٥٠هـ).

ناسخها : محمد بن محمد بن محمد ابن المغزيل - وابن حماد - الحموي الشافعى العبدري - تلميذ المصنف^(١) -.

خطها : نسخي واضح.

خصائصها :

١ - نسخة تامة، ومتقدمة.

٢ - مقروءة على المصنف، حيث قرأ عليه الناسخ بعضها، ثم أكمل القراءة برهان الدين البقاعي، وحضر المجلس جماعة منهم شمس الدين السخاوي، ومحمد بن محمد بن فهد المكي^(٢) وهو كاتب طبقة السماع.

٣ - عليها إلحاقات وتصحيحات.

(١) هو: محمد بن محمد بن علي العبدري، الحموي، الشافعى، المعروف بابن المغزيل، كان كثير الاشتغال بالعلم، مع تعاطي التجارة، توفي سنة (٨٦٧هـ). انظر: الضوء اللامع (٢٤٨/٩).

(٢) هو: نجم الدين محمد - ويدعى عمر - بن محمد ابن فهد القرشي، الهاشمي، المكي، لازم الحافظ ابن حجر، ومهير في الحديث، وصنف المصنفات، توفي سنة (٨٨٥هـ). انظر: الجواهر والدرر (١١٢١/٣)، الضوء الامان (١٢٦/٦)، البدر الطالع (٥١٣/١).

٤ - عليها بِلَاغَاتٌ فِي حَاشِيَتِهَا بِخَطٍّ الْمُصْنَفِ.

٥ - عليها حَوَّاš وَتَعْلِيقَاتٌ مُفَيِّدَةٌ.

النُّسْخَةُ السَّادِسَةُ، وَرَمَّزَتْ لَهَا بِـ «و» :

وَهِي نُسْخَةٌ خَطِيَّةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ بِدِمْشَقِ - سُورِيَا -.

رَقْمُهَا : (٤٨٩٥).

عَدْ لَوْحَاتِهَا : (٣١) لَوْحَةً.

تَارِيْخُ نُسْخَهَا : الْعَشْرُ الْأَوْسَطُ مِنْ رَمَضَانَ، سَنَةُ (٨٥١هـ).

نَاسِخَهَا : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْأَخْصَاصِيِّ الشَّافِعِيُّ - تَلَمِيْذُ الْمُصْنَفِ^(١) -.

خَطُّهَا : نَسْخَيْ وَاضْحَ.

خَصَائِصُهَا :

١ - نُسْخَةٌ تَامَّةٌ، وَمُتَقْنَةٌ.

٢ - نَاسِخَهَا بْنُ الْأَخْصَاصِيُّ مِنْ تَلَمِيْذِ الْمُصْنَفِ.

٣ - قَرَأَهَا نَاسِخَهَا عَلَى الْمُصْنَفِ، وَهِي مَقْرُوْءَةٌ أَيْضًا عَلَى الشَّيْخِ عبدُ الْقَادِرِ الصَّفُورِيِّ^(٢) عَامَ (١٠٧٧هـ).

(١) هو: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْأَخْصَاصِيِّ؛ كَانَ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الْخَيْرُ وَسَلَامَةُ الصَّدَرِ وَالْتَّوَاضِعُ وَالْتَّوْدُدُ وَالرَّغْبَةُ فِي الصَّالِحِينَ، تَوْفَيَ سَنَةُ (٨٨٩هـ). انْظُرْ: الْضَّوءُ الْلَّامُعُ (١٩٤/٢).

(٢) هو: عبدُ الْقَادِرِ بْنُ مَصْطَفَى الصَّفُورِيِّ، الدَّمْشِقِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الْمُحَقِّقُ الْكَبِيرُ، كَانَ مِنْ أَسْاطِينِ أَفَاضِلِ عَصَرِهِ، مَشْهُورُ الذِّكْرِ، بَعْدِ الصَّبِيْتِ، تَوْفَيَ سَنَةُ (١٠٨١هـ). خَلاصَةُ الْأَثْرِ فِي أَعْيَانِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ لِلْمُحَبِّيِّ الْحَموِيِّ (٤٦٧/٢).

٤ - عليها بِلَاغَاتٌ في حاشيتها بِخَطٍّ المُصَنَّف.

٥ - عليها حواشٍ وتعلیقاتٌ مفيدة.

النُّسخة السَّابعة، ورمزت لها بـ «ز»:

وهي نسخة خطية بمكتبة حكيم أوغلو، ضمن المكتبة السليمانية
بإستانبول - تركيا -.

رقمها : (١٥٥).

عدد لوحاتها : (٤٠) لوحة.

تاريخ نسخها : في شوال، سنة (٨٥٢هـ).

ناسخها : محمود بن إسماعيل العيني.

خُطُّها : نسخٌ جميلٌ واضح.

خصائصها :

١ - نسخة تامة، ومتقدمة.

٢ - مكتوبة في حياة المصنف بِحَمْلَةِ اللَّهِ قبل وفاته بشهرين.

٣ - عليها تصحيحات يسيرة.

٤ - مَيَّزَ ناسخها المتن عن الشرح بِخَطٍّ أحمر أعلاه.

النُّسخة الثَّامنة، ورمزت لها بـ «ح»:

وهي نسخة خطية بمكتبة آيا صوفيا، ضمن المكتبة السليمانية
بإستانبول - تركيا -.

رقمها : (٤٤٠/١).

عدد لوحاتها: (٥٠) لوحهً.

تاريخ نسخها: الرابع من شعبان، سنة (٨٥٧هـ).

ناسخها: يحيى بن عبد الغني الإمام^(١).

خطّها: نسخيٌ واضحٌ.

خصائصها:

١ - نسخةٌ تامةٌ، ومتقدمة.

٢ - مقروءةٌ على الحافظ عثمان الديمي^(٢) - تلميذ المصنف -،
وعليها خطّه وإجازته.

٣ - عليها حواشٍ وتعليقاتٍ مفيدة.

٤ - عليها تصحيحاتٍ يسيرة.

٥ - ميّز ناسخها المتن عن الشرح بالمداد الأحمر.

النسخة التاسعة، ورمزت لها بـ «ط»:

وهي نسخةٌ خطّيةٌ بمكتبة متحف دير الإسكوريال بمدريد - إسبانيا -.

رقمها: (١٥٠٩).

عدد لوحاتها: (٣٨) لوحهً.

(١) هو: أبو زكرياً، يحيى بن شاكر بن عبد الغني بن شاكر، عُرف من صُغرِه بقوَّةِ الحافظة، ووفور الذِّكاء، وسرعة الإدراك، والفصاحة، وحسن العبارة، مع مزيد التَّواضع والأدب والعقل، توفي سنة (٨٨٥هـ). *الضّوء الّامع* (٢٢٦/١٠).

(٢) هو: فخر الدين أبو عمرو عثمان بن محمد بن عثمان الديمي، الشافعي، القاهري، أخذ عن الحافظ ابن حجر، وكان أحد التّاسعة الذين أوصى إليهم، ووصفهم بكونهم أهل الحديث، توفي سنة (٩٠٨هـ). انظر: *الضّوء الّامع* (٥/١٤٠).

تاریخ نسخها: الثالث عشر من رمضان، سنة (٨٦٩هـ)، وقد وهم الناـسـخ فـقـلـبـ سـنـةـ النـسـخـ (٨٩٦هـ) وـالـأـوـلـ هوـ الصـوـابـ؛ وـهـوـ الـذـيـ أـثـبـتـهـ فـيـ قـيـدـ فـرـاغـهـ مـنـ نـسـخـ «ـنـخـبـةـ الـفـكـرـ»ـ فـيـ نـفـسـ الـمـجـمـوـعـ، وـقـدـ نـاـوـلـهـ شـيـخـهـ أـبـوـ الـبـرـكـاتـ الـكـتـابـ، وـهـوـ إـنـمـاـ تـوـفـيـ سـنـةـ (٨٧٣هـ).

ناسـخـها: أـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ بـنـ عـلـيـ بـنـ عـبـدـ الـلـهـ الـمـغـرـاوـيـ.

خـطـهـا: أـنـدـلـسـيـ جـمـيلـ.

خـصـائـصـهـا:ـ

١ - نـسـخـةـ تـامـةـ.

٢ - مـيـزـ نـاسـخـهاـ المـتـنـ عـنـ الشـرـحـ بـلـوـنـ آـخـرـ غـامـقـ.

٣ - النـاـسـخـ يـرـوـيـ الشـرـحـ عـنـ تـلـمـيـذـ المـصـنـفـ أـبـيـ الـبـرـكـاتـ اـبـنـ عـزـوـزـ التـونـسـيـ^(١)ـ الـذـيـ نـاـوـلـهـ أـصـلـهـ الـمـقـرـوـءـ عـلـىـ الـمـصـنـفـ مـقـرـوـنـاـ بـالـإـجـازـةـ.

٤ - عـلـيـهـ تـصـحـيـحـاتـ يـسـيرـةـ.

الـنـسـخـةـ الـعـاـشـرـةـ، وـرـمـزـتـ لـهـ بــ(ـيـ)ـ:

وـهـيـ نـسـخـةـ خـطـيـةـ بـمـكـتـبـةـ أـسـعـدـ أـفـنـدـيـ، ضـمـنـ الـمـكـتـبـةـ السـلـيـمـانـيـةـ بـإـسـتـانـبـولـ -ـ تـرـكـيـاـ -ـ.

رـقـمـهـا:ـ (٢٥٥ـ).

(١) هو: أـبـوـ الـبـرـكـاتـ مـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ الـأـمـيـنـ بـنـ عـزـوـزـ، أـخـذـ عـنـ الـحـافـظـ اـبـنـ حـجـرـ، وـولـيـ الـدـيـنـ الـعـرـاقـيـ وـغـيرـهـماـ، وـرـجـعـ إـلـىـ تـونـسـ فـتـصـدـرـ بـهـ لـلـإـسـمـاعـ، تـوـفـيـ فـيـ الـطـاعـونـ سـنـةـ (٨٧٣هـ). الـصـوـءـ الـلـامـعـ (٨/٢٠١).

عدد لوحاتها: (٣١) لوحةً.

تاريخ نسخها: التّاسع والعشرون من صفر، سنة (٨٦٩هـ).

ناسخها: أحمد بن شعبان بن عليٍّ بن شعبان بن محمدٍ
الأنصاري^(١).

خُطُّتها: نسخٌ جميلٌ.

خصائصها:

١ - نسخةٌ تامةٌ، ومتقدمة.

٢ - مقروءةٌ على الحافظ عثمان الديمي - تلميذ المصنف -،
وعليها خطه وإجازته.

٣ - كُتِّبَتْ من نسخةٍ عليها خط المصنف، وقوبلتْ عليها.

٤ - عليها بعض التّصحيحات والإلحادات.

٥ - ميّز ناسخها المتن عن الشرح بخط أحمر أعلىه.

النسخة الحادية عشرة، ورمزت لها بـ «ك»:

وهي نسخةٌ خطّيةٌ بمكتبة مراد بخاري، ضمن المكتبة السليمانية
بإسطنبول - تركيا -.

رقمها: (٣١١).

(١) هو: أحمد بن شعبان بن عليٍّ بن شعبان، الشهاب الأنصاري، برع وتفنّن ونظم وأفاد، وتصدّى للتدريس والإفتاء، فانتفع به جماعة، مع تصوّنٍ وخيرٍ واستقامة، توفي بغزة سنة (٩٦٩هـ). الضوء الالامع (٣١٢/١)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزّي (١٣٧/١).

عدد لوحاتها: (٢١) لوحةٌ.

تاريخ نسخها: الرابع عشر من المحرم سنة (٩٠٢هـ).

ناسخها: محمد بن عليٍّ بن عمر البسيوني الشافعى^(١).

خطُّها: نسخٌ جميلٌ.

خصائصها:

١ - نسخةٌ تامةٌ، ومتقدمةٌ.

٢ - مشكولةٌ شكلاً تاماً.

٣ - مقابلةٌ على نسخة مقروءةٍ على المصنف وعليها خطُّه.

٤ - على حواشيه تصحيحاتٌ وإلحاقاتٌ؛ مما يدلُّ على العناية

بها.

٥ - تقلُّ فيها الأخطاء والتُّرُّدات.

٦ - عليها تعليقاتٌ كثيرةٌ في الهاشم، وشرحٌ في صفحاتٍ ملحةٍ

بالأصل.

٧ - فيها فوائد قيمةٌ، وتفسيرٌ لكثيرٍ من الكلمات داخل السطور

وخارجها.

٨ - ميَّز ناسخها المتن بالأحمر.

(١) هو: محمد بن عليٍّ بن عمر البسيوني، ثم القاهري، الشافعى. الضوء اللمع (٢٠١/٨).

النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ عَشَرَةُ، وَرَمَّزَتْ لَهَا بِـ «ل»^(١) :

وَهِيَ نُسْخَةٌ خَطِيّْةٌ بِالْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ ، بِدَمْشِقِ - سُورِيَا - .

رَقْمُهَا : (٩٢١٧).

عَدْ لَوْحَاتِهَا : (٣٦) لَوْحَةً.

تَارِيْخُ نُسْخَهَا : ثَانِي شَهْرِ الْحَرَامِ ، سَنَةَ (٨٣٨هـ).

نَاسِخُهَا : مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سُوِيدِكِينِ الشَّافِعِيِّ الْمَقْدُسِيِّ^(٢) .

خَطُّهَا : نَسْخَيٌّ مَعْتَادٌ.

خَصَائِصُهَا :

١ - نُسْخَةٌ تَامَّةٌ ، غَيْرُ وَرَقَةٍ مِنْ أَوَّلِهَا اسْتُدِرِكَتْ بِخَطٍّ مَتَّاخِرٍ ،
وَوَقَعَ فِي ثَنَيَا مَصْوَرَتِهَا خَرْمٌ بِمَقْدَارِ لَوْحَةٍ أَيْضًاً.

٢ - بَعْضُ كَلْمَاتِهَا مَشْكُولَةً.

٣ - مَنْقُولَةٌ مِنْ نُسْخَةٍ نُقِلَّتْ مِنْ نُسْخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّ الْمَصْنَفِ.

٤ - مَقْرُوْءَةٌ عَلَى الْمَصْنَفِ ، حِيثُ قَرَأَهَا عَلَيْهِ تَلَمِيْذُهُ كَمَالُ الدِّينِ
ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ^(٣) ، وَقَدْ كَتَبَ لِهِ الْمَصْنَفَ عَلَيْهَا بِلَاغَاتِ الْقِرَاءَةِ بِخَطِّهِ

(١) أَخْرَجَتْ هَذِهِ النُّسْخَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا مَعَ أَنَّ حَقَّهُمَا التَّقْدِيمُ؛ لِأَنِّي وَقَفْتُ عَلَيْهِمَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ مَقْبَلَةِ النُّسْخَةِ الْأَحَدِيَّةِ عَشَرَةِ الْمُتَقْدِمِ ذَكْرُهَا.

(٢) لَمْ أَقْفَ عَلَى تَرْجُمَتِهِ.

(٣) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، الْعَالَمُ الْمُحَقَّقُ ، الْكَمَالُ أَبُو الْمَعَالِيِّ ، ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ الْمَقْدُسِيُّ ، أَخْذَ عَنْ ابْنِ رَسْلَانَ ، وَالْكَمَالِ بْنِ الْهَمَامَ ، وَقَرَأَ عَلَى الْحَافِظِ أَشْيَاءً؛ مِنْهَا جَمِيعُ شَرْحِ النُّخْبَةِ ، وَوَضَّهَ الْحَافِظُ بِالْفَاضِلِ الْبَارِعِ الْأَوَّلِدِ الْكَامِلِ ، وَشَهَدَ لَهُ بِالْأَهْلِيَّةِ فِي تَعْلِيمِ الْفَقَهِ وَالْحَدِيثِ ، تَوْفَى سَنَةَ (٩٠٠هـ). الْجَوَاهِرُ وَالدَّرَرُ فِي تَرْجِمَةِ شِيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ حَمْرَاءِ (١١٥٦/٣)، نَظَمَ الْعَقِيْمَانَ فِي أَعْيَانِ الْأَعْيَانِ (ص ١٥٩)، طَبَقَاتِ الْمُفَسِّرِينَ لِلْأَدَنِيِّ وَيَ (ص ٣٥٨).

في حواشى النسخة، ووصفها في مواضع بأنها قراءة بحثٍ، وكذلك كتب له الإجازة في آخرها بخطه سنة (٨٤٠هـ)^(١).

٥ - عليها تصحيحاتٌ، وتعليقاتٌ كثيرة في الهاشم.

٦ - ميز الناسخ متن «نخبة الفكر» بالحمرة.

النسخة الثالثة عشرة، ورمزت لها بـ «م»:

وهي نسخة خطيةً بمكتبة معهد الاستشراق بمدينة بطرس بورغ - روسيا -.

رقمها : (٢٩).

عدد لوحاتها : (٢٦) لوحٌ.

تاريخ نسخها : سنة (٨٤٠هـ).

ناسخها : لم يُذَكَّر.

خطها : نستعليق.

خصائصها :

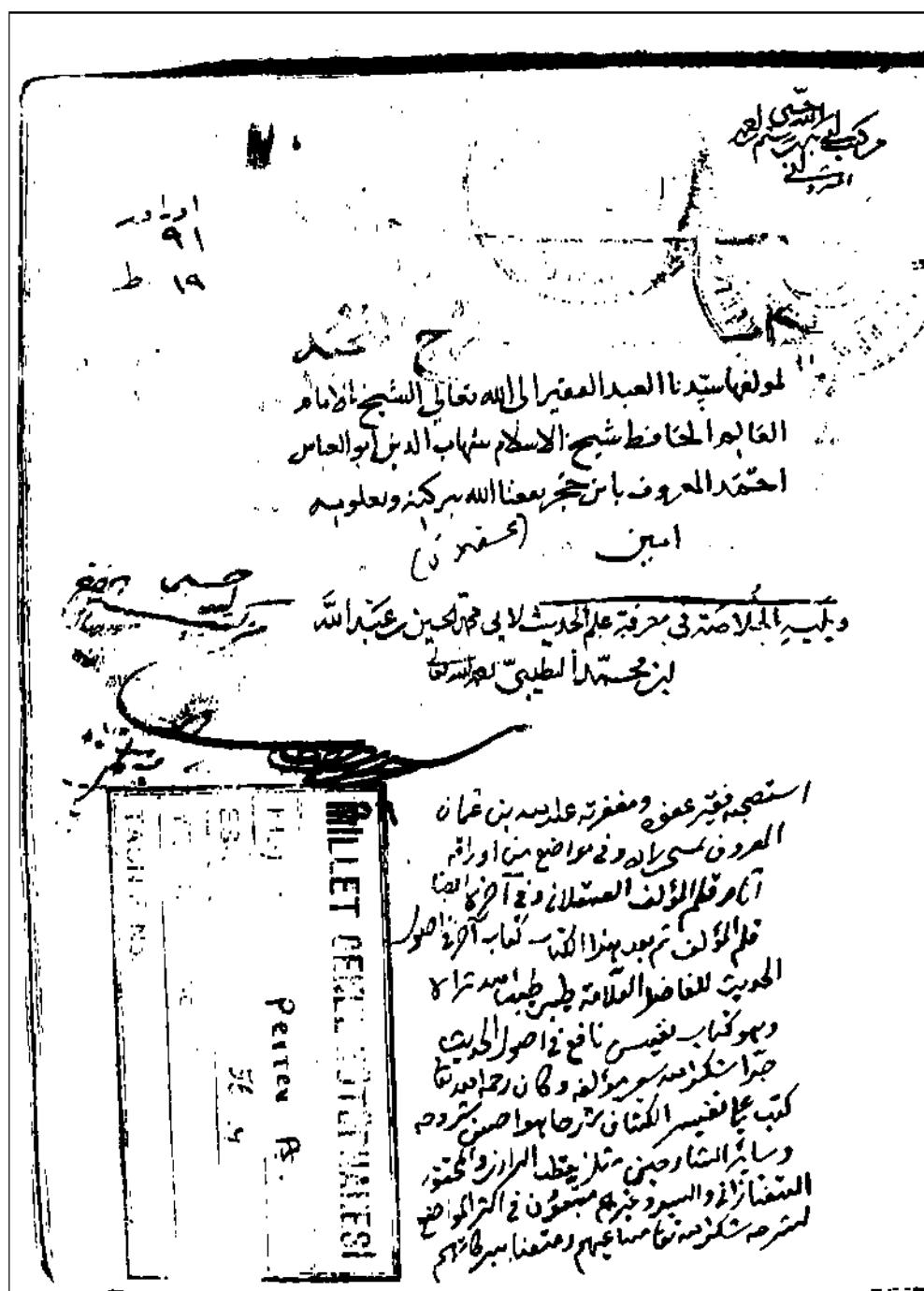
١ - نسخة تامةً.

(١) وقد وقف على هذه النسخة نفسها عبد الرؤوف المُناوي وأفاد منها في شرحه على النزهة، ووصفها بما يفيد علو شأنها حيث قال: «وَقَفْتُ عَلَى نَسْخَةِ الْكَمَالِ ابْنِ أَبِي شَرِيفِ - الَّتِي قَرَأَهَا عَلَى الْمُؤْلِفِ، وَبَلَغَ لَهُ عَلَيْهَا بَخْطَهُ فِي كُلِّ وَرْقَةٍ غَالِبًا - فَوُجِدَتْ فِيهَا...». اليواقت والدرر (٢٦٩/٢).

- ٢ - مقروءةٌ على المصنف قراءةً بحثٍ؛ قرأها عليه فخر الدين عمر بن شمس الدين محمد بن عمر الإربلي الشافعي^(١)، وكتب له الإجازة في آخرها بخطه سنة (٨٤٠هـ).
- ٣ - عليها تصححاتٌ، وبيان لفروق نسخ أخرى.
- ٤ - عليها بлагاتٌ في حاشيتها بخط المصنف.
- ٥ - عليها تعليقاتٌ يسيرة من قبيل الشرح والبيان.
- ٦ - ميز الناسخ متن «نخبة الفكر» بالحمرة.

(١) لم أقف على ترجمته.

نَادِيجُ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ



صورة اللوحة الأولى لنسخة (١)

الله عز وجل يحيى قلوب المؤمنين بالذكر والذكر يحيى قلوب المؤمنين

شیخ معاویه سعدیه و فاطمہ الہاری بیوی اخوبیہ تا ایک بھائی تھے اور اسی بھائی کے ساتھ معاویہ کے ایک بھائی تھے۔ معاویہ کے ایک دوسرے بھائی تھے ایک ایسا بھائی کہ اس کا نام ایک ایسا بھائی کے نام تھا۔

الآن لا يزالوا يحيطون به ويعده لاسترداده

لأنه في النهار والليل ينامون ويسنون في ذلك النهار ينامون

لأنه يحجب ولو بسب وليلة الوداع الصهاينة على كل كهف سترها
وأنما الشعوب تحيط بهم في الخطب أو الكتب المقدمة إلى صاحب في قبرن

الموسيقى تأثيرها الكبيرة على ذلك أساساً على جانب لإذاعات الشعوب والبلدان
ومن أبرز نجاحات الموسيقى الأذربيجانية كان كاتالان العازف

أبو حمزة يحيى بن أبي حمزة يحيى بن الحسين يحيى بن الحسين يحيى بن الحسين

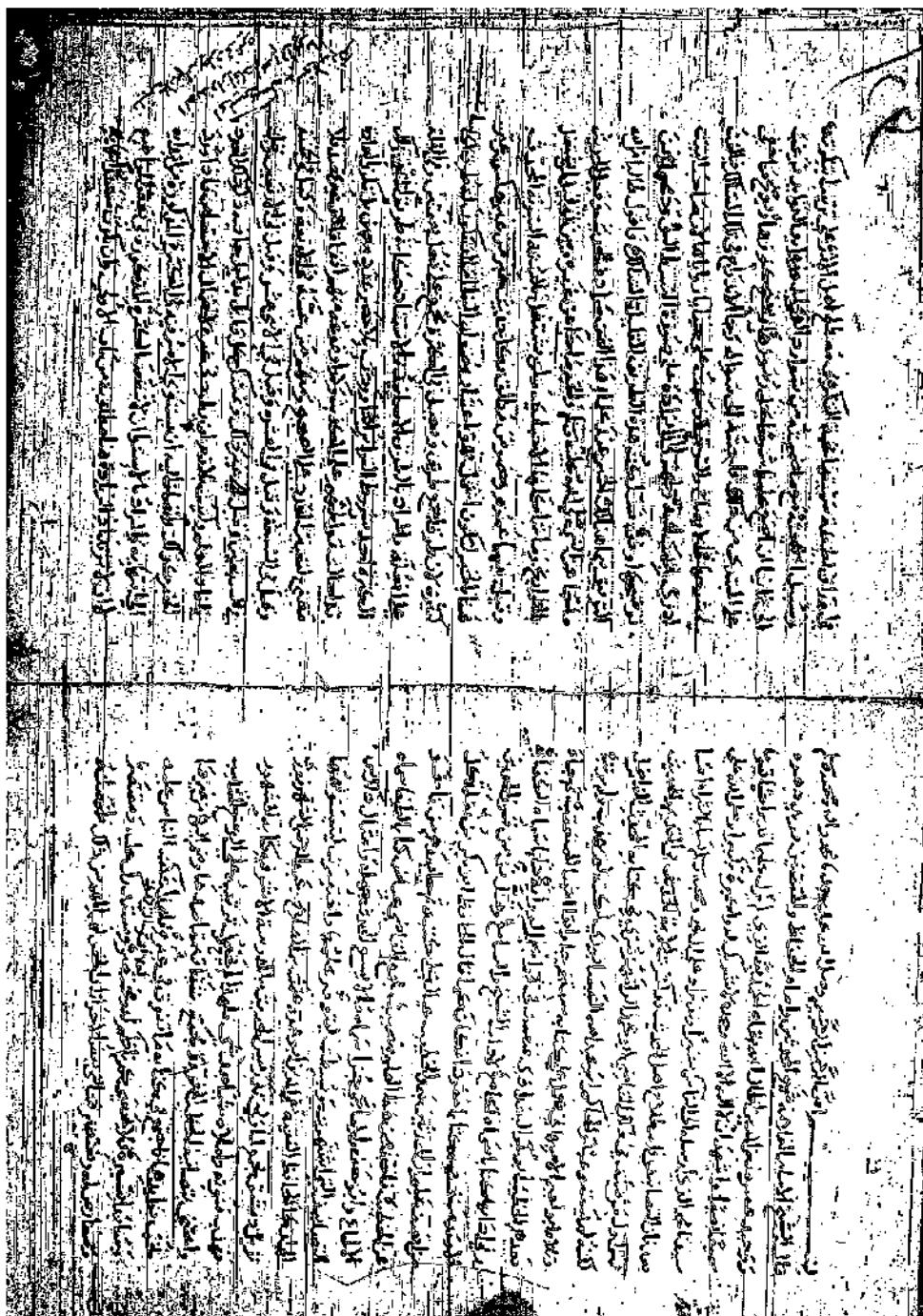
شیخ احمد در تراجم علمی و تاریخی و ادبی و فلسفی و اخلاقی و اسلامی

صورة اللوحة الثانية لنسخة (أ)

وَصَنُوْفُ الْمَذَلَّاتِ، هَذِهِ الْأَنْوَاعُ عَلَيْهَا اسْرَى إِلَيْهِ عَالَمًا وَهِيَ إِذَا
الْأَنْوَاعُ الْمَذَلَّاتُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَلَى حَصْرُ طَاهِرَةِ الْقُرْبَى مُسْعَدَةُ
كُوْنِ الْمَهْلَلِ وَحَصْرُهَا بِعِرْفَلَةِ آجَعِ الْحَادِسِ وَمَا زَانَ الْحَصْرُ الْمُفْوَعِلِيِّ
حَقَّاهَا وَاللَّهُ أَنْوَاعُ الْمَهْلَلِ الْمُفْوَعِلِيِّ تَوَكَّلْتُ وَاللَّهُ أَنْبَتَ نَ
أَحْسَرْتُ وَضَبَّحْتُ كَبِيْرَةَ الْفَكَرِيِّ مَصْطَلِحَ أَهْلِ الْأَشْرِ وَكَانَ الْمَرْأَعِ
مِنْ سَخْنِهَا بِوْمِ الْأَرْبِعَاءِ الْمُعْزَرِ مَدِيْرِيَّ الْعَدَدِهَا أَكْلِمَ سَنَدِلَاتِ الْمَرْدَنِيَّةِ
عَلَيْهِ كَابِةٌ

مِنْعَمَةِ النَّظَرِ فِي بَوْصِعِ الْمَرْكَبِ وَمُصْلَحِ الْمَرْكَبِ
الْيَتَمَيْمَيْنِ وَمُوَكَلَّاتِيْنِ فِي الْمَعْدَاهِ وَخَلَائِقِ
الْإِلَاهِ الْمُصْرِيِّيِّ الَّذِي أَعْدَى كُلَّ بَهْجَمِيْنِ
الْعَسْلَادِيِّيِّ فِي فَسَرِ الْمُنْزَهِيِّ بَعْدَ وَحْرَمَيْنِ

صورة اللوحة الأولى لنسخة (ب)



صورة اللوحة الثانية لنسخة (ب)

الله تعالى يعنى بالغافل عن التبتيل وهو حرام فعشر على ما ياجع
الله تعالى يعنى بالغافل عن التبتيل وهو حرام فعشر على ما ياجع
الله تعالى يعنى بالغافل عن التبتيل وهو حرام فعشر على ما ياجع

هذه الابيات ينظر اليها دوسيج وله اثير القاعي مدحه
سيك ورثي ما اصل ايتها من شاعر الدين حجر العطلا في سبع
اللير ناز من راقعه في المركب الشعري بانها والراي انظر

وأنت معلم المفتوح بخلافه غير من معلم المفتوح كما المفتوح يعلم
كذلك المعلم يعلم المفتوح بخلافه غير من معلم المفتوح كذلك المعلم
وأنت معلم المفتوح بخلافه غير من معلم المفتوح كذلك المعلم

مِنْذِقَاتٍ لَكُمْ يَرِيَوْنَهُمْ إِذْ سَرَّعْتُمْ بِهِمْ بِالْمُنْزَلِ
مِنْذِقَاتٍ مُهَاجِرِيْنَهُمْ إِذْ رَأَيْتُمْهُمْ مُهَاجِرِيْنَهُمْ
مِنْذِقَاتٍ لَعَنْهُمْ إِذْ رَأَيْتُمْهُمْ مُهَاجِرِيْنَهُمْ

۵۰ ب مانند اینسته لوح مصباح نه بیوکیده بر فخر راهی
با شفقار نایب آیینه حسر نایماده دو علی‌غور اسکان
نه عروس و خلیل غور دی

كتاب شرح المختصر في تعلم الحديث للشيخ الأمازيغي العلامة عبد الله بن عثيمين

سُلَيْمَانْ صَاحِبُ
مَقْرُونَ عَلَى مُؤْلِفِهِ
وَكِتَابِ سَيِّدِ
عَلَى بَخْطَهِ
حَامِشِهِ

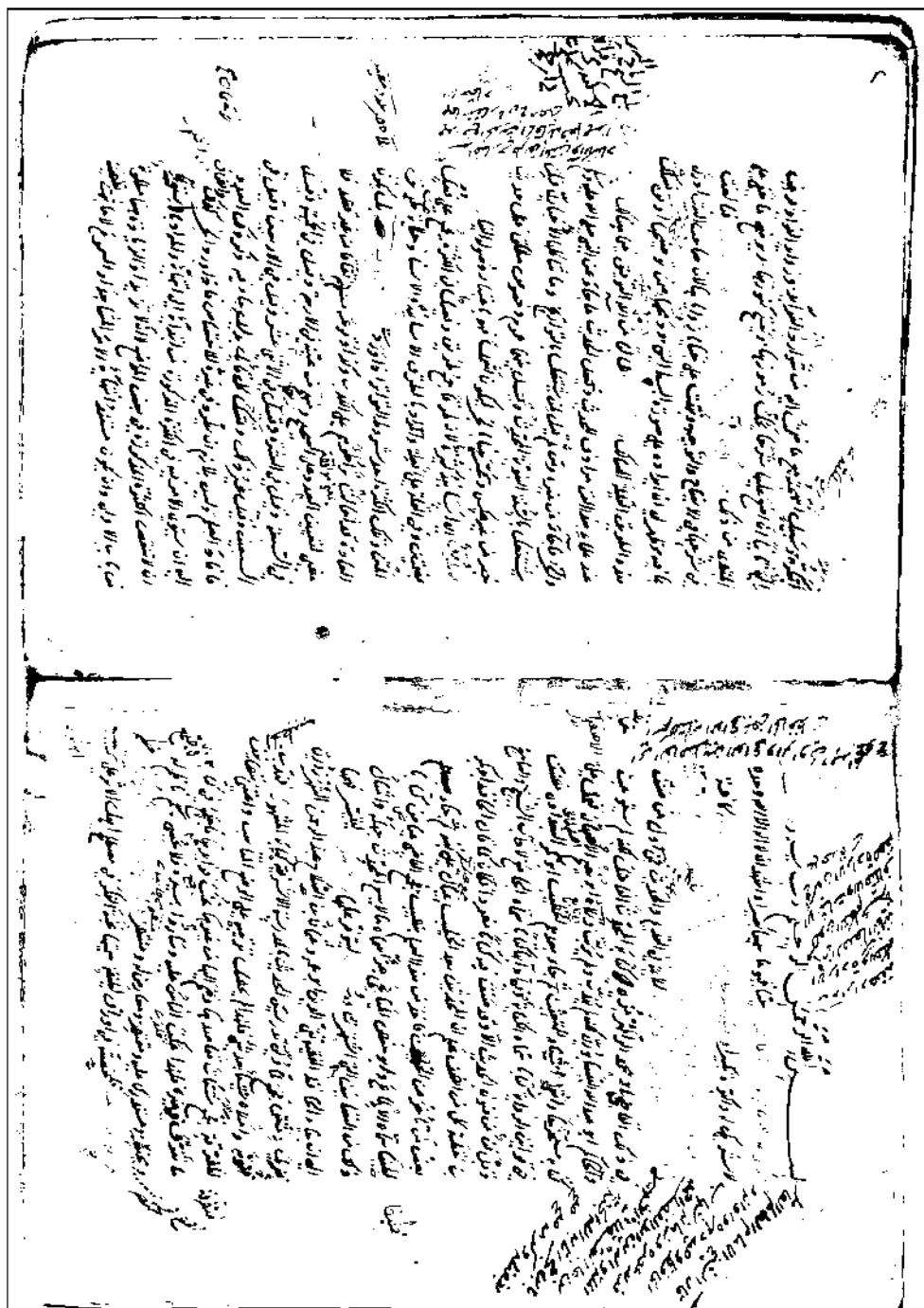
فَوْهَدْ دَهْرَمْ الْمَشْرِقِ
الْمَغْرِبِ
فَدَانَظَرَ شَهَادَةَ الْمَرْسَلِ
أَمْكَنَهُ الْأَخْرَجَ الْمَنْتَهَىَ
يَقْنَعُهُ الْأَمْرُ الْمُرْسَلُ عَنْ أَشْأَفِيَهُ
كَرْجَمَ لَهُ
دَهْرَمَ شَهَادَةَ الْمَرْسَلِ
مَسْنَعَهُ عَادَهُ الْمَسْنَعُ
جَمْرَنَدَهُ الْمَسْنَعُ

فـ تـسـيـرـةـ اـشـيـعـةـ اـبـنـ جـبـاـيـجـ اـقـوـارـ اـرـجـحـهـ اـذـ اـسـ اـبـسـ اـلـ اـصـفـ وـ قـدـ اـسـمـيـ اـبـوـهـ
اـكـنـ مـسـرـ بـرـ كـلـوـنـ حـاـمـلـ اـكـوـنـ وـ قـيـلـ مـسـتـيـ بـهـ اـشـيـعـةـ لـمـهـوـ وـ كـنـزـةـ جـبـاـيـجـ وـ مـهـرـهـ
وـ قـيـلـ اـلـهـلـلـهـ رـاـبـهـ وـ مـنـزـنـهـ وـ اـحـكـامـهـ وـ كـانـ لـاـيـقـرـانـ يـتـصـرـفـ فـيـ اـجـهـزـهـ
مـنـ حـلـمـاـهـ اـيـادـهـ وـ قـيـلـ اـسـكـنـهـ مـاـلـ وـ دـمـ تـصـرـفـ وـ خـنـخـ بـخـلـ اـسـكـنـهـ
عـلـىـ اـسـكـنـ مـهـلـوـنـ عـنـ اـلـتـسـدـرـ وـ اـلـسـرـاقـ اـلـهـدـيـنـ يـعـدـهـ اـنـ عـدـاـيـاـنـ وـ اـلـهـدـيـاـنـ
شـخـاـدـ وـ خـوـدـ اـلـعـلـاـمـ اـسـكـنـ عـلـىـ اـلـاـنـقـاـقـ وـ قـطـرـيـقـ لـكـبـرـ وـ الصـوـابـهـ مـلـاـجـفـوـلـ
عـلـيـهـ اـلـهـلـلـهـ وـ اـلـسـلـامـ اـذـكـرـ وـ اـسـتـذـامـ بـاـكـرـ سـيـرـهـ اـلـاـسـتـادـ وـ مـرـطـهـ



صورة اللوحة الأولى لنسخة (ج)

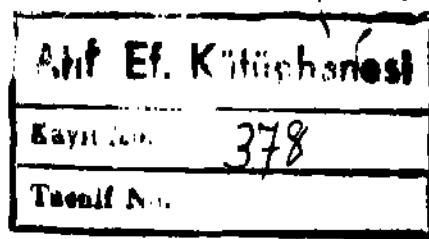
تراث النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الآخر



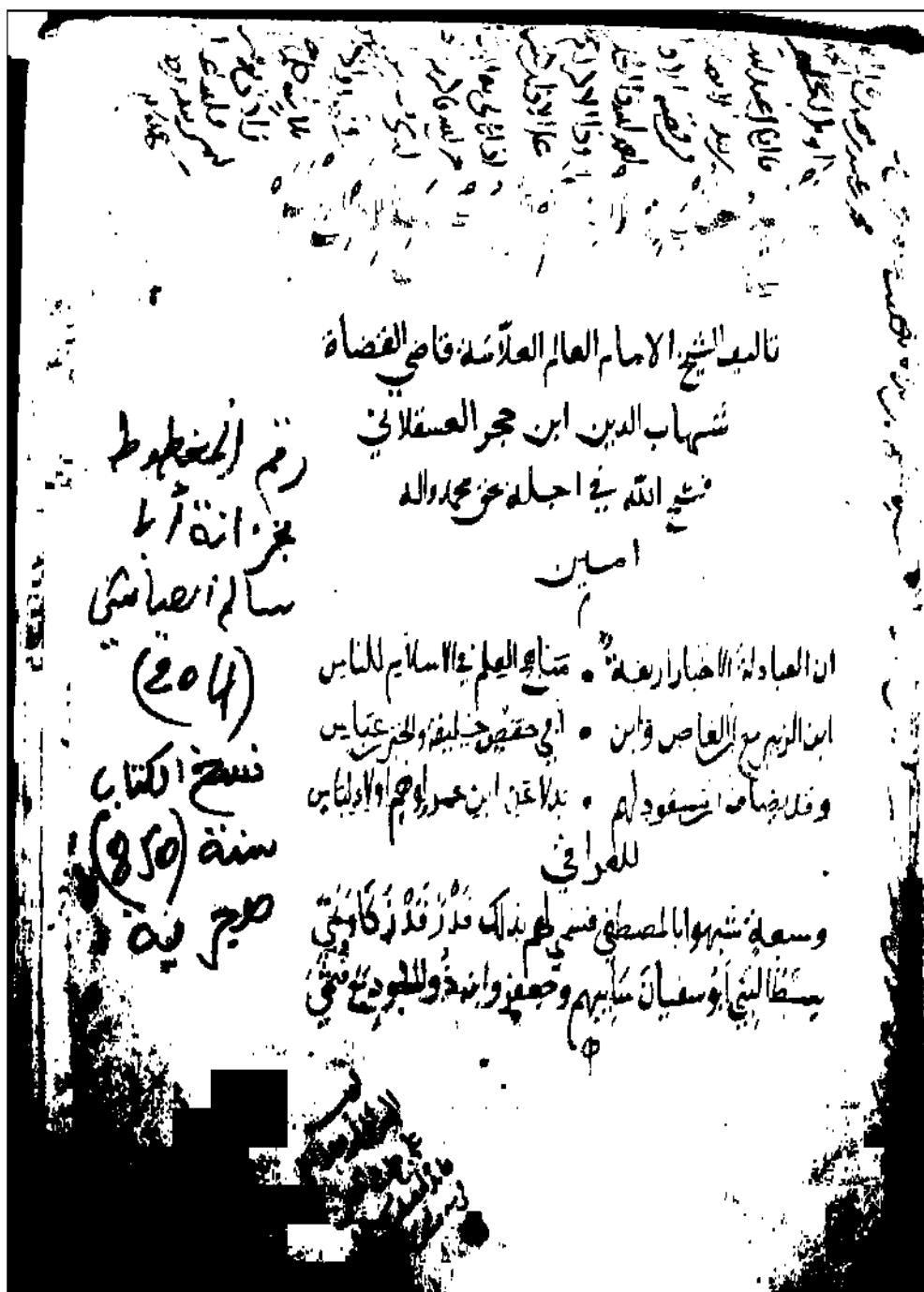
صورة اللوحة الثانية لنسخة (ج)

الموصى به الال جيل بقيمة و بحث اساتيده اما مسند ما و اثباته
 مكتوب من المفهوم و بحسب احاديث الورقة الله عصى
 بحسب احاديث الورقة الله عصى اهل عصره
 لا اصل حديثه و قد ذكر الشيخ يعقوب الدين ابي و في العبد ان بعض اهل عصره
 يضع ادعية في شرع في مع ذلك دلائله ارجو انصاف العبد في المذكور
 ما ذكر في شرع في مع ذلك دلائله ارجو انصاف العبد في المذكور
 المذكور في هذه الحادثة يقلل مخصوص ظاهرة القراءة
 عن التمثيل و خصوصاً مخصوص قليلاً مع لها مخصوصاً لها المقص
 الموقف على حفظها و الله الموفق الها و عصى الله الاهو عليه وكل
 واليه اذهب و حفظها الله شفوا الكبار آخر بوضوح تفاصيل القراءة
 الباقيه اللهم علقم و لهم احذوا على بصر و ترقى لهم في بستان
 خونم ستة تلائفي عشرة و تلائفي حامد الله تعالى و مصلها على بشارة
 سيدنا شهد الله و صحبه و مسلماً اهلاً نور من الالهات بضم الالهات
 و لالهات والعشرين نسجوا دار الآخرة لون عصا البحري و مسلماً
 الله جل جلاله محبه والله و صحبه اجمعين

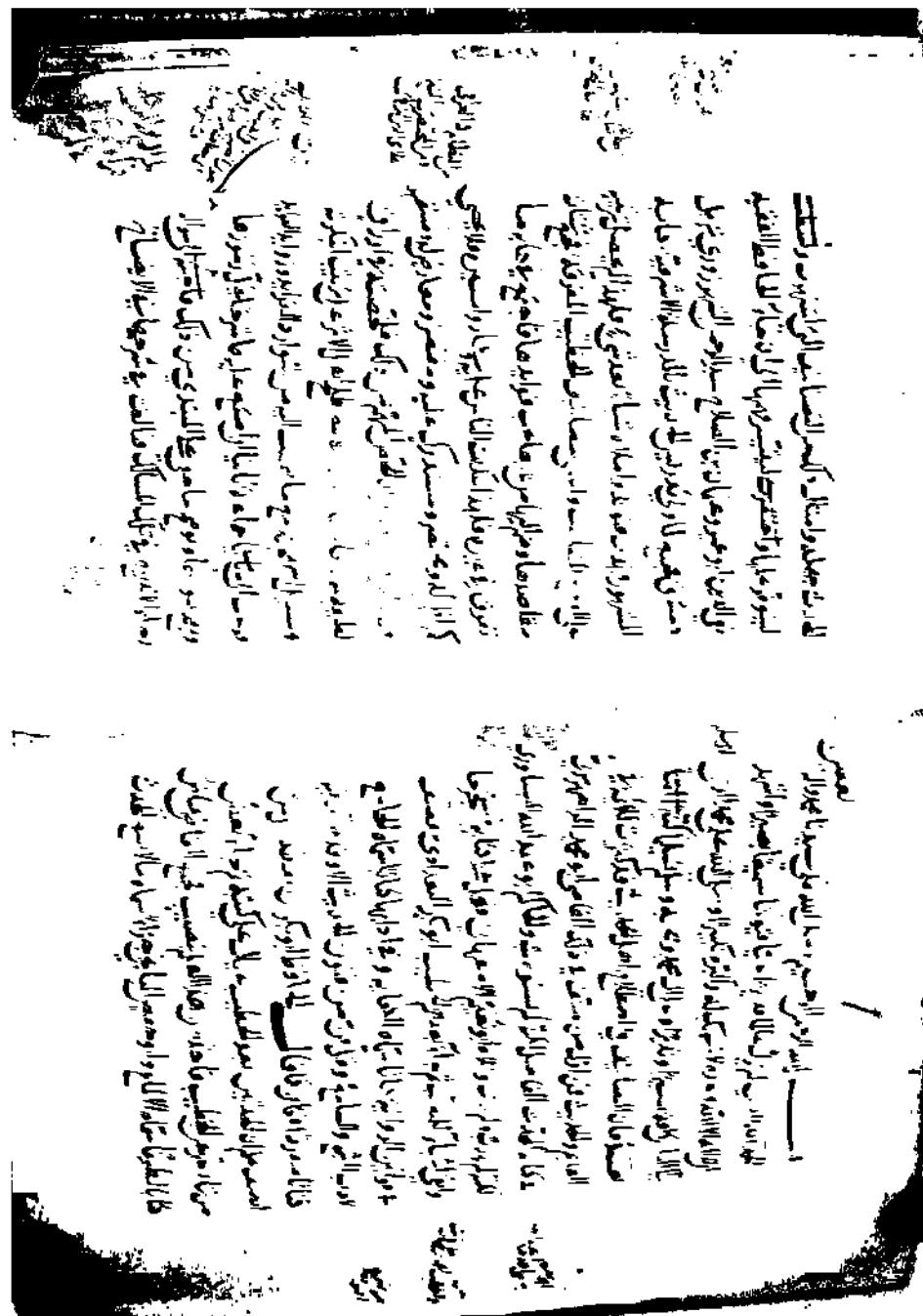
و محبهم و الحمد لله رب العالمين
 والسلام



صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (ج)



صورة اللوحة الأولى لنسخة (د)



صورة اللوحة الثانية لنسخة (د)

صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (د)،

وفيها يظهر قيد قراءة مالك التسخة على المصنف وإجازته له

63

صورة إجازة المصتف لمالك النسخة لنسخة (د)

الكتاب على الدوام لابن حجر وسر حرام

اصناف

الكتاب العلامة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن سعيد البصري البجواوي الأصل
من المצרי المعروف بـ ابن المكتف في كتابه أرشاد القاصد الذي تكلم فيه على أنواع الفتن
علم الحسن الخامنئي الرواية علم وشیئات اقبال اقوال التي حصلت عليه دارم وأفایل
وروأينا وصیہ طهیا وعمر الماظهرا وعلم الحدث الخامنئي الرواية علم وکفر
منه ختنیه الواصیة وفی تقدیم النہج وعدها وسر و طهی و میزان الرأی و کلیات کلیات
وانتقام وصیہ واحکامها وحال الرواية وسر و طهی و میزان عروقته و کفر خلل شهید و کفر
کثیرا و بیرونیه و اقواله و میزانه و میزانه و میزانه و میزانه و میزانه و میزانه و میزانه

وتصفح في موادريه كلها ساهه المكتبة
ويرى ذاتها كما يساهه اسماه والشروع في
وذلك من مقتولن للمحدث الا وحد صنفه كتابا
من اصحاب كتابه في ذلك اذ يكتبه
من المصحف على المحدثين بعد المطربي عبار على
كتبه سعيا بعض من حضر على الخطيب ما ذكر
من ذر الدمام سعدت في اتفاقه ياضي كما المطبخ
ساه الامام وابو حفص العساف في ذكر
ساه ما يشيخ المحدث جعله والشوال ذكر
من الفتاوى الى الشهور والى سنه

رساله الارجع سهاس لوكاله بموالى
نار الحسين اسماه الملاعنة الرحال شيخ الاسلام
وعلم الاعلام سهاس الملة والرجال العظيمين
على يده العبرة في الدهر اذ يكتبه
واعاد على المخطوطة امير
المحدث الذي اخذها بوسها سهاس
بصيرو اشده ان لا له الا الله وحده لا شريك له
وايده تكتبه واصحه على سهانه المذكورة سهان
الناس كما تكتبه وارسلها الى مدرسيه
وسم نسلها كثيرا

الصافي في صلاح اهل الحديث قد يذكر
طريقه في التدبر والحديث فسر اول من منتهي ذلك
الكتاب في اوجهه الى اشهر فرسانه عجائب المحدث
الذى اهل لعنه لم يستوعب والحمد لله كم ابريله
الذى ابريله لكنه لم يطلب ولم يزبه ونلاه ابريله
الذى ابريله في كلها بكتبه اسماه والشروع في

صورة اللوحة الثانية لنسخة (ه)

شبيه ذئبٍ صغيرٍ لا يُبصِّرُ
والاحتياط يرسب على الأذناء لتشهُّدِ
سادٍ لها ويعملُ فندرٌ
أيضاً كلَّدَرَ وانعدَمَ كراسِلَ طَلَبَ الدَّيْنِ
اسْتَنْدَعَ واسْتَعْبَدَ

محمد ص. مرالله

الحَسْلَلَ لِعَوْلَمَعَصِلَلَكَلَّرِ
وَدَكَرَالْسَّجَمَلِالْمَرَسَلِ وَسَلَلَكَلَّرِ
الْمَسَلَلَلَمَاعَمَهَ سَلَعَ فَحَمَ دَكَرَ كَانَرِ
لَرَلَيَسَلَلَلَغَيَرَلَيَدَكَرَلَيَرِ
عَلَمَلَيَسَلَلَلَدَعَلَيَهِ
اسْلَمَلَيَلَيَسَلَلَلَدَكَرَلَيَهِ

شبيه ذئبٍ صغيرٍ لا يُبصِّرُ
الاحتياط يرسب على الأذناء لتشهُّدِ
الْسَّجَمَلِالْمَرَسَلِ وَدَكَرَلَيَهِ
شَبَرَلَيَهِ عَلَيَهِلَيَهِ وَلَيَهِ
حَرِيدَلَيَهِ وَلَهِلَيَهِ وَلَعِيدَلَيَهِ
عَلَيَهِلَيَهِ وَلَعِيدَلَيَهِ وَلَعِيدَلَيَهِ
كَلَّاَلَيَهِ وَلَدَدَهِ مَادَلَهِ حَكَمَلَيَهِ
أَيَّنَهِ وَلَلَوَلَهِلَيَهِ عَلَمَلَيَهِ وَلَهِلَيَهِ
يَلَعِيدَلَيَهِلَيَهِ عَلَيَهِلَيَهِ وَلَهِلَيَهِ

صورة اللوحة قبل الأخيرة لنسخة (هـ)

صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (هـ)،

وفيها يظهر قيد قراءة وسماع على المصنف وإجازته لجماعة من أهل العلم

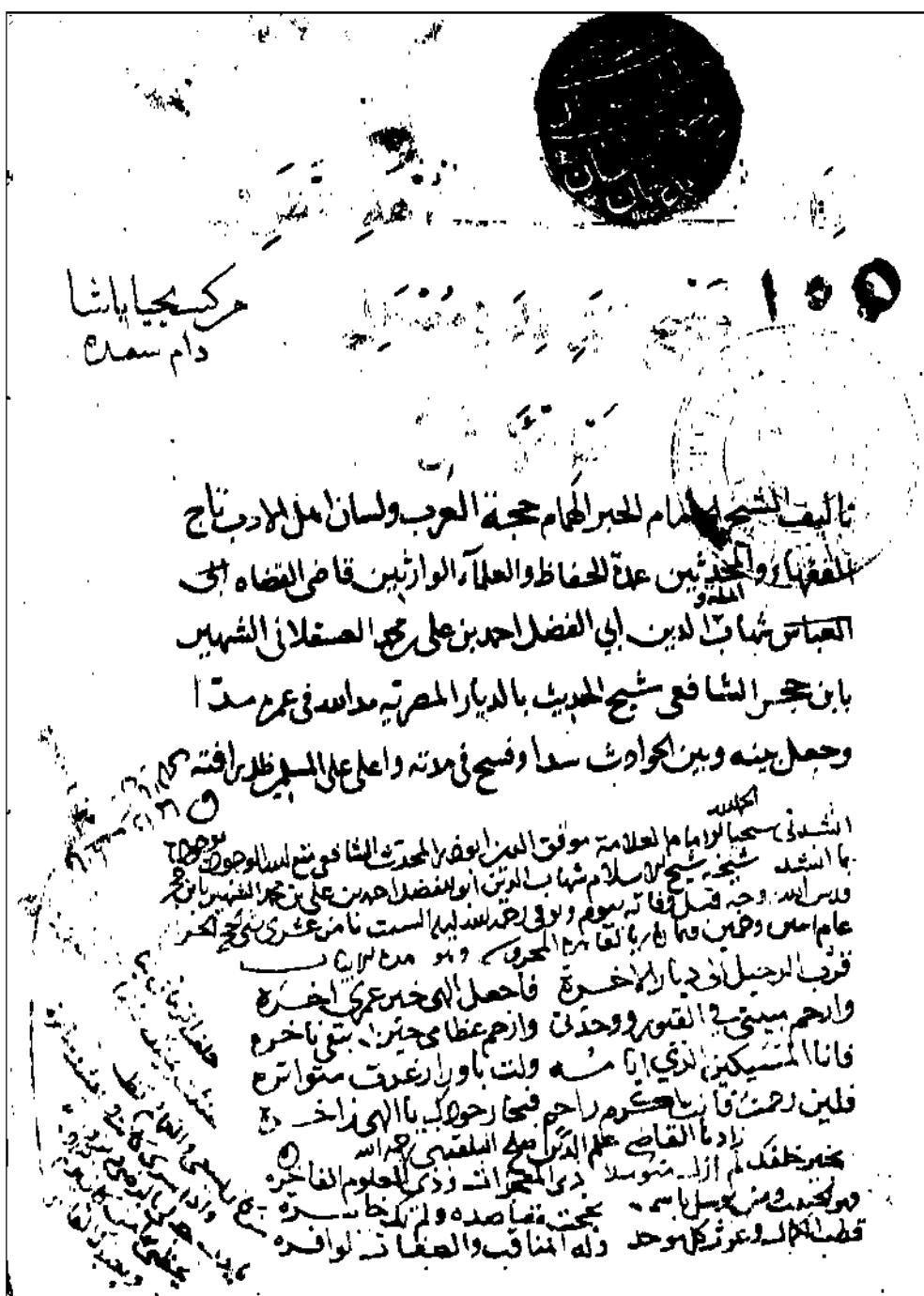


صورة اللوحة الأولى لنسخة (و)

صورة اللوحة الثانية لنسخة (و)

جدر و مده و قفت هزار آنهاست که همینه با
و قفت هزار بوزن و وزنی سه بیان و اینه با
و سه بیان سه بیان سه بیان همینه با

صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (و)، وفيها يظهر قيد قراءة على المصنف بخطه



صورة اللوحة الأولى لنسخة (ز)

من هؤلء المنسدين في التاريخ هو اضياعها لمعنى اسلامها
وابو حفص الرازي حريستاه ماء دينه جده واغاثي نفك
من القافية التي شهرت وفضلت بسم عهده والاخضر والبني
فهما الى ان يداري المفظ الفقيه ترقى الدين او غير عقان من الصالح
عبد الرحمن الشهير الشهير بذكره في المائة في
الحدث بالدرست الملا شهير كلامه المشهور يذهب في حكمه والملائكة
بعدى فضل الرحصل ترتبه على الفرض المناسب واعتنى ببيانه
الخطب المفقودة في محات معاصره وضمها من غيرها على قوله
فاجتمع في كتاباته في غير قليل عائدات الماء عليه وساروا
لسريره فلديهم كل زرط له ومحضها واستدرك عليه وعنه في
فاصطلاح المحدث قدرت الماء في القديم ولعله يزيد ٦٠٠
وعلى محمد وسلم تلها حكيمه اماعسدر كان النصائح (٦٠٠)
في اصطلاح المحدث قدرت الماء في القديم ولعله يزيد ٦٠٠
برىء من في هذه النصائح ارجوكم الالتمتوري في كتابة المحتوى
لكنه لست بوعوب والما ارجو عيده الماء انت ارجوكم
وشارط وعسر قدرت الماء في القديم ولعله يزيد ٦٠٠
للمحتوى ونلاه او عجم الماء بذلك فعويني
لم يكتب ثم طاردهم الخطيب اماعن العبدادي مكتبه في ابيه
الروانة كما يسامه الكفاءة وفي ابيه كمساه الماء كدار الشجاع
واداسه وقول في قدرت الماء وعدها في كتابه ماء دينه
وتحمكها او عصي على المستحبه فشك ماكتبه في ابيه
وياء الماء في قدرت الماء في كتابه ماء دينه

تراث

تراث العمالقة في اسلام
والاعلام شهاده والذين ابو الفضل احمد بن جعفر

بروشه مايون الحمد لله الرازي حمله حمله شهاده
صبوه شهاده علی سليمان الرازي حمله حمله شهاده

وصاله علی سليمان الرازي حمله شهاده
وعلى محمد وسلم تلها حكيمه اماعسدر كان النصائح (٦٠٠)
في اصطلاح المحدث قدرت الماء في القديم ولعله يزيد ٦٠٠
برىء من في هذه النصائح ارجوكم الالتمتوري في كتابة المحتوى
لكنه لست بوعوب والما ارجو عيده الماء انت ارجوكم
وشارط وعسر قدرت الماء في القديم ولعله يزيد ٦٠٠
للمحتوى ونلاه او عجم الماء بذلك فعويني
لم يكتب ثم طاردهم الخطيب اماعن العبدادي مكتبه في ابيه
الروانة كما يسامه الكفاءة وفي ابيه كمساه الماء كدار الشجاع
واداسه وقول في قدرت الماء وعدها في كتابه ماء دينه
وتحمكها او عصي على المستحبه فشك ماكتبه في ابيه
وياء الماء في قدرت الماء في كتابه ماء دينه

تراث

صورة اللوحة الثانية لنسخة (ز)

اعتنا به بتذكر الشيوخ وصفة تصنيفه وذكراً ما على المسايند بان
بعض سند كل معاين ملحوظة فان شار رتبة على سوابعهم وان شار رتبة على
حروف المجم ومواسمه تناولاً أو تصنيفه على ابواك المفهومية او غيرها
بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه معاين على حكمه اثنان او ثلثاً والا وذاك يقتصر
على ما صحي او حسن فان جمع الجميع فليبيه حلة الضعيف وتصنيفه على العلل
فيذكر المتن وطريقه وبيان اختلاف فننته والحسنات يربها على الابواب
ليس به تناولها او جمعه على الاطراف فيذكر طرق الحجث والدال على بقيةه وبجمع
المسايند اماماً متوجهاً او متقدماً بكتب مخصوصة ومن المهم معرفة سبب
الحادي وقد صنف فيه بعض شيوخ القامي لبيان ابن المغر المخنث وعنه ابو
حضر العنكبي وقد ذكر الشیخ تقى الدين بن دقیق العیدان بعض اهل عصر
شیع في جمع ضم وکان مماراً بتصنیف العنكبي المذکور وصنفوا في غالب
هذا الراتب عما اشرنا اليه غالباً وهي أی هذه الانواع المذکوطة في هذه المخاتمة
نقل حضر ظاهر التعریف تعریفه عن الممیل وحضرها متعتر فلیرجع
لما بسو طاها کیحصل الوقوف على حقيقةها والله الموفق والحمد لله لا إله إلا
عليه توکلت ایه ایه وحبنا ایه ونعم الوکل اخر توضیح عنہہ النکن فی
مصطلح اهل الایثار والحمد لله وحده وصلی اللہ علی
سته نائجروال وصحیح وسلی فرع منها کاتبة
المیرالی رحمة رب العالمین ورسید العین
رسواله سانته اسنس وعین
وکتابیه حاملاً وصیلی
وکعبیاً

صورة اللوحة الأولى لنسخة (ج)

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَكْبَرَهُ وَلَامَ كُلَّهُ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ هَذَا النَّسْخَةِ الْمُبَارَكَةِ
عَادَهُ الْمَرْأَطُونُ الْمَاصِدَ، فِي لَوْمَةِ الْكَمْبِيْسِ الْمُبَارَكِ سَابِعَ شَهْرِ
قُضْيَةِ قَرْأَعِ الْمَعْلُومِ الْأَكْمَمِ، فِي لَوْمَةِ الْكَمْبِيْسِ الْمُبَارَكِ سَابِعَ شَهْرِ
الْمُشْبِدِ وَرَأْيِ الْمُهَرَّبِ الْمَجْمُوعِ الْمَوْلَادِيِّ، شَهْرَانِ الْمُبَارَكِ سَبِيْلَةَ وَالْكَمْبِيْسِ
الْأَكْمَمِ سَابِعَ عَلَا الْمَرْأَةِ عَلَى الْحَلَائِكِ، سَبِيْلَةَ وَعَلَيْهِمْ
الْكَمْبِيْسِ الْأَكْمَمِ سَابِعَ شَهْرِ الْمَحْجُوحِ شَرِيكِ الْمَنْكِرِ، عَلَيْهِمْ الْمَصْدِلُ الْمَعْرِفِ
لِلْمُرْكَمَاتِ سَبِيْلَةَ الْأَسْلَامِ الْأَوْلَى الْمُفَضَّلِ، عَلَيْهِمْ الْمَصْدِلُ الْمَعْرِفِ
(عَلَيْهِمْ الْمَحْمُودُ الْمُعْسَلَانِيُّ فَوَادِيَةَ الْمُكْفُرِ، إِلَيْهِمْ الْمَهْبَلَانِ)
نَافِلَةً وَاسْتِفَادَ الْمُجْرِمُ الْمُهَرَّبُ وَهَمْبُرُ الْمَلَكِيِّ،
لِيَوْا لِغُرْبَهُمْ مِنْ الْهَادِيِّ الْمُصْدِلِ الْمَرْسَلِ
مَسَارِدَ الْمَاسْتَفَالِيَّةِ مِنْ حَيْثِ الْمُرْكَمَةِ الْمُكْرَبِيِّيِّ،
مَنْ لِيْسَ بِخَوْهَادِ الْمَكْبِسِ شَهْرَهُمْ صَفَرِ الْمُبَشِّرِ الْمُوْمَنِ
الْأَغْمَرِيَّةِ لِتَسْبِيْلَةِ الْمَارِطَةِ وَالْمُجْرِمِ الْمُكْتَبِيِّ،
عَسْرَهُمْ مَدْرَوْسَهُمْ وَسَبِيْلَهُمْ وَمَنْجَعَهُمْ فَلَمْ يَلْفَسْهُمْ الْمَعْرِفَهُ
حَمْرَهُمْ الْمَدْمَى الْمَكْلَمَهُ
سَبِيْلَهُمْ الْأَمَامِ عَفْرَاللهِ لَهُ وَلَوَالدِيْهُ،
وَنَجْمِيْعِ الْمُسْلِمِينَ وَلِكُنْ دُعَالَهُ بِالْمَغْفِرَهِ أَمِنَّ أَسْبَيْ
وَنَلَمْ لِتَلِيْهَا كَبِيرًا إِمَامًا أَبْدَلَهُ بِإِلَيْيِ لَوْمَهُ الْمَهْبَلِ وَ

صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (ج)،

وفيها تظهر إجازة الديمّي بخطه لبدر الدين بن محمد العلائى الحنفى

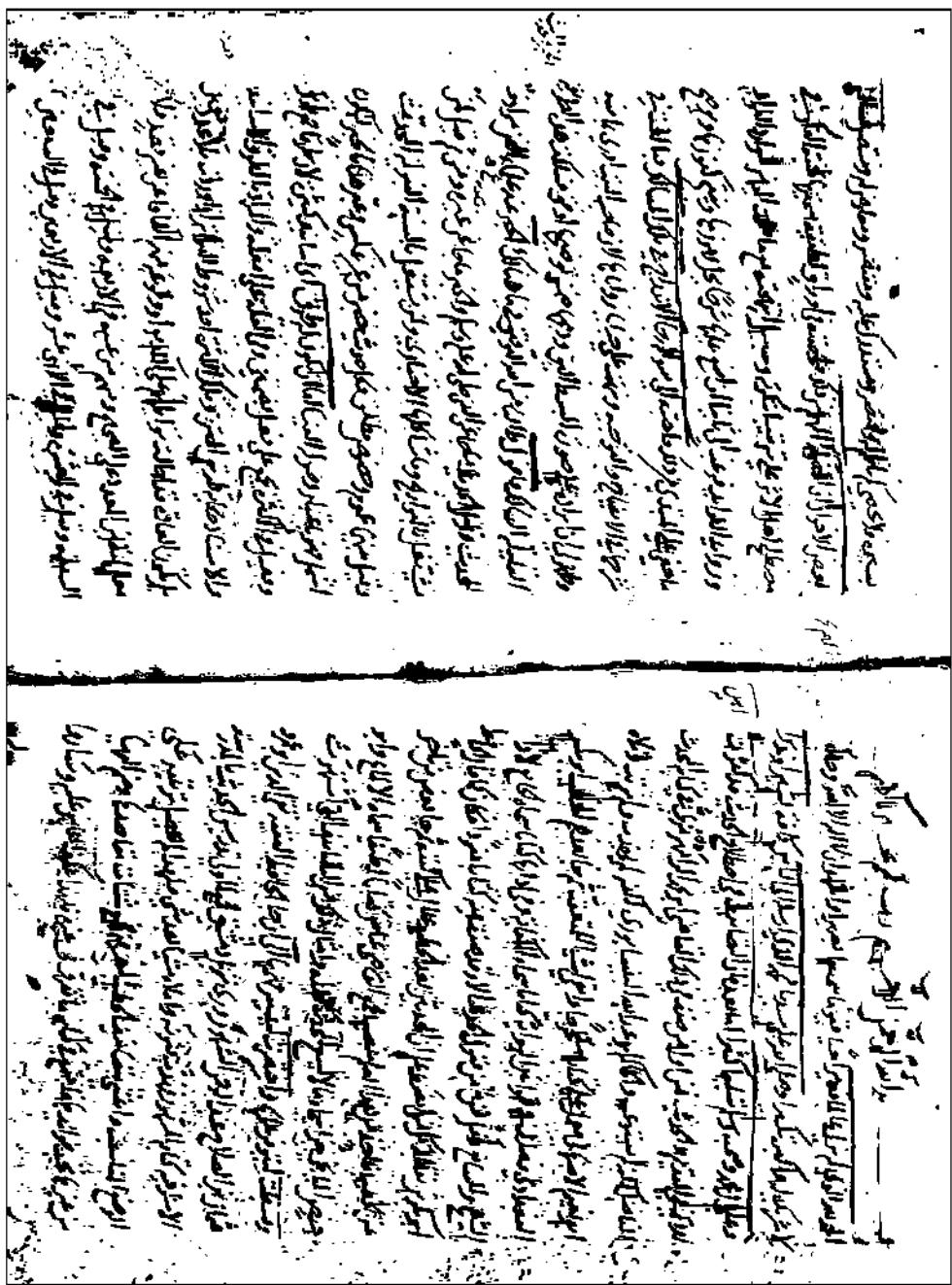
فِي الْكِتَابِ وَالْمُرْسَلِينَ
فِي الْكِتَابِ وَالْمُرْسَلِينَ

صورة اللوحة الأولى لنسخة (ط)

صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (ط)



صورة اللوحة الأولى لنسخة (ي)



صورة اللوحة الثانية لنسخة (ي)

الذكرى ينالها سر حضر طاهرة المعزى مسكنة عزائمها وحضرها منس
لغيرها بسط لها الحيز القوى على خطاها بحسب ما ورد في الراوا
بها عليه بكلمة طهار وحسبها في توصيلها بحسب نجدة الفكرة في مطلع
أصل الأشخاص لأدلة وعلم فتن عزولهم تعالى وعفوتهم حريم اهل الفوز احمد بن
الإمام عاصم بن حبيب القراء في في المذهب الفقير لعله هو اهل الفوز وهو ملوك
الله وملائكة وحياته وحياته وحياته وحياته وحياته وحياته وحياته وحياته
في المسند البر حرق على ثقة المذهب وبرأه وبرأه وصل على حكمه وبرأه وبرأه
كتبه فخر كم على حفظ المصنف بساقه وكتبه على حفظ المصنف بساقه وكتبه
وحسن المصنف بساقه وكتبه على حفظ المصنف بساقه وكتبه على حفظ المصنف بساقه

صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (ي)، وفيها تظهر إجازة الديمّي بخطه للناسخ

شجرة عصارة بوتاجين
شجرة دير بطريرك بوتاجين
شجرة

كتاب فيه شرح حجۃ الفکر
و مُنظَّمٌ أهل لا تصنف الشیعی
الإمام العلام العلامة حافظ
ال歇 شهاب الدين
الحمد لله رب العالمين
العقلاني
الكتابي

الشایعی تحمد الله تعالى ببرحمته وأسكنه نسیع جنته أجمع أهل میں

وقف

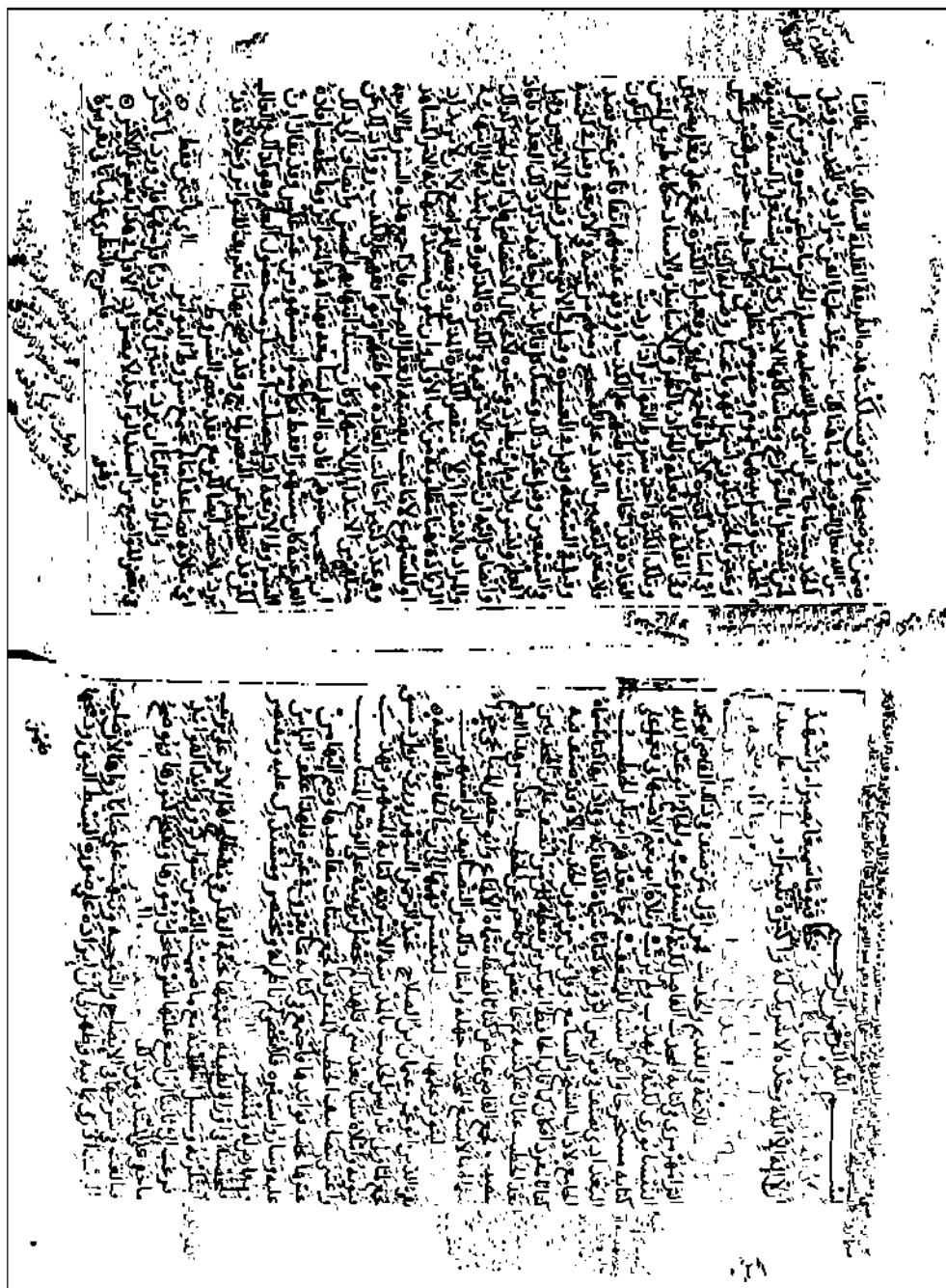
شجرة عصارة بوتاجين

٨٢

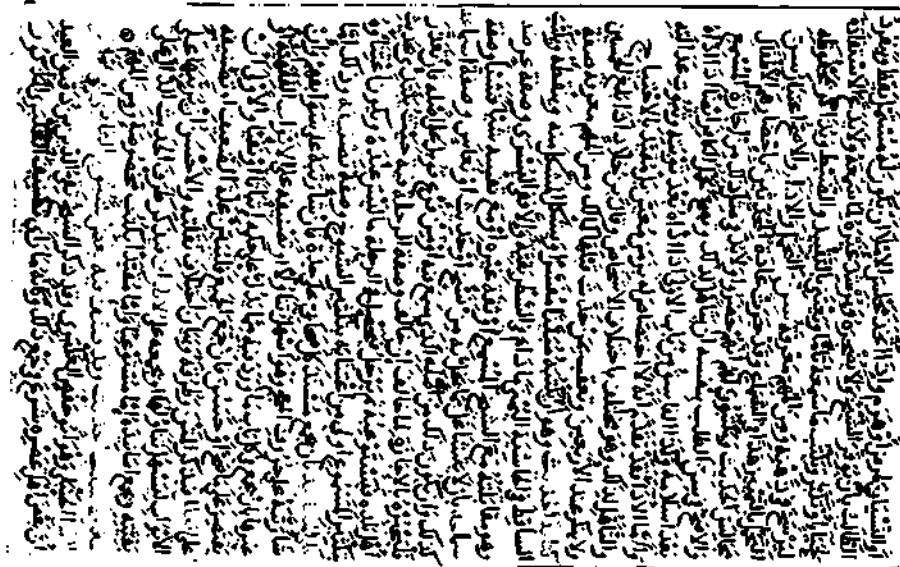
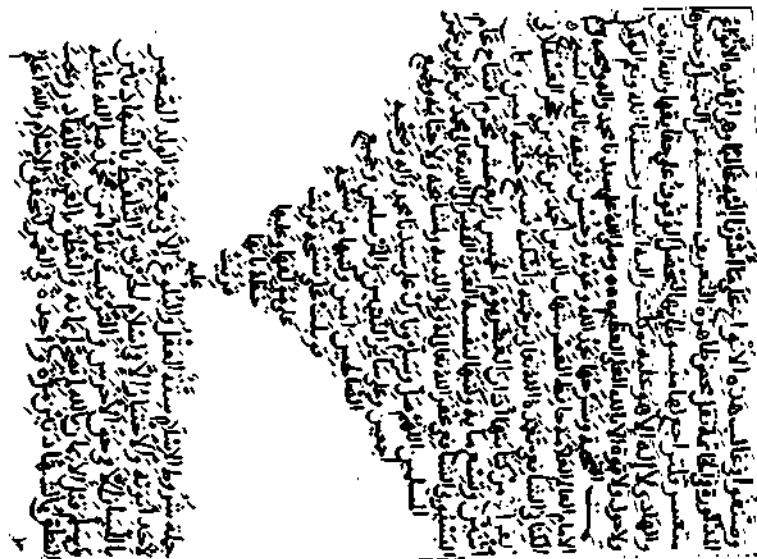
شجرة عصارة بوتاجين
شجرة عصارة بوتاجين
شجرة عصارة بوتاجين
شجرة عصارة بوتاجين

SOLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Tekkeler -	Müşteri No.
Kit Kayıt No.	
Kit Kayıt No.	311
Şenif No.	

صورة اللوحة الأولى لنسخة (ك)

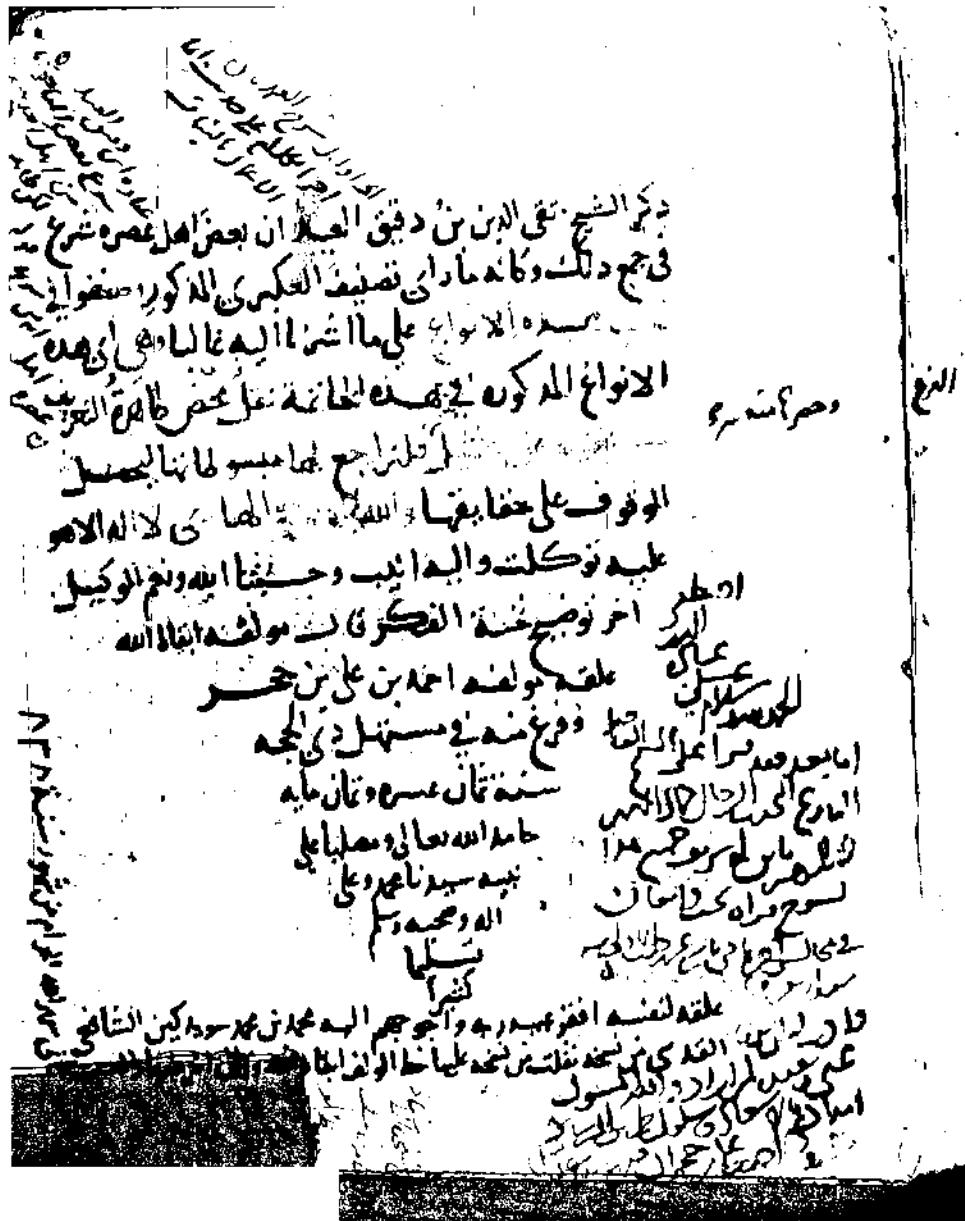


صورة الملوحة الثانية لنسخة (ك)

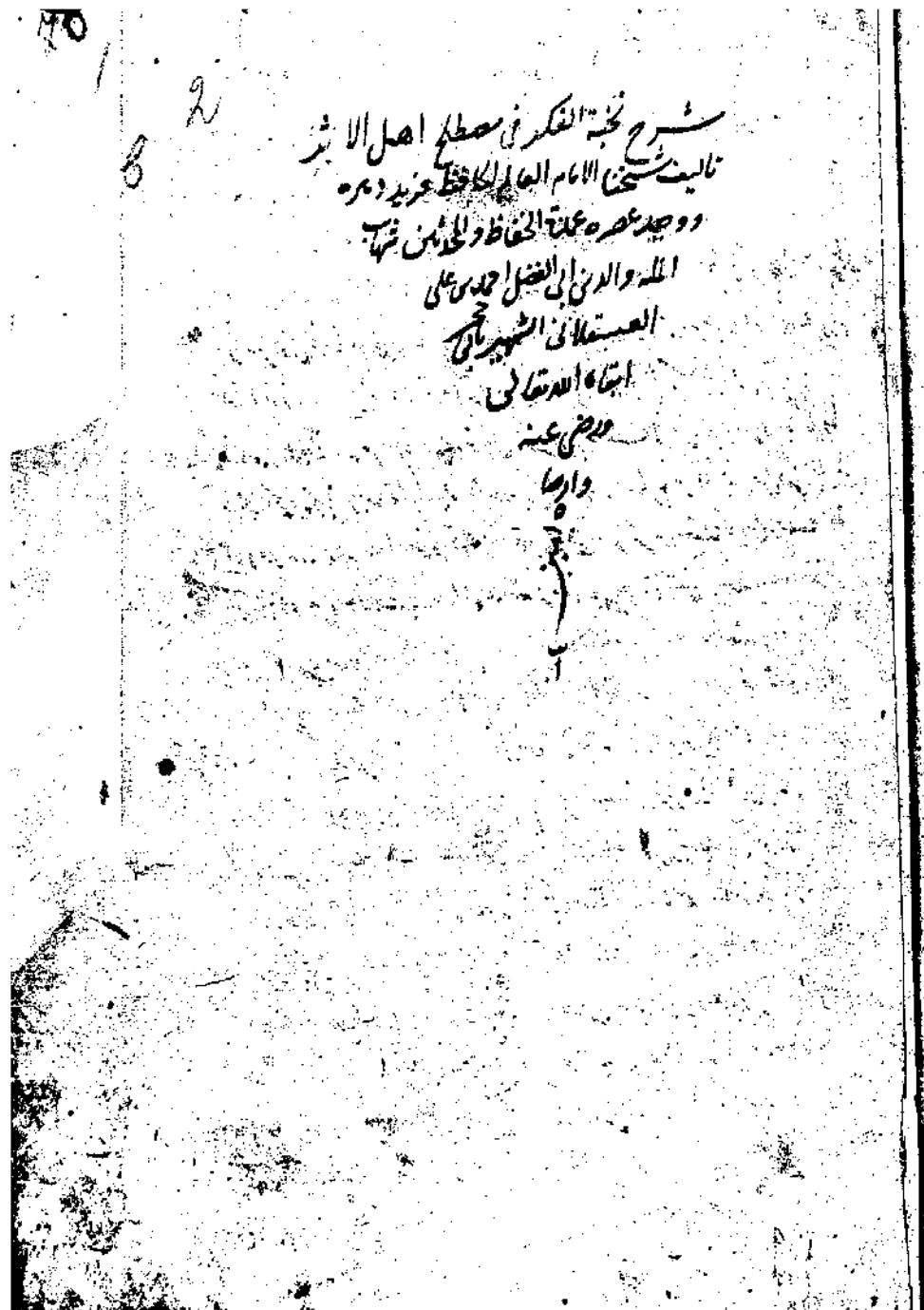


صورة اللوحة الأخيرة لنسخة (ك)

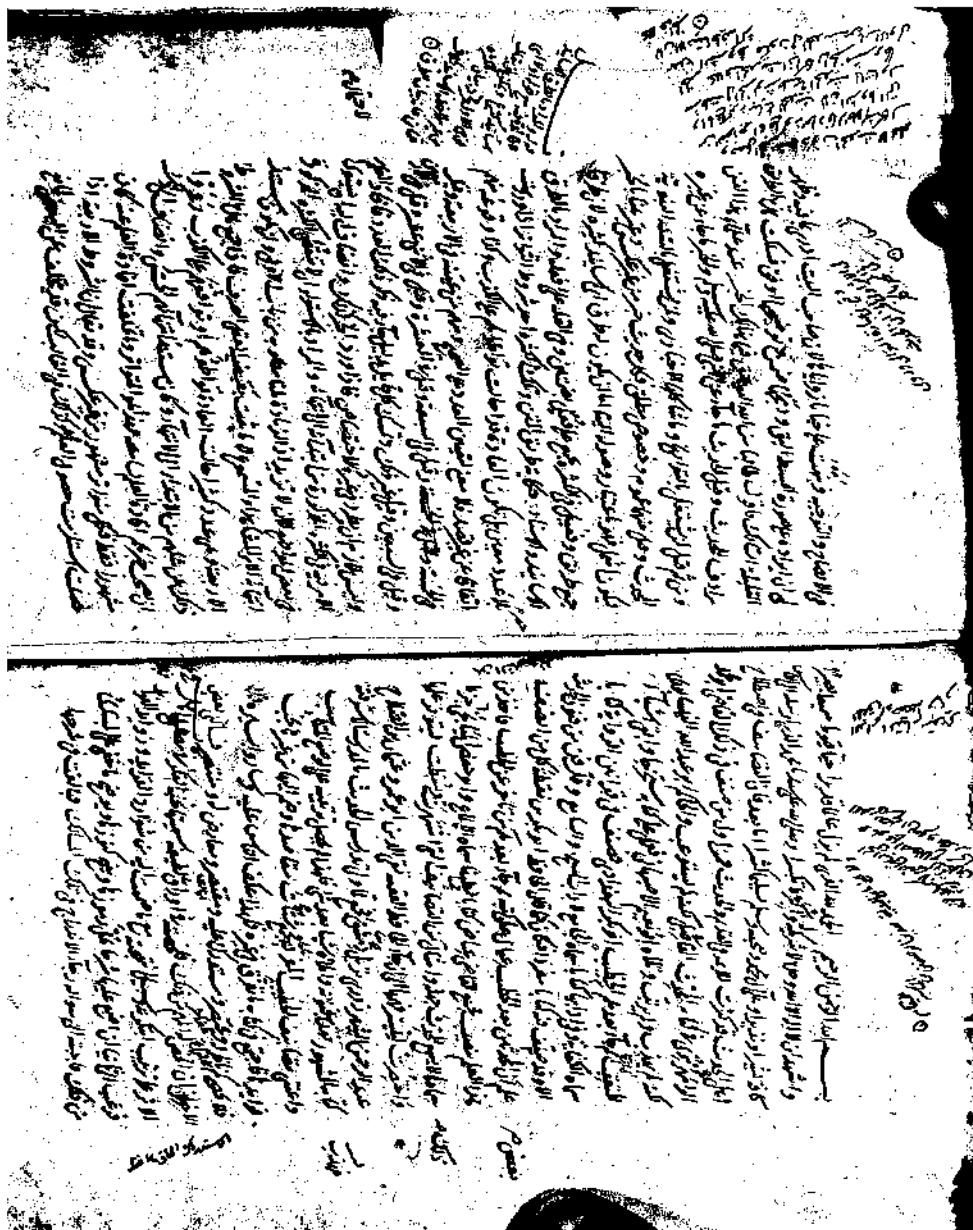
صورة اللوحة الأولى للنسخة (ل)



صورة اللوحة الأخيرة للنسخة (L)
و فيها يظهر قيد قراءة على المصطف بخطه وإجازته



صورة اللوحة الأولى للنسخة (م)



صورة اللوحة الثانية للنسخة (م)

صورة اللوحة قبل الأخيرة للنسخة (م)

أصطفر
 الحسد نلام على عيال الناس
 أمانع بعده حسبي بدالوضيع في حلم الحرس
 صاحبه العاشر العالى العالم العلامه الشاعر الارادى
 المعبد فى الرؤى لرس العرش الى الله تعالى سمعت به
 اربعين لارى الى فتر سبل العابير سراه كفيف
 ويعتم ويفتن كفيف يامل لارى سرها عوراها
 ودامتها وحرها وعذارها لارى اعلى
 لمر المنسى الاهاي داعياني ولها حصل لكتاب
 وزيان درهم سراهم الى الله العرش
 اللسرى عر العسايى ولارى له اعلى
 ولعراى حلها اورى عص ما يرى عصر وراس
 ودال سراه فحال او عدو الكادر عصر
 صلاحيه اورى ودالهاي اسرو لكتاب عالى
 ارتكى سعى الى عر العرش حصل اهل حى

صورة اللوحة الأخيرة للنسخة (م)
 وفيها تظهر إجازة المصطف بخطه

نِزَهَةُ النَّظَرِ وَتِفْرَدُ حِجَبِ الْفَكَرِ

في مُصْبَحِ الْأَشْرَقِ

تأليف

الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنَ عَلَيْهِ بْنَ حَبْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ

حِمَةُ الدِّوَانِ (٨٥٢هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

(١) في أ زِيادَة: «رب يسر وَأَعْنَ». (١)

وَفِي بِ زِيادَة: «وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ الشِّيخُ، الْإِمَامُ، الْعَالَمُ، شِيْخُ الْمُحَدِّثِينَ، إِمَامُ الْحَفَاظِ وَالْمُتَقْنِينَ، فَرِيدُ الْدَّهْرِ، وَوَحِيدُ عَصْرِهِ، زِينُ الدِّينِ، أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءَهُ». (١)

وَفِي جِ زِيادَة: «رَبُّ يَسِّرْ وَلَا تَعْسِرْ». (١)

وَفِي دِ زِيادَة: «وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ». (١)

وَفِي هِ زِيادَة: «رَبَّنَا آتَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيْئَةً لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشِيدًا»، قَالَ الشِّيخُ، الْإِمَامُ، الْعَالَمُ، الرُّحْلَةُ، شِيْخُ الْإِسْلَامِ، عِلْمُ الْأَعْلَامِ، شَهَابُ الْمَلَةِ وَالْدِينِ، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ حَجَرٍ، فَسَحَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَدْتَهِ وَأَعْدَادَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَتِهِ، أَمِينٌ». (١)

وَفِي وِ زِيادَة: «وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ الشِّيخُ، الْعَالَمُ، الرُّحْلَةُ، شِيْخُ الْإِسْلَامِ، عِلْمُ الْأَعْلَامِ، شَهَابُ الدِّينِ أَبُو [الْفَضْلِ] أَحْمَدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ حَجَرِ الشَّافِعِيِّ، فَسَحَ اللَّهُ فِي مَدْتَهِ، وَأَعْدَادَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَتِهِ». (١)

وَفِي زِيادَة: «رَبُّ يَسِّرْ، قَالَ الشِّيخُ، الْإِمَامُ، الْعَالَمُ، الرُّحْلَةُ، شِيْخُ الْإِسْلَامِ، عِلْمُ الْأَعْلَامِ، شَهَابُ الْمَلَةِ وَالْدِينِ، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ حَجَرٍ، فَسَحَ اللَّهُ فِي مَدْتَهِ، وَأَعْدَادَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَتِهِ، أَمِينٌ». (١)

وَفِي حِ زِيادَة: «وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ». (١)

وَفِي طِ زِيادَة: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا»، قَالَ الشِّيخُ، الْإِمَامُ، الْعَالَمُ، حَافِظُ الْدَّهْرِ، وَفَرِيدُ الْعَصْرِ، رَحْلَةُ الزَّمَانِ، الْمُخْصُوصُ بِعِنْيَةِ الرَّحْمَنِ، شِيْخُ الْإِسْلَامِ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، بَقِيَّةُ السَّلْفِ وَخَلَاصَةُ الْخَلْفِ، قَاضِيُ الْقَضَاءِ، شَهَابُ الْمَلَةِ وَالْدِينِ، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ الشِّيْخِ السَّعِيدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى الْعَسْقَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ حَجَرٍ، أَدَمُ اللَّهُ تَعَالَى ِظَلَالَهُ، وَأَجْزَلُ فِي السَّعَادَتِينَ نَبَالَهُ، وَبِلَغَهُ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ آمَالَهُ أَمِينٌ». (١)

وَفِي يِ زِيادَة: «رَبُّ تَمَّ بَخِيرٍ يَا كَرِيمٍ». (١)

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَرَلْ عَالِمًا^(١) قَدِيرًا) حَيَا قَيُومًا سَمِيعًا
بَصِيرًا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَكْبَرُهُ
تَكْبِيرًا.

(وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا^(٢) مُحَمَّدِ الَّذِي أَرْسَلَهُ^(٣) إِلَى النَّاسِ)
كَافَةً^(٤) (بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَعَلَى آلِ) مُحَمَّدٍ^(٥) (وَصَحِيْهٌ^(٦) وَسَلَّمَ
تَسْلِيْمًا^(٧) كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي أَصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ
كَثُرَتْ لِلْأَعْتَمَةِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ؛ فَمِنْ أَوَّلِ مَنْ صَنَّفَ فِي
ذَلِكَ:

المصنفات في
علم مصطلح
الحديث

القاضي أبو محمد الرامهرمزي^(٨) في كتابه^(٩):
«المحدث^(١٠) الفاصل^(١١)»؛ لكنه لم يستوعب.

(١) في ب: «عليماً». (٢) «سَيِّدِنَا» ليست في د.

(٣) في ك: «أَرْسَل»، وفي نسخة على حاشيتها: «أَرْسَلَه».

(٤) «كَافَةً» ليست في أ.

(٥) في أ، ط، ك، ل: «آل محمد»، وفي ح: «وعلى آل محمد» وضيّب على
«محمد».

(٦) «وَصَحِيْهٌ» ليست في ط. (٧) «تَسْلِيْمًا» ليست في ط.

(٨) هو: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي، الرامهرمزي، مات قبل
الستين وثلاث مئة بمدينة رامهرمزر. سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧١/١٢)، الوافي
بالوفيات للصفدي (٤٢/١٢).

(٩) في ح: «كتابه» بدل: «في كتابه». (١٠) «المحدث» سقطت من ط.

(١١) في ح: «المحدث الفاصل»، وهو تصحيف، وفي ز زيادة: «بين الراوي
والواعي»، وفي حاشية و: «بين الراوي والواعي، اسم كتاب».

وَالْحَاكِمُ^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْيَسَابُورِيُّ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يُهَذِّبْ وَلَمْ يُرِّتِبْ^(٢).

وَتَلَاهُ أَبُو نُعَيْمَ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٣)، فَعَمِلَ عَلَى كِتَابِهِ «مُسْتَخْرَجًا»^(٤)، وَأَبْقَى أَشْيَاءَ لِلْمُتَعَقِّبِ.

ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُمُ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ^(٥) الْبَعْدَادِيُّ^(٦)، فَصَنَّفَ فِي قَوَانِينِ الرِّوَايَةِ كِتَابًا سَمَّاهُ: «الْكِفَايَةُ»^(٧)، وَفِي آدَابِهَا كِتَابًا سَمَّاهُ: «الْجَامِعُ لِآدَابِ الشَّيْخِ وَالسَّامِعِ»^(٨).

واسمه الكامل: «الْمُحَدِّثُ الْفَالِصُ بَيْنَ الرَّاوِيِّ وَالوَاعِيِّ»؛ كذا سَمَّاه السَّلْفِيُّ فِي مَعْجَمِ السَّفَرِ (ص ٢٧)، وَالْمَذْهَبِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٧٣/١٦)، وَالسُّبْكِيُّ فِي مَعْجَمِ الشُّيُوخِ (ص ٤٩٧)، وَهُوَ مُطَبَّعٌ.

(١) فِي طَرِيْقِ زِيَادَةِ: «وَهُوَ».

(٢) سَمَّاهُ: «مَعْرِفَةُ عِلُومِ الْحَدِيثِ»؛ نَصٌّ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: الْبَيْهَقِيُّ فِي السِّنْنِ الصَّغِيرِ (٤٠٦/٤)، وَابْنِ الصَّلَاحِ فِي صِيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمِ (ص ٧٥)، وَالْجِيَّبِيُّ فِي بَرَنَامِجِهِ (ص ١٤١)، وَهُوَ مُطَبَّعٌ.

(٣) فِي بِ: «الْأَصْبَهَانِيُّ» بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَفِي دِ، وَنَسْخَةٌ عَلَى حَاشِيَةِ حِ: «الْأَصْفَهَانِيُّ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ أَ، زَ، كَ.

(٤) وَاسْمُهُ: «مَعْرِفَةُ عِلُومِ الْحَدِيثِ عَلَى كِتَابِ الْحَاكِمِ»؛ ذِكْرُ السَّمْعَانِيِّ فِي التَّحْبِيرِ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (١٨١/١).

(٥) فِي طَرِيْقِ كِ: «أَبُو بَكْرُ الْخَطِيبُ» بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ.

(٦) فِي بِ: «الْبَعْدَادِيُّ».

(٧) وَاسْمُهُ: «الْكِفَايَةُ فِي مَعْرِفَةِ أَصْوَلِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ»؛ كذا سَمَّاهُ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي الْمُنْتَظَمِ فِي تَارِيْخِ الْمُلُوكِ وَالْأَمَمِ (١٣٠/١٦)، وَالْكَتَانِيُّ فِي الرِّسَالَةِ الْمُسْتَطْرِفَةِ لِبَيَانِ مَشْهُورِ كِتَابِ السَّنَةِ الْمُشَرَّفَةِ (ص ١٦٤)، وَهُوَ مُطَبَّعٌ.

(٨) فِي دِ: «الْأَدَابُ».

(٩) هُكْذَا سَمَّاهُ الْمُصْنَفُ هُنَا، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ اسْمَهُ: «الْجَامِعُ لِآخْلَاقِ الرَّاوِيِّ وَآدَابِ السَّامِعِ»؛ كَمَا هُوَ مُثَبَّتُ فِي نَسْخَةِ قَرْئَتِ عَلَى الْمُؤْلِفِ، وَبِهِ سَمَّاهُ جَمِيعُ مِنْ الْحَفَّاظِ؛ مِنْهُمْ: السَّمْعَانِيُّ، وَابْنِ خَيْرِ الْإِشْبِيلِيِّ، وَالْمُصْنَفُ. اَنْظُرْ: جَزءُ فِيهِ تَسْمِيَةُ

وَقَلَ فَنْ مِنْ فُنُونِ الْحَدِيثِ إِلَّا وَقَدْ صَنَفَ^(١) فِيهِ كِتَاباً مُفْرَداً؛ فَكَانَ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَبْنُ نُقْطَةَ^(٢): «كُلُّ مَنْ أَنْصَفَ؛ عَلِمَ أَنَّ الْمُحَدِّثَيْنَ بَعْدَ الْخَطِيبِ عِيَالٌ عَلَى كُتُبِهِ»^(٣). ثُمَّ جَاءَ بَعْضُ^(٤) مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْخَطِيبِ، فَأَخَذَ مِنْ هَذَا

الْعِلْمِ بِنَصِيبِ:

فَجَمَعَ الْقَاضِي عِيَاضُ^(٥) كِتَاباً لَطِيفاً سَمَّاهُ: «الْإِلْمَاعَ»^(٦).

وَأَبُو حَفْصِ الْمَيَانِجِيُّ^(٧) جُزْءاً سَمَّاهُ: «مَا لَا يَسْعُ

ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته (١٤٥٥-١٦١)، وفهرست ابن خير الإشبيلي (ص ٢٣١)، والمنتظم (١٦/١٣٠)، والمعجم المفهرس (ص ١٥٣)، وهو مطبوع.

(١) في ط: «وَصَنَفَ» بدل: «وَقَدْ صَنَفَ».

(٢) هو: أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع بن أبي نصر البغدادي، الحنفي، الحافظ (ت ٦٢٩هـ). سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٤٧).

(٣) التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص ١٥٤)، ونصُّ كلامه: «وله مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها، ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرین من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب».

(٤) في أ، ب: «بَعْدَهُمْ».

(٥) في د: «عِيَاضُ» بضمّة واحدة، والمثبت من أ، ط، ك. وهو: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البحصي، الأندلسي، المالكي (ت ٥٤٤هـ). سير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٢)، وأزهار الرياض (١٢٣).

(٦) في ك: «الْإِلْمَاعَ». واسمها: «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، وجمل من فضائل علم الحديث وأهله، ونكت من آداب حملته ونقله». انظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص ٤٣٧)، وبرنامج التوجيبي (ص ١٤٢)، وهو مطبوع.

(٧) في هـ: «الميانجي» بفتح الميم وكسرها، وفي ز: «الميانجي» بكسر النون، والمثبت من ج، م.

قال السمعاني في الأنساب (١٢/٥١٣): «بفتح الميم والياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح النون، وفي آخرها الجيم».

الْمُحَدِّثُ (١) جَهْلُهُ (٢).

وَأَمْثَالُ (٣) ذَلِكَ مِنَ التَّصَانِيفِ الَّتِي أَسْتَهَرَتْ (وَبُسْطَتْ) لَيَتَوَفَّرَ عِلْمُهَا، (وَأَخْتُصِرَتْ) لَيَتَسْرَرَ (٤) فَهُمْهَا.

إِلَى أَنْ جَاءَ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ تَقْيُّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الصَّالِحِ عَبْدِ (٥) الرَّحْمَنِ الشَّهْرَزُورِيِّ (٦) - نَزِيلُ دِمْشَقَ (٧) - فَجَمَعَ - لَمَّا وَلَيَ (٨) تَدْرِيسَ الْحَدِيثِ بِالْمَدْرَسَةِ الْأَشْرَفِيَّةِ - كِتَابَهُ

منزلة مقدمة ابن الصلاح بين كتب المصطلح

وهو: أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر القرشي الميائجي، الحافظ (ت ٥٨١ هـ). تاريخ الإسلام للذهبي (١٢/٧٣٦)، وال عبر في خبر من غير (٣٥٦/٥)، والعقد الشميين في تاريخ البلد الأمين (٨٣/٣).

(١) «المُحَدِّث» سقطت من و، ح.

(٢) في ج: «المُحَدِّث جَهْلُهُ»، وهو وهم.

وذكره بهذا الاسم الذهبي في تاريخ الإسلام (١٢/٧٣٦)، والمصنف في المعجم المفهرس (ص ١٥٤)، وهو مطبوع.

(٣) في ز: «أمثال» بالتنصب، والمثبت من ج، هـ.

والقدير: وأمثال ذلك كثيرة؛ على أنه مبتدأ خبره ممحوف، وهو الأظهر، وقيل: يجوز أن يكون بالتنصب عطفاً بحذف المعطوف، كقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ تَبَعَّدُوا إِلَيْنَا﴾؛ أي: وجمع أمثال ذلك، أو صنف ذلك، وأمثال ذلك. انظر: شرح الثُّجْبَةِ للقاري (ص ١٤٣).

(٤) في هـ: «الْتَّسِير».

(٥) في أ: «عبد» بالرَّفع والجرّ، وفي ك: «عبد» بالرَّفع، والمثبت من د، هـ، ح.

(٦) هو: أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح الشهير، الشافعى، الحافظ (ت ٦٤٣ هـ). وفيات الأعيان لابن حِلْكَان (٢٤٣/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/١٤٠).

(٧) في م: بفتح الميم وكسرها معاً. قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٤٦٣/٢): «بكس أوله، وفتح ثانية، هكذا رواه الجمهور، والكس لغة فيه»، وانظر: تاج العروس (٢٥/٣٠٥).

(٨) في ز: «ولـي» بضم الواو وتشديد اللام، والمثبت من أـ، كـ.

الْمَشْهُورَ^(١)، فَهَذَبَ فُنُونَهُ، وَأَمْلَاهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْئٍ، فَلِهَذَا لَمْ يَحْصُلْ تَرْتِيْبٌ عَلَى الْوَضْعِ^(٢) الْمُمْتَنَاسِبِ^(٣)، وَأَعْتَنَى بِتَصَانِيفِ الْخَطِيبِ الْمُفَرَّقَةِ^(٤)؛ فَجَمَعَ شَتَّاتَ^(٥) مَقَاصِدِهَا، وَضَمَّ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهَا نُحَبَّ فَوَائِدِهَا^(٦)، فَاجْتَمَعَ فِي كِتَابِهِ مَا تَفَرَّقَ فِي غَيْرِهِ، فَلِهَذَا عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَسَارُوا بِسَيْرِهِ، فَلَا يُحْصَى كَمْ نَاظِمٌ^(٧) لَهُ وَمُخْتَصِرٌ، وَمُسْتَدْرِكٌ^(٨) عَلَيْهِ وَمُقْتَصِرٌ^(٩)، وَمُعَارِضٌ^(١٠) لَهُ وَمُنْتَصِرٌ^(١١) !

= وعلى ضبطها بضم الواو وتشديد اللام المكسورة فالمعنى: أعطي. انظر: شرح شرح النَّخْبَةِ (ص ١٤٤).

(١) المشهور بـ: «مقدمة ابن الصَّلاح»، واسمه: «معرفة علوم الحديث»؛ كذا سماه المؤلف في صياغة صحيح مسلم (ص ٧٥)، وسماه أيضاً فيه (ص ٦): «معرفة أنواع علم الحديث».

(٢) في ط: «الوصف» بدل: «الوضع».

(٣) في ط، ي: «المناسب». (٤) في ك، وحاشية ج: «المتفقة».

(٥) في ط: «أشتات» بدل: «شتات».

(٦) في ب، ط: «فرايَدَهَا» بدل: «فَوَائِدِهَا».

(٧) في ط زيادة: «من».

(٨) في و: «ناظمٌ بالرَّفعِ المُنْوَنَّ، والمثبت من أ، د، ز».

(٩) في و: «ومُسْتَدْرِكٌ» بالرَّفعِ المُنْوَنَّ، والمثبت من د، ز.

(١٠) الاختصار: الإتيان بالمقصود كله بلفظ أقل من الأول، والاقتصار: هو الإتيان ببعض المقاصد. انظر: شرح شرح النَّخْبَةِ (ص ١٤٧).

(١١) في و: «ومعارضٌ» بالرَّفعِ المُنْوَنَّ، والمثبت من د. قال اللَّقَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ٤١٦): «(نَاظِمٌ) : وما بعده مجرورات بإضافة (كَمْ) إِلَيْهَا؛ بعضها بالإضافة، وبعضها بالتبَعَيَّةِ».

(١٢) ومن النَّاظِمِينَ لَهَا: الْحَافِظُ الْعَرَقِيُّ فِي التَّبَصَّرِ وَالتَّذَكِّرِ.

ومن المُخْتَصِرِينَ لَهَا: التَّوَوِيُّ، وابن كثير.

ومن المُسْتَدِرِكِينَ عَلَيْهَا: الْبُلْقِينِيُّ فِي مَحَاسِنِ الْاَصْطَلَاحِ.

ومن المُنْتَصِرِينَ لَهَا: الْزَّرْكَشِيُّ، وَالْعَرَقِيُّ، وَابْنُ حَجْرٍ فِي كِتَابِ «النَّكَتِ».

سبب تأليف
النُّخْبَة وشرحها

(فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانُ أَنْ أَخْصُ لَهُ الْمُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ)،
فَلَخَّصْتُهُ فِي أُوراقٍ لَطِيفَةٍ سَمَّيْتُهَا^(٢) : «نُخْبَةُ الْفَكِّرِ، فِي مُصْطَلِحِ
أَهْلِ الْأَثَرِ» عَلَى تَرْتِيبِ ابْتَكَرْتُهُ، وَسَبِيلِ انْتَهَجْتُهُ، مَعَ مَا ضَمَّمْتُ
إِلَيْهِ^(٣) مِنْ شَوَارِدِ الْفَرَائِدِ وَزَوَائِدِ الْفَوَائِدِ.

فَرَغَبَ إِلَيَّ ثَانِيَاً^(٤) أَنْ أَضَعَ عَلَيْهَا شَرْحًا يَحْلُّ رُمُوزَهَا،
وَيَفْتَحُ كُنُوزَهَا، وَيُوْضِحُ مَا خَفِيَ عَلَى الْمُبْتَدِئِ مِنْ ذَلِكَ، (فَأَجَبْتُهُ
إِلَى سُؤَالِهِ^(٥)؛ رَجَاءَ الْأَنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ)^(٦).

طريقة المصنف
في الشرح

فَبَالْغُتُّ فِي شَرْحِهَا فِي الإِيْضَاحِ وَالْتَّوْجِيهِ، وَنَبَهْتُ عَلَى
خَبَائِيَاً^(٧) زَوَائِيَاً^(٨)؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ أَدْرَى بِمَا^(٩) فِيهِ، وَظَاهَرَ
لِي أَنَّ إِيْرَادَهُ^(١٠) عَلَى صُورَةٍ^(١١) الْبَسْطِ^(١٢) الْأَلْيَقُ، وَدَمْجَهَا^(١٣)

(١) في ب، ز، ك، ونسخة على حاشيتي ج، ي: «اللهم»، و«الله» ليست في د، و. قال القاريء كَفَلَهُ اللَّهُ في شرح النُّخْبَة (ص ١٤٨): «أَفْرَدَ باعتبار لفظه مع احتمال إفراده حقيقة، وفي نسخة: (لهم) باعتبار معنى البعض، ويحمل التَّغْلِيب؛ أي: أَيْنَ لَهُ وَلَغِيرَهُ».

(٢) في ط: «وسميتها».

(٣) في ب: «ضَمَّمْتُهُ».

(٤) في د زِيَادَة: «جَمَاعَة».

(٥) في ط: «ذَلِك» بدل: «سُؤَالِهِ».

(٦) في حاشية د - بخط المُصَنِّف -: «بلغ الشِّيخ نور الدين داود قراءة بحثٍ علىٍّ. كتبه: ابن حجر».

(٧) في ه، و، ز: «خَفَايَا».

(٨) في ك: «زَوَاهَا».

(٩) في ط: «بِالذِّي».

(١٠) في د، ح، ط: «إِيْرَادَهَا»، وُكِتِبَ فُوقَ الْكَلِمَةِ فِي د: «ه» بِتَذْكِيرِ الصَّمِيرِ.

(١١) في د: «سَبِيل» بدل: «صُورَةً».

(١٢) في ط: «الْبَصْطِ» بِالصَّادِ.

قال الرازى في مختار الصحاح (ص ٣٤): «بسط الشَّيْء - بالسِّينِ وَالصَّادِ - نَشَرَهُ، وَبَابَهُ نَصْرٌ».

(١٣) في أ، ج، ح، م: «وَدَمْجُهَا» بِالرَّفْعِ، وَالْمُثْبَتُ مِنْ هـ، وـ كـ. قال القاريء كَفَلَهُ اللَّهُ في =

ضِمنَ تَوْضِيْحَهَا أَوْفَقُ، فَسَلَكْتُ هَذِهِ الْطَّرِيْقَةَ^(١) الْقَلِيلَةِ السَّالِكِ^(٢).

(فَأَقُولُ) طَالِيًّا مِنَ اللَّهِ^(٣) التَّوْفِيقَ فِيمَا هُنَالِكَ^(٤):

(الْبَخْرُ^(٥)) عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا^(٦) الْفَنُ مُرَادِفٌ لِّلْحَدِيثِ.

الفرق بين الخبر والحديث

وَقَيْلٌ: الْحَدِيثُ: مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخَبْرُ مَا جَاءَ عَنْ
غَيْرِهِ، وَمِنْ ثُمَّ (٧) قِيلَ لِمَنْ يَشْتَغِلُ (٨) بِالْتَّوَارِيخِ وَمَا شَاكَلَهَا (٩):
الْأَخْبَارِيُّ (١٠)، وَلِمَنْ يَشْتَغِلُ بِالسُّنْنَةِ النَّبُوَّةِ: الْمُحَدُّثُ.

وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ؛ فَكُلُّ حَدِيثٍ خَبَرٌ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ (١١).

شرح شرح النخبة (ص ١٥١): «بالنصب للعطف على (إيراده)».

(١) في ب، م: «الطريق».

(٢) في ج، هـ: «المسالك».

وفي حاشية أ - بخط المصنف - : «بلغ الولد...»^(١) كتبه : مؤلفه.

(٣) في ك زيادة: «تعالي».

(٤) في حاشية ج - بخط المصنف - : «بلغ الشيخ تاج الدين الإسكندرى فراءة بحٍ علىٰ. كتبه: ابن حجر».

(٥) في د زيادة: «وهو»، وفي ط زيادة: «قسم من أقسام الكلام يأتي في تعريفه ما يعرف به الكلام وهو»، وفي نسخة على حاشية ك: «نوع من أنواع الكلام يأتي في تعريف ما يعرف به الكلام وهو».

(٦) «هذا» ليست في أ، د، ط، ي، ك. (٧) في ب: «ثمة»، وفي ه، و، ز: «ثمه».

(٨) في هـ: «اشتغلا». (٩) في حـ: «شاكلها».

(١٠) في و: «الإخباري» بكسر الهمزة، والمثبت من أ، ج، د، ز، ح. قال السمعاني رحمه الله في الأنساب (١/١٣٠): «بفتح الألف وسكون الخاء المعجمة وفتح الباء، وفي آخرها الراء»، وانظر: تاج العروس (١١/١٣٤).

(١١) من قوله: «وَقَيلَ: بَيْنَهُمَا عُمُومٌ» إلى هنا سقط من ط.

(أ) طمس بمقدار ثلات كلمات.

أقسام الحديث
باعتبار طرقه

وَعَبَرٌ^(١) هُنَا^(٢) بِالْخَبَرِ لِيَكُونَ أَشْمَلَ، فَهُوَ بِاُعْتِبَارِ وُصُولِهِ إِلَيْنَا: (إِمَّا أَنْ يَكُونَ^(٣) لَهُ طُرْقٌ) أَيْ: أَسَانِيدٌ^(٤) كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّ طُرْقًا جَمْعُ طَرِيقٍ، وَ«فَعِيلٌ» فِي الْكَثْرَةِ يُجْمَعُ عَلَى «فُعْلٍ» - بِضَمَّتَيْنِ -، وَفِي الْقِلَّةِ عَلَى «أَفْعِلَةٍ»^(٥).

وَالْمُرَادُ بِالْطُرْقِ: الْأَسَانِيدُ، وَالإِسْنَادُ: حِكَايَةٌ^(٦) طَرِيقِ المَثْنِ.

المتواتر

وَتِلْكَ الْكَثْرَةُ أَحَدُ شُرُوطِ التَّوَاتِرِ إِذَا وَرَدَتْ (بِلَا) حَضْرٌ^(٧) (عَدَدٌ مُعَيْنٌ)^(٨) بَلْ تَكُونُ^(٩) الْعَادَةُ قَدْ أَحَالَتْ تَوَاطُهُمْ^(١٠) عَلَى الْكَذِبِ، وَكَذَا^(١١) وَقُوَّعَهُ^(١٢) مِنْهُمْ أَتَّفَاقًا عَنْ^(١٣) غَيْرِ قَصْدٍ.

وَفِي حَاشِيَةِ وَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، بَلَغَ الشِّيْخَ شَهَابَ الدِّينَ ابْنَ الْأَخْصَاصِيَّ قِرَاءَةً بِحَثْ عَلَيْهِ. كِتَابُهُ: ابْنُ حَجْرٍ.

(١) فِي ب، ج، ك، م: «وَعَبَرٌ» بفتح العين وبالباء، والمثبت من د، ه، ح، ط.

(٢) «هُنَا» لِيُسَتَّ فِي أ، ط.

(٣) فِي ه، ط: «تَكُونُ».

(٤) «أَسَانِيدٌ» سقطت مِنْ ط.

(٥) فِي و، ز: «أَفْعِلٌ»، وَفِي ط: «أَفْعِلَةٌ». قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص ١٥٩): «(أَفْعِلَةٌ): بفتح الهمزة، وسكون الفاء، وكسر العين؛ كأطْرَقَة، وَرَغِيفٌ وَأَرْغَفَةٌ».

(٦) فِي ج زِيَادَةً: «عَنْ».

(٧) «حَضْرٌ» لِيُسَتَّ فِي أ، د، ه، ز.

(٨) «بِلَا حَضْرٌ عَدَدٌ مُعَيْنٌ» فِي ط مَكَانُهَا بِيَاضٍ.

(٩) فِي ج: «يَكُونُ».

(١٠) فِي ح، ط، ك: «تَوَاطِيْهِمْ».

(١١) فِي أ، ط، ي، ك: «أَوْ» بَدْلٌ: «وَكَذَا».

(١٢) فِي ب، و، ز: «وَقُوَّعَهُ» بِالرُّفْعِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ج، ي، ك، م.

(١٣) فِي د، ه، و، ز: «مِنْ».

فَلَا مَعْنَى لِتَعْيِينِ^(١) الْعَدْدِ - عَلَى الصَّحِيحِ^(٢) -، وَمِنْهُمْ^(٣) :
مَنْ عَيَّنَهُ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَقِيلَ: فِي الْخَمْسَةِ، وَقِيلَ: فِي السَّبْعَةِ^(٤)،
وَقِيلَ: فِي الْعَشَرَةِ، وَقِيلَ: فِي الْإِثْنَيْ عَشَرَ^(٥)، وَقِيلَ: فِي الْأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: فِي السَّبْعِينَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَتَمَسَّكَ كُلُّ قَائِلٍ بِدَلِيلٍ جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ ذَلِكَ الْعَدَدِ فَأَفَادَ
الْعِلْمُ، وَلَيْسَ بِلَازِمٍ^(٦) أَنْ يَطَرَدَ فِي غَيْرِهِ؛ لِاحْتِمَالِ الْأَخْتِصَاصِ.

فَإِذَا وَرَدَ الْخَبْرُ كَذَلِكَ، وَأَنْضَافَ إِلَيْهِ أَنْ يَسْتَوِي الْأَمْرُ فِيهِ فِي الْكَثْرَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ أَبْتِدَائِهِ إِلَى أَنْتِهَائِهِ - وَالْمُرَادُ بِالْأَسْتِوَاءِ: أَنْ لَا تَنْقُصَ^(٧) الْكَثْرَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا أَنْ لَا تَزِيدَ؛ إِذَا زِيَادَةُ هُنَا مَطْلُوبَة^(٨) مِنْ بَابِ الْأَوْلَى -، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدٌ أَنْتِهَائِهِ الْأَمْرِ الْمُشَاهَدَ أَوِ الْمَسْمُوعَ، لَا مَا ثَبَتَ بِقَضِيَّةِ العَقْلِ الصَّرْفِ^(٩).

(١) في ح، ي: «التعيين».

(٢) في حاشية د: «ثم بلغ قراءة في ...».

(٣) في حاشية و: «ضابط التّوات».

(٤) فـ طـ . «فـ الـ سـ جـةـ» وـ كـ دـةـ

(٨) «مَقَاتِلُ الْأَشْرَقَةِ» أَتَفَأْ

(۶) ”وَسِيلٌ : بِسِيٰ أَمْ لَبِيٰ“

(٨) في هـ، وـ، رـ: «مطلوبـهـ هـنـاـ» بـتـقـدـيمـ وـبـاحـيـهـ

(٩) في و زيادة: «كالواحد نصف الاثنين».

(أ) لم يتضح بقية الكلام.

فَإِذَا جَمَعَ^(١) هَذِهِ الشُّرُوطَ الْأَرْبَعَةَ؛ وَهِيَ:

عَدْدُ كَثِيرٍ^(٢) أَحَالَتِ الْعَادَةَ تَوَاطُّهُمْ^(٣) أَوْ تَوَافُقَهُمْ^(٤) عَلَى شُرُوطِ الْمُتَوَاقِرِ^(٥) الْكَذِبِ^(٦).

رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ مِثْلِهِمْ مِنَ الْأَبْنَدَاءِ إِلَى الْأَنْتَهَاءِ^(٧).

وَكَانَ مُسْتَنْدٌ أَنْتَهَاهُمْ^(٨) الْحَسَنَ.

وَأَنْضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَصْبَحَ^(٩) خَبَرُهُمْ^(٩) إِفَادَةً^(١٠) الْعِلْمِ لِسَامِعِهِ؛ فَهَذَا هُوَ الْمُتَوَاقِرُ.

وَمَا تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ الْعِلْمِ عَنْهُ: كَانَ مَشْهُورًا فَقَطْ؛ فَكُلُّ مُتَوَاقِرٍ مَشْهُورٌ، مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الشُّرُوطَ الْأَرْبَعَةَ إِذَا حَصَلَتِ أُسْتَلْزَمَتْ حُصُولُ الْعِلْمِ! وَهُوَ كَذِلِكَ فِي الْغَالِبِ؛ لَكِنْ قَدْ يَتَخَلَّفُ^(١١) عَنِ الْبَعْضِ لِمَانِعِ.

(١) في أ: «اجتمع».

(٢) في ه زبادة: «قد».

(٣) في أ، د، ح، ط، ي: «تواطئهم»، وفي ك: «تواطئهم» بهمزة.

(٤) في ب، ج، ح: «وتوافقهم».

(٥) في ط: «على الكذب أو توافقهم» بتقديم وتأخير.

(٦) في نسخة على حاشية ل: «من المبتدى إلى الممتهن».

(٧) في أ: «إثباتهم»، وفي ه: «إثباتهم».

(٨) في ل: «تصحب».

(٩) في ب: «خبرهم» بالرَّفع، والمثبت من ج، ه، ح، ك. قال القاريء بِحَمْلِهِ في شرح النُّخْبَةِ (ص ١٧٣): «بالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْفَاعِلُ قُولُهُ: (إِفَادَةُ الْعِلْمِ لِسَامِعِهِ)».

(١٠) في أ، ب، ط: «إِفَادَةً» بالنَّصْبِ، والمثبت من ج، ه، ح.

(١١) في ك: «تَخَلَّفُ»، وفي ل: «بالياء والتاء».

وَقَدْ وَضَحَ بِهَذَا^(١) تَعْرِيْفُ^(٢) الْمُتَوَاتِرِ.

وَخِلَافُهُ قَدْ يَرِدُ بِلَا حَضْرٍ أَيْضًا؛ لَكِنْ مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الْشُّرُوطِ^(٣)، (أَوْ مَعَ حَضْرٍ بِمَا^(٤) فَوْقَ الْأَثَنِيْنِ) أَيْ: بِثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا^(٥)، مَا لَمْ تَجْتَمِعْ^(٦) شُرُوطُ التَّوَاتِرِ^(٧)، (أَوْ بِهِمَا)^(٨) أَيْ: بِأَثَنِيْنِ فَقَطْ، (أَوْ بِواحِدِ)^(٩).

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِنَا: «أَنْ يَرِدَ بِأَثَنِيْنِ»^(٩): أَنْ^(١٠) لَا يَرِدَ بِأَقْلَى مِنْهُمَا، فَإِنْ وَرَدَ بِأَكْثَرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنَ السَّنَدِ الْوَاحِدِ لَا^(١١) يَضُرُّ، إِذَا الْأَقْلُ فِي هَذَا^(١٢) يَقْضِي^(١٣) عَلَى الْأَكْثَرِ.

(فَالْأَوَّلُ: الْمُتَوَاتِرُ؛ وَهُوَ: (الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ^(١٤) الْيَقِينِيِّ)، فَأَخْرَجَ النَّظَرِيَّ عَلَى مَا يَأْتِي تَقْرِيرُهُ، (بِشُرُوطِهِ)^(١٥) الَّتِي تَقْدَمَتْ.

(١) في ج زيادة: «تقرير»، وفي د، ي، ونسخة على حاشية ك زيادة: «التقرير».

(٢) في د، ط: «التعريف».

(٣) «لَكِنْ مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الْشُّرُوطِ» لِيُسْتَ فِي أَ، ح، ط. وفي حاشية أ، ج، د - بَخْطَ الْمُصْنَفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٤) في أ: «فَمَا».

(٥) في ط: «أَوْ بِثَلَاثَةِ» بدل: «أَيْ: بِثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا».

(٦) في ي: «يَجْتَمِعْ» بالياء، وفي د: بالياء والياء معاً، وفي ب، ط: «يَجْمِعْ»، ولم ينقط في أ، ح، م، ل، وفي نسخة على حاشية م: «تَجْمِعْ».

(٧) في ب، ج: «الْمُتَوَاتِرُ».

وَفِي حاشية د - بَخْطَ الْمُصْنَفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٨) «أَوْ بِهِمَا» في ط مكانها بياض. (٩) في أ، ه، ط، ك زيادة: «أَيْ».

(١٠) «أَنْ» لِيُسْتَ في أ، ه، ط، ك. (١١) في ل: «لَمْ».

(١٢) في ب، د، ح، م، ونسخة على حاشيتي ج، ل زيادة: «الْعِلْمِ».

(١٣) في ج: «يَقْضِي».

(١٤) في ب: «الْعِلْمَ».

(١٥) «بِشُرُوطِهِ» في ط مكانها بياض.

وَالْيَقِينُ: هُوَ الْأَعْتِقَادُ الْجَازِمُ الْمُطَابِقُ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ؛
أَنَّ خَبَرَ^(١) التَّوَاتِرِ^(٢) يُفِيدُ الْعِلْمَ الْضَّرُورِيَّ؛ وَهُوَ الَّذِي يُضْطَرُ
الإِنْسَانُ إِلَيْهِ بِحِيثُ لَا يُمْكِنُهُ دَفْعَهُ^(٣).

وَقِيلَ: لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ إِلَّا نَظَرِيًّا！ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ
بِالْتَّوَاتِرِ^(٤) حَاصِلٌ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ - كَالْعَامِيِّ -؛ إِذْ^(٥)
النَّظَرُ: تَرْتِيبُ أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى عِلْمٍ أَوْ
ظُنُونٍ، وَلَيْسَ فِي الْعَامِيِّ أَهْلِيَّةُ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ نَظَرِيًّا؛ لَمَّا حَصَلَ
لَهُمْ.

وَلَاحَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ^(٦): الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ الْضَّرُورِيِّ وَالْعِلْمِ
النَّظَرِيِّ؛ إِذْ^(٧) الْضَّرُورِيُّ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِلَا أَسْتِدْلَالٍ، وَالنَّظَرِيُّ
يُفِيدُهُ؛ لَكِنْ مَعَ الْأَسْتِدْلَالِ عَلَى الْإِفَادَةِ، وَأَنَّ الْضَّرُورِيَّ يَحْصُلُ
لِكُلِّ سَامِعٍ، وَالنَّظَرِيُّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ.

(١) فِي أَكْ: «الْخَبَرُ».

(٢) فِي أَكْ: «الْمُتَوَاتِرُ». قَالَ الْلَّقَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ٥٠٩): «وَلَوْ قَالَ: وَالْمُعْتَمَدُ: أَنَّ التَّوَاتِرَ يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ كَانَ أَخْصَرُ وَأَظَهَرُ».

(٣) فِي أَكْ زِيَادَةً: «عَنْهُ».

(٤) فِي يِ: «بِالْمُتَوَاتِرِ». قَالَ الْقَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي شِرْحِ شِرْحِ النُّخْبَةِ (ص ١٨١): «لِأَنَّ الْعِلْمَ أَيْ: الَّذِي هُوَ حَاصِلٌ بِالْتَّوَاتِرِ، الْأُولَى بِالْمُتَوَاتِرِ؛ أَيْ: بِسَبِّبِ».

(٥) فِي بِ: «إِذَا».

(٦) فِي أَ، حِ: «الْتَّعْرِيفُ»، وَفِي طِ: «الْتَّفْرِيقُ»، وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الْمُوَافِقُ لِشِرْحِ شِرْحِ النُّخْبَةِ لِلْقَارِيِّ (ص ١٨٣)، وَالْيَوَاقِيتُ وَالدُّرَرُ لِلْمُنَوَّاَيِّ (١٣٧/١)، وَقَضَاءُ الْوَطَرِ لِلْقَانِيِّ (ص ٥١٧) وَذِكْرُ أَنَّهَا فِي نُسْخَةِ: «بِالْتَّعْرِيفِ».

(٧) فِي بِ: «إِذَا».

وَإِنَّمَا أَبْهَمْتُ^(١) شُرُوطَ الْمُتَوَاتِرِ^(٢) فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْإِسْنَادِ، إِذْ عِلْمُ الْإِسْنَادِ يُبَحَّثُ فِيهِ عَنْ صِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ ضَعْفِهِ - لِيُعْمَلَ بِهِ أَوْ يُتَرَكَ^(٣) -؛ مِنْ حَيْثُ صِفَاتِ^(٤) الرِّجَالِ، وَصِيَغُ^(٥) الْأَدَاءِ، وَالْمُتَوَاتِرُ لَا يُبَحَّثُ عَنْ رِجَالِهِ؛ بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ^(٦) بِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ^(٧).

فَائِدَةُ: ذَكَرَ أَبْنُ الصَّلَاح^(٨): أَنَّ مِثَالَ الْمُتَوَاتِرِ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ يَعْزِزُ^(٩) وُجُودُهُ، إِلَّا أَنْ يُدَعَّى ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ: «مَنْ كَذَبَ^(١٠) عَلَيَّ»^(١١).

(١) فِي ج، د، ه، و: «أَبْهَمْتُ»، وَالْمُبَثَتُ مِنْ ب، ز، ك. قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ شَرْح النُّخْبَةِ (ص ١٨٥): «وَإِنَّمَا أَبْهَمْتُ؛ أَيْ: أَنَا».

(٢) فِي أ، ط، ي، ك: «الْمُتَوَاتِرُ».

(٣) فِي ل: «يُتَرَكُ» بِالْبَنَاءِ لِلْفَاعْلَى.

(٤) فِي ه: «صِفَاتٍ» بِالْجَرْ، وَالْمُبَثَتُ مِنْ د، ك.

(٥) فِي ج: «وَصِيَغَ» بِالْجَرْ، وَالْمُبَثَتُ مِنْ ب، ك.

(٦) فِي ه: «الْعِلْمُ».

(٧) فِي حَاشِيَةِ أ - بِخَطِّ الْمُصَنَّفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٨) فِي مُقْدِمَتِهِ (ص ٢٦٩).

(٩) مِنْ عَزَّ يَعْزِزُ: إِذَا قَلَّ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ. تَهْذِيبُ الْلُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (٦٤/١).

(١٠) فِي د: «كَذَبٌ» بِتَشْدِيدِ الدَّالِّ.

(١١) هُوَ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ، رَوَاهُ عَدْدٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ جَمَعَ الطَّبَرَانِيُّ جُزءاً فِي طَرْقَهِ مِنْ حَدِيثِ سَتِينِ صَحَابِيًّا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٠٦) وَمُسْلِمُ فِي الْمُقْدِمَةِ (١)

مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ بِرْ قَمْ (١٠٨)، وَ(٢)، وَمِنْ

حَدِيثِ أَبْيٍ هَرِيرَةَ بِرْ قَمْ (١١٠) وَ(٣)، وَمِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شَعْبَةَ بِرْ قَمْ

(١٢٩١)، وَ(٤)، وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَحْدَهُ مِنْ حَدِيثِ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَزَّامِ (١٠٧)،

وَمِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعَ بِرْ قَمْ (١٠٩)، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بِرْ قَمْ (٣٤٦١)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَحْدَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبْيٍ سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ (٣٠٤)،

أَجْمَعِينَ.

وَمَا أَدَعَاهُ مِنَ الْعِزَّةِ مَمْنُوعٌ، وَكَذَا^(١) مَا أَدَعَاهُ غَيْرُهُ مِنَ
الْعَدَمِ^(٢)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ قِلَّةِ اَطْلَاعٍ^(٣) عَلَى كَثْرَةِ الْطُّرُقِ،
وَأَحْوَالِ الرِّجَالِ، وَصِفَاتِهِمُ الْمُقْتَضِيَّةِ لِإِبْعَادِ الْعَادَةِ أَنْ يَتَوَاضُّوْا
عَلَى كَذِبٍ^(٤)، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُمُ اَتْفَاقًا.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُقْرَرُ^(٥) بِهِ كَوْنِ الْمُتَوَاتِرِ مَوْجُودًا وُجُودَ كَثْرَةِ
الْمُتَوَاتِرِ مَوْجُودًا وُجُودَ كَثْرَةِ
بِكَثْرَةِ
فِي الْأَحَادِيثِ: أَنَّ الْكُتُبَ الْمَشْهُورَةَ الْمُتَدَاوَلَةَ بِأَيْدِي^(٦) أَهْلِ
الْعِلْمِ شَرْقًا وَغَرْبًا، الْمَقْطُوعَ عِنْهُمْ بِصِحَّةِ نِسْبَتِهَا إِلَى
مُصَنَّفِيهَا^(٧)؛ إِذَا أَجْتَمَعَتْ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثٍ، وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ
تَعَدُّدًا تُحِيلُ الْعَادَةَ تَوَاطُّهُمْ عَلَى الْكَذِبِ إِلَى آخِرِ الشُّرُوطِ؛ أَفَادَ
الْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ بِصَحَّتِهِ إِلَى قَائِلِهِ؛ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ
كَثِيرٌ^(٨).

(والثَّانِي^(٩)) - وَهُوَ أَوَّلُ أَقْسَامِ الْأَحَادِيد^(١٠) - : مَا لَهُ طُرُقُ
الْمُشْهُورِ وَالْفَرَقُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمُسْتَفِضِ

(١) فِي ط: «وَكَذِلِكَ».

(٢) نَقْلُ السَّخَاوِيِّ^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ} فِي فَتْحِ الْمُغْيِثِ (٤/٢١) عَنْ أَبِي حَبَّانَ وَالْحَازِمِيِّ: أَنَّهُمَا أَدَعَاهُ
ذَلِكَ، وَهَذَا نَصُّ كَلَامِهِمَا:

قَالَ أَبِي حَبَّانَ^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ} فِي التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ (١١٢/١): «الْأَخْبَارُ كُلُّهَا أَخْبَارُ
الْأَحَادِيدِ»، وَقَالَ الْحَازِمِيُّ^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ} فِي شُرُوطِ الْأَئِمَّةِ الْخَمْسَةِ (ص ٥٠): «وَإِثْبَاتُ التَّوَاتِرِ
فِي الْأَحَادِيدِ عَسْرٌ جَدًّا، سِيمَا عَلَى مِذَهَبِ مَنْ لَمْ يَعْتَدُ الْعَدْدَ فِي تَحْدِيدِهِ».

(٣) فِي ب، ج، د، م: «الْاَطْلَاعُ». (٤) فِي ي: «الْكَذِبُ».

(٥) فِي ج: «مَا نَقْرَرُ». (٦) فِي ي: «بَيْنَ أَيْدِي».

(٧) فِي أ: «مُصَنَّفَهَا».

(٨) فِي حَاشِيَّةِ و - بَخْطَّ الْمُصَنَّفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ بِحِثٍ عَلَيْهِ. كِتَبَهُ: مَوْلَفُهُ»، وَفِي
حَاشِيَّةِ ح - بَخْطَهُ أَيْضًا - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٩) فِي د: «فَالثَّانِي». (١٠) فِي ط: «الْأَقْسَامُ لِلْأَحَادِيدِ».

مَحْصُورَةُ بِأَكْثَرِ مِنِ اثْنَيْنِ؛ وَهُوَ: (الْمَشْهُورُ) عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُضُوْجِهِ؛ (وَهُوَ الْمُسْتَفَيِضُ - عَلَى رَأْيِ) جَمَاعَةٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ^(١) -؛ سُمِّيَ^(٢) بِذَلِكَ لِأَنْتِسَارِهِ؛ مِنْ فَاضَ الْمَاءُ يَفِيْضُ فَيْضًاً.

وَمِنْهُمْ: مَنْ غَایِرَ بَيْنَ الْمُسْتَفَيِضِ وَالْمَشْهُورِ؛ بِأَنَّ الْمُسْتَفَيِضَ يُكُونُ فِي^(٣) أَبْتِدَائِهِ وَأَنْتِهِاهِ سَوَاءً^(٤)، وَالْمَشْهُورُ أَعْمَمُ مِنْ ذَلِكَ^(٥).

وَمِنْهُمْ: مَنْ غَایِرَ عَلَى كِيفِيَّةِ أُخْرَى^(٦)، وَلَيْسَ^(٧) مِنْ مَبَاحِثَ هَذَا الْفَنِّ.

ثُمَّ الْمَشْهُورُ يُطْلَقُ عَلَى مَا حُرِّرَ هُنَا، وَعَلَى مَا أَشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ؛ فَيُشَمَّلُ مَا لَهُ إِسْنَادٌ وَاحِدٌ فَصَاعِدًا، بَلْ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ إِسْنَادٌ أَصْلًا^(٨).

اطلاقات المشهور

(١) منهم: الْأَمْدِيُّ. انظر: الإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ (٣١/٢)، الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ لِلْزَّرْكَشِيِّ (١١٩/٦)، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْبِيرِ لِلْمَرْدَاوِيِّ (٤/٤).

(٢) في ح: «يسمى». (٣) في أ، ط: «من».

(٤) في هـ: «سَوَاء» بِالرَّفْعِ الْمُنْتَوَنَ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ وَ، وَكُتُبَ فِي حَاشِيَةِ وَ: (قوله: سَوَاء) بِالْفَتْحِ؛ خَبْرٌ، وَاسْمُهَا مُسْتَرٌ، تَقْدِيرُهُ: هُوَ، (أَيْ: انْحِصَارُ كُثْرَةِ طرْقَهِ راجع إلى المستفيض كما هو ظَاهِرٌ، لَكِنْ تَوْهُمُ بَعْضُهُمْ؛ فَلَذِكَ بَيَّنَتْ).

(٥) بِحِيثِ يُشَمَّلُ مَا كَانَ أُولَهُ مِنْقُولًا عَنْ وَاحِدٍ، كَحَدِيثٍ «إِنَّمَا الْأَعْمَالَ بِالنِّيَاتِ...»؛ لَأَنْ شَهْرَتَهُ نَسْبِيَّةٌ. انظر: شَرْحُ التُّخْبَةِ لِلْقَارِيِّ (ص ١٩٣)، قَضَاءُ الْوَظَرَ لِلْقَانِيِّ (ص ٥٥٣)، الْيَوْاقِيْتُ وَالدُّرَرُ لِلْمُنَّاوِيِّ (١٥١/١).

(٦) انظر: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ لِلْزَّرْكَشِيِّ (٦/١١٩)، تَشْيِيفُ الْمَسَامِعَ بِجَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْسَّبِيْكِيِّ (٩٥٩/٢).

(٧) في أ: «ولَيْسَ». قَالَ الْقَارِيُّ تَحْكِيمَهُ فِي شَرْحِ شَرْحِ التُّخْبَةِ (ص ١٩٤): «(ولَيْسَ) أَيْ: الْمُسْتَفَيِضُ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْفَنِّ».

(٨) في حَاشِيَةِ أَ - بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

العزيز

(والثالث: العزيز)؛ وَهُوَ: أَنْ لَا يَرُوِيهُ أَقْلُّ مِنْ أُثْنَيْنِ عَنِ أُثْنَيْنِ؛ وَسُمِّيَ^(١) بِذَلِكَ: إِمَّا لِقِلَّةٍ وُجُودٍ، وَإِمَّا^(٢) لِكَوْنِهِ عَزَّ - أَيْ: قَوِيَ - بِمَجِيئِهِ^(٣) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى.

(وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ؛ خَلَافًا لِمَنْ رَعَمَهُ)؛ وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَائِيُّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٤)، وَإِلَيْهِ يُوْمِئُ كَلَامُ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» حَيْثُ قَالَ: «الصَّحِيحُ^(٥): أَنْ يَرُوِيهُ الصَّحَابِيُّ الْزَّائِلُ^(٦) عَنْهُ أُسْمُ الْجَهَالَةِ؛ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ رَاوِيَانِ^(٧)، ثُمَّ يَتَدَوَّلُهُ

(١) في ل: «سمّي» من غير واو.

(٢) في ط: «أو».

(٣) في ج، هـ: «المجيئه». قال القاري كَفَلَهُ اللَّهُ في شرح شرح النُّخْبَة (ص ١٩٨): «(المجيئه) بلام العلة، وفي نسخة: بمجيئه، أي: بسبب ورود الحديث بعينه».

(٤) هو: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري، المعتزلي (ت ٣٠٣هـ). سير أعلام النبلاء (١٤/١٨٣).

وكلامه في المُعْتَمَد لأبي الحسين البصري (٢/١٣٨)، ونصّه: «إذا روى العدلان خبراً وجب العمل به، وإن رواه واحد فقط لم يجز العمل به إلا بأحد شروط؛ منها: أن يعُضُّدَه ظاهراً، أو عَمِلُ بعض الصَّحَابَةِ، أو اجتِهادُ، أو يكون منتشرأً».

(٥) في ط: «والصَّحِيحُ».

(٦) في حاشية ل: «المُنْتَفَيِّ».

(٧) نصّ الْحَاكِمِ فِي الْمَدْخَلِ إِلَى الْإِكْلِيلِ (ص ٣٣): أَنَّه شَرْطُ صَاحِبِي الصَّحِيحِ أَيْضًا، وَمِرَادُهُ مِنْ هَذَا كَلْمَةً: أَنَّه يُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ رَاوِيَانِ فِي الْجَمْلَةِ، لَا أَنَّه يُشْتَرِطُ أَنْ يَتَفَقَّدَا فِي رِوَايَةِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ بِعِينِهِ عَنْهُ، خَلَافًا لِمَا فَهَمَهُ الْحَازِمِيُّ مِنْ كَلَامِ الْحَاكِمِ: أَنَّ هَذَا شَرْطُ الشَّيْخِيْنِ فَلَا يَخْرُجُ حَدِيثٌ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُ الرِّوَايَةِ؛ إِذَا يَنْقُضُ رَأِيهِ غَرَائِبُ الصَّحِيحِيْنِ.

انظر: النُّكَتُ لِلْمُصَنَّفِ (١/٢٤٠)، قَضَاءُ الْوَطَرِ لِلْقَانِيِّ (ص ٥٦٧).

أَهْلُ الْحَدِيثِ إِلَى وَقْتَنَا^(١) كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ^(٢)»^(٣).

وَصَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ^(٤) فِي «شِرْحِ الْبُخَارِيِّ»^(٥): بِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ^(٦)، وَأَحَابَ عَمَّا أُورِدَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ بِجَوَابٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: حَدِيثُ «الْأَعْمَالِ بِالسَّيَّاتِ»^(٧) فَرُدُّ؛ لَمْ يَرُوْهُ عَنْ عُمَرَ إِلَّا عَلْقَمَةٌ؟

قَالَ^(٩): قُلْنَا: قَدْ خَطَبَ بِهِ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ بَحْضُرَةِ الصَّحَابَةِ، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ يَعْرُفُونَهُ^(١٠) لَأَنْكَرُوهُ!

كَذَا قَالَ!

(١) في ح: «وقت».

(٢) هذه الجملة هي محل الإشارة التي ذكرها المصنف بقوله: «وَإِلَيْهِ يُومَيْ...»، فإن أراد تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه قوي اعتراض الحازمي، والظاهر: أنه إنما أراد بهذا التشبيه: أصل الاتصال، لا تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه، فلا اعتراض حينئذ. انظر: النُّكْتَةُ لِلْمُصْنَفِ (١/٢٤٠).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٦٢).

(٤) هو: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي الإشبيلي، المالكي، القاضي (ت ٤٣٥هـ). سير أعلام النبلاء (٢٠/١٩٧).

(٥) واسم شرحه: «الصَّرِيحُ مِنْ شَرِحِ الصَّحِيفِ» نصَّ عليه ابن رُشَيدُ في ملء العيبة (ص ١١٥)، وقد أشار ابن العربي إلى شرحه على البخاري في عارضة الأحوذى (٢/١٧٢).

(٦) قال المُنَاوِيُّ كَلَّهُ فِي الْبِيَوَاقِيَّتِ وَالدُّرَرِ (١/٢٨٥): «وَصَرَّحَ أَبُو بَكْرِ أَبْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ فِي شَرِحِ الْبُخَارِيِّ بِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ حَيْثُ قَالَ: (مَذَهَبُ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ الصَّحِيفَ لَا يَثْبَتُ حَتَّى يَرُوِيَ اثْنَانُ عَنْ اثْنَيْنِ)؛ وَهُوَ باطِلٌ».

(٧) «بِالسَّيَّاتِ» سقطت من ط.

(٨) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٩) «قَالَ» ليس في ج، ك.

(١٠) في ب: «يَعْرُفُوهُ».

وَتُعْقَبَ^(١) بِأَنَّهُ لَا يَلْرُمُ مِنْ كَوْنِهِمْ سَكَّتُوا عَنْهُ أَنْ يَكُونُوا سَمِعُوهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَبِأَنَّهَا لَوْ سُلِّمَ فِي عُمَرَ؛ مُنْعَ فِي تَفَرُّدِ عَلْقَمَة^(٢)، ثُمَّ تَفَرُّدٌ^(٤) مُحَمَّدٌ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^(٥) بِهِ^(٦) عَنْ عَلْقَمَةَ، ثُمَّ تَفَرُّدٌ^(٧) يَحِيَّيْ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ؛ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ^(٨)، وَقَدْ وَرَدَتْ لَهُمْ مُتَابَعَاتٌ لَا يُعْتَبِرُ^(٩) بِهَا.

وَكَذَا لَا يَسْلُمُ^(١٠) جَوَابُهُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ عُمَرَ.

قَالَ أَبْنُ رُشِيدٍ^(١١) : «وَلَقَدْ كَانَ يَكْفِي الْقَاضِي فِي بُطْلَانِ مَا أَدَعَى أَنَّهُ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ : أَوَّلُ^(١٢) حَدِيثٌ مَذْكُورٌ فِيهِ»^(١٣) .

(١) المُتَعَقَّبُ هو ابن رُشيد في كتابه: «ترجمان التراجم»، وكتابه مفقود. انظر: الْيَوَاقِيتُ وَالدُّرُرُ لِلْمُنَوَّاَيِّ (١٦٢/١)، وَقَضَاءُ الْوَطَرِ لِلْقَانِيِّ (ص٥٧٩).

(٢) في أ: «من».

(٣) في ج زيادة: «به»، وفي ي زيادة: «عنه»، وفي ك: «علقمة» بالرَّفع، والضبط المثبت من ج.

(٤) في هـ، طـ، كـ: «تَفَرَّدٌ» بفتح الراء والدال، والمثبت من بـ، وـ، حـ، مـ، وفي طـ زيادة: «به».

(٥) في لـ، ونسخة على حاشية هـ زيادة: «الْتَّيمِيِّ».

(٦) «بِهِ» ليست في طـ. (٧) في هـ: «تَفَرَّدٌ» بفتح الراء والدال.

(٨) في أ: «الْمُحَقِّقِينَ». (٩) في يـ: «يَعْتَدُ».

(١٠) في أـ: «يَسْلِمٌ» بكسر اللام، وفي دـ، مـ: «يُسْلِمٌ» بضم الياء وتشديد اللام المفتوحة، وفي زـ، حـ: «نَسْلِمٌ» بالنون، والمثبت من جـ، هـ، وـ.

(١١) في بـ: «أَرْشِيدٌ» بفتح الراء، والمثبت من جـ، دـ، هـ، وـ، حـ، يـ، كـ، وفي زـ، طـ، لـ، مـ: «رَشِيدٌ»، وهو وهم.

وَ«ابن رُشيد» هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري، السُّبْتِي (تـ٧٢١هـ). أعيان العصر للصادقـي (٤/٦٧٦)، والإحاطة لابن الخطيب (٣/١٠٢).

(١٢) في دـ: «أَوَّلٌ» بالجرـ، والمثبت من جـ، هـ، زـ، يـ، كـ، مـ. قال القاريـ كَفَلَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص٢٠٥): «مَرْفُوعٌ؛ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ (يَكْفِي)».

(١٣) كلام ابن رُشيد هذا في كتابه: «تُرْجُمَانُ التَّرَاجِمِ»، وهو مفقود. انظر: النَّكَتُ الْوَفِيَّةُ لِلْبِقَاعِيِّ (١/٨٣)، والْيَوَاقِيتُ وَالدُّرُرُ لِلْمُنَوَّاَيِّ (١/٢٨٦).

وَأَدَعَى أَبْنُ حِبَّانَ^(١) نَقِيْضَ دَعْوَاهُ فَقَالَ^(٢) : «إِنَّ رِوَايَةَ أَثْنَيْنِ عَنِ اثْنَيْنِ إِلَى أَنْ يَتَهَيَّأَ لَا تُوجَدُ^(٣) أَصْلًا»^(٤).

قُلْتُ : إِنْ أَرَادَ أَنَّ^(٥) رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطْ عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ^(٦) لَا تُوجَدُ^(٧) أَصْلًا ؛ فَيُمْكِنُ أَنْ يُسَلِّمَ.

وَأَمَّا صُورَةُ الْعَزِيزِ الَّتِي حَرَّزَنَا هَا فَمَوْجُودَةٌ ؛ بِأَنْ لَا يَرْوِيْهُ أَقْلُ مِنِ اثْنَيْنِ عَنْ أَقْلَ مِنِ اثْنَيْنِ.

مِثَالُهُ : مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَنَّسٍ^(٨) ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٩) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ^(١٠) : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ...» الْحَدِيثُ.

وَرَوَاهُ^(١١) عَنْ أَنَّسٍ : قَاتَادَةُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ^(١٢) ،

(١) هو: الإمام العلامة الحافظ المจود، شيخ خراسان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي الدارمي البُستي، صاحب الكتب المشهورة؛ كـ «روضـة العـقـلـاء»، وـ «الـمـسـنـدـ الصـحـيـحـ»، وـ «الـأـنـوـاعـ وـ الـتـقـاسـيمـ» وغيرها، (ت ٣٥٤هـ). سير أعلام النبلاء (١٢/١٨٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطـيـ (١/٣٧٥).

(٢) «فَقَالَ» سقطت من د.

(٣) في ب، ه، ز، ط: «يُوجـدـ»، ولم ينـقـطـ في ل، م.

(٤) انظر: صحيح ابن حبان (١٥٦/١). قال الحازمي رحمه الله في شروط الأئمة الخمسة (ص ١٣٤): «ومن سبر مطالع الأخبار؛ عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب إلى الصواب».

(٥) في هـ: «أَنَّهـ»، وـ «أَنَّ» ليس في أـ، بـ.

(٦) «فَقَطـ» ليس في هـ.

(٧) في أـ، بـ، جـ، هـ، وـ، ط: «يُوجـدـ»، ولم ينـقـطـ في لـ، مـ.

(٨) البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤). (٩) البخاري (١٤).

(١٠) «قَالَ» ليس في أـ. (١١) في لـ: «رواهـ» من غير واو العطف.

(١٢) في هـ: «صـهـيـبـ» بفتح الباء، والمثبت من زـ، كـ.

وَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ: شُعْبَةُ وَسَعِيْدُ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِسْمَاعِيلُ^(١) بْنُ عُلَيَّةَ وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وَرَوَاهُ عَنْ كُلِّ: جَمَائِعَ^(٢).

(وَالرَّابُّ: الْغَرِيبُ): وَهُوَ: مَا يَنْفَرِدُ^(٣) بِرِوَايَتِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ فِي^(٤) أَيِّ مَوْضِيْعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ - عَلَى مَا سَنْقَسَ^(٥) إِلَيْهِ: الْغَرِيبُ الْمُطْلَقُ، وَالْغَرِيبُ النَّسْبِيُّ^(٦) -.

(وَكُلُّهَا): أَيِّ: الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ^(٧) (**سَوَى الْأَوَّلِ**) - وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ - (**آخَادُ**)، وَيُقَالُ لِكُلِّ مِنْهَا: خَبْرٌ وَاحِدٌ.

وَخَبْرُ الْوَاحِدِ فِي الْلُّغَةِ: مَا يَرْوِيهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ التَّوَاتِرِ^(٨).

(وَفِيهَا): أَيِّ: الْأَحَادِ: (**الْمَقْبُولُ**)؛ وَهُوَ: مَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

(١) «إِسْمَاعِيلُ» لِيُسْتَ فِي يِ.

(٢) فِي حَاشِيَةِ أَ - بَخْطَ الْمُصْنَفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ»، وَفِي حَاشِيَةِ جَ - بَخْطَه أَيْضًا -: «ثُمَّ بَلَغَ الشِّيْخَ تَاجَ الدِّينِ قِرَاءَةً عَلَيَّ. كَتَبَهُ: مَوْلَفُهُ».

(٣) فِي وَ، زَ، حَ، لَ: «يَنْفَرِدُ».

(٤) فِي أَ، وَنَسْخَةٌ عَلَى حَاشِيَةِ لَ: «مِنْ».

(٥) فِي أَ، طَ: «سَيْنَقَسَمُ»، وَفِي بَ، لَ: «سَيْنَقَسَمُ».

(٦) فِي حَ: «الْغَرِيبُ الْمُطْلَقُ وَالْغَرِيبُ النَّسْبِيُّ» بِالرَّفِعِ فِيهِنَّ، وَالْمَبْتَدَى مِنْ طَ.

(٧) «الْمَذْكُورَةُ» لِيُسْتَ فِي دَ، طَ، وَفِي جَ، وَ: «الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ» بِالْجَرِّ، وَالْبَضْطَ المَبْتَدَى مِنْ بَ، كَ، وَ.

وَفِي حَاشِيَةِ دَ - بَخْطَ الْمُصْنَفِ -: «بَلَغَ قِرَاءَةً وَبِحَثًا».

(٨) فِي بَ: «الْمُتَوَاتِرُ».

(و) فِيهَا : (الْمَرْدُودُ) ; وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَرْجَحْ^(١) صِدْقَ الْمُخْبِرِ بِهِ ؛ (لِتَوْقِفِ الْأُسْتَدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُوَايَهَا، دُونَ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ، فَكُلُّهُ مَقْبُولٌ ؛ لِإِفَادَتِهِ الْفَطْعَ بِصِدْقِ مُخْبِرِهِ، بِخَلَافِ غَيْرِهِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ.

لَكِنْ إِنَّمَا وَجَبَ^(٢) الْعَمَلُ بِالْمَقْبُولِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ يُوجَدَ فِيهَا أَصْلُ صِفَةِ الْقَبُولِ - وَهُوَ ثُبُوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ - ، أَوْ أَصْلُ صِفَةِ الرَّدِّ - وَهُوَ ثُبُوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ - أَوْ لَا : فَالْأَوَّلُ : يَغْلِبُ^(٣) عَلَى الظَّنِّ صِدْقُ الْخَبَرِ^(٤) لِثُبُوتِ^(٥) صِدْقِ النَّاقِلِهِ ؛ فَيُؤْخَذُ بِهِ.

وَالثَّانِي : يَغْلِبُ^(٦) عَلَى الظَّنِّ كَذِبُ الْخَبَرِ لِثُبُوتِ كَذِبِ النَّاقِلِهِ ؛ فَيُؤْطَرُ.

وَالثَّالِثُ : إِنْ وُجِدَتْ^(٧) قَرِينَةً تُلْحِقُهُ بِأَحَدِ الْقَسْمَيْنِ ؛ أَتَتْحَقَّ،

(١) في ب، هـ، ج، ط: «يُرْجَح»، وفي ل: بفتح الياء وضم الجيم، والمثبت من أ، و، م.

(٢) في أ: «يجب».

(٣) في ج: «يغلب» بالياء والتاء وتشديد اللام، وفي ل: «يغْلِبُ» بتشديد اللام مكسورةً، ولم ينقط في أ، والضبط المثبت من هـ، م. قال القاري كَفَلَهُ اللَّهُ في شرح شرح التُّخْبَةِ (ص ٢١٣): «بتشديد اللام، وفاعله راجع إلى المبتدأ، ويجوز فتح الياء مع تخفيف اللام».

(٤) في أ: «المُخْبِرِ».

(٥) في ط: «ثبوت».

(٦) في ج: «يغلب» بالياء والتاء.

(٧) في هـ، ز: «وَجَد».

وَإِلَّا فَيُنْتَقَفُ^(١) فِيهِ، وَإِذَا^(٢) تُوقَفَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ صَارَ كَالْمَرْدُودِ، لَا لِثُبُوتِ صِفَةِ الرَّدِّ؛ بَلْ لِكَوْنِهِ لَمْ تُوجَدْ^(٣) فِيهِ صِفَةٌ تُوجَبُ القَبْوَلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(وَقَدْ يَقْعُ^(٥) فِيهَا) أَيْ: فِي أَخْبَارِ الْأَحَادِ الْمُنْقَسِمَةِ إِلَى مَشْهُورٍ وَعَزِيزٍ^(٦) وَغَرِيبٍ (مَا يُعْنِيْدُ الْعِلْمُ النَّظَرِيُّ بِالْقَرَائِنِ؛ عَلَى الْمُخْتَارِ) خِلَافًا لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ^(٧).

وَالخِلَافُ فِي التَّحْقِيقِ لِفَظِيِّ؛ لِأَنَّ مَنْ جَوَزَ إِطْلَاقَ الْعِلْمِ: قَيَّدَهُ بِكَوْنِهِ نَظَرِيًّا، وَهُوَ الْحَاصلُ عَنِ الْأَسْتَدْلَالِ^(٨)، وَمَنْ أَبَى إِطْلَاقَ؛ خَصَّ لِفْظَ الْعِلْمِ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَمَا عَدَاهُ عِنْدَهُ طَنِّيٌّ؛ لَكِنَّهُ لَا يُنْفِي أَنَّ مَا أَحْتَفَ^(٩) بِالْقَرَائِنِ أَرْجَحُ مِمَّا خَلَّ عَنْهَا^(١٠).

أنواع الخبر
المحتف
بالقرائن

وَالْحَبَرُ الْمُحْتَفُ بِالْقَرَائِنِ أَنْوَاعُ:

مِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحَيْهِمَا^(١١) مِمَّا لَمْ^(١٢)

(١) في ز، ط: «فليتوقف». (٢) في و: «فإذا».

(٣) في ط، ك: «يُوجَد» بالياء، وفي هـ: بالياء والياء.

(٤) في حاشية أ - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك»، وفي حاشية ج - بخطه أيضاً -: «ثم بلغ قراءة بحثٍ علىٍ»، وفي حاشية لـ: «بلغ».

(٥) في يـ: «يُوجَد»، وفي نسخة على حاشيتها: «يَقْعُ».

(٦) «وَعَزِيزٍ» سقطت من أـ.

(٧) انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (٢٢٨/١)، الإحكام للأمدي (٣٢/٢)، البحر المحيط للزركشي (١٣٥/٦)، التحرير شرح التحرير للمرداوي (١٨٠٨/٤).

(٨) في كـ: «استدلالٍ».

(٩) في جـ: «احْتَفَ» بضم الناء، والمثبت من هـ، كـ.

(١٠) في حاشية وـ - بخط المصنف -: «ثم بلغ قراءة بحثٍ علىٍ».

(١١) في حـ: «صَحِيحَهُمَا». (١٢) في بـ: «ما لَمْ».

يَبْلُغُ التَّوَاتِرُ^(١)، فَإِنَّهُ أَحْتَفَ^(٢) بِهِ قَرَائِنُ؛ مِنْهَا:

- جَلَالُهُمَا فِي هَذَا الشَّأنِ.

- وَتَقْدِيمُهُمَا فِي تَمْيِيزِ الصَّحِيحِ عَلَى غَيْرِهِمَا.

- وَتَلَقْيِ الْعُلَمَاءِ لِكِتَابِهِمَا^(٣) بِالْقَبُولِ، وَهَذَا التَّلَقْيُ وَحْدَهُ أَقْوَى فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ مِنْ مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الْطُّرُقِ الْقَاصِرَةِ عَنِ التَّوَاتِرِ.

إِلَّا أَنَّ هَذَا يَخْتَصُ^(٤) بِمَا لَمْ يَتَقَدِّمْ أَحَدٌ مِنَ الْحُفَاظِ مِمَّا فِي الْكِتَابَيْنِ، وَبِمَا^(٥) لَمْ يَقْعُ التَّجَاذُبُ^(٦) بَيْنَ مَدْلُولَيْهِ مِمَّا وَقَعَ فِي الْكِتَابَيْنِ - حَيْثُ لَا تَرْجِيحٌ -؛ لِأَسْتِحَالَةِ أَنْ يُفِيدَ الْمُتَنَاقِضَانِ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ؛ فَالإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى تَسْلِيمٍ صِحَّتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ لَا عَلَى صِحَّتِهِ؛ مَنْعَنَاهُ^(٧).

(١) في ج: «حد التواتر»، وفي ي: «حد المتواتر».

(٢) في ب، ج، و: «احتفت».

(٣) في ه: «لكتابهما».

(٤) في ط، ي: «مختص»، و«يختص» سقطت من أ.

(٥) في أ: «ومما».

(٦) في و، ز، ل، ونسخة على حاشية ي: «التحالف». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شِرْحِ شِرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٢٢٣): «(لَمْ يَقْعُ التَّجَاذُبُ) أي: التحالف؛ كما في نسخة، والمراد: التعارض».

(٧) في ح، ط: «معناه».

وَسَنَدُ الْمَنْعِ: أَنَّهُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى وُجُوبِ الْعَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ وَلَوْ لَمْ يُخْرِجْهُ الشَّيْخَانُ، فَلَمْ يَبْقَ لِلصَّحِيحِينِ فِي هَذَا مَزِيَّةٌ، وَالْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى أَنَّ لَهُمَا مَزِيَّةً فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الصَّحَّةِ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِإِفَادَةِ مَا خَرَّجَهُ^(١) الشَّيْخَانِ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ: الْأَسْتَادُ^(٢) أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَائِينِيَّ^(٣)، وَمِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ^(٤)، وَأَبُو الْفَضْلِ أَبْنُ طَاهِرٍ^(٥)، وَغَيْرُهُمَا.

(١) في د، هـ، يـ، لـ: «أَخْرَجَه». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ في شرح شرح النُّخْبَة (ص ٢٢٦): «مَا خَرَّجَه»: بتشديد الراء، أي: أَخْرَجَه وذكره».

(٢) «الْأَسْتَادُ» ليست في دـ.

(٣) في طـ: «الإسْفَرَائِينِي»، وفي مـ: «الإسْفَرَائِينِي». والإسْفَرَائِينِيـ بـيـاءـ وـاحـدـةـ: نـسـبـةـ إـلـىـ «إسْفَرَائِينِ» بـكـسـرـ الـأـلـفـ، وـسـكـونـ السـيـنـ الـمـهـمـلـةـ، وـفـتـحـ الـفـاءـ وـالـرـاءـ، وـكـسـرـ الـيـاءـ الـمـنـقـوـطـةـ بـاثـتـيـنـ مـنـ تـحـتـهـ؛ بـلـيـدـةـ بـنـوـاحـيـ نـيـسـابـورـ، كـذـاـ ضـبـطـهـ السـمـعـانـيـ فـيـ الـأـنـسـابـ (٢٢٣/١)، وـابـنـ خـلـكـانـ فـيـ وـفـيـاتـ الـأـعـيـانـ (١/٢٨)، وـابـنـ الـأـثـيـرـ فـيـ الـلـبـابـ (١/٥٥)، وـالـسـيـوـطـيـ فـيـ لـبـ الـلـبـابـ (ص ١٥٢)، وـالـرـبـيـدـيـ فـيـ تـاجـ الـعـرـوـسـ (٣٥/١٩١)، وـالـأـسـنـوـيـ فـيـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ (١/٤٠)، وـانـفـرـدـ يـاقـوـتـ الـحـمـوـيـ فـيـ مـعـجمـ الـبـلـدـانـ (١٧٧/١٧٧) بـزـيـادـةـ يـاءـ أـخـرـىـ سـاـكـنـةـ فـيـهـاـ: «إسـفـرـائـينـ».

وـأـبـوـ إـسـحـاقـ إـلـيـسـفـرـائـينـيـ: هوـ أـبـوـ إـسـحـاقـ إـبـرـاهـيمـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ إـبـرـاهـيمـ، الـأـصـوـلـيـ، الشـافـعـيـ (تـ ٤١٨ـهـ). انـظـرـ: سـيـرـ أـعـلـامـ الـنـبـلـاءـ (١٧/٣٥٣ـ).

وـقـدـ نـقـلـ الـمـصـنـفـ كـلـامـهـ فـيـ الـنـكـتـ (١/٣٧٧ـ)، وـنـصـهـ: «أـهـلـ الـصـنـعـ مـجـمـعـونـ عـلـىـ أـنـ الـأـخـبـارـ الـتـيـ اـشـتـمـلـ عـلـيـهـ الصـحـيـحـانـ: مـقـطـوـبـ بـهـاـ عـنـ صـاحـبـ الـشـرـعـ؛ وـإـنـ حـصـلـ الـخـلـافـ فـيـ بـعـضـهـاـ؛ فـذـلـكـ خـلـافـ فـيـ طـرـقـهـ وـرـوـاـتـهـ».

(٤) هوـ الـحـافـظـ أـبـوـ عـبـدـ اللـهـ مـحـمـدـ بـنـ أـبـيـ نـصـرـ فـتـوحـ بـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ فـتـوحـ الـحـمـيـدـيـ، الـأـنـدـلـسـيـ (تـ ٤٨٨ـهـ). سـيـرـ أـعـلـامـ الـنـبـلـاءـ (١٩/١٢٠ـ).

وـكـلـامـهـ فـيـ كـتـابـهـ: الـجـمـعـ بـيـنـ الصـحـيـحـيـنـ (١/٧٣ـ).

(٥) هوـ الـحـافـظـ أـبـوـ الـفـضـلـ مـحـمـدـ بـنـ طـاهـرـ بـنـ عـلـيـ الـقـيـسـرـانـيـ، الـمـقـدـسـيـ (تـ ٥٠٧ـهـ). سـيـرـ أـعـلـامـ الـنـبـلـاءـ (١٩/٣٦١ـ).

وـكـلـامـهـ فـيـ كـتـابـهـ: صـفـوـةـ التـصـوـفـ (ص ٣٢٢ـ).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: الْمَزِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ كَوْنُ أَحَادِيْهِمَا أَصَحَّ
الصَّحِّيْحِ^(١).

وَمِنْهَا: «الْمَسْهُورُ»؛ إِذَا كَانَ^(٢) لَهُ طُرُقٌ مُتَبَاينَةٌ سَالِمَةٌ مِنْ
ضَعْفِ الرُّوَاةِ وَالْعَلَلِ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِإِفَادَتِهِ^(٣) الْعِلْمُ النَّظَرِيَّ: الْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ
الْبَغْدَادِيُّ^(٤)، وَالْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ أَبْنِ^(٥) فُورَكَ^(٦)، وَغَيْرُهُمَا^(٧).

وَمِنْهَا: «الْمُسَلَّسُلُ» بِالْأَئِمَّةِ الْحُفَاظِ الْمُتَقِّنِينَ حَيْثُ لَا يَكُونُ
غَرِيبًا؛ كَالْحَدِيثِ الَّذِي^(٨) يَرْوِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - مَثَلًاً -

(١) من قوله: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ» إلى هنا سقط من ط.

(٢) في أ، ي: «كان».

(٣) في ط: «إِفَادَة».

(٤) في ك: «البغدادي»، وفي ل، م: «البغدادي».
وهو: عبد القاهر بن طاهر أبو منصور البغدادي، الشافعي. (ت ٤٢٩ هـ). سير أعلام
النبلاء (٥٧٢/١٧).

قال القاري رحمه الله في شرح شرح النخبة (ص ٢٢٧): «بِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ أَوْلًا،
وَالْمَعْجَمَةِ ثَانِيًّا، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ عَكْسِهِ، وَمِنْ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَالْمَعْجَمَتَيْنِ».
(٥) في ج: «ابن» بالتنصُّب، والمثبت من ز، ك.

(٦) في ك: «فُورَكٌ» بالجر الممنون، والمثبت من ه، ل، م. وقد نقل ابن قُطْلُوبَغا عن
الحافظ ابن حَجَرٍ منع «فُورَكٌ» من الصرف. انظر: حاشية ابن قُطْلُوبَغا (ص ٤٥)،
شرح شرح النخبة للقاري (ص ٢٢٧).

وهو: أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَكٌ الأصبهاني (ت ٤٠٦ هـ). سير أعلام
النبلاء (٢١٤/١٧).

(٧) انظر: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ لِلرَّكْشِيِّ (٦/٦).
وفي حاشية و - بخُنُقِ المُصَنَّفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٨) «الَّذِي» ليس في ل.

وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ^(١)، وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَّسٍ^(٢)؛ فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ سَامِعِهِ بِالْإِسْتِدْلَالِ مِنْ جِهَةِ جَلَالِهِ رُوَايَتِهِ، وَأَنَّ فِيهِمْ مِنَ الصَّفَاتِ الْلَّائِقَةِ الْمُوجَبَةِ لِلْقُبُولِ مَا يَقُولُ مَقَامُ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِهِمْ^(٣).

وَلَا يَتَشَكَّكُ^(٤) مِنْ لَهُ أَدْنَى^(٥) مُمَارَسَةً بِالْعِلْمِ وَأَخْبَارِ النَّاسِ أَنَّ مَالِكًا - مَثَلًا - لَوْ شَافَهُهُ بِخَبَرٍ؛ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ، فَإِذَا أَنْضَافَ إِلَيْهِ^(٦) مَنْ هُوَ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ؛ أَرْدَادٌ قُوَّةٌ، وَبَعْدَ مَا يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ السَّهْوِ.

وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا^(٧) لَا يَحْصُلُ^(٨) الْعِلْمُ^(٩) بِصِدْقِ الْخَبَرِ مِنْهَا إِلَّا لِلْعَالَمِ بِالْحَدِيثِ، الْمُتَبَحِّرِ فِيهِ، الْعَارِفِ بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ، الْمُطَلِّعِ عَلَى الْعِلَلِ.

وَكَوْنُ غَيْرِهِ لَا يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِصِدْقِ ذِلِكَ لِقُصُورِهِ عَنِ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ^(١٠)؛ لَا يَنْفِي حُصُولَ الْعِلْمِ لِلْمُتَبَحِّرِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١١).

(١) فِي ك: «وَيُوافِقُهُ».

(٢) «وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ» سقطت من ط.

(٣) «بَنِ أَنَّسٍ» لَيْسَتْ فِي هـ. (٤) فِي ك: «غَيْرُهُ».

(٥) فِي ز: «يُتَشَكَّكُ» بِضْمِ الْيَاءِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ هـ، كـ.

(٦) «أَدْنَى» سقطت مِنْ بـ، هـ، زـ، طـ.

(٧) فِي ج زِيَادَة: «أَيْضًا». (٨) فِي ح: «ذَكْرُنَا».

(٩) فِي ك: «يَحْصُلُ» بِالْتَّاءِ وَالْيَاءِ، وَبِكَسْرِ الصَّادِ الْمَشَدَّدَةِ وَضَمِّهَا.

(١٠) فِي ك: «الْعِلْمُ» بِالرَّفْعِ وَالْتَّصْبِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ بـ، جـ، هـ.

(١١) فِي ب زِيَادَة: «الْتِي»، وَفِي هـ، وـ، زـ، لـ زِيَادَة: «الْتِي ذَكَرْنَا هَا».

(١٢) «وَاللَّهُ أَعْلَمُ» لَيْسَتْ فِي بـ، هـ، وـ، زـ، مـ.

وَمُحَصَّلُ الْأَنْوَاعِ الْثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا :

أَنَّ الْأَوَّلَ : يَخْتَصُّ بِالصَّحِيحَيْنِ.

وَالثَّانِي : بِمَا (١) لَهُ (٢) طُرُقُ مُتَعَدِّدَةٌ.

وَالثَّالِثَ : بِمَا رَوَاهُ الْأَئْمَمَةُ.

وَيُمْكِنُ أَجْتِمَاعُ الْثَّلَاثَةِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ ، فَلَا (٣) يَبْعُدُ حِينَئِذٍ
الْقَطْعُ بِصِدْقِهِ (٤) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٥) .

(ثُمَّ الْغَرَابَةُ : إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ) أَيْ : فِي (٦)

أَنْوَاعُ الْفَرَابِيَّةِ

الْمَوْضِعُ (٧) الَّذِي يَدْوُرُ الْإِسْنَادُ عَلَيْهِ (٨) ، وَيَرْجِعُ - وَلَوْ تَعَدَّدَتِ
الْطُّرُقُ - إِلَيْهِ ، وَهُوَ طَرْفُهُ الَّذِي فِيهِ الصَّحَابِيُّ (٩) ، (أَوْ لَا)
يَكُونُ (١٠) كَذِيلَكَ ؛ بِأَنْ يَكُونَ التَّفَرُّدُ فِي أَشْنَائِهِ ، كَأَنْ يَرْوِيَهُ (١١) عَنِ
الصَّحَابِيِّ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَنْفَرِدُ (١٢) بِرِوَايَتِهِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
شَخْصٌ وَاحِدٌ.

(١) في د: «ما». (٢) «لَهُ» سقطت من ط. (٣) في و، ز: «ولا».

(٤) في أ: «بصحته»، وفي د: «فلا يبعد القطع بصدقه حينئذ» بتقديم وتأخير.

(٥) في حاشية أ - بخط المصنف - : «ثم بلغ قراءة بحث، وسمع الجماعة»، وفي
حاشية د - بخطه أيضاً - : «ثم بلغ قراءة وبحثاً»، وفي حاشية ج - بخطه أيضاً - :
«ثم بلغ قراءة بحث علىي» وصحح عليه.

(٦) «في» ليست في ي. (٧) في ب: «الوضع»، وهو تحريف.

(٨) في أ: «إليه».

(٩) قال البِيِّنَاعِيُّ بِكَلَّهُ : «المراد: بالنسبة إلى التابعي؛ لأن لا يرويه عن الصَّحَابِيِّ إلَّا
تابعِيُّ واحد، ولا يتوهَّم أَنَّه بالنسبة إلى الصَّحَابِيِّ؛ لأنَّ تفَرُّدَ الصَّحَابِيِّ لا يلْحُقُ فِيهِ
شَيْءٌ مِنَ الْوَهَنِ، قاله المصنف». قضاء الْوَطَر لِلْقَانِي (ص ٦٤٤)، ونقل معناه
ابن قُطْلُوبِعَا في حاشيته (ص ٤٦).

(١٠) في ل: « تكون ». (١١) في ي: « يروي ».

(١٢) في أ، د، ح، ك، ل: « ينفرد ».

الفرد المطلق

(فَالْأَوَّلُ: الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ)؛ كَحَدِيثِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَبَةِ تَفَرَّدِ^(١) بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبْنِ عَمِّهِ^(٢).

وَقَدْ يَنْفَرِدُ^(٣) بِهِ رَأْوٌ عَنْ ذَلِكَ^(٤) الْمُنْفَرِدِ^(٥)؛ كَحَدِيثِ شَعْبِ الْإِيمَانِ؛ تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ^(٦).

وَقَدْ يَسْتَمِرُ التَّفَرُّدُ فِي جَمِيعِ رُوَايَتِهِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ، وَفِي «مُسْنَدِ الْبَزَارِ»^(٧) وَ«الْمُعَجَّمِ الْأَوْسَطِ» لِلْطَّبَرَانِيِّ^(٨) أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ لِذَلِكَ.

الفرد النسبي

(وَالثَّانِي: الْفَرْدُ^(٩) النَّسِيِّيُّ)؛ سُمِّيَ نِسِيِّيًّا^(١٠) لِكَوْنِ التَّفَرُّدِ فِيهِ^(١١) حَصَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ مُعِينٍ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي نَفْسِهِ مَشْهُورًا.

(١) في ط: «فتفرد».

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٣٥)، ومسلم (١٥٠٦).

(٣) في ب، د، ح، ك، ل: «يتفرد».

(٤) في أ: «هذا».

(٥) في ح، ك، ل: «المفرد».

(٦) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

(٧) في د، ط: «البزار»، وهو وهو.

وهو: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري، الحافظ (ت ٢٩٢هـ).

سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٣/٥٥٤).

(٨) هو: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أبيوب الطبراني، الحافظ (ت ٣٦٠هـ). سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٦/١١٩).

(٩) في هـ: «المفرد».

(١٠) في هـ، و، ز: «بذلك».

(١١) في هـ: «به».

(وَيَقُلُّ^(١) إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّ الْغَرِيبَ وَالْفَرَدَ مُتَرَادِيْفَانِ لُغَةً وَأَصْطَلَاحًا، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْأَصْطَلَاحِ غَایِرُوا بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ كَثْرَةُ الْأَسْتِعْمَالِ وَقِلَّتُهُ.

فَالْفَرَدُ: أَكْثُرُ مَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى الْفَرَدِ الْمُطْلَقِ.

وَالْغَرِيبُ: أَكْثُرُ مَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى الْفَرَدِ النَّسْبِيِّ.

وَهَذَا مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُ الْأَسْمِ^(٢) عَلَيْهِمَا.

وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ أَسْتِعْمَالُهُمُ الْفِعْلَ الْمُشْتَقَ فَلَا يُفَرِّقُونَ، فَيَقُولُونَ فِي الْمُطْلَقِ وَالنَّسْبِيِّ: تَفَرَّدَ بِهِ فُلَانُ، أَوْ: أَغْرَبَ^(٣) بِهِ فُلَانُ.

وَقَرِيبُ^(٤) مِنْ هَذَا: أَخْتِلَافُهُمْ فِي الْمُنْقَطِعِ وَالْمُرْسَلِ؛ هَلْ هُمَا مُتَعَايِرَانِ أَوْ لَا؟

فَأَكْثُرُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى التَّغَایِرِ؛ لِكِنَّهُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْأَسْمِ، وَأَمَّا عِنْدَ أَسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الْمُشْتَقِ فَيَسْتَعْمِلُونَ الْإِرْسَالَ فَقَدْ؛ فَيَقُولُونَ:

(١) في ح: «ويَعِرُّ».

(٢) في ب، د، ح، م، ونسخة على حاشية ه: «الاسمية». قال اللّقاني رضي الله عنه في قضاء الوَظَر (ص ٦٥٧): « قوله: (وهذا من حيث إطلاق الأسمية عَلَيْهِمَا): لو قال بدله: من حيث إطلاق الاسم - كما في بعض النسخ - عليهما؛ كان أولى، إذ الذي أطلقوا عليهما حملًا واستعمالًا إنما هو الاسم لا الاسمية».

(٣) في ط: «وأَغْرَب».

(٤) في ح: «وَقَرْب»، وفي ط: «وَأَقْرَب».

أَرْسَلَهُ فُلَانُ، سَوَاءٌ كَانَ^(١) ذَلِكَ^(٢) مُرْسَلًا أَمْ^(٣) مُنْقَطِعًا.

وَمِنْ ثُمَّ^(٤) أَطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ - مِمَّنْ لَمْ^(٥) يُلَاحِظْ مَوَاقِعَ
أَسْتِعْمَالِهِمْ - عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُمْ لَا يُعَايِرُونَ بَيْنَ
الْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ !

وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِمَا حَرَرَنَاهُ، وَقَلَّ مَنْ نَبَهَ عَلَى النُّكْتَةِ فِي
ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦).

تعريف الصحيح
لذاته

(وَخَبَرُ الْأَحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامٌ الضَّبْطُ، مُتَّصِلٌ^(٧) السَّنَدُ،
غَيْرُ^(٨) مُعَلَّلٍ وَلَا شَادٌ: هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ)، وَهَذَا^(٩) أَوَّلُ تَقْسِيمٍ
الْمَقْبُولِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَشْتَمِلَ مِنْ صِفَاتِ الْقَبُولِ
عَلَى أَعْلَاهَا أَوْ لَا :

أقسام الحديث
المقبول

الْأَوَّلُ^(١٠) : الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ.

وَالثَّانِي : إِنْ وُجِدَ مَا يَجْبَرُ^(١١) ذَلِكَ الْقُصُورَ كَكَثْرَةِ الْطُّرُقِ؛
فَهُوَ الصَّحِيحُ أَيْضًا؛ لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ.

(١) في ل: «أَكَان».

(٢) «ذَلِكَ» ليس في أ، ك.

(٣) في أ، ز، ط: «أو».

(٤) في ز: «ثُمَّ».

(٥) في ط: «لَا».

في حواشِي أ، ج، د - بِخَطْ المُصْنَفِ - : (ثُمَّ بَلَغَ ذَلِكَ)، وَفِي حَاشِيَةِ م: «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ بَحْثٍ».

(٧) فِي ح، ط: «مُتَّصِلٌ» بِالرَّفْعِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ ج، ك. قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي شِرْحِ شِرْحِ
النُّخْبَةِ (ص ٢٤٣): «بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ».

(٨) في ط: «غَيْرُ» بِالرَّفْعِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ ب، ج، و، ح، ك، ل.

(٩) في ب، وَنَسْخَةُ عَلَى حَاشِيَةِ ج، م: «وَهُوَ».

(١٠) في أ، ك: «فَالْأَوَّلُ». (١١) في د: «يَجْبَرُ» بِالنَّصْبِ، وَهُوَ وَهُمْ.

وَحَيْثُ لَا جُبَرَانٌ؛ فَهُوَ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ.
وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةً^(١) تُرَجِّحُ^(٢) جَانِبَ قَبُولِ مَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ؛ فَهُوَ الْحَسَنُ أَيْضًاً؛ لَا لِذَاتِهِ.

وَقُدْمٌ^(٣) الْكَلَامُ عَلَى الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ؛ لِعُلُوِّ رُتُبَتِهِ^(٤).
وَالْمُرَادُ بِالْعَدْلِ: مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ عَلَى مُلَازَمَةِ التَّقْوَى
وَالْمُرْوَةِ.

وَالْمُرَادُ بِالْتَّقْوَى: أَجْتِنَابُ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ - مِنْ شِرْكٍ أَوْ
فِسْقٍ أَوْ بِدْعَةٍ -.

وَضَبْطُ صَدْرٍ: وَهُوَ أَنْ يُثِبَتَ^(٦) مَا سَمِعَهُ^(٧) بِحَيْثُ يَتَمَكَّنُ مِنْ
أُسْتِحْضَارِهِ مَتَى شَاءَ.

وَضَبْطُ كِتَابٍ^(٨): وَهُوَ صِيَانَتُهُ لَدِيهِ مُنْذُ سَمَعَ فِيهِ وَصَحَّحَهُ
إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ^(٩) مِنْهُ.

(١) في ك زِيادة: «بِيَنَّهُ». (٢) في و: «تَرْجِيح». (٣) في ب، ج: «وَقُدْمٌ» بفتح القاف والدال، والمثبت من د، ه، و، م. (٤) في ط: «مَرْتَبَتِهِ». (٥) في ب، ج: «وَالضَّبْطُ» بالياء، والمثبت من ز، ك، م. (٦) في أ، ب، ه، ك: «يُثِبَتُ» بفتح الياء وضم الباء، وفي و، م: باليوجهين، والمثبت من ج، ز، ح. (٧) قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٢٤٨): «(أَنْ يُثِبَت) أَيْ: الرَّاوِي فِي صَدْرِهِ». (٨) في أ: «يَسْمَعُهُ». (٩) في د: «يَرْوِي»، وفي حاشية د: «فَيُؤَدِّيَ».

وَقِيَدٌ^(١) بِـ«الْتَّامٌ» إِشَارَةً^(٢) إِلَى الرُّتْبَةِ الْعُلْيَا فِي ذَلِكَ.

وَالْمُتَصِّلُ: مَا سَلِمَ إِسْنَادُهُ مِنْ سُقْوَطٍ فِيهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ
مِنْ رِجَالِهِ سَمِعَ ذَلِكَ الْمَرْوِيَّ مِنْ شَيْخِهِ.

وَالسَّنْدُ: تَقْدَمَ تَعْرِيْفُهُ^(٣).

وَالْمَعَلَّلُ لُغَةً: مَا فِيهِ عِلْلَةٌ، وَأَصْطِلَاحًا: مَا فِيهِ عِلْلَةٌ خَفِيَّةً
قَادِحًا.

وَالشَّاذُ لُغَةً: الْمُنْفَرِدُ^(٤) وَأَصْطِلَاحًا: مَا يُخَالِفُ فِيهِ
الرَّاوِي^(٥) مِنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ. وَلَهُ تَقْسِيرٌ آخَرُ سَيَّاْتِي^(٦).

تَنْبِيَّهٌ:

قَوْلُهُ^(٧): «وَخَبْرُ الْأَحَادِ»^(٨)؛ كَالْجِنْسِ، وَبَاقِي قُيُودِهِ كَالْفَصْلِ.

وَقَوْلُهُ: «بِنَقْلٍ عَدْلٍ»؛ احْتِرَاز^(٩) عَمَّا يَنْقُلُهُ غَيْرُ الْعَدْلِ^(١٠).

(١) في أ، ب، ج: «وَقِيَد» بفتح الياء، والمثبت من د، ه، و، م. قال اللّقاني رَحْمَةُ اللّهِ فِي
فَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ٦٧٣): «يَحْتَمِلُ الْبَنَاءُ لِلْفَاعِلِ، وَالْبَنَاءُ لِلْمَفْعُولِ».

(٢) في د: «إِشَارَةً» بالرَّفعِ المَنْوَنَ، والمثبت من أ، ج، و.

(٣) في ب: «تَعْرِيْفُهُ» بِالْتَّصْبِ، والمثبت من ج، ح، ك.
وَانْظُرْ: (ص ٨٥).

(٤) في ل: «الْمَفْرُد».

(٥) في ط: «الراوي فيه» بتقديم وتأخير.
في ط: «تَقْسِيرَاتِ سَتَّائِي» بدل: «تَقْسِيرٌ آخَرُ سَيَّاْتِي».
وَانْظُرْ: (ص ١٧٨).

(٧) «قَوْلُهُ» لِيُسْتَ في د. (٨) في ك: «الْوَاحِد».

(٩) في ط، ل: «اَحْتِرَازًا» بِالْتَّصْبِ الْمَنْوَنَ، وَالْمَثَبُتُ مِنْ
أ، ب، ج، د، ه، و، ز، ح، ي، ك، م.

(١٠) في و، ز: «عَدْل».

وَقَوْلُهُ: «هُوَ» يُسَمَّى فَصْلًا يَتَوَسَّطُ^(١) بَيْنَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرِ،
يُؤْذِنُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبْرٌ عَمَّا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ بِنَعْتٍ لَهُ.

وَقَوْلُهُ: «اللِّذَاْتِ»؛ يُخْرِجُ مَا يُسَمَّى صَحِيحاً بِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ؛
كَمَا تَقَدَّمَ^(٢).

تفاوت مراتب
الحديث الصحيح
لذاته

(وَتَقْفَاؤْتُ^(٣) رَتْبَهُ) أي: الصَّحِيْحُ^(٤)، (بِسَبَبِ تَقْفَاؤْتِ^(٥)
هَذِهِ الْأَوْصَافِ) الْمُقْتَضِيَّةِ لِلتَّصْحِيحِ فِي الْقُوَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ
مُفِيْدَةً لِغَلَبَةِ الظَّنِّ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الصَّحَّةِ؛ أَقْتَضَتْ أَنْ يَكُونَ^(٦)
لَهَا دَرَجَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ بِحَسْبِ الْأُمُورِ الْمُقْوِيَّةِ.

وَإِذَا كَانَ كَذِيلَكَ: فَمَا تَكُونُ^(٧) رَوَاتُهُ^(٨) فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا
مِنَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُوْجِبُ التَّرْجِيحَ؛ كَانَ
أَصَحَّ مِمَّا دُونَهُ.

(١) في ط: «ليتوسط».

(٢) انظر: (ص ١٠٧).

وفي حاشية أ - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك»، وفي حاشية ه - بخطه أيضاً - :
«بلغ الشيخ شمس الدين كاتبه قراءةً عليًّا وتحريراً. كتبه: مؤلفه»، وفي حاشية ج -
بخطه أيضاً - : «ثم بلغ قراءة بحث عليٍّ»، وفي حاشية ل - بخطه أيضاً - : «بلغ
الشيخ كمال الدين ابن أبي شريف قراءة بحث عليٍّ. كتبه: ابن حجر».

(٣) في ز: «وتتفاوت» بالباء والياء.

(٤) في ب: «الصَّحِيْحُ» بالرَّفع، والمثبت من ج، و، م.

(٥) في ب، ح، م: «بتتفاوت» بدل: «بِسَبَبِ تَقْفَاؤْتِ». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شِرْحِ شِرْحِ
النَّخْبَةِ (ص ٢٥٥) : «قوله: (بِسَبَبِ تَقْفَاؤْتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ) أشار المصنف بأنَّ الباء
في المتن للسَّيْبية، وفي نسخة: (بتتفاوت هذه الأوصاف)».

(٦) في م: «يكون» بالياء والباء. (٧) في ه، ط، ي، م: «يكون»، ولم ينقطع في أ.

(٨) في ي: «راویه».

فَمِنَ الرُّتْبَةِ^(١) الْعُلَيَا فِي ذَلِكَ :

مَا أَطْلَقَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ^(٢) أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ :

كَالزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ^(٣) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٤)، عَنْ أَبِيهِ.

وَكَمْحَمَدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَيْدَةَ بْنِ عَمْرِو، عَنْ عَلِيٍّ.

وَكَإِبْرَاهِيمَ النَّخْعَيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِنِ مَسْعُودٍ.

وَدُونَهَا^(٥) فِي الرُّتْبَةِ :

كَرِوَايَةُ بُرَيْدَةُ^(٦) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ^(٧)، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ

أَبِيهِ أَبِي مُوسَى.

وَكَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وَدُونَهَا^(٨) فِي الرُّتْبَةِ :

كَسْهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَالْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) في ب، ج، د، ط، ك، م: «المرتبة».

(٢) «أَنَّهُ» ليست في ي.

(٣) في د، ز: «سَالِمٌ» بالجرّ المنوّن، والمثبت من أ، ك.

(٤) «بْنِ عُمَرَ» سقطت من ط.

(٥) في د، ط: «وَدُونَهُمَا».

(٦) في د، م: «بَرِيدٌ» بالجرّ المنوّن، والمثبت من ج، وفي ط: «بَرِيدٌ»، وهو تصحيف؛ انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عديٍّ (٢٤٤/٢)، تهذيب الكمال للجزيٰ (٤/٥٠).

(٧) في أ: «بَرِيدَة»، وهو تصحيف.

(٨) في د، ط، ل: «وَدُونَهُمَا».

فَإِنَّ الْجَمِيعَ يَشْمَلُهُمْ^(١) أَسْمُ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ؛ إِلَّا أَنَّ
 الْمَرْتَبَةَ^(٢) الْأُولَى فِيهِمْ^(٣) مِنَ الصِّفَاتِ الْمُرَجِّحَةِ مَا يَقْتَضِي
 تَقْدِيمَ^(٤) رِوَايَتِهِمْ عَلَى الَّتِي تَلِيهَا^(٥)، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا مِنْ قُوَّةِ
 الضَّبْطِ مَا يَقْتَضِي^(٦) تَقْدِيمَهَا^(٧) عَلَى الْثَالِثَةِ، وَهِيَ^(٨) مُقْدَمَةٌ عَلَى
 رِوَايَةِ مَنْ يُعَدُّ^(٩) مَا يَنْفَرِدُ^(١٠) بِهِ حَسَنًا؛ كَمُحَمَّدٍ^(١١) بْنِ إِسْحَاقَ،
 عَنْ عَاصِمٍ^(١٢) بْنِ عُمَرَ^(١٣)، عَنْ جَابِرٍ، وَعَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ
 أَيِّهِ، عَنْ جَدِّهِ^(١٤).
 وَقِسْمٌ عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ مَا يُشَبِّهُهَا^(١٥).

(١) في أ، و، ز: «شملهم».

(٢) في ج، ح، م: «للمرتبة».

(٣) «فيهم» ليس في ب، ج، ح، م.

(٤) في ب: «تقديم» بالرَّفع، والمثبت من ج، د.

(٥) في م: «يليهَا».

(٦) في ز: «تقضي».

(٧) في ب، د: «تقديمها» بالرَّفع، والمثبت من أ، ج، و، ك، م.

(٨) في و، ز زيادة: «أي: الثالثة».

(٩) في ك: «يُعَدُّ» بفتح الياء وضم العين، والمثبت من ب، ج، د، و، ز، ح، م.

(١٠) في ب: «ما يتفرد».

(١١) في و: «كمحمد» بالجرِّ المنوَنَ، والمثبت من ك.

(١٢) في د: « العاصم» بالجرِّ المنوَنَ، والمثبت من ز.

(١٣) في ل زيادة: «بن قتادة».

هو: عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأوسي الأنباري، أبو عمر المدنبي،

ثقة، عالم باللغوي، مات بعد العشرين ومئة. تقريب التهذيب (ص ٢٨٦).

(١٤) هو: عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما.

وفي حاشية و - بخطِّ المُصْنَفِ - : «ثم بلغ كذلك».

(١٥) في أ: «ما شبِهُها».

وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: هِيَ الَّتِي أَطْلَقَ عَلَيْهَا بَعْضُ الْأَئِمَّةَ أَنَّهَا أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ، وَالْمُعْتَمَدُ عَدْمُ الْإِطْلَاقِ لِتَرْجِمَةِ مُعَيَّنَةٍ مِنْهَا^(١).

نَعَمْ؛ يُسْتَفَادُ مِنْ مَجْمُوعِ مَا أَطْلَقَ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِ^(٢) ذَلِكَ أَرْجَحِيَّتُهُ عَلَى مَا لَمْ يُطْلِقُوهُ^(٣).

وَيَلْتَحِقُ^(٤) بِهَذَا التَّفَاضُلِ^(٥): مَا اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى تَخْرِيجِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا أَنْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا، وَمَا^(٦) أَنْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا أَنْفَرَدَ بِهِ^(٧) مُسْلِمٌ؛ لِاتْتَفَاقِ الْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمَا عَلَى تَلَقِّي كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ، وَأَخْتِلَافِ^(٨) بَعْضِهِمْ فِي أَيِّهِمَا^(٩) أَرْجَحُ، فَمَا اتَّقَقَ عَلَيْهِ أَرْجَحُ مِنْ هَذِهِ الْحِيَّشَةِ مِمَّا^(١٠) لَمْ يَتَقَقَّ عَلَيْهِ^(١١).

وَقَدْ صَرَّحَ الْجُمُهُورُ بِتَقْدِيمِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فِي الصَّحَّةِ، وَلَمْ يُوجَدْ عَنْ أَحَدٍ التَّضْرِيْحُ بِنَقِيْضِهِ.

(١) قال العراقي رحمه الله في شرح التبصرة والذكرة (١٠٦/١): «لأنَّ تفاوتَ مراتِبِ الصَّحَّةِ مُتَرَبِّطٌ على تَمْكُنِ الإِسْنَادِ مِنْ شَرْوُطِ الصَّحَّةِ، وَيَعِزُّ وَجُودُ أَعْلَى درجاتِ القبولِ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ تَرْجِمَةِ وَاحِدَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ».

(٢) في و، ز، ل: «عليه الأئمة» بتقديم وتأخير.

(٣) في د: «يُطْلِقُونَهُ».

(٤) في أ، ه: «يَلْتَحِقُ».

(٥) في د: «التفصيل».

(٦) في ز: «أَوْ مَا».

(٧) من قوله: «أَحَدُهُمَا» إِلَى هَذَا سُقْطٌ مِنْ هـ.

(٨) في و: «وَاحْتِلَافُ» بِالرَّفْعِ، وَالْمُبَثُّ مِنْ د، ل، مـ.

(٩) في م: «أَنْهَمَا»، وَهُوَ تَصْحِيفُ.

(١٠) في هـ: «لَمَا» بَدْلٌ: «مِمَّا».

(١١) في حاشية أـ - بِخَطْ الْمُصَنَّفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

وَأَمَّا مَا نُقلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ^(١) النَّيْسَابُوريِّ^(٢) أَنَّهُ قَالَ : «مَا تَحْتَ أَدِيمَ^(٣) السَّمَاءِ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ»^(٤) ; فَلَمْ يُصَرِّحْ بِكَوْنِهِ أَصَحَّ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى وُجُودَ كِتَابٍ أَصَحَّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ؛ إِذَاً المَنْفَى^(٥) إِنَّمَا هُوَ مَا تَقْتَضِيهِ صِيَغَةُ^(٦) (أَفْعَلَ) مِنْ زِيَادَةِ صِحَّةٍ فِي كِتَابٍ شَارَكَ كِتَابَ مُسْلِمٍ فِي الصِّحَّةِ يَمْتَازُ^(٧) بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ^(٨) ، وَلَمْ يَنْفِ الْمُسَاوَاةَ.

وَكَذَلِكَ مَا نُقلَ عَنْ بَعْضِ الْمَعَارِبَةِ: أَنَّهُ فَضَلَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(٩)؛ فَذَلِكَ فِيمَا يَرْجُعُ إِلَى حُسْنِ السَّيَاقِ، وَجَوْدَةِ الْوَضْعِ وَالْتَّرْتِيبِ.

وَلَمْ يُفْصِحْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَصْحَاحَيَّةِ، وَلَوْ

(١) «أَبِي عَلِيٍّ» لِيُسَتْ فِي ط.

(٢) هو: أبو علي الحسين بن علي بن يزيد النَّيْسَابُوريُّ، الحافظ (ت ٣٤٩هـ). تاريخ بغداد للخطيب (٦٢٢/٨).

(٣) في و: «أَدِيم» بالرَّفع، وهو وهم.

(٤) انظر: شروط الأئمة لابن مَنْدَه (ص ٧١)، والجامع لأخلاق الرَّاوِي للخطيب (١٨٥/٢)، وتقيد المهمَل (١١/٥٤).

(٥) في ك: «النَّفَى».

(٦) في ج، د، ح، ط، ي، م: «يَقْتَضِيهِ» بالياء، وفي ك: بالناء والياء، ولم ينقطع في أ، ل.

(٧) «صِيَغَةُ» لِيُسَتْ فِي ط.

(٨) في و، ز: «تَمْتَاز»، ولم ينقطع في أ، ح، ل.

(٩) «عَلَيْهِ» لِيُسَتْ فِي ي.

(١٠) يشير إلى قول أبي مروان الطُّبَّابِي: «كَانَ مِنْ شِيَوخِي مِنْ يَفْضُلُ كِتَابَ مُسْلِمٍ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ». انظر: إكمال المُعْلِم لِلقاضي عِيَاض (١/٨٠)، والمعلم بشيوخ الْبُخَارِي وَمُسْلِم لابن خَلْفَوْن (٢٨/ص)، وبرنامِج التَّجْبِيِّ (٩٣/ص).

وقد نقل التَّجْبِيُّ عن ابن حزم تفضيل صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَلَى الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ لِيُسَتْ فِيهِ بَعْدِ خُطْبَتِهِ إِلَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَسْرُودًا غَيْرَ مَمْزُوذَ.

أَفْصَحُوا بِهِ لَرَدَهُ^(١) عَلَيْهِمْ شَاهِدُ الْوُجُودِ، فَالصِّفَاتُ الَّتِي تَدُورُ^(٢)
عَلَيْهَا الصِّحَّةُ^(٣) فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ أَتَمْ مِنْهَا فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ
وَأَشَدُ^(٤)، وَشَرْطُهُ فِيهَا أَقْوَى وَأَسَدُ^(٥).

أَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ الاتِّصالُ: فَلَا شَتِيرَاطٌ أَنْ يَكُونَ
الرَّاوِي قَدْ ثَبَّتَ لَهُ^(٦) لِقَاءً مَنْ رَوَى عَنْهُ وَلَوْ مَرَّةً، وَأَكْتَفَى مُسْلِمٌ
بِمُظْلَقِ^(٧) الْمُعَاصِرَةِ، وَأَلْزَمَ الْبُخَارِيَّ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ^(٨) أَنْ لَا يَقْبَلَ^(٩)
الْعَنْعَةَ أَصْلًا!^(١٠).

وَمَا أَلْزَمَهُ بِهِ لَيْسَ بِالْأَذْنِ؛ لِأَنَّ الرَّاوِيَ إِذَا ثَبَّتَ لَهُ الْلِقَاءُ
مَرَّةً؛ لَا يَجْرِي فِي رِوَايَاتِهِ^(١١) أَحْتِمَالُ^(١٢) أَنْ لَا يَكُونَ سَمِعَ؛
لِأَنَّهُ يَلْرُمُ مِنْ جَرِيَانِهِ أَنْ يَكُونَ مُدَلِّسًا، وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِي غَيْرِ
الْمُدَلِّسِ.

(١) في ب: «رَدَه»، وفي ط: «لَرَد». (٢) في م: «يدور».

(٣) في و: «اللصحة».

(٤) في أ، ك: «وَأَسَد»، وفي ط: «وَأَسَد».

(٥) في أ، هـ، ط، ك، م: «وَأَشَد». قال القاريء بَخْطَةُ الْمُهَمَّلَةِ في شرح شرح النُّخْبَة (ص ٢٧٣): «أَشَدٌ» بفتح السين المهملة، وتشديد الدال المهملة، أي: أكثر سداداً، وأظهر صواباً».

وفي حاشية ج - بخط المصنف - : «ثم بلغ قراءةً وبحثاً».

(٦) «لَهُ» ليست في هـ. (٧) في نسخة على حاشية ك: «بمجرد».

(٨) في ج، م زيادة: «إِلَى»، وفي ح: «يَحْتَاج» بضم الياء، والمثبت من ب، ك.

(٩) في أ: «يَقْبَل» بالتاء والياء.

(١٠) انظر: صحيح مسلم (٢٨/١).

(١١) في أ، ط: «رِوَايَتِهِ»، وفي هـ: كرر الكلمة بالوجهين.

(١٢) من قوله: «ما يقتضي تقديمها على الثالثة» إلى هنا؛ ملحق بخط معاير في النسخة هـ، بمقدار ورقة.

وَأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ الْعَدَالَةُ^(١) وَالضَّبْطُ^(٢) : فَلَأَنَّ^(٣)

الرِّجَالُ الَّذِينَ تُكَلِّمُ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ أَكْثَرُ عَدَدًا مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ تُكَلِّمُ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ^(٤) ، مَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يُكْثِرْ مِنْ إِخْرَاجِ حَدِيثِهِمْ ، بَلْ غَالِبُهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ وَمَارَسَ حَدِيثَهُمْ ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ فِي الْأَمْرِينَ.

وَأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ^(٦) الشُّذُوذُ وَالْإِعْلَالُ^(٧) : فَلَأَنَّ

مَا أَنْتُقِدَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَقْلُ عَدَدًا^(٨) مِمَّا أَنْتُقِدَ عَلَى^(٩) مُسْلِمٍ^(١٠) ، هَذَا مَعَ اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ أَجَلَّ مِنْ مُسْلِمٍ فِي الْعُلُومِ ، وَأَعْرَفَ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ مِنْهُ^(١١) ، وَأَنَّ مُسْلِمًا تَلَمِّيْدُهُ وَخَرِيْجُهُ^(١٢) ، وَلَمْ يَزَلْ يَسْتَفِيْدُ مِنْهُ وَيَتَّبِعُ^(١٣)

(١) في و: «العدالة» بالرَّفع والجرّ، والمثبت من د، ك، ل، م.

(٢) في و، ز: «والضَّبْط» بالجرّ، والمثبت من د، ك.

(٣) في هـ: «فَإِنْ».

(٤) انظر: النُّكْتَ لِلْمُصْتَفَ (١/٢٧٨)؛ ففيه بيان عدد الرُّوَاةِ المُتَكَلِّمُ فِيهِمْ، وبيان حالهم.

(٥) في طـ: «عَلَيْهِمْ».

(٦) في هـ، وـ: «عدم» بالجرّ، والمثبت من بـ، دـ، كـ.

(٧) في حـ: «وَالْإِعْلَالُ». قال القاري كَلَّهُ في شرح شرح النُّخْبَة (ص ٢٧٩):

«الْإِعْلَالُ» - بفتح الهمزة -: جمع العِلْل؛ جمع علة، أو بكسرها: مصدر أعلّ».

(٨) في يـ: «عَدِّ» بالجرّ المُنْوَنَ، والمثبت من أـ، بـ، جـ، دـ، هـ، وـ، زـ، حـ، طـ، كـ، لـ، مـ.

(٩) في هـ: «عِلْم»، وهو تصحيف.

(١٠) انظر: هُدَى السَّارِي لَابْنِ حَجَرِ (١٢/١)؛ ففيه تفصيْلٌ لِعَدْدِ الْأَحَادِيثِ الْمُنْتَقِدَةِ عَلَيْهِمَا، مع جواهِيْهِ عَمَّا انتُقِدَ فِي الْبُخَارِيِّ، وقد سبقهُ الْحَافَظُ الْعَرَاقِيُّ إِلَى الْجَوابِ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُنْتَقِدَةِ فِي جَزِيْرَةِ الْمَفْقُودِ. انظر: التَّقْيِيدُ وَالْإِيْضَاحُ لِلْعَرَاقِيِّ (ص ٤٢).

(١١) «مِنْهُ» لِيُسْتَ في أـ، حـ، طـ، كـ.

(١٢) في زـ، حـ: «وَخَرِيْجَهُ» بفتح الجيم، والمثبت من بـ، دـ، هـ، وـ، يـ، مـ.

(١٣) في جـ، كـ، مـ: «وَيَتَّبِعُ»، وفي دـ: «وَيَتَّبِعُ» بالجزم، وفي يـ: «وَيَتَّبِعُ» بتشديد الباء =

أَثَارُهُ، حَتَّى لَقَدْ^(١) قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٢) : «لَوْلَا الْبُخَارِيُّ لَمَا رَاحَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ!»^(٣).

أقسام الحديث
الصحيح باعتبار
الأصحية

(وَمِنْ ثَمَّ^(٤)) أَيْ: وَمِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ^(٥) - وَهِيَ أَرْجَحِيَّةُ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ عَلَى غَيْرِهِ - (قُدْمَ «صَحِيْحُ الْبُخَارِيِّ») عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْحَدِيْثِ^(٦).

(ثَمَّ) صَحِيْحُ (مُسْلِم)، لِمُشَارَكَتِهِ لِلْبُخَارِيِّ^(٧) فِي اَتَّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَلَقِّي كِتَابِهِ بِالْقَبُولِ أَيْضًا سِوَى مَا عُلِّلَ.

(ثَمَّ) يُقَدَّمُ فِي الْأَرْجَحِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْأَصَحِّيَّةِ مَا وَافَقَهُ (شَرْطُهُمَا)؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ رَوَاتُهُمَا مَعَ بَاقِي شُرُوطِ الصَّحِيْحِ^(٨)،

وَفَتَحَهَا، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ بِ، وَ، زِ، ل. قَالَ اللَّقَانِيُّ كَلَّهُ اللَّهُ فِي قَضَاءِ الْوَاطِرِ (ص ٧٤٢):
«يَتَّبِعُهُ بُوزَنٌ يَجْتَمِعُ».

(١) (الْقَدْ) لِيُسَتَّ فِي بِ، حِ، لِ، مِ.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني الحافظ (ت ٣٨٥هـ) صاحب *السنن* والعلل وغيرهما. سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦).

(٣) في حاشية أ - بخط المصنف - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

وكلام الدارقطني ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٢٤/١٥).

(٤) في ز: «ثُمَّه».

(٥) في ب، ج، د، ح، ط، ي، ل، م: «الجهة».

(٦) «فِي الْحَدِيْثِ» سقطت من هـ.

وفي حاشية و - بخط المصنف - : «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلَيِّ. كَتَبَهُ: ابْنُ حَبْرٍ»، وفي حاشية م - بخطه أيضاً - : «بَلَغَ الشَّيْخَ فَخْرَ الدِّينَ عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدَ قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلَيِّ. كَتَبَهُ: مَوْلَفُه».

(٧) في ط: «البخاري».

(٨) وهي كما قال المصنف في النك (١/٣١٤): «أَنْ يَكُونَ إِسْنَادُ الْحَدِيْثِ الَّذِي يَخْرُجُهُ مَحْتَاجًا بِرَوَاتِهِ فِي الصَّحِيْحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا عَلَى صُورَةِ الْاجْتِمَاعِ، سَالِمًا مِنَ الْعُلُلِ».

وَرُوَاْتُهُمَا قَدْ حَصَلَ الْإِتْفَاقُ عَلَى الْقَوْلِ بِتَعْدِيلِهِمْ بِطَرِيقِ
اللُّزُومِ^(١)، فَهُمْ مُقَدَّمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي^(٢) رِوَايَاتِهِمْ^(٣)، وَهَذَا
أَصْلٌ لَا يُخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ عَلَى شَرْطِهِمَا مَعًا؛ كَانَ دُونَ مَا أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ أَوْ مِثْلُهُ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى شَرْطٍ أَحَدِهِمَا؛ فَيُقَدَّمُ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ وَحْدَهُ
عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَحْدَهُ تَبَعًا لِأَصْلٍ كُلُّ مِنْهُمَا.

فَخَرَجَ لَنَا مِنْ هَذَا^(٤) سِتَّةُ أَقْسَامٍ تَتَفَاقَوْتُ دَرَجَاتُهَا^(٥) فِي
الصَّحَّةِ، وَثَمَّ قِسْمٌ سَابِعٌ؛ وَهُوَ مَا لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِمَا أُجْتِمِعًا
وَأَنْفَرَادًا، وَهَذَا التَّفَاقُتُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَيْثَيَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

أَمَّا لَوْ رَجَحَ^(٦) قِسْمٌ عَلَى مَا هُوَ^(٧) فَوْقَهُ بِأُمُورٍ أُخْرَى تَقْتَضِي
التَّرْجِيحَ؛ فَإِنَّهُ يُقْدَمُ عَلَى مَا فَوْقَهُ؛ إِذْ قَدْ يَعْرِضُ لِلْمُفْوِقِ^(٨) مَا
يَجْعَلُهُ فَائِقًاً.

(١) قال القاري^{رحمه الله} في شرح شرح النخبة (ص ٢٨٤): «المراد بـ(اللُّزُوم): الالتزام، بمعنى: أن العلماء لما تلقوا كتباً يهمها بالقبول؛ لزم أن يكون رجالها على وصف العدول».

(٢) في أ: «من».

(٣) في ط: «روايتهم».

(٤) في ط: «هذه».

(٥) في أ، ب: «درجاتهما».

(٦) في ح، ك: «رُجْحٌ» بضم الراء وكسر الجيم مشددة، والمثبت من ج، د، ه، و.

(٧) «هُوَ» ليست في ب، ج، د، ح، م.

(٨) قال القاري^{رحمه الله} في شرح شرح النخبة (ص ٢٨٩): «قوله: (لِلْمُفْوِق) أي: للمرجوح؛ من فاق الرجل أصحابه يفوق؛ أي: علاهم بالشرف».

كَمَا لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَثَلًا^(١)، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَاصِرٌ عَنْ دَرَجَةِ التَّوَاتِرِ، لَكِنْ حَفْتُهُ قَرِينَةٌ صَارَ بِهَا يُفِيدُ الْعِلْمَ؛ فَإِنَّهُ يُقْدِمُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُخْرِجُهُ^(٢) الْبُخَارِيُّ إِذَا كَانَ فَرْدًا مُطْلَقاً^(٣) - .

وَكَمَا لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي لَمْ يُخْرِجَهُ مِنْ تَرْجِمَةٍ وُصِفَتْ بِكَوْنِهَا أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ - كَمَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ - فَإِنَّهُ يُقْدِمُ عَلَى مَا أَنْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا مَثَلًا، لَا سِيمَى إِذَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ فِيهِ مَقَالٌ^(٤) .

الحسن لذاته
والحسن لغيره

(فَإِنْ حَفَّ الضَّبْطُ) أَيْ: قَلَّ، يُقَالُ: حَفَّ الْقَوْمُ حُفُوفًا: قُلُوا^(٥)، وَالْمُرَادُ: مَعَ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي حَدِ الْصَّحِيحِ؛ (فَهُوَ: (الْحَسَنُ لِذَايَه) لَا لِشَيْءٍ خَارِجٌ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ حُسْنُهُ بِسَبِيلِ الْأَعْتِضَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ الْمَسْتُورِ^(٦) إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ. وَخَرَجَ بِاُشْتِرَاطِ بَاقِي الْأَوْصَافِ: الْضَّعِيفُ.

(١) في ي: «مثلا عند مسلم» بتقديم وتأخير، وفي ط زيادة: «رواه عدد».

(٢) في ك: «يُخْرِجُهُ» بسكون الخاء وتحقيق الراء، والمثبت من أ، د.

(٣) قال القاري رحمه الله في شرح شرح النخبة (ص ٢٩٠): «(مُطْلَقاً) بيان للإطلاق، وليس المراد منه الفرد المطلق المقابل للنَّسْبِيِّ كما يتبارد إلى الفهم، فنكان الأولى تركه؛ لأنَّه يوهم خلاف المقصود».

(٤) في حاشية أ، د، و - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك»، وفي حاشية ج: «ثم بلغ قراءةً وبحثاً».

(٥) في ح: «إذا قُلُوا»، ومكانتها بياض في ب. وانظر: الصَّاحِحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (١٣٥٣/٤).

(٦) سيأتي بيان معنى «المسْتُور» (ص ١٧٤).

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْحَسَنِ مُشَارِكٌ^(١) لِلصَّحِيحِ^(٢) فِي
الْأُحْتِجَاجِ بِهِ - وَإِنْ كَانَ دُونَهُ -، وَمُشَابِهٌ^(٣) لَهُ فِي أُنْقَسَامِهِ إِلَى
مَرَاتِبٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

(وِبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ)، وَإِنَّمَا يُحْكَمُ^(٤) لَهُ بِالصَّحَّةِ عِنْدَ تَعَدُّدِ
الْطُرُقِ؛ لِأَنَّ لِلصُّورَةِ^(٥) الْمَجْمُوعَةِ قُوَّةً^(٦) تَجْبِرُ الْقَدْرَ الَّذِي قَصَرَ
بِهِ ضَبْطُ رَاوِي الْحَسَنِ عَنْ رَاوِي الصَّحِيحِ، وَمِنْ ثَمَّ تُطْلَقُ الصَّحَّةُ
عَلَى الْإِسْنَادِ الَّذِي يَكُونُ حَسَنًا لِذَاتِهِ لَوْ تَقَرَّدَ^(٧) إِذَا تَعَدَّدَ.
وَهَذَا حَيْثُ يَنْفَرِدُ^(٨) الْوَصْفُ.

(فَإِنْ جُمِعَا) أَيِّ: الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ^(٩) فِي وَصْفِ
وَاحِدٍ^(١٠)؛ كَقَوْلِ التَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ^(١١): «حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ»؛

توجيه وصف
الحادي واحده
بالحسن والصحة
معاً

(١) في هـ: «مُشارِكٌ» بالجر الممنون، وفي يـ: «يُشارِك»، والمثبت من دـ، كـ.

(٢) في أـ، يـ: «الصَّحِيحُ».

(٣) في هـ: «وَمُشَابِهٌ» بالجر الممنون، والمثبت من بـ، دـ، وـ، حـ، يـ، كـ.

(٤) في وـ: «نَحْكَمُ»، ولم ينقطع في أـ، حـ.

(٥) في بـ: «اللَّزْرُورَةُ»، وفي حاشيتها: «لِلْطَّرْقُ»، وفي طـ: «الصُّورَةُ».

(٦) في بـ: «قُوَّةً» بالالرفع الممنون، والمثبت من أـ، دـ، وـ، حـ، يـ، كـ، مـ.

(٧) في أـ: «انْفَرَدَ».

(٨) في أـ، هـ، حـ: «يَنْفَرِدَ».

(٩) في أـ: «الْحَسَنُ وَالصَّحِيحُ» بتقديم وتأخير.

(١٠) في لـ: «وَصْفٌ حَدِيثٌ وَاحِدٌ»، وفي دـ: «وَصْفٌ وَاحِدٌ» بالإضافة، والمثبت من أـ، بـ، وـ، زـ، كـ.

قال اللَّقَانِيُّ بِكَلَّهُ في قضاء الوطر (٧٨٢): «(فِي وَصْفٍ وَاحِدٍ): يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ
بِالْإِضَافَةِ؛ أَيِّ: فِي وَصْفٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ النَّسْخِ كَذَلِكَ،
وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالُ: لَمَّا تَبَعَا مَوْصُوفًا وَاحِدًا، جَعَلَ الْوَصْفَانِ كَالْوَصْفِ الْوَاحِدِ».

(١١) مثل: يعقوب بن شيبة، وأبي علي الطوسي. انظر: التَّقْيِيدُ وَالْإِبْصَارُ لِلْعَرَابِيِّ
(ص ٥٢)، النُّكَّةُ لِلْمُصْنَفِ (١/٤٢٩)، حاشية ابن قُطْلُوبِعَا (ص ٦٠).

(فِلَلْتَرْدُدِ^(١)) الْحَاصِلِ مِنَ الْمُجْتَهِدِ (فِي النَّاقِلِ): هَلْ أُجْتَمَعْتُ فِيهِ شُرُوطُ الصِّحَّةِ أَوْ قَصْرٌ^(٢) عَنْهَا؟!

وَهَذَا (حَيْثُ) يَحْصُلُ مِنْهُ (الْتَّفَرُّدُ) بِتِلْكَ الرِّوَايَةِ^(٣).

وَعُرِفَ بِهَذَا جَوَابٌ مَنِ اسْتَشْكَلَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ فَقَالَ^(٤): الْحَسَنُ قَاسِرٌ عَنِ الصَّحِيحِ^(٥)، فَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ إِثْبَاتٌ لِذَلِكَ^(٦) الْقُصُورُ وَنَفْيُهُ!

وَمُحَصَّلُ الْجَوَابِ^(٧) : أَنَّ تَرَدُّدَ أَئِمَّةٍ^(٨) الْحَدِيثِ فِي حَالِ نَاقِلِهِ أَقْتَضَى لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ لَا يَصِفَهُ بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ، فَيُقَالُ فِيهِ^(٩) : «الْحَسَنُ» بِأَعْتِيَارِ وَصْفِهِ عِنْدَ قَوْمٍ، «صَحِيحٌ» بِأَعْتِيَارِ وَصْفِهِ عِنْدَ قَوْمٍ. وَغَايَةُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ التَّرَدُدِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَنْ يَقُولَ: حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، وَهَذَا كَمَا حُذِفَ حَرْفُ الْعَطْفِ مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ^(١٠).

(١) فِي د، ط: «فَالْتَّرَدُدُ».

(٢) فِي هـ: «أَوْ قَصْرٌ» بِتَشْدِيدِ الصَّادِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ د، كـ.

(٣) فِي يـ: «الرِّوَايَةُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٤) انْظُرْ: مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلُومِ الْحَدِيثِ لَابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٣٩).

(٥) فِي زـ: «الْحُسْنُ» قَاسِرٌ عَنِ الصَّحِيحِ.

(٦) فِي بـ: «ذَلِكُ».

(٧) فِي وـ: «الْجَوَابُ» بِالرَّفْعِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٨) فِي بـ: «أَئِمَّةٌ» بِالرَّفْعِ، وَهُوَ وَهْمٌ.

(٩) «فِيهِ» لَيْسَ فِي بـ.

(١٠) قَالَ الْلَّقَائِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ٧٩٠): «كَالْحَذْفُ الْلَّاْحِقُ لِحَرْفِ الْعَطْفِ مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ؛ أَيْ: مِنَ الْقَسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فِيَاعْتِيَارٍ إِسْنَادِيْنِ)».

وَعَلَى هَذَا؛ فَمَا قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيْحٌ؛ دُونَ مَا قِيلَ فِيهِ: صَحِيْحٌ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ أَقْوَى مِنَ التَّرَدُّدِ، وَهَذَا حِيْثُ التَّفَرُّدُ^(١).

(وَإِلَّا)^(٢) إِذَا^(٣) لَمْ يَحْصُلِ التَّفَرُّدُ^(٤)؛ (فَ) إِطْلَاقُ الْوَصْفَيْنِ مَعًا عَلَى الْحَدِيْثِ يَكُونُ (بِأَعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ) أَحَدُهُمَا صَحِيْحٌ، وَالآخَرُ حَسَنٌ.

وَعَلَى هَذَا؛ فَمَا قِيلَ فِيهِ: «حَسَنٌ صَحِيْحٌ»؛ فَوْقَ^(٥) مَا قِيلَ فِيهِ: «صَحِيْحٌ» فَقَطْ؛ إِذَا كَانَ فَرْدًا^(٦)؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْطُّرُقِ تُقَوِّي^(٧).

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ صَرَّحَ التَّرْمِذِيُّ^(٨) بِأَنَّ شَرْطَ الْحَسَنِ: أَنْ يُرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ؛ فَكَيْفَ يَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيْثِ: «حَسَنٌ غَرِيْبٌ، لَا نَعْرِفُهُ^(٩) إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»^{(١٠)؟}

فَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّرْمِذِيَّ لَمْ يُعْرِفِ الْحَسَنَ مُظْلَقاً، وَإِنَّمَا عَرَّفَ بِنَوْعِ خَاصٍ^(١١) مِنْهُ وَقَعَ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ مَا يَقُولُ فِيهِ:

الْحَدِيْثُ الْحَسَنُ
عِنْ التَّرْمِذِيِّ

(١) في حاشية أ - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٢) في أ، ب، ك زيادة: «أي».

(٣) في ه: «إذ».

(٤) في أ: «التردد».

(٥) في ط: «دون».

(٦) في ه: «مفرداً».

(٧) في حاشية و - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٨) في جامعه - العلل - (٤٨١/٦).

(٩) في ط: «أعرفه».

(١٠) هذا الاعتراض ذكره الزَّرْكَشِيُّ في النُّكْتَ (٣٠٨/١).

(١١) في و، وحاشية ب: «نوعاً خاصاً».

«حَسَنٌ» مِنْ غَيْرِ صِفَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «حَسَنٌ»، وَفِي بَعْضِهَا: «صَحِيْحٌ»، وَفِي بَعْضِهَا: «غَرِيْبٌ»، وَفِي بَعْضِهَا: «حَسَنٌ صَحِيْحٌ»، وَفِي بَعْضِهَا: «حَسَنٌ غَرِيْبٌ»، وَفِي بَعْضِهَا: «صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ»^(١)، وَفِي بَعْضِهَا: «حَسَنٌ صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ».

وَتَعْرِيْفُهُ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَعِبَارَتُهُ تُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ فِي آخِرِ^(٢) كِتَابِهِ: «وَمَا قُلْنَا فِي كِتَابِنَا: حَدِيْثٌ حَسَنٌ؛ فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ: حُسْنٌ إِسْنَادُهُ^(٣) عِنْدَنَا، كُلُّ^(٤) حَدِيْثٍ يُرَوَى لَا يَكُونُ رَاوِيهٌ مُتَهَمًا بِكَذِبٍ، وَيُرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ شَادِّاً؛ فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيْثٌ حَسَنٌ»^(٥).

فَعُرِفَ بِهَذَا أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَفَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ: «حَسَنٌ» فَقَطْ، أَمَّا مَا يَقُولُ فِيهِ: «حَسَنٌ صَحِيْحٌ»، أَوْ: «حَسَنٌ غَرِيْبٌ»،

(١) في أ، ب، ج، ح، ط، ي، ك: «وفي بعضها صحيح غريب، وفي بعضها حسن غريب» بتقديم وتأخير.

(٢) في د، ز، ي، ك، ل: «أوآخر».

(٣) في ب: «حَسَنٌ» بفتح الحاء وضم السين و«إِسْنَادُهُ» بالرَّفع، وفي ك: بفتح الحاء وضمها، وفتح السين وسكونها و«إِسْنَادُهُ» بالرَّفع والجرّ، والمثبت من د، ه، و، ز، ح، ط، ي، ل.

قال القاريء كَفَلَهُ اللَّهُ في شرح النُّخْبَة (ص ٣٠٧): «ضُبِطَ: بفتح الحاء والسين؛ على أنه صفة مشبهة، فالنون منوّن، وبضم السين وفتح النون؛ على أنه فعل ماضٍ، وعليهما: (إِسْنَادُهُ) مرفوع بالفاعلية، وبضم الحاء وسكون السين؛ على أنه مصدر منصوب على المفعولية مضاد إلى (إِسْنَادُهُ)».

(٤) في ب، ي، ك: «فَكَلٌ»، وفي و: «وَكَلٌ»، وفي حاشيتها: «إِذ».

(٥) انظر: العلل المطبوع في آخر الجامع (٤٨١/٦).

أو: «حَسَنٌ صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ»؛ فَلَمْ يُعَرِّجْ عَلَى تَعْرِيْفِهِ؛ كَمَا لَمْ^(١) يُعَرِّجْ عَلَى تَعْرِيْفِ مَا يَقُولُ فِيهِ: «صَحِيْحٌ» فَقَطْ، أَوْ: «غَرِيْبٌ» فَقَطْ.

وَكَانَهُ^(٢) تَرَكَ ذَلِكَ أَسْتِغْنَاءً؛ لِشَهْرَتِهِ^(٣) عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ، وَأَقْتَصَرَ عَلَى تَعْرِيْفِ مَا يَقُولُ فِيهِ فِي كِتَابِهِ: «حَسَنٌ» فَقَطْ؛ إِمَّا لِغُمْوَضِهِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ أَصْطِلَاحٌ جَدِيدٌ، وَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «عِنْدَنَا»، وَلَمْ يَنْسِيْهُ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيْثِ كَمَا فَعَلَ الْخَطَابِيُّ^(٤).

وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدِفعُ كَثِيرٌ مِنَ الْإِرَادَاتِ الَّتِي طَالَ الْبَحْثُ فِيهَا، وَلَمْ يُسْفِرْ^(٥) وَجْهُ تَوْجِيهِهَا، فَلِلَّهِ^(٦) الْحَمْدُ عَلَى مَا أَلْهَمَ وَعَلَّمَ^(٧).

(وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا^(٨)) أَيِّ: الصَّحِيْحُ وَالْحَسَنُ^(٩) (مَقْبُولَةٌ؛ مَا لَمْ تَقْعُ مُنَافِيَّةً لِـ) رِوَايَةٌ (مَنْ هُوَ أَوْثَقُ)^(١٠) مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الْزِّيَادَةَ^(١٠).

زيادة الثقة

(١) في ي: «لا». (٢) في ه: «فِإِنَّهُ»، وفي ز: «كَانَهُ».

(٣) في ز، ح، ل، ونسخة على حاشية و: «بِشَهْرَتِهِ».

(٤) هو: أبو سليمان حَمْدَ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَسْتَيِّيُّ، الْخَطَابِيُّ (ت ٣٨٨ هـ). سِيرَ أَعْلَامِ النُّبُلَاءِ (٢٣/٢٣).

قال الْخَطَابِيُّ كَفَلَهُ فِي مَعَالِمِ الْسُّنْنِ (٦/٦): «الْحَدِيْثُ عِنْدَ أَهْلِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: حَدِيْثُ صَحِيْحٌ، وَحَدِيْثُ حَسَنٌ، وَحَدِيْثُ سَقِيْمٍ».

(٥) في ز: «يَسْفُرُ» بفتح الياء وضم الفاء، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، ح، ل، مـ.

(٦) في ط: «وَلَلَّهُ».

(٧) في حواشِي أ، ج، وـ - بخَطْ المُصْنِفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٨) في ط، كـ، ونسخة على حاشية ي: «رَوَاتِهِمَا».

(٩) في كـ: «الْحَسَنُ وَالصَّحِيْحُ» يتقديم وتأخير.

(١٠) في هـ: «مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ بِذِكْرِ تِلْكَ الْزِّيَادَةِ».

لِأَنَّ الرِّيَادَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ^(١) لَا تَنَافِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ رِوَايَةً^(٢) مِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا؛ فَهَذِهِ^(٣) تُقْبَلُ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَقِلُ الَّذِي^(٤) يَنْفَرِدُ^(٥) بِالثِّقَةِ وَلَا يَرْوِيهِ عَنْ شَيْخٍ غَيْرُهُ.

وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ^(٦) مُنَافِيَةً بِحَيْثُ يُلْزَمُ مِنْ قُبُولِهَا رَدُّ الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى؛ فَهَذِهِ الَّتِي يَقْعُ^(٧) التَّرْجِيحُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُعَارِضِهَا^(٨)، فَيُقْبَلُ^(٩) الرَّاجِحُ وَيُرِدُّ الْمَرْجُوحُ^(١٠).

وَأَشْتَهِرَ عَنْ^(١١) جَمْعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلُ بِقَبْوِلِ الْزِيَادَةِ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ^(١٢)، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَكُونَ شَادِّاً، ثُمَّ يُفْسِرُونَ الشُّذُوذَ بِمُخَالَفَةِ الثِّقَةِ مِنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَعْفَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِاُشْتِرَاطِ

(١) في ب، د: «يكون»، ولم ينقطع في أ، ح.

(٢) «رِوَايَةً» ليست في أ.

(٣) في ط زيادة: «لا»، وهو وهم.

(٤) «الَّذِي» سقطت من ط.

(٥) في د: «يَنْفَرِدُ»، وفي هـ: «تَفَرِدُ».

(٦) في ج، د، حـ: «يكون»، وفي طـ: بالياء والباء، ولم ينقطع في أـ، مـ.

(٧) في دـ: «تَقْعُ»، وفي وـ: بالياء والباء.

(٨) في بـ: «مُعَارِضَهَا».

(٩) في يـ: «وَيُقْبَلُ».

(١٠) في جـ: «الْمَرْجُوحُ»، وهو تصحيف.

(١١) في طـ: «عَنْد».

(١٢) وقد نسبه الخطيب إلى الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث. الكفاية في علم الرواية (ص ٤٢٤)، وانظر: النكوت لابن حجر ٦٧٨/٢.

أَنْتِفَاءٌ^(١) الشُّذُوذُ فِي حَدِّ الْحَدِيثِ^(٢) الصَّحِيحُ، وَكَذَا الْحَسَنُ.

وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ: - كَعْبَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى الْقَطَانِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ^(٣)، وَعَلِيٌّ بْنِ^(٤) الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيُّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَغَيْرِهِمْ - أَعْتِبَارُ التَّرْجِيحِ فِيمَا يَتَعَالَقُ^(٥) بِالزِّيَادَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَا يُعْرَفُ^(٦) عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِطْلَاقُ قَبْوِلِ الزِّيَادَةِ.

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ: إِطْلَاقُ كَثِيرٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ القَوْلَ بِقَبْوِلِ زِيَادَةِ الشُّقَّةِ، مَعَ أَنَّ نَصَّ الشَّافِعِيِّ يَدْلُلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ عَلَى مَا يُعْتَبِرُ بِهِ حَالُ الرَّاوِي فِي الضَّبْطِ مَا نَصُهُ: «وَيَكُونُ^(٧) إِذَا شَرِكَ^(٨) أَحَدًا مِنَ الْحُفَاظِ لَمْ يُخَالِفْهُ، فَإِنْ خَالَفَهُ فَوُجِدَ حَدِيثُ أَنَّفَصَ؛ كَانَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَحْرَجِ^(٩) حَدِيثِهِ، وَمَتَى خَالَفَ مَا وَصَفْتُ أَضَرَّ ذَلِكَ بِحَدِيثِهِ»^(١٠). أَنْتَهَى كَلَامُهُ.

(١) في أ، ك: «بِأَنْتِفَاءِ اسْتِرَاطَ» بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ، وَبِهِ يُفْسَدُ الْمَعْنَى.

(٢) «الْحَدِيثُ» لَيْسَ فِي د.

(٣) في ح: «مُغَيْرَةً»، وَهُوَ تَصْحِيفُ.

(٤) «بْنٌ» لَيْسَ فِي ح.

(٥) «فِيمَا يَتَعَالَقُ» لَيْسَ فِي ح.

(٦) في ل: «نَعْرَفُ»، وَفِي ب: بِالنُّونِ وَالْيَاءِ.

(٧) في ك: «وَيَكُونُ» بِالرَّفْعِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ج، و، ل.

(٨) في م: «شَارَكَ»، وَفِي هـ، ح: «شَرِكَ» بِفَتْحِ الراءِ وَكَسْرِهَا، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بـ، جـ، دـ، وـ، كـ.

قال القاري رحمه الله في شرح شرح النخبة (ص ٣٢٥): «بَكْسَرِ الراءِ».

(٩) في ب: «مَحْرَجُ» بِالرَّفْعِ، وَهُوَ خَطَأً.

(١٠) انظر: الرِّسَالَةُ لِلشَّافِعِيِّ (ص ٤٦٣).

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ فَوْجَدَ^(١) حَدِيثُه^(٢) أَزْيَدَ أَضَرَّ ذَلِكَ بِحَدِيثِهِ؛ فَدَلَّ^(٣) عَلَى أَنَّ زِيَادَةَ الْعَدْلِ عِنْدَهُ لَا يَلْزَمُ قَبْوُلُهَا مُظْلَقاً، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ^(٤) مِنَ الْحَافِظِ^(٥)؛ فَإِنَّهُ أَعْتَبَرَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ هَذَا الْمُخَالِفِ أَنَّقَصَ مِنْ حَدِيثٍ مِنْ خَالِفِهِ مِنَ الْحُفَاظِ، وَجَعَلَ نُقْصَانَ هَذَا الرَّاوِي مِنَ الْحَدِيثِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدْلُلُ عَلَى تَحْرِيْهِ، وَجَعَلَ مَا عَدَ ذَلِكَ مُضِرًا بِحَدِيثِهِ^(٦)، فَدَخَلَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ، فَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَقْبُولَةً مُظْلَقاً؛ لَمْ تَكُنْ مُضِرَّةً بِحَدِيثِ صَاحِبِهَا^(٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٨).

(فَإِنْ خُولَفَ^(٩) بِأَرْجَحَ مِنْهُ؛ لِمَزِيدٍ^(١٠) ضَبْطٌ أَوْ كَثْرَةٌ عَدَدٌ المحفوظ والشاذ أَوْ عَيْرٍ^(١١) ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ؛ **(فَالرَّاجِحُ** يُقَالُ لَهُ: **(الْمَحْفُوظُ، وَمُقاَلِهُ)** - وَهُوَ الْمَرْجُوحُ - يُقَالُ لَهُ: **(الشَّاذُ)**.

مِثَالٌ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ أَبْنِ عَيْنَيْتَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَاجَةَ، عَنْ أَبْنِ

(١) في أ: «فوجد» بفتح الجيم، والمثبت من ج، هـ.

(٢) في د: «حديثه» بالتنسب، والمثبت من ج، هـ.

(٣) في ب: «فيدل».

(٤) في ز: «يقبل» بالياء، وفي ب: بالياء والتاء، ولم ينقطع في ح.

(٥) في ب، ج، و، ز: «الحافظ».

(٦) في ح، ك: «الحاديـه».

(٧) في هـ، وـ حـ، لـ، مـ: «بصـاحـبـهـاـ»، وفي حـاشـيـةـ وـ: «بـحـدـيـثـ صـاحـبـهـاـ» كالـمـثـبـتـ.

(٨) «وَاللَّهُ أَعْلَمُ» ليسـتـ فيـ بـ، هـ، وـ، زـ، طـ.

وـفيـ حـاشـيـةـ أـ - بـخـطـ المـصـنـفـ - : «ثـمـ بـلـغـ كـذـلـكـ».

(٩) في بـ زـيـادـهـ: «الـرـاوـيـ»، وفي دـ زـيـادـهـ: «أـيـ: رـاوـيـهـمـاـ».

(١٠) في هـ: «كمـزـيدـ».

(١١) في مـ: «وكـثـرـ عـدـ وـغـيرـ».

عَبَّاسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قَوْلِهِ: «أَنَّ رَجُلًا تُؤْفَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَدْعُ وَارِثًا إِلَّا مَوْلَى هُوَ أَعْتَقَهُ...»^(٢) الْحَدِيثُ^(٣).

وَتَابَعَ أَبْنَ عُيَيْنَةَ عَلَى وَصْلِهِ أَبْنُ جُرَيْجٍ^(٤)، وَغَيْرُهُ^(٥).

وَخَالِفُهُمْ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، فَرَوَاهُ^(٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَاجَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبْنَ عَبَّاسٍ^(٧).

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «الْمَحْفُوظُ حَدِيثُ أَبْنِ عُيَيْنَةَ»^(٨). اَنْتَهَى.

فَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ، وَمَعَ ذَلِكَ رَجَحَ أَبُو حَاتِمٍ رِوَايَةَ مَنْ هُمْ^(٩) أَكْثُرُ عَدَدًا مِنْهُ^(١٠).

(١) في و: «النبي».

(٢) أخرجه الترمذى في جامعه (٢١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٦٣٧٦)، وابن ماجه (٢٧٤١).

(٣) في ح: «الحديث» بالرُّفع والنَّصب، والمثبت من ج، د، ك. قال القاري رحمه الله في شرح شرح النُّخبة (ص ٣٣٢): «يجوز إعرابه مُثُلَّثًا». وقال اللقانى رحمه الله في قضاء الوَظَر (ص ٨٣٤): «مفعول لفعل محدود تقديره: أقرأ الحديث؛ أي: كُملَ الحديث، ونحو ذلك، وجُواز بعضهم في مثيله الرَّفع على أَنَّه مبتدأ حُذف خبره».

(٤) كما عند النسائي في الكبرى (٦٣٧٧) والطحاوى في شرح مشكل الآثار (٣٨٨٠).

(٥) منهم: حماد بن سلمة كما عند أبي داود (٢٩٠٥)، وحماد بن زيد و وهيب بن خالد كما في شرح مشكل الآثار (٣٨٨١)، ومحمد بن مسلم الطافى كما في شرح مشكل الآثار (٣٨٨٣).

(٦) في د: «فروي».

(٧) أي: في الوجه الرَّاجح عنه، كما عند البيهقي في السنن الكبرى (١٢٣٩٦).

(٨) العلل (٤/٥٦٤)، والحديث ضعفه البخاري لحال عوساجة. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٧٦/٧).

(٩) في أ، ك: «هو». قال القاري رحمه الله في شرح النُّخبة (ص ٣٣٣): «هُوَ أَفْرَدٌ باعتبار لفظ (مَنْ)، وفي نسخة: (مَنْ هُمْ) رعاية لمعنى (مَنْ)».

(١٠) في أ: «مَنْ عَدَدًا» بتقديره وتأخيره.

وَعُرِفَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ الشَّاذَّ: «مَا رَوَاهُ الْمَقْبُولُ مُخَالِفًا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ»، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي تَعْرِيْفِ الشَّاذِ بِحَسْبِ الْأَصْطِلَاحِ.

المعروف والمنكر (وَإِنْ وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ (مَعَ الْضَّعْفِ^(١)): فَ(الرَّاجِحُ) يُقَالُ لَهُ: (الْمَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ) يُقَالُ لَهُ: (الْمُنْكَرُ).

مِثَالُهُ^(٢): مَا رَوَاهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ حُبَيْبِ بْنِ حُبَيْبٍ^(٣) - وَهُوَ أَخُو حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبِ الزَّيَّاتِ الْمُقْرَئِ -، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعَيْزَارِ بْنِ حُرَيْثٍ^(٤)، عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَاتَّى الرَّكَأَةَ، وَحَجَّ، وَصَامَ، وَقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «هُوَ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الثُّقَاتِ رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مَوْقُوفًا، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ»^(٥).

(١) في ب: «الضعف».

(٢) في ط: «مثلاً».

(٣) في و: «حُبَيْبُ بْنُ حُبَيْبٍ»، والمثبت من ب، ج، د، ح، ي، ك، م. قال القاري رحمه الله في شرح شرح النُّخبة (ص ٣٣٨): «(مِنْ طَرِيقِ حُبَيْبٍ): بِضمِ حاءِ مهملة، وفتح موحدة، وتشديد تحتية مكسورة، (ابن حُبَيْبٍ): بفتح فكسر». وانظر: تلخيص المُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ لِلْخَطِيبِ (١٦٠/١)، وَتَبْصِيرُ الْمُتَنْتَهِ بِتَحْرِيرِ الْمُشْتَهِ لِلْمُصْنَفِ (٤٠٨/١).

(٤) في و: «جريت»، وفي ز: «حبيب» وفي حاشيتها: «حريث». قال القاري رحمه الله في شرح شرح النُّخبة (ص ٣٣٩): «بِضمِ مهملة وراءِ مفتوحة، وباءٌ ساكنةٌ بعدها مثلثة».

(٥) العلل (٣٥٩/٥).

العلاقة بين
الشَّاذُ والمنكَر

وَعُرِفَ بِهَذَا^(١) : أَنَّ بَيْنَ الشَّاذِ وَالْمُنْكَرِ^(٢) عُمُومًاً وَخُصُوصًاً مِنْ وَجْهِ^(٣) ; لِأَنَّ بَيْنَهُمَا أَجْتِمَاعًا فِي اسْتِرَاطِ الْمُخَالَفَةِ، وَافْتِرَاقًا فِي أَنَّ الشَّاذَ: رِوَايَةُ^(٤) ثِقَةٍ أَوْ صَدُوقٍ، وَالْمُنْكَرَ: رِوَايَةُ^(٥) ضَعِيفٍ^(٦) ، وَقَدْ غَفَلَ^(٧) مِنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا^(٨) ، وَاللَّهُ^(٩) أَعْلَمُ^(١٠) .

(وَ) مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ (الْفَرْدُ النَّسِيْبِيُّ : إِنْ) وُجْدَ - بَعْدَ ظَنْ كَوْنِهِ^(١١) فَرْدًا - قَدْ (وَافَقَهُ غَيْرُهُ؛ فَهُوَ الْمُتَابِعُ^(١٢))؛ بِكَسْرِ الْمُوَّحَّدَةِ.

وَالْمُتَابَعَةُ عَلَى مَرَاتِبِ :

إِنْ حَصَلَتْ لِلرَّاوِي نَفْسِهِ؛ فَهِيَ التَّامَّةُ.

وَإِنْ حَصَلَتْ^(١٣) لِشِيْخِهِ فَمَنْ^(١٤) فَوْقَهُ؛ فَهِيَ الْقَاصِرَةُ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا التَّقْوِيَّةُ.

(١) في ب: «من هذا».

(٢) في د: «وبين المنكَر».

(٣) «عُمُومًاً وَخُصُوصًاً مِنْ وَجْهِهِ» سقط من ط.

(٤) في أ، ب، د، ح، ط، ل، م، ونسخة على حاشية ك: «راوِيَهُ»، وفي ج: «راوِيَةُ».

(٥) في أ، ب، ح، ل، م: «راوِيَهُ»، وفي ج: «راوِيَةُ».

(٦) في د: «ضعيف» بالرَّفعِ المُنْوَنَ.

(٧) في ج: «غَفَلَ» بكسر الفاءِ، والمثبت من هـ، ح، لـ. قال الرَّازِيُّ^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ} في مختار الصّحاح (ص٢٢٨): «من باب دَخْل»، وقال اللَّقَانِيُّ^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ} في قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص٨٥٣): «هُوَ مِنْ بَابِ نَصَرٍ».

(٨) انظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص٨٧). (٩) في هـ، وـ، زـ زيادة: «تعالى».

(١٠) في حاشية أ - بخُطِّ الْمُصْنِفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ»، وفي حاشية ج: «ثُمَّ بَلَغَ قَرَاءَةً وَبِحَثَّا».

(١١) في ز: «بِكَوْنَهُ».

(١٢) في هـ: «الْمُتَابِعُ». قال القارِيُّ^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ} في شرح شرح التُّخْبَةِ (ص٣٤٣): «فَهُوَ أَيِّ ذَلِكَ الْغَيْرِ (الْمُتَابِعُ) أَيِّ: مَتَابِعُهُ، أَوْ الْمُتَابِعُ لَهُ؛ أَيِّ: لِلْحَدِيثِ».

(١٣) في أ: «حَصَلَ». (١٤) في ز: «مَمْنُ».

مِثَالُ الْمُتَابَعَةِ^(١) : مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمَّ»^(٢) : عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوُ الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ؛ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

فَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الْلَّفْظِ ظَنَّ قَوْمٌ^(٣) أَنَّ الشَّافِعِيَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ، فَعَدُّوهُ فِي غَرَائِبِهِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ مَالِكٍ رَوَوْهُ عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِلَفْظِ : «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ؛ فَأَقْدُرُوا لَهُ»^(٤)؛ لِكِنْ وَجَدْنَا لِلشَّافِعِيِّ مُتَابِعًا؛ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) عَنْ مَالِكٍ، وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ تَامَّةٌ.

وَوَجَدْنَا لَهُ أَيْضًا مُتَابَعَةً قَاصِرَةً فِي^(٦) «صَحِيحِ أَبْنِ حُرَيْمَةَ»^(٧) : مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِلَفْظِ : «فَكَمِلُوا ثَلَاثِينَ».

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» : مِنْ^(٨) رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ^(٩) بْنِ عُمَرَ،

(١) في ح زيادة: «الاتامة».

(٢) (١٠٣/٢).

(٣) نسب المُصْنَفُ ذَلِكَ إِلَى الْبَيْهَقِيِّ كَمَا فِي النُّكْتَ (٦٨٣/٢)؛ لَكِنْ يَظْهُرُ أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ وَقَفَ عَلَى مُتَابَعَةِ الْقَعْنَبِيِّ كَمَا فِي السُّنْنِ الْكَبِيرِ (٣٤٤/٤).

(٤) (الله) سقطت من هـ.

(٥) كَمَا فِي الْمَوْطَأِ : رِوَايَةِ يَحْيَى الْلَّيْثِيِّ (٧٨١)، وَأَبِي مَصْعُبِ الزُّهْرِيِّ (٧٦٢)، وَابْنِ الْقَاسِمِ كَمَا فِي الْمُلْخَصِ (٢٠٨).

(٦) في صحيحه (١٩٠٧).

(٧) في أـ، هـ: «من».

(٨) بـرقم: (١٩٠٩).

(٩) في زـ: «عبد الله»، وهو خطأ.

(١٠) في أـ، هـ: «من» سقطت من بـ.

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنِ عُمَرَ بِلْفَظِ^(١) : «فَاقْدُرُوا^(٢) ثَلَاثِينَ»^(٣) .

وَلَا أَقْتِصَارٌ فِي هَذِهِ الْمُتَابَعَةِ - سَوَاءٌ كَانَتْ^(٤) تَامَةً أَمْ^(٥) قَاصِرَةً - عَلَى الْلَّفْظِ؛ بَلْ لَوْ جَاءَتْ بِالْمَعْنَى كَفَى، لَكِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِكُونَهَا مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ.

(وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ) يُرَوَى مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيٍّ آخَرَ (يُشَبِّهُهُ) فِي الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ؛ **(فَهُوَ الشَّاهِدُ)**.

وَمِثَالُهُ^(٦) فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ^(٧) : مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٨) : مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبْنِ عُمَرَ سَوَاءً. فَهَذَا بِالْلَّفْظِ.

وَأَمَّا بِالْمَعْنَى: فَهُوَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٩) مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلْفَظِ: «فَإِنْ غُمَّ^(١٠) عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

(١) بِلْفَظِ لَيْسَ فِي ب.

(٢) في ب زيادة: «له».

(٣) صحيح مسلم (١٠٨٠).

(٤) في ج: «أكانت».

(٥) في ب، ز: «أو».

(٦) في ج: «مثاله».

(٧) في ط: «قدَّمنا».

(٨) في المختبى (٢١٢٥).

(٩) في صحيحه (١٩٠٩).

(١٠) في ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، م: «غُمّي»، والمثبتُ هو المطابق لرواية البخاري الم المشار إليها من طريق المستملي، ولم يذكر عنه في هذا الموضع: «غُمّي». انظر: فتح الباري (٤/١٢٤)، وإرشاد الساري (٣٥٧/٣)، وأمّا لفظة «غُمّي» من الطريق المشار إليه فوردت عند مسلم (١٠٨١).

وَخَصَّ قَوْمُ الْمُتَابَعَةِ بِمَا حَصَلَ بِاللَّفْظِ، سَوَاءً كَانَ^(١) مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ أَمْ لَا، وَالشَّاهِدَ: بِمَا حَصَلَ بِالْمَعْنَى كَذِلِكَ^(٢).

وَقَدْ تُطْلُقُ^(٣) الْمُتَابَعَةُ عَلَى الشَّاهِدِ، وَبِالْعَكْسِ^(٤)، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ.

الاعتبار (وَ) أَعْلَمُ أَنَّ (تَتَبَعُ الْطُّرُقَ) مِنَ الْجَوَامِعِ وَالْمَسَانِيدِ^(٥) وَالْأَجْزَاءِ (لِذَلِكَ) الْحَدِيثُ الَّذِي يُظْنُ أَنَّهُ فَرْدٌ لِيُعْلَمَ هُلْ لَهُ مُتَابَعٌ أَمْ^(٦) لَا (هُوَ: الْأَعْتِبَارُ).

وَقَوْلُ أَبْنِ الصَّالِحِ^(٧): «مَعْرِفَةُ الْأَعْتِبَارِ وَالْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ»؛ قَدْ يُوَهِّمُ أَنَّ الْأَعْتِبَارَ قَسِيمٌ لَهُمَا، وَلَيْسَ^(٨) كَذِلِكَ؛ بَلْ هُوَ هَيْئَةُ التَّوَصِّلِ إِلَيْهِمَا^(٩).

وَجَمِيعُ مَا تَقْدَمَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَقْبُولِ تَحْصُلُ^(١٠) فَإِذَةُ تَقْسِيمِهِ بِالْأَعْتِبَارِ مَرَاتِبِهِ عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١١).

(١) في زيادة: «ذلك»، وفي ل، م: «أكان».

(٢) في حاشية و - بخط المصنف - : «ثم بلغ قراءة بحث عليّ، كتبه: ابن حجر»، وفي حاشية ج: «ثم بلغ قراءة بحث».

(٣) في م: «يطلق»، ولم ينقط في ل.

(٤) من أمثلة ذلك صنيع الحكم في مستدركه أحياناً؛ انظر مثلاً: (٧٣٦، ٥٦٦).

(٥) في ط: «المسانيد والجوامع» بتقديم وتأخير.

(٦) في أ، ط: «أو». (٧) في مقدّمته (ص ٨٢).

(٨) في ل زيادة: «هو». (٩) في أ: «إليها».

(١٠) في ي: «يحصل»، وفي د: بالباء والياء، وفي ح، ط: «محصل»، ولم ينقط في أ، و.

(١١) «والله أعلم» ليست في ح، ط، ي.

(ثُمَّ الْمَقْبُولُ) يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى: مَعْمُولٍ بِهِ، وَغَيْرِ مَعْمُولٍ بِهِ؛ لِأَنَّهُ (إِنْ سَلَمَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ) أَيْ: لَمْ يَأْتِ خَبَرٌ يُضَادُهُ؛ (فَهُوَ: الْمُحْكَمُ)، وَأَمْثَلُهُ كَثِيرَةً^(١).

(وَإِنْ عُورِضَ) فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَارِضُهُ مَقْبُولًا مِثْلُهُ، أَوْ يَكُونَ مَرْدُودًا؛ فَالثَّانِي^(٢) لَا أَثْرَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْقَوِيَّ لَا يُؤَثِّرُ^(٣) فِيهِ مُخَالَفَةُ^(٤) الْمُضَعِّفِ.

وَإِنْ كَانَتِ الْمُعَارَضَةُ (بِمِثْلِهِ) فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِمَا^(٥) بِعَيْرِ^(٦) تَعْسُفٍ، أَوْ لَا:

(فَإِنْ أَمْكَنَ الْجَمْعُ: فَهُوَ) النَّوْعُ الْمُسَمَّى^(٧): (مُخْتَلِفُ^(٨) الْحَدِيثِ)، وَمَثَلُ لَهُ أَبْنُ الصَّلَاحِ^(٩) بِحَدِيثٍ: «لَا عَدُوٍّ وَلَا

= وفي حاشيتي أ، ل - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك»، وفي حاشية ج: «قد بلغ التدريس في سنة ١٢٦٠ في بلدة برداع زمين في مدرسة مرادية».

(١) ذكر الحكم أمثلة له تحت النوع الثلاثين من علوم الحديث، وهو: معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه. انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٢٩).

(٢) في ك: «والثاني».

(٣) في ي، ك، ل: «تؤثر» بالثاء، وفي ب، و: بالباء والياء.

(٤) في ز: «مخالفه».

(٥) في ه، ز، ح: «مدلولهما».

(٦) في أ: «من غير».

(٧) في ب زيادة: « فهو».

(٨) في ط: «مختلف» بفتح اللام، وفي و، م: بفتح اللام وكسرها، والمثبت من د.

قال القاري رحمه الله في شرح النخبة (ص ٣٦٣): «بكسر اللام؛ أي: مختلف

مدلول حديثه، ويناسبه ما يقابلها: فهو الناشر، وضبطه بعضهم بفتح اللام على أنه

مصدر ميمي، وبلايمه قوله فيما بعد: فالترجمي».

(٩) مقدمة علوم الحديث (ص ٢٨٤).

المحكم

مختلف الحديث

طِيَّرَةً^(١) مَعَ حَدِيثٍ : «فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٢) ، وَكَلَّا هُمَا فِي الصَّحِيحِ ، وَظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ !

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا : أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ لَا تُعْدِي بِطْبُعِهَا ، لَكِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٣) جَعَلَ مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصَّحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ .

ثُمَّ قَدْ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ عَنْ سَبِيلِهِ كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ ، كَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَبْنُ الصَّالِحِ^(٤) تَبَعًا لِغَيْرِهِ^(٥) !

وَالْأُولَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا^(٦) أَنْ يُقَالَ : إِنَّ نَفِيْهُ^{بِعِنْدِهِ} لِلْعَدُوِيِّ بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ ، وَقَدْ صَحَّ قَوْلُهُ^{بِعِنْدِهِ} : «لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا»^(٧) ، وَقَوْلُهُ^{بِعِنْدِهِ} لِمَنْ عَارَضَهُ : يَأْنَ الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ يَكُونُ فِي الْإِبْلِ الصَّحِيحَةِ ، فَيُخَالِطُهَا فَتَجْرِبُ ، حَيْثُ رَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟»^(٨) يَعْنِي : أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٩) أَبْتَدَأَ ذَلِكَ فِي الثَّانِي كَمَا أَبْتَدَأَهُ فِي الْأَوَّلِ .

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ : فَمِنْ بَابِ سَدِ الْذَّرَائِعِ ؛

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) معلقاً، وقد وصله أبو الشَّيْخ في أمثال الحديث (١٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٨٨٧). وانظر: تغليق التعليق للمصنف (٤٣/٥).

(٣) «وَتَعَالَى» ليست في ح، ط، ل، م. (٤) في مقدمته (ص ٢٨٥).

(٥) منهم: البيهقي، وابن العربي. انظر: الآداب للبيهقي (١٤٥/١)، عارضة الأحوذى لابن العربي (٣١١/٨).

(٦) «بَيْنَهُمَا» ليست في ه، و، ز.

(٧) أخرجه الترمذى (٢١٤٣)، وأحمد (٤١٩٨)، وفيه رجل مُبَهَّم.

(٨) أخرجه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

(٩) في ب، ط: «تعالى» بدل: «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى».

لِئَلَّا يَتَّفِقَ لِلشَّخْصِ الَّذِي يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى^(١) أَبْتِدَاءً لَا بِالْعَدْوَى^(٢) الْمَنْفِيَّةِ؛ فَيَقُولُ^(٣) أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ مُخَالَطَتِهِ، فَيَعْتَقِدُ^(٤) صِحَّةَ الْعَدْوَى، فَيَقُولُ^(٥) فِي الْحَرَجِ، فَأَمْرٌ^(٦) بِتَجْنِبِهِ حَسْنًا لِلْمَادَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٧).

وَقَدْ صَنَّفَ فِي هَذَا النَّوْعِ الشَّافِعِيُّ كِتَابًا^(٨) : «أَخْتِلَافُ الْحَدِيثِ»^(٩)؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ أَسْتِيعَابَهُ، وَصَنَّفَ فِيهِ بَعْدَهُ أُبْنُوْتُقْبِيَّةَ^(١٠)، وَالْطَّحاوِيَّةَ^(١١)، وَغَيْرُهُمَا^(١٢).

(١) في ب: «سبحانه وتعالى».

(٢) في ي: «العدوة».

(٣) في أ، هـ: «فَيَقُولُ» بضم الياء، والمثبت من د.

(٤) في د، وـ: «فَيَعْتَقِدُ» بالرَّفع، والمثبت من ح، مـ.

(٥) في ب: «فَيَقُولُ» بالرَّفع، وأهملت في بقية النسخ.

قال اللَّقَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَرَّهُ فِي قَضَاءِ الْوَاطِرِ (ص ٨٩٣): «فَيَقُولُ... فَيَعْتَقِدُ... فَيَقُولُ...» فِي قَضَاءِ الْوَاطِرِ بِالْعَطْفِ عَلَى يَتَّفِقَ». وَقَالَ الْقَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَرَّهُ فِي شِرْحِ التُّخْبَةِ (ص ٣٧٣): «بِالْتَّصْبِ؛ عَطْفٌ عَلَى جَوَابِ التَّفْيِي».

(٦) في د، هـ: «فَأَمْرٌ» بضم الهمزة وكسر الميم، والمثبت من كـ. قال اللَّقَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَرَّهُ فِي قَضَاءِ الْوَاطِرِ (ص ٨٩٣): «يُجُوزُ فِيهَا الْبَنَاءُ لِلْفَاعِلِ، وَالْبَنَاءُ لِلْمَفْعُولِ، أَيْ: فَأَمْرٌ فِي الشَّارِعِ، أَوْ أَمْرٌ ذَلِكَ الشَّخْصُ».

(٧) «وَاللَّهُ أَعْلَمُ» لِيُسَمِّي فِي طـ.

(٨) في طـ: «كِتَابًا سَمَاءً» بدل: «كِتَابَ».

(٩) وهو مطبوع، وهو من جملة كتاب الأمـ. انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/٣٠٤)، وتهذيب الأسماء واللغات للنويـ (٣/٨٤).

(١٠) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الإمام (ت ٢٧٦هـ). إنباه الرؤواة على أنباء التحـاة للقفطيـ (٢/١٤٣)، سير أعلام النـبلاء (١٣/٢٩٦).

واسم كتابه: «تاویل مختلف الحـدیث»، وهو مطبوع.

(١١) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامـ الأـذـديـ الطـحاـويـ، الإمام (ت ٣٢١هـ).

واسم كتابه: «شرح مشكل الآثار»، وهو مطبوع.

(١٢) كابن جرير الطـبـريـ في «تهذـيب الآثار»، ومن المؤـلفـاتـ في مختلفـ الحـدـيـثـ =

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ؛ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ التَّارِيْخُ التَّاسِخُ وَالْمَنْسُوْخُ (أَوْ) لَا:

فَإِنْ عُرِفَ وَ(ثَبَتَ الْمُتَّاَخِرُ)^(١)، أَوْ بِأَصْرَحِ مِنْهُ؛ (فَهُوَ^(٢) التَّاسِخُ، وَالآخِرُ الْمَنْسُوْخُ)^(٣).

وَالنَّسْخُ: رَفْعُ تَعْلُقِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَّاَخِرٍ عَنْهُ^(٤).

وَالنَّاسِخُ: مَا دَلَّ عَلَى الرَّفْعِ الْمَذْكُورِ، وَتَسْمِيَتُهُ نَاسِخًا مَجَازٌ؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيُعْرَفُ النَّسْخُ بِأَمْوَارِ:

كيف يُعرف
النَّسْخُ؟

أَصْرَحُهَا^(٥): مَا وَرَدَ فِي النَّصِّ؛ كَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٦): «كُنْتُ نَهِيَّكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُوْرِ^(٧) فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الْآخِرَةُ».

= «تأویل الأحادیث المشکلة» لعلی بن محمد بن مهدي الطّبری، و«التنبیهات المجملة على الموضع المشکلة» للعلائی وهو مطبوع. وفي حاشیة هـ: «ثم بلغ قراءةً وتصحیحاً».

(١) «بِهِ» ليس في ط.

(٢) في ط: «فهذا».

(٣) في حاشیة و - بخط المصنف -: «ثم بلغ قراءة بحث علی».

(٤) ذكر التعلق في تعريف النسخ يوهم مذهب المتكلمين في صفات الله تعالى، حيث يجعلون الصفات قديمةً غير متجلدة، وإنما يتجدد عندهم التعلق بينها وبين آثارها، والحق ما عليه أهل السنة من أن صفات الله التي تتعلق آحادها بمشيئته - كصفة الكلام - يقع فيها التجدد، ويفعلها إذا شاء في زمان دون زمان، فالصواب: حذف كلمة «تعلق» لاستقيم هذا التعريف.

(٥) في ط: «أصلحها».

(٦) برقـ (٩٧٧). (٧) في ج، ك زيادة: «أَلَا».

وَمِنْهَا : مَا يَجْزِمُ الصَّحَابِيُّ بِأَنَّهُ مُتَّاخِرٌ ؛ كَقَوْلِ جَابِرٍ : «كَانَ آخِرَ^(١) الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ تَرَكُ^(٢)» الْوُضُوْءُ مِمَّا مَسَّتِ^(٣) النَّارُ ». أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ^(٤) .

وَمِنْهَا : مَا يُعْرَفُ بِالتَّارِيْخِ ؛ وَهُوَ كَثِيرٌ .

وَلَيْسَ مِنْهَا : مَا يَرْوِيَ الصَّحَابِيُّ الْمُتَّاخِرُ الْإِسْلَامَ مُعَارِضاً لِمُتَقَدِّمَ^(٥) عَنْهُ ؛ لِأَحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ أَقْدَمَ^(٦) مِنَ الْمُتَقَدِّمِ الْمَذْكُورِ أَوْ مِثْلَهُ^(٧) فَأَرْسَلَهُ .

لَكِنْ إِنْ وَقَعَ التَّصْرِيْحُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنَ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} فَيَتَّجِهُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَحَمَّلْ^(٨) عَنِ^(٩) النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} شَيْئًا قَبْلَ إِسْلَامِهِ .

(١) في ك، ل: «آخِرُ» بالرَّفع، والمثبت من ج، د. قال ابن رسلان رحمه الله في شرح سنن أبي داود (٣٩/٢): «(كان آخر) بمنصب آخر... (ترك) بالرفع اسم كان»، وقال القاري رحمه الله في شرح التُّنْخِبَة (ص ٣٨٠): «بالرَّفع على أنه اسم (كان)، خبره: (آخر الأمرين)، أو بالعكس».

(٢) في ز: «ترك» بالنصب، والمثبت من ج، د، م.

(٣) في و، ي: «مسته».

(٤) أخرجه أبو داود (١٩٢)، والنسائي (١٨٥)، والترمذى بنحوه (٨٠)، وابن ماجه (٤٨٩).

(٥) في ط: «للمتقدم»، وفي م: «فمتقدم».

(٦) في ك: «أَقْدَم» بالكسرة، وهو وهم.

(٧) في د، و: «مِثْلَهُ» بالجر، والمثبت من ج. قال القاري رحمه الله في شرح التُّنْخِبَة (ص ٣٨١): «بالمنصب».

(٨) في ط: تقديم «شيئاً» إلى هذا الموضع.

(٩) في د: «من».

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ: فَلَيْسَ بِنَاسِخٍ؛ بَلْ يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ^(١).

وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ التَّارِيْخُ؛ فَلَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ تَرْجِيْحُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ

الْتَّرْجِيْحِ^(٢) الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَتْنِ أَوْ بِالْإِسْنَادِ^(٣)، أَوْ لَا:

فَإِنْ أَمْكَنَ التَّرْجِيْحُ؛ تَعَيْنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ^(٤)، (وَإِلَّا)؛ فَلَا.

فَصَارَ مَا ظَاهِرُهُ التَّعَارُضُ وَاقِعًا عَلَى هَذَا التَّرْتِيْبِ:

- الْجَمْعُ^(٥) إِنْ أَمْكَنَ.

- فَأَعْتِبَارُ^(٦) النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.

- (فَالْتَّرْجِيْحُ) إِنْ تَعَيْنَ.

- (ثُمَّ التَّوْقُفُ) عَنِ الْعَمَلِ بِأَحَدٍ^(٧) الْحَدِيْثَيْنِ.

وَالْتَّعْبِيرُ بِالْتَّوْقُفِ أَوْلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْتَّسَاقْطِ؛ لِأَنَّ خَفَاءَ

تَرْجِيْحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُعْتَبِرِ^(٨) فِي الْحَالَةِ

الرَّاهِيْنَةِ، مَعَ أَحْتِمَالِ أَنْ يَظْهَرَ لِغَيْرِهِ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٩).

(١) «وَأَمَّا الإِجْمَاعُ فَلَيْسَ بِنَاسِخٍ؛ بَلْ يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ» سقطت من ط.

(٢) في نسخة على حاشية د: «الترجيحات».

(٣) ذكر الحازمي خمسين وجهاً من وجوه الترجيح. انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص ٩).

(٤) في ي: «اله». (٥) في ب: «فالجمع».

(٦) في أ: «فلا اعتبار»، وفي ز: «كاعتبار».

(٧) في ج، م: «بِإِحْدَى». (٨) في ز: «بِالْمُعْتَبِرِ».

(٩) «وَاللَّهُ أَعْلَمُ» ليس في ط.

وفي حاشية أ - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك قراءة وبحثاً»، وفي حاشية و

- بخطه أيضاً -: «ثم بلغ سعماً بقراءته في النخبة، كتبه: ابن حجر».

أقسام المردود
وأسباب الرد

(ثُمَّ الْمَرْدُودُ) وَمُوْجِبُ الرَّدِّ (إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ) مِنْ إِسْنَادٍ،
(أَوْ طَعْنٍ^(١)) فِي رَأْيٍ عَلَى احْتِلَافٍ وُجُوهِ الطَّعْنِ، أَعْمَّ^(٢) مِنْ أَنْ
يَكُونَ لِأَمْرٍ يَرْجُعُ إِلَى دِيَانَةِ الرَّاوِي أَوْ إِلَى ضَبْطِهِ.

(فَالسَّقْطُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ) تَصَرُّفٍ
(مُصَنَّفٍ، أَوْ : مِنْ آخِرِهِ) أَيِّ : الْإِسْنَادِ (بَعْدَ التَّابِعِيِّ^(٣)، أَوْ^(٤) غَيْرِ
ذَلِكَ ؛ فَالْأَوَّلُ : الْمَعْلَقُ) سَوَاءٌ كَانَ السَّاقِطُ وَاحِدًا^(٥) أَمْ^(٦) أَكْثَرَ.

المعلق

العلاقة بين
المعلق والمعرض

وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعْضَلِ الْأَتِيِّ ذِكْرُهُ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ،
فَمِنْ حَيْثُ تَعْرِيفُ الْمُعْضَلِ بِأَنَّهُ^(٧) سَقَطٌ مِنْهُ^(٨) أَثْنَانٍ فَصَاعِدًا ؛
يَجْتَمِعُ مَعَ بَعْضِ صُورِ الْمَعْلَقِ، وَمِنْ حَيْثُ تَقْيِيدُ الْمَعْلَقِ بِأَنَّهُ مِنْ
تَصَرُّفِ مُصَنَّفٍ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ؛ يَفْتَرُقُ مِنْهُ^(٩) ؛ إِذْ هُوَ أَعْمَّ مِنْ
ذَلِكَ^(١٠) .

(١) في ج: «طعن».

(٢) في ب، د: «أعْمَّ» بالرَّفع، والمثبت من ك.

(٣) في ز: «التابع».

(٤) في ب زيادة: «من».

(٥) في ه: «واحد».

(٦) في أ، د، ك، ل: «أو».

(٧) في ج، ي زيادة: «ما».

(٨) في ي: «من إسناده» بدل: «مِنْهُ». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شِرْحِ التُّخْبَةِ
(ص ٣٩٢): «(بأنه سقط منه) أي: من إسناده».

(٩) «مِنْهُ» سقطت من ي.

(١٠) أي: المعرض أعمّ من ذلك؛ إذ يُستعمل فيما إذا كان الساقط أثناه السنن أو من
أوَّلِهِ، بخلاف المعلق فإنَّه مختصٌ بأوَّلِ السننِ.

وَمِنْ صُورِ الْمُعَلَّقِ: أَنْ يُحْذَفَ جَمِيعُ^(١) السَّنَدِ، وَيُقَالُ^(٢) مَثَلًاً: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}

وَمِنْهَا: أَنْ يُحْذَفَ إِلَّا الصَّحَابِيَّ، أَوْ إِلَّا^(٣) التَّابِعِيَّ وَالصَّحَابِيَّ^(٤) مَعًا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَحْذِفَ مَنْ حَدَّثَهُ وَيُضِيفَهُ إِلَى مَنْ^(٥) فَوْقُهُ، فَإِنْ كَانَ مَنْ فَوْقُهُ شَيْخًا لِذَلِكَ الْمُصَنَّفِ^(٦)؛ فَقَدْ أَخْتَلَ فِيهِ: هَلْ يُسَمِّي تَعْلِيقًا أَوْ^(٧) لَا؟

وَالصَّحِيحُ فِي^(٨) هَذَا: التَّفَصِيلُ:

فَإِنْ عُرِفَ بِالنَّصْرِ أَوِ الْإِسْتِقْرَاءِ أَنَّ فَاعِلَّ ذَلِكَ مُدَلِّسٌ؛ قُضِيَ بِهِ، وَإِلَّا فَتَعْلِيقُ.

وَإِنَّمَا ذُكِرَ التَّعْلِيقُ^(٩) فِي قِسْمٍ^(١٠) الْمَرْدُودِ؛ لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ، وَقَدْ^(١١) يُحْكَمُ بِصَحَّتِهِ إِنْ عُرِفَ؛ بِأَنْ يَجِيءُ مُسَمًّى^(١٢) مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

(١) في ب: «جميع» بالنَّصْبِ، والمثبت من د، ك.

(٢) في ب، د: «ويقال» بالرَّفعِ، والمثبت من ج، ك.

(٣) «إِلَّا» ليست في ج، ك.

(٤) في ح: «الصحابي والتابع» بتقدير وتأخير.

(٥) في أ زِيادة: «كان»، وفي و، ز زِيادة: «هو».

(٦) في ح: «المضيف»، وهو تصحيف.

(٧) في ب، ط: «أم». (٨) في أ: «من».

(٩) في ب: «التعليق» بالنَّصْبِ، والمثبت من د.

(١٠) في أ: «تقسيم». (١١) في أ: «وقيل».

(١٢) في أ: «سمى» بدل: «يَجِيءُ مُسَمًّى».

فَإِنْ قَالَ: جَمِيعُ مَنْ أَحْذَفَهُ ثَقَاتٌ؛ جَاءَتْ مَسْأَلَةُ التَّعْدِيلِ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَالْجُمْهُورُ^(١): لَا يُقْبِلُ حَتَّى يُسَمَّى^(٢).

لَكِنْ قَالَ أَبْنُ الصَّالِحِ هُنَّا^(٣): «إِنْ وَقَعَ الْحَذْفُ فِي^(٤) كِتَابٍ الْتُّرْمِثُ صِحَّتُهُ - كَالْبُخَارِيِّ -؛ فَمَا أَتَى فِيهِ^(٥) بِالْجَزْمِ دَلَّ^(٦) عَلَى أَنَّهُ ثَبَّتَ إِسْنَادُهُ عِنْدَهُ^(٧)، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، وَمَا أَتَى فِيهِ بِعَيْرِ الْجَزْمِ؛ فَفِيهِ مَقَالٌ»^(٨).

وَقَدْ أَوْضَحْتُ أَمْثِلَةً^(٩) ذَلِكَ فِي «النُّكَتِ^(١٠) عَلَى أَبْنِ الصَّالِحِ»^(١١).

(١) في ط: «فالجمهور».

(٢) في م: «يُسَمَّى»، والمثبت من ب، و، ط، ك.

وانظر: الكفاية للخطيب (ص ٩٢)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٤٦/١).

(٣) «هُنَّا» ليست في د، هـ.

(٤) في ك: «من».

(٥) في ك: «بِهِ»، وفي نسخة على حاشيتها: «فِيهِ».

(٦) في ي: «دَلِيل»، وفي نسخة على حاشيتها: «دَلَّ».

(٧) في ط: «عِنْدَهُ إِسْنَادُهُ» بتقديم وتأخير.

(٨) انظر: مقدمة ابن الصالح (ص ٢٤).

(٩) «أَمْثِلَةً» ليست في هـ.

(١٠) «فِي النُّكَتِ» ليست في أـ.

(١١) أشار المُصَنِّف بِكَفَلَةِ في النُّكَت (١/٣٢٥) إلى أغراض ذلك فقال: «إِما كونه لم يحصل له مسموعاً، وإنما أحده على طريق المذاكرة أو الإجازة، أو كان قد خرج ما يقوم مقامه، فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المُعَلَّقِ مستوفى السياق، أو لمعنى غير ذلك، وبعضاً يتقادع عن شرطه، وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضاً يكون ضعيفاً من جهة الانقطاع خاصة».

وفي حاشية د - بخط المُصَنِّف -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ»، وفي حاشية و - بخطه أيضاً -: «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلَيِّ»، كتبه: ابن حجر.

المرسل (والثاني) - وَهُوَ «مَا سَقَطَ مِنْ^(١) آخِرِهِ مِنْ بَعْدِ^(٢) التَّابِعِيِّ»
 - هُوَ: (الْمُرْسَلُ)، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَقُولَ التَّابِعِيُّ - سَوَاءٌ كَانَ^(٣)
 كَيْرًا أَوْ^(٤) صَغِيرًا - : قَالَ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا، أَوْ: فَعَلَ^(٦)
 كَذَا، أَوْ: فَعَلَ^(٧) بِحَضْرَتِهِ كَذَا، وَنَحْوَ^(٨) ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي قِسْمِ الْمَرْدُودِ لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْدُوفِ؛ لِأَنَّهُ
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَحَابِيًّا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعِيًّا، وَعَلَى الثَّانِي
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ثَقَةً، وَعَلَى الثَّانِي
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَلَ^(٩) عَنْ صَحَابِيٍّ^(١٠)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 حَمَلَ عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ^(١١)، وَعَلَى الثَّانِي فَيَعُودُ الْأَحْتِمَالُ السَّابِقُ
 وَيَتَعَدَّ، أَمَّا^(١٢) بِالْتَّجْوِيزِ الْعُقْلِيِّ: فَإِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَأَمَّا^(١٣)
 بِالْأَسْتِقْرَاءِ: فَإِلَى سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ^(١٤)، وَهُوَ أَكْثُرُ مَا^(١٥) وُجِدَ مِنْ

(١) في ج: «في».

(٢) في ط: «بعده».

(٣) في ل: «أكان».

(٤) في ب، ه، و، ز، ل: «أم».

(٥) في ه: «قال» مكررة.

(٦) في ج: «و فعل».

(٧) في ج: «و فعل».

(٨) في أ، ط: «أو نحو»، وفي ب: «ونحو بالجر»، والمثبت من أ، د.

(٩) في ك: «تحمل».

(١٠) في ط: «الصحابي».

(١١) «آخر» سقطت من هـ.

(١٢) في ط: «إِنَّمَا».

(١٣) في ط: «أَوِيْمَا». قال الْلَّقَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ٩٦٣): «بَعْثَةُ الْهَمْزَةِ (أَمَّا) الَّتِي لِتَفَصِّيلِهِ».(١٤) قال الْبِقَاعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «(أو) هُنَا لِلشَّكِ؛ لِأَنَّ السَّنَدَ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ سَبْعَةُ أَنْفُسٍ: اخْتَلَفَ فِي أَحْدَهُمْ؛ هُلْ هُوَ صَحَابِيٌّ أَوْ تَابِعِيٌّ؟ فَإِنْ ثَبَتَ صَحْبَتِهِ كَانَ التَّابِعِيُّونَ فِي السَّنَدِ سَبْعَةٌ، وَإِلَّا فَسَبْعَةٌ». قَضَاءُ الْوَطَرِ لِلْقَانِي (ص ٩٦٤).

(١٥) في ح: «مما».

رِوَايَةُ بَعْضِ التَّابِعِينَ عَنْ بَعْضٍ^(١).

فَإِنْ عُرِفَ مِنْ عَادَةِ التَّابِعِيِّ أَنَّهُ لَا يُرْسِلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ؛ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى التَّوْقِفِ^(٢)؛ لِبَقَاءِ الْأَحْتِمَالِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَحْمَدَ^(٣).

وَثَانِيَّهُمَا - وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ - : يُقْبَلُ مُطْلَقاً^(٤).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُقْبَلُ إِنْ أَعْتَضَدَ بِمَحِيَّئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ يُبَايِنُ الطَّرِيقَ الْأُولَى^(٥) مُسْنَدًا كَانَ^(٦) أَوْ مُرْسَلًا؛ لِيَرَجَحَ^(٧) الْأَحْتِمَالَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ ثِقَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ^(٨).

وَنَقَلَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ^(٩) مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَأَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ^(١٠)

(١) وقد أَلْفَ الخطيب رسالةً سُمِّاها: «حَدِيثُ الْسَّتَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ وَذِكْرُ طرِيقِهِ وَاخْتِلَافِ وَجْوَهِهِ»، يُرِيدُ حَدِيثَ أَبِي أَيُوبَ فِي فَضْلِ سُورَةِ الْإِلْخَالِصِ، وَأَنَّهَا تَعْدُ ثَلَاثَ الْقُرْآنَ. قال الخطيب: «وَذُكْرُ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ أَنَّهُ أَطْوَلُ إِسْنَادٍ رَوِيَّ، وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ سَتُّهُ مِنَ التَّابِعِينَ بِعِصْمِهِمْ عَنْ بَعْضٍ». حَدِيثُ الْسَّتَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ (ص ٣٢).

(٢) انظر: الكفاية للخطيب (ص ٣٨٤).

(٣) انظر: جامِعُ التَّحْصِيلِ لِلْعَلَائِيِّ (ص ٣٨).

(٤) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (١٤٥/٣)، العدة في أصول الفقه لابن الفراء (٩٠٦/٣)، شرح تنتيجة الفصول للقرافي (ص ٣٧٩).

(٥) في ط: «الْأَوَّل». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ في شرح شرح النخبة (ص ٤٠٨): «وَفِي نَسْخَةِ الْأَوَّلِ».

(٦) «كَانَ» لَيْسَ فِي وَ.

(٧) في و: «الْيَرَجُحُ»، وفي ز، ل: «الْتَّرَجُحُ».

(٨) انظر: الرِّسَالَةُ لِلشَّافِعِيِّ (ص ٤٦٢).

(٩) هو: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيِّ الْجَصَّاصُ (ت ٣٧٠هـ). سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٣٤٠/١٦)، الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ (١/٨٤).

(١٠) هو: أَبُو الْوَلِيدِ سَلِيمَانَ بْنَ خَلْفَ بْنِ سَعْدِ الْبَاجِيِّ الْمَالِكِيِّ (ت ٤٧٤هـ). سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (١٨/٥٣٥).

مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّ الرَّاوِيَ إِذَا^(١) كَانَ يُرْسِلُ عَنِ النِّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ لَا يُقْبَلُ مُرْسَلُهُ اتِّفَاقًا^(٢).

(وَ) الْقِسْمُ (الثَّالِثُ): مِنْ أَقْسَامِ السَّقْطِ مِنَ الْإِسْنَادِ: (إِنْ كَانَ بِأَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِيِّ: فَهُوَ الْمُعْضَلُ، وَإِلَّا) فَإِنْ كَانَ السَّقْطُ^(٣) بِأَثْنَيْنِ غَيْرِ^(٤) مُتَوَالِيَّنِ فِي مَوْضِعَيْنِ^(٥) مَثَلًا؛ (فَهُوَ: (الْمُنْقَطِعُ)، وَكَذَا إِنْ سَقَطَ وَاحِدٌ فَقَطُّ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَثْنَيْنِ^(٦)، لَكِنْ^(٧) بِشَرْطِ^(٨) عَدَمِ التَّوَالِيِّ.

(ثُمَّ) إِنَّ السَّقْطَ مِنَ الْإِسْنَادِ (قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا) يَحْصُلُ الْأَشْتِرَاكُ فِي مَعْرِفَتِهِ لِكَوْنِ^(٩) الرَّاوِي مَثَلًا لَمْ يُعَاصِرْ مَنْ رَوَى

(١) فِي أَ: «إِنْ».

(٢) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (١٥٥/٣)، والإشارة في معرفة الأصول للباقي (٢٤٠) ص.

وفي حاشية أ - بخُطَّ المُصَنِّف -: «ثم بلغ كذلك سماعاً، ثم بلغ قراءة»، وفي حاشية ل - بخُطَّه أَيْضًا -: «ثم بلغ قراءةً وبحثاً. كتبه: ابن حجر»، وفي حاشية م - بخُطَّه أَيْضًا -: «ثم بلغ كذلك».

(٣) فِي و، ز: «الساقط».

(٤) فِي ب: «غَيْرُ» بالضم، والمثبت من أ، د، و.

(٥) فِي ل: «مَوْضِعٌ».

(٦) فِي حاشية ح: «ظ: أو أَكْثَرُ مِنْ أَثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ».

(٧) فِي ج: «لِكَهَ»، و«لَكِنْ» ليس في ح، ط، ل.

(٨) فِي و، ز: «يُشَتَّرِطُ».

(٩) فِي ج: «بِكَوْنِ»، وفي د، و، ز: «كَكَوْنِ». قال القاري^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} في شرح شرح النُّخبة (ص ٤١٤): «بِالباءِ السَّبِيلِيَّةِ، وَفِي نَسْخَةٍ: بِاللامِ الْأَجْلِيَّةِ»، وَقَالَ الْلَّقَانِيُّ^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} فَضَاءُ الْوَاطِرِ (ص ٩٧٩): «لِكَوْنِ الرَّاوِيِّ»: عَلَّةُ لِلَاشْتِرَاكِ، أَوْ حَصُولِهِ.

عَنْهُ، (أَوْ) يَكُونُ (خَفِيًّا) فَلَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْأَئِمَّةُ الْحُدَّاقُ الْمُطَلِّعُونَ عَلَى طُرُقِ الْحَدِيثِ وَعَلَى (١) الْأَسَانِيدِ.

(فَالْأَوَّلُ): - وَهُوَ الْوَاضِحُ - (يُدْرِكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي) بَيْنَ الرَّاوِي وَشَيْخِهِ؛ بِكَوْنِهِ (٢) لَمْ يُدْرِكْ عَصْرَهُ، أَوْ أَدْرَكَهُ لَكِنْ لَمْ يَجْتَمِعَا وَلَيْسَتْ (٣) لَهُ مِنْهُ إِجَارَةٌ وَلَا وِجَادَةٌ.

(وَمِنْ ثَمَّ (٤) أَحْتِيجُ إِلَى التَّارِيخِ) لِتَضْمِنِهِ تَحْرِيرَ مَوَالِيدِ الرُّوَاةِ وَوَفَيَاتِهِمْ، وَأَوْقَاتِ طَلَبِهِمْ وَأَرْتَحَالِهِمْ.

وَقَدْ أَفْتَضَحَ أَقْوَامٌ (٥) أَدَعَوْا الرُّوَايَةَ عَنْ شُيُوخٍ (٦)؛ ظَهَرَ بِالتَّارِيخِ كَذِبُ دُعَوَاهُمْ (٧) .

(وَالْقِسْمُ (الثَّانِي): وَهُوَ الْخَفِيُّ (الْمُدَلَّسُ) (٨) بِفَتْحِ الْلَّامِ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ: لِكَوْنِ الرَّاوِي لَمْ يُسَمِّ (٩) مَنْ حَدَّثَهُ، وَأَوْهَمَ سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّنْ لَمْ يُحَدِّثْهُ بِهِ .

المدلس

(١) في ط: «وعلى».

(٢) في أ: «لِكَوْنِهِ». قال اللّقاني رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ٩٨٠): «الباء سببية، متعلقة بيدرك».

(٣) في هـ: «وليس».

(٤) في زـ: «ثمه».

(٥) في يـ: «قوم».

(٦) في أـ: «شيوخهم».

(٧) انظر شاهداً لذلك فيما ذكره الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل (٦١).

(٨) في طـ: «والمدلس».

(٩) في حـ: «يُسَمِّي».

وَأَشْتِقَاقُهُ مِنَ الدَّلَسِ^(١) - بِالْتَّحْرِيكِ^(٢) -؛ وَهُوَ: أَخْتِلَاطُ الظَّلَامِ^(٣)؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَشْتِرَاكِهِمَا فِي الْخَفَاءِ.

(وَيَرِدُ^(٤)) الْمُدَلَّسُ (بِصِيَغَةِ) مِنْ صِيَغِ الْأَدَاءِ (تَحْتَمِلُ^(٥)) وُقُوعَ (اللُّقِيِّ^(٦)) بَيْنَ الْمُدَلَّسِ وَمَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ؛ (كَعْنُ وَكَذَا) (قَالَ).

وَمَتَى وَقَعَ بِصِيَغَةِ صَرِيحةٍ لَا تَجُوزُ^(٧) فِيهَا^(٨)؛ كَانَ كَذِبًا.

وَحُكْمُ مَنْ ثَبَتَ^(٩) عَنْهُ التَّدْلِيسُ - إِذَا^(١٠) كَانَ عَدْلًا -: أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُ إِلَّا مَا صَرَحَ فِيهِ بِالْتَّحْدِيدِ - عَلَى الْأَصْحَاحِ^(١١) -.

(وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ) إِذَا^(١٢) صَدَرَ (مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يَلْقَ) المرسل الخفي

مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، بَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَاسِطَةً.

وَالْفَرْقُ^(١٣) بَيْنَ الْمُدَلَّسِ وَالْمُرْسَلِ الْخَفِيِّ دَقِيقٌ، حَصَلَ^(١٤) المدرس والمدرس الخفي

(١) في ط: «المدلّس». (٢) «بِالْتَّحْرِيكِ» ليست في ح.

(٣) انظر: تهذيب اللُّغَة لِلأَزْهَرِيِّ (٢٥٣/١٢)، مقاييس اللُّغَة لِابْنِ فَارَسٍ (٢٩٦/٢).

(٤) في ط: «ورد».

(٥) في ز، ل، م: «يتحمل»، وفي د: بالباء والياء، ولم ينقطع في أ، ح.

(٦) في أ، ز، ط: «اللقاء».

(٧) في د: «لَا تَجُوزُ بِالرَّفْعِ»، والمثبت من ح، ه، و، ز، ح، ي، ك، ل. أي: لم يصحبها

قصد التجوز. انظر: قضاء الوَظَر لِلْقَانِيِّ (٩٩٠)، وحاشية ابن قُطْلُوبَعَا (ص ٨١).

(٨) «لَا تَجُوزُ فِيهَا» ليست في أ، ب، ط.

(٩) في ل: «يثبت». (١٠) في ه: «إن».

(١١) في حاشية د - بخط المصنف -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ»، وفي حاشية و - بخطه

أيضاً -: «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلَيِّ».

(١٢) «إِذَا» ليست في أ.

(١٣) في ه، ز: «فالفرق»، وفي حاشية ه: «والفرق».

(١٤) في ب، ي: «يحصل».

تَحْرِيرُهُ بِمَا ذُكِّرَ هُنَا؛ وَهُوَ: أَنَّ التَّدْلِيسَ يَخْتَصُّ بِمَنْ رَوَى عَمَّا عُرِفَ لِقَاءً إِيَّاهُ، فَأَمَّا^(١) إِنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَّهُ لَقِيَهُ؛ فَهُوَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ.

وَمَنْ أَدْخَلَ فِي تَعْرِيفِ التَّدْلِيسِ الْمُعَاصرَةَ^(٢) وَلَوْ بِغَيْرِ لُقِيٍّ^(٣)؛ لَزِمَّهُ دُخُولُ الْمُرْسَلِ الْخَفِيِّ فِي تَعْرِيفِهِ^(٤).

وَالصَّوَابُ: التَّقْرِيْقَةُ^(٥) بَيْنَهُمَا.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَعْبَارَ الْلُّقِيِّ^(٦) فِي التَّدْلِيسِ دُونَ الْمُعَاصرَةِ وَحْدَهَا لَا بُدَّ مِنْهُ: إِطْبَاقُ^(٧) أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ الْمُحَضَّرِمِينَ^(٨) - كَأَبِي عُثْمَانَ الْهَدِيِّ^(٩)، وَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمَ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مِنْ قَبْلِ الْإِرْسَالِ لَا مِنْ قَبْلِ التَّدْلِيسِ، وَلَوْ كَانَ مُجَرَّدُ الْمُعَاصرَةِ يُكْتَفِي^(١٠) بِهِ فِي التَّدْلِيسِ؛ لَكَانَ^(١١) هُؤُلَاءِ

(١) في و: «فَإِمَّا»، وفي د: «فَأَمَّا» بفتح الهمزة وكسرها.

(٢) «الْمُعَاصرَةَ» سقطت من ب.

(٣) في ط: «لَقا».

(٤) كالعرافي في شرح التبصرة والتذكرة (١١/٢٣٤).

(٥) في ل: «التَّقْرِيْقَةُ».

(٦) في ط: «الْلُّقِيِّ».

(٧) في أ: «الْإِتْفَاقُ».

(٨) قال الحاكم كَفَلَهُ اللَّهُ في معرفة علوم الحديث (ص٤٤): «هُمُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَحِيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ لَهُمْ صَحَّةً».

(٩) في ح: «الْمَلْدِي»، وهو تصحيف.

(١٠) في ب: «يَكْتَفِي» بكسر الفاء، والمثبت من د، ه، و، م.

(١١) في ط: «لَكِنْ».

مُدَلِّسِينَ ؛ لَا نَهُمْ عَاصِرُوا النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطْعاً ، وَلَكِنْ لَمْ ^(١) يُعْرَفَ هَلْ لَقُوهُ أَمْ لَا ؟

وَمِمَّنْ قَالَ بِاَشْتِرَاطٍ ^(٢) الْلَّقَاءِ فِي التَّدْلِيسِ : الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ^(٣) ، وَأَبُو بَكْرِ الْبَزارُ ^(٤) ، وَكَلَامُ الْخَطِيبِ فِي «الْكِفَايَةِ» ^(٥) يَقْتَضِيهِ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَيُعْرَفُ ^(٦) عَدَمُ الْمُلَاقَةِ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ ، أَوْ بِجَزْمِ إِمَامٍ مُظَلِّعٍ .

وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقْعَ فِي بَعْضِ الْطُّرُقِ زِيَادَةً ^(٧) رَأَوْ بَيْنَهُما ؛ لَا حَتَّمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَزِيدِ ^(٨) ، وَلَا يُحْكَمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِحُكْمِ كُلِّيٍّ ^(٩) ؛ لِتَعَارُضِ أَحْتِمَالِ الْإِتْصَالِ وَالْإِنْقِطَاعِ .

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ كِتَابَ : «الْتَّفْصِيلُ لِمُبْهَمٍ» ^(١٠)

(١) فِي ط : «لَا».

(٢) فِي أَ، دَ، طَ، يَ، كَ، لَ : «اَشْتَرَطَ» بدل : «قَالَ بِاَشْتِرَاطٍ».

(٣) انظر : الرسالة (ص ٣٧١).

(٤) فِي ح : «الْبَزارُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَقُولُهُ فِي جَزِءٍ لِهُ فِي «مَعْرِفَةِ مِنْ يَتَرَكُ حَدِيثَهُ أَوْ يَقْبِلُ نَقْلَهُ عَنْهُ الْعَرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ وَالْإِيْضَاحِ (ص ٩٧) .

(٥) انظر : الكفاية (ص ٣٥٧).

(٦) فِي كَ : «وَتَعْرَفُ».

(٧) فِي ح : «بِزِيَادَةِ».

(٨) أَيْ : الْمَزِيدُ فِي مَتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ ، وَسِيَّاتِي ذَكَرَهُ وَتَعْرِيفُهُ (ص ١٦٣) .

(٩) فِي وَ، زِيَادَةٍ : «أَيْ : جَازَمُ».

(١٠) فِي جَ، مَ : «بِمُبْهَمٍ» ، وَفِي حَ : «لِمُبْهَمٍ» .

الْمَرَاسِيلِ»^(١)، وَكِتَابَ»^(٢)«الْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ»^(٣).

وَأَنْتَهَتْ هُنَا أَقْسَامُ حُكْمِ^(٤) السَّاقِطِ مِنَ الْإِسْنَادِ^(٥).

(ثُمَّ الطَّعْنُ) يَكُونُ بِعَشْرَةِ أَشْيَاءِ، بَعْضُهَا أَشَدُ فِي الْقَدْحِ مِنْ أَقْسَامِ المَرَادِدِ
بِسَبِّ الْطَّعْنِ
فِي الرَّاوِي بَعْضِهِ خَمْسَةُ مِنْهَا تَعَلَّقُ بِالْعَدَالَةِ، وَخَمْسَةُ تَعَلَّقُ بِالضَّبْطِ.

وَلَمْ يَحْصُلِ الْأَعْتِنَاءُ^(٦) بِتَمْيِيزٍ^(٧) أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ مِنْ أَلَّا يَحْصُلِ الْأَعْتِنَاءُ^(٨) لِمَصْلَحَةِ أَقْتَضَتْ ذَلِكَ، وَهِيَ^(٩) تَرْتِيْبُهَا^(١٠) عَلَى الْأَشَدِ
فَالْأَشَدُ فِي^(١١) مُوْجِبِ الرَّدِّ عَلَى سَبِيلِ التَّدَلِّيِّ؛ لِأَنَّ الطَّعْنَ^{(إِمَّا}
أَنْ يَكُونَ^{(إِمَّا} :

(١) نَصٌّ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ فِي تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ (٣٠٢/١)، وَفِي الْكَفَايَةِ (ص ٣٤٤).

(٢) فِي لَكَ: «وَكِتَابِهِ».

(٣) ذِكْرُهُ ابْنِ الصَّالِحِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلُومِ الْحَدِيثِ (ص ٣٩٣).

(٤) «حُكْمٌ» لَيْسَ فِي مِنْ.

(٥) فِي حَاشِيَةِ أَ - بَخْطِ الْمُصْنِفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٦) فِي زَ: «الْأَعْتَبَارِ»، وَفِي حَ، وَحَاشِيَةُ زَ: «الْأَعْتِنَاءِ». قَالَ الْقَارِي كَفَلَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٤٢٩): «الْأَعْتِنَاءُ» أَيْ: الْأَهْتَمَامُ.

(٧) فِي مَ: «بِتَمْيِيزٍ» بِيَاءُ وَاحِدَةٍ مَشَدَّدَةٍ.

(٨) فِي أَ، لَكَ: «عَنْ».

(٩) فِي جَ: «الْأَخْرَ» بِالنَّصْبِ، وَهُوَ وَهُمْ.

(١٠) أَيْ: الْمَصْلَحَةُ. شَرْحُ شَرْحِ النُّخْبَةِ لِلْقَارِي (ص ٤٢٩).

(١١) فِي حَ: «تَرْتِيْبُهَا».

(١٢) فِي أَ، حَ: «مِنْ»، وَفِي بَ: «عَلَى». قَالَ الْلَّقَانِي كَفَلَهُ اللَّهُ فِي فَضَاءِ الْوَرَطِ (ص ١٠١٩): «مِنْ مُوْجِبِ الرَّدِّ»: بِيَانِ لِلْأَشَدِ، وَفِي بَعْضِ النُّسُخِ: (فِي مُوْجِبِ الرَّدِّ)؛ فَهُوَ لَغُو مَتَعَلِّقٌ بِالْأَشَدِ».

(لَكَذِبِ الرَّاوِي) فِي الْحَدِيثِ النَّبِيِّ؛ بِأَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْهُ مُتَعَمِّدًا لِذَلِكَ.

(أَوْ تُهَمَّتِهِ)^(١) بِذَلِكَ؛ بِأَنْ لَا يُرَوِي^(٢) ذَلِكَ الْحَدِيثُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَيَكُونَ^(٣) مُخَالِفًا لِلْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ، وَكَذَا مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ فِي كَلَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ وُقُوعُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ النَّبِيِّ، وَهَذَا^(٤) دُونَ الْأَوَّلِ.

(أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ) أَيْ: كَثْرَتِهِ.

(أَوْ غَفْلَتِهِ) عَنِ الإِتْقَانِ.

(أَوْ فِسْقِهِ) أَيْ: بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ^(٥) مِمَّا^(٦) لَا يَبْلُغُ الْكُفْرَ.

وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ^(٧) عُمُومٌ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَ^(٨) الْأَوَّلُ لِكَوْنِ الْقَدْحِ بِهِ أَشَدَّ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَأَمَّا الْفِسْقُ بِالْمُعْتَقَدِ؛ فَسَيَّأْتِي بِيَانُهُ.

(أَوْ وَهْمِهِ)؛ بِأَنْ يَرْوِيَ عَلَى^(٩) سَيِّلِ التَّوَهُمِ^(١٠).

(١) قال الرَّازِيُّ رحمه الله في مختار الصّحاح (ص ٣٤٦): «والاسم: التّهّمة؛ بفتح الهاء»، ويصحُّ إسْكَانُ الْهَاءِ أَيْضًا، انظر: المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي (ص ٣٧٧).

(٢) في ز: «يروي».

(٣) في ب: «ويكون» بالرفع، والمثبت من و، ي.

(٤) في نسخة على حاشية ل: «وهو».

(٥) في أ: «بالقول والفعل» بتقديم وتأخير، وفي ي، ك: «بالفعل أو القول».

(٦) في أ: «مالم»، وفي ه، و، ي، ك: «مما لم».

(٧) أي: كذب الراوي؛ لأن الفسق يصدق على كل ما صدّق عليه الكذب دون العكس. انظر: شرح شرحة النّخبة للقاري (ص ٤٣٢).

(٨) في م: «انفرد». (٩) في ط: «عن».

(١٠) قال اللّقانيُّ رحمه الله في قضاء الْوَطَرِ (ص ١٠١٩): «فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَهْمَ - هُنَا - بِمَعْنَى: ذَهَابُ الْوَهْمِ لِمَا يَرَادُ غَيْرَهُ؛ لَا بِمَعْنَى: الغلط».

(أَوْ مُخَالَفَتِهِ)؛ أَيْ : لِلِّثَقَاتِ.

(أَوْ جَهَالَتِهِ)^(١)؛ بِأَنْ لَا يُعْرَفَ فِيهِ تَعْدِيلٌ وَلَا تَجْرِيْخٌ مُعَيْنٌ.

(أَوْ بِدْعَتِهِ)؛ وَهِيَ «أَعْتِقَادُ مَا أُحْدِثَ^(٢) عَلَى خِلَافِ الْمَعْرُوفِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لَا بِمُعَانَدَةٍ، بَلْ بِنَوْعِ شُبْهَةٍ».

(أَوْ سُوءِ حَفْظِهِ)؛ وَهِيَ^(٣) عِبَارَةٌ عَمَّنْ يَكُونُ غَلُطُهُ

كَإِصَابَتِهِ^(٤) .

(١) في أ، ك زِيادة: «أَيْ».

(٢) في ب: «ما أَحْدَثَ» بفتح الدال، والمثبت من أ، ج، ح، ك.

(٣) في د، ل: «وَهُوَ». قال القاري حَفَظَهُ اللَّهُ في شرح التُّخْبَةِ (ص ٤٣٤): «أَنَّهُ باعتبار الخبر».

(٤) في أ، د، ه، و، ز، ح، ط، ك: «عَمَّنْ يَكُونُ غَلُطُهُ أَقْلَى مِنْ إِصَابَتِهِ»، وفي ي: «أَكْثَرُ»، وفي نسخة على حاشيتها: «أَقْلَى»؛ وبعدها في الحاشية: «هَذِهِ النَّسْخَةُ مُخَالَفَةُ لِمَا سِيَّاسَتَيْ؛ فَلَهُذَا رَدَّهُ التَّلَمِيْذُ قَاسِمٌ»، وفي ل: «يَسْتَوِي غَلُطُهُ وَإِصَابَتِهِ»؛ وَكَتَبَ فِي حاشيتها: «قُولُهُ: (مَنْ يَكُونُ غَلُطُهُ أَقْلَى مِنْ إِصَابَتِهِ) هِيَ نَسْخَةٌ لَا تَوَافُقُ قُولُهُ فِيمَا بَعْدُ: (مَنْ لَمْ يَرْجِحْ)، وَقُولُهُ: (يَسْتَوِي) هُوَ الْمُوَافِقُ لَهُ»، وَفِي م: «لَا يَكُونُ غَلُطُهُ أَقْلَى مِنْ إِصَابَتِهِ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ب، ج، وَفِي نَسْخَةٍ عَلَى حَاشِيَةِ ج: «أَقْلَى مِنْ أَمَانَتِهِ» بَدْلُ: «أَقْلَى مِنْ إِصَابَتِهِ».

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ كَتَبَ الْعِبَارَةَ أَوْلَأَ كَمَا وَرَدَتْ فِي أَكْثَرِ النَّسْخَ: «غَلُطُهُ أَقْلَى مِنْ إِصَابَتِهِ»، ثُمَّ غَيَّرَهَا إِلَى أَحَدٍ وَجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْمَثْبُتُ، وَالثَّانِي: «يَسْتَوِي غَلُطُهُ وَإِصَابَتِهِ»، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

قال الْبِيقَاعِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ: «قُولُهُ: (وَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّنْ يَكُونُ غَلُطُهُ... إلخ) مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ السَّبِبِ الْعَاشِرِ مِنْ تَفْصِيلِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: (الْمَرَادُ بِهِ: مَنْ لَمْ يَرْجِحْ جَانِبَ إِصَابَتِهِ عَلَى جَانِبِ خَطْهِ)، فَلَوْ قَالَ: (وَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّنْ لَا يَكُونُ غَلُطُهُ أَقْلَى مِنْ إِصَابَتِهِ)؛ لَوَافَقَ ذَلِكَ... ثُمَّ رَأَيْتَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي بَعْضِ النَّسْخِ الْجَيْدَةِ، فَلَعِلَّ شَيْخَنَا - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بَعْدَ بَحْثَنَا مَعَهُ فِي الَّذِي فِي الْأَصْلِ؛ أَصْلَحَهُ». قَضَاء الْوَاطَرِ لِلْقَانِيِّ (١٠٢٢/٢).

وَقَالَ الْمُنَّاوِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي الْيَوْاقِيْتِ وَالدُّرَرِ (٣٤-٣٥/٢): «(وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّنْ يَكُونُ =

(ف) القِسْمُ (١) (الْأَوَّلُ) - وَهُوَ^(٢) الطَّعْنُ بِكَذِبِ الرَّاوِي فِي
الْحَدِيثِ النَّبِيِّ -؛ هُوَ: **(الْمَوْضُوعُ)**^(٣)، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالوَضْعِ
إِنَّمَا هُوَ^(٤) بِطَرِيقِ الظَّنِّ الْغَالِبِ لَا بِالْقَطْعِ؛ إِذْ قَدْ يَصُدُّ
الْكَذُوبُ، لَكِنْ لِأَهْلِ^(٥) الْعِلْمِ^(٦) بِالْحَدِيثِ مَلَكَةً قَوِيَّةً يُمِيزُونَ بِهَا
ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَقُولُ بِذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ أَطْلَاعُهُ تَامًا، وَذَهْنُهُ
ثَاقِبًا، وَفَهْمُهُ قَوِيًّا، وَمَعْرِفَتُهُ بِالْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ مُتَمَكِّنَةً.

وَقَدْ يُعْرَفُ الْوَضْعُ بِإِقْرَارِ وَاضْعِعِهِ، قَالَ أَبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(٧): كَيْفَ يُعْرَفُ الْوَضْعُ فِي الْحَدِيثِ؟

غُلْطَهُ أَقْلَ منْ إِصَابَتِهِ (هَذَا مَا فِي نَسْخَهُ، وَفِي أُخْرَى: (وَهُوَ عِبَارَةُ عَمَّنْ يَسْتَوِي
غُلْطَهُ وَإِصَابَتِهِ). قَالَ الْكَمَالُ أَبْنُ أَبِي شَرِيفٍ: وَقُولُهُ فِي النَّسْخَهُ الْأُولَى: (عَمَّنْ
يَكُونُ غُلْطَهُ أَقْلَ منْ إِصَابَتِهِ) لَا يَوْافِقُ قُولُهُ فِيمَا بَعْدَ: (مَنْ لَمْ يَرْجِعْ)، وَقُولُهُ فِي
النَّسْخَهُ الْأُخْرَى: (يَسْتَوِي) هُوَ الْمَوْافِقُ لَهُ اَنْتَهِيَّ).

وَقَالَ الْقَارِي كَلَّهُ فِي شِرْحِ شُرُحِ النَّسْخَهِ (ص: ٤٣٤): «عِبَارَةُ عَنْ أَنْ لَا يَكُونُ
بِصِيغَهِ النَّفِيِّ؛ هُوَ الصَّوَابُ خَلَافًا لِمَا فِي بَعْضِ النَّسْخَ، وَسِيَّاتِي تَفْصِيلُهُ فِي
الْتَفْصِيلِ، (غُلْطَهُ أَقْلَ منْ إِصَابَتِهِ) سَوَاءَ كَانَ مَسَاوِيًّا، أَوْ أَكْثَرُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ غُلْطَهُ
أَقْلَ مِنْ إِصَابَتِهِ، أَوْ قَلِيلًا بِالنَّسْبَهِ إِلَيْهَا؛ فَهُوَ مُقْبُولٌ».

عَلَى أَنَّ الْعِبَارَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَتَبَهُ الْحَافِظُ أَوْلًا - وَهُوَ قُولُهُ: «عَمَّنْ يَكُونُ غُلْطَهُ
أَقْلَ منْ إِصَابَتِهِ» -؛ لَهَا مَحْمُلٌ صَحِيفٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ قَلْهُ الْغُلْطُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَهِ
إِلَى صَوَابِهِ، أَيْ أَنَّ غُلْطَهُ فِي جَانِبِ صَوَابِهِ قَلِيلٌ، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ الْغُلْطَهُ وَالْغُلْطَانُ
كَمَا اسْتَشَكَلَهُ بَعْضُ الشَّرَاحِ. وَانْظُرْ: هُدَى السَّارِي (١/٣٨٤).

(١) فِي أَ: «وَالْقِسْمُ»، وَفِي ط: «الْقِسْم».

(٢) فِي ك: «هُوَ».

(٣) فِي حَاشِيَهِ ل - بَخْطُ الْمُصْتَفَ -: «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَهُ وَبِحَثَّا. كَتَبَهُ أَبْنُ حَجْرٍ».
فِي ه: «يَكُونُ».

(٤) فِي ك: «وَلِأَهْلٍ» بَدْلُ: «لِكِنْ لِأَهْلٍ».

(٥) فِي ج: «الْحَدِيثُ» بَدْلُ: «الْعِلْمُ»، وَهُوَ وَهُمْ.

(٦) هُوَ: تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ وَهْبِ الْقَشِيرِيِّ (ت: ٧٠٢هـ). تَذَكِّرَهُ
الْحَفَاظُ لِلْدَّهْبَيِّ (٤/١٨١).

«لَكِنْ لَا يُقْطِعُ^(١) بِذَلِكَ؛ لِأَحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَذَبٌ فِي ذَلِكَ الِاقْرَارِ»^(٢). أَنْتَهَى.

وَفِيهِمْ مِنْهُ^(٣) بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِذَلِكَ الِاقْرَارِ أَصْلًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادُهُ^(٤)، وَإِنَّمَا نَفَى الْقَطْعَ بِذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفِي الْقَطْعِ نَفِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَقْعُ^(٥) بِالظَّنِّ الْعَالِبِ، وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَّا سَاعَ قَتْلُ الْمُقْرَرِ^(٦) بِالْقَتْلِ، وَلَا رَجُمُ الْمُعْتَرِفِ بِالزَّنَى؛ لِأَحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَا كَادِيَيْنِ فِيمَا أَعْتَرَفَ بِهِ!

وَمِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي يُدْرِكُ بِهَا الْوَضْعُ: مَا يُؤْخَذُ^(٧) مِنْ حَالِ الرَّاوِي؛ كَمَا وَقَعَ لِمَأْمُونِ^(٨) بْنِ أَحْمَدَ^(٩): أَنَّهُ ذُكِرَ بِحَضْرَتِهِ الْخِلَافُ^(١٠) فِي كَوْنِ الْحَسَنِ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ لَا؟^(١١)

(١) في د: «نقطع»، ولم ينقطع في أ.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٢٥).

(٣) في ب: «من».

(٤) في ب: «مراده» بضم الدال، والمثبت من أ، ل.

(٥) في ح: «يقطع».

(٦) في ل: «المعترف»، وفي نسخة على حاشيتها: «المقر».

(٧) في أ: «يوجد».

(٨) في و، ح: «للمأمون».

(٩) كذا سَمَّاهُ الْحَافِظُ هُنَا: «مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ»، وَالْمُعْرُوفُ: أَنَّهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُوَيْبَارِي، كَمَا سَمَّاهُ الْحَافِظُ نَفْسَهُ فِي التُّكَّتَ (٨٤٢/٢)، وَذُكِرَ قَصْتَهُ السَّيْهَقِيُّ فِي «جَزْءِ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْجُوَيْبَارِيِّ مِنْ مَسَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامَ» (ص ٢١٦، ٢١٧).

(١٠) في أ، د: «الْخِلَافُ»، والمثبت من ج، ك.

(١١) «أَوْ لَا» سقطت من ط.

فَسَاقَ فِي الْحَالِ إِسْنَادًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ^(١): «سَمِعَ الْحَسْنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ!»

وَكَمَا وَقَعَ لِغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^(٢) حَيْثُ دَخَلَ عَلَى الْمَهْدِيِّ فَوَجَدَهُ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ؛ فَسَاقَ فِي الْحَالِ إِسْنَادًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا سَبَقَ^(٣) إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفْ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ جَنَاحٍ»^(٤)، فَرَأَدَ فِي الْحَدِيثِ: «أَوْ جَنَاحٍ»^(٥)، فَعَرَفَ الْمَهْدِيُّ أَنَّهُ كَذَبَ لِأَجْلِهِ، فَأَمَرَ بِذِبْحِ الْحَمَامِ^(٦).

وَمِنْهَا مَا يُؤْخَذُ^(٧) مِنْ حَالِ الْمَرْوِيِّ؛ كَأَنْ يَكُونَ مُنَاقِضًا لِنَصِّ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، أَوِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ، أَوْ صَرِيحِ الْعُقْلِ؛ حَيْثُ لَا يَقْبِلُ شَيْءٌ^(٨) مِنْ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ^(٩).

(١) (قال) ضُرب عليها في ب.

(٢) هو: غِياثُ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعَنِيُّ، متروك الْحَدِيثِ. انظر: مسائل حرب الْكَرْمَانِي (١٣١٤/٣)، الجرح والتَّعْدِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتَمٍ (٥٧/٧).

(٣) في ك: «سَبَقَ» بِسَكُونِ الْبَاءِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ د، و، ي، ل، م. قال الْخَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَعَالِمِ الْسُّنْنِ (٢٥٥/٢): «السَّبَقُ» - بفتح الْبَاءِ -: هُوَ مَا يُجْعَلُ لِلْسَّابِقِ عَلَى سَبِقِهِ مِنْ جُعْلٍ أَوْ نَوَالٍ، فَأَمَّا (السَّبُقُ) - بِسَكُونِ الْبَاءِ -: فَهُوَ مَصْدَرُ سَبَقَتُ الرَّجُلُ أَسْبَقَهُ سَبِقًا، وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (السَّبَقُ) مَفْتوحةُ الْبَاءِ».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدُ (٢٥٧٤)، وَالشَّرْمَذِيُّ (١٧٠٠)، وَالسَّائِئُ (٣٥٨٥)، وَابْنُ مَاجَهِ (٢٨٧٨)، وَأَحْمَدُ (٧٤٨٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلِفْظِ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَصْلٍ».

(٥) قُولُهُ: «فَرَأَدَ فِي الْحَدِيثِ: أَوْ جَنَاحٍ» سَقْطٌ مِنْ ط.

(٦) انظر: الْمَدْخُلُ إِلَى كِتَابِ الْإِكْلِيلِ لِلْحَاكمِ (ص٥٥)، تَارِيخُ بَغْدَادِ لِلْخَطَّابِ (٢٧٦/١٤).

(٧) فِي ب، ج: «يُوجَدُ»، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أ.

(٨) فِي ك: «بَشِيءٍ».

(٩) فِي حَاشِيَةِ أَ - بَخْطُ الْمُصَنَّفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

ثُمَّ الْمَرْوِيُّ تَارَةً يَخْتَرُّ عَهُ الْوَاضِعُ، وَتَارَةً يَأْخُذُ^(١) كَلَامَ غَيْرِهِ - كَبَعْضِ السَّلْفِ الصَّالِحِ، أَوْ قَدَمَاءِ الْحُكْمَاءِ، أَوِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ -، أَوْ يَأْخُذُ حَدِيثًا ضَعِيفًا إِسْنَادِ فَيْرَكْبُ لَهُ إِسْنَادًا صَحِيحًا لِيُرُوَّجَ^(٢) .

أَسْبَابُ الْوَضْعِ وَالْحَامِلُ لِلْوَاضِعِ عَلَى الْوَضْعِ :

إِمَّا عَدَمُ الدِّينِ؛ كَالزَّنَادِقَةِ.

أَوْ غَلَبَةُ الْجَهْلِ؛ كَبَعْضِ الْمُتَعَبِّدِينَ^(٣) .

أَوْ فَرْطُ الْعَصَبَيَّةِ^(٤)؛ كَبَعْضِ الْمُقْلِدِينَ.

أَوْ اتَّبَاعُ هَوَى^(٥) بَعْضِ الرُّؤْسَاءِ.

أَوِ الإِغْرَابُ؛ لِقَصْدِ الْأَسْتِهَارِ!

وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُ بِهِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْكَرَامَيَّةِ^(٦) وَبَعْضَ الْمُتَصَوِّفَةِ نُقْلٌ عَنْهُمْ إِبَاحةُ الْوَضْعِ فِي التَّرْغِيبِ

حُكْمُ الْوَضْعِ
فِي الْحَدِيثِ
وَرَوْيَةُ
الْمَوْضُوعِ

(١) فِي د: «يَأْخُذُهُ مِنْ» بدل: «يَأْخُذُ».

(٢) فِي ب، ج: «لِيُرُوَّجَ» بضم اليماء وفتح الراء وتشديد الواو المفتوحة. قال القاري حَكَمَ اللَّهُ في شرح شرح النَّخْبَةِ (ص ٤٤٥): «بتشديد الواو المكسورة؛ أي: الإسناد، أو المفتوحة؛ أي: الحديث»، والمثبت من أ، ك.

(٣) فِي د زِيَادَة: «لَهُمْ دِين».

(٤) فِي ح: «الْعَصَبَة».

(٥) فِي ج: «هَدِي».

(٦) فِي و: «الْكَرَامَيَّة» بفتح الكاف وكسرها، والمثبت من ك.

وَهُمْ: أَتَابَعُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ كَرَامَ السِّجْسَتَانِيِّ (ت ٢٥٥هـ)، وَهُمْ مِنْ فَرَقِ الْمَرْجَيَّةِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْإِيمَانِ: إِنَّ الْقَوْلَ بِاللِّسَانِ دُونَ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَعَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَالْمَنَافِقُ مُؤْمِنٌ عِنْدَهُمْ، وَيَوْافِقُونَ الْجَهْمِيَّةَ وَالْمَرْجَيَّةَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْإِيمَانِ، وَلَا يَرَوُنَ الْإِسْتِشَاءَ فِيهِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَادَثٌ بَعْدَ أَنْ =

وَالْتَّرْهِيبُ^(١)، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْ فَاعِلِهِ^(٢)، نَشَأَ عَنْ جَهْلٍ؛ لِأَنَّ
الرَّغْبَ وَالرَّهِيبَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرِيعِيَّةِ.

وَأَتَقْفَوْا عَلَى أَنَّ تَعْمَدَ الْكَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْكَبَائِرِ^(٣).

وَبِالَّغَ أَبُو مُحَمَّدِ الْجُوَيْبِيِّ^(٤)؛ فَكَفَرَ مِنْ تَعْمَدَ الْكَذِبَ^(٥) عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦).

وَأَتَقْفَوْا عَلَى تَحْرِيمِ رِوَايَةِ الْمَوْضُوعِ إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيَانِهِ؛
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى^(٧) أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ

لَمْ يَكُنْ، لَكِنَّهُ مُتَعْلِقٌ بِمُشَيَّتِهِ وَقَدْرَتِهِ. انظُرْ: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ لِلْأَشْعُرِيِّ
(ص ١٤١)، الفَصْلُ لِابْنِ حَزْمٍ (٤٥/٤)، (٢٠٤-٢٠٥)، مَجْمُوعُ الْفَتاوِيِّ لِابْنِ تِيمِيَّةَ
(١٤١/٧)، مُختَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمَرْسَلَةِ عَلَى الْجَهَمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ لِابْنِ الْمُوَضِّلِيِّ
(ص ٤٩٨).

(١) نَقْلَ الْمَحْكِيِّ عَنْ بَعْضِ الْكَرَامَيَّةِ: ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي الْمَوْضِعَاتِ (١/٩٦) عَنْ
ابْنِ السَّمْعَانِيِّ، وَقَالَ الرَّزْرَكِشِيُّ كَلَّهُ اللَّهُ فِي النُّكْتَ فِي النُّكْتَ (٢/٢٨٥): «قَلْتُ: هَذَا قَالَهُ
ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي الْمَجْلِسِ الْثَّالِثِ مِنْ أَمَالِيِّهِ».

(٢) فِي د: «قَائِلَهُ»، وَفِي نَسْخَةٍ عَلَى حَاشِيَتِهَا: «فَاعْلَهُ».

(٣) انْظُرْ: كِتَابُ الْكَبَائِرِ لِلْذَّهَبِيِّ (ص ٧٠).

وَفِي حَاشِيَةِ د - بَخْطُ الْمُصَنَّفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٤) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُوَيْبِيُّ، وَالْدُّوَيْبِيُّ الْمَعَالِيُّ (ت ٤٣٨ هـ). سَيِّرَ
أَعْلَامَ النُّبَلَاءِ (١٧/٦١٧)، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبِيرِ لِلْسُّبْكِيِّ (٥/٧٣).

(٥) فِي ب: «مَنْ كَذَبَ» بَدْلُ: «مَنْ تَعْمَدَ الْكَذِبَ».

(٦) نَقْلَهُ عَنْهُ ابْنِهِ فِي نِهَايَةِ الْمَطْلُبِ فِي درَيَةِ الْمَذَهَبِ (١٨/٤٨)، وَانظُرْ: شَرْحُ النَّوْوِيِّ
عَلَى مُسْلِمِ (١/٦٩)، الصَّارَمِ الْمَسْلُولِ لِابْنِ تِيمِيَّةَ (ص ١٧١)، الطَّبَقَاتُ الْكَبِيرُ
لِلْسُّبْكِيِّ (٥/٩٣).

(٧) فِي ب، ج، ك، ل: «بَرَى» بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ أ، د، و، ح، م. قَالَ النَّوْوِيُّ كَلَّهُ اللَّهُ
فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ (١/٦٥): «مَنْ ضَمَّ الْيَاءَ؛ فَمَعْنَاهُ: يَظْنُ، وَأَمَّا مِنْ فَتْحِهَا
فَظَاهِرٌ، وَمَعْنَاهُ: وَهُوَ يَعْلَمُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى يَظْنُ أَيْضًا؛ فَقَدْ حَكِيَ: رَأَى
بِمَعْنَى ظَنِّ».

الْكَادِبِينَ^(١)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(وَالْقِسْمُ (الثَّانِي) مِنْ أَقْسَامِ الْمَرْدُودِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ بِسَبِّبِ تُهْمَةِ الرَّاوِي بِالْكَذِبِ، هُوَ: (الْمَتْرُوكُ).

المنزوك
والمنكر

(وَالثَّالِثُ: الْمُنْكَرُ؛ عَلَى رَأِيِّ) مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمُنْكَرِ قَيْدٌ
الْمُخَالَفَةِ.

(وَكَذَا^(٣) الرَّابُّ وَالخَامِسُ)، فَمَنْ فَحْشَ غَلَطَهُ، أَوْ كَثَرَتْ غَفْلَتُه^(٤)، أَوْ ظَاهَرَ فِسْقُهُ؛ فَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ.

(ثُمَّ الْوَهْمُ)؛ وَهُوَ الْقِسْمُ السَّادِسُ - وَإِنَّمَا أُفْصَحَ^(٥) بِهِ لِطُولِ الْفَضْلِ -، (إِنْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى الْوَهْمِ (بِالْقَرَائِنِ) الدَّالَّةِ عَلَى وَهْمِ رَاوِيهِ^(٦) مِنْ وَصْلِ مُرْسَلٍ أَوْ مُنْقَطِعٍ، أَوْ إِدْخَالِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ نَحْوِ^(٧) ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْقَادِحَةِ.

وَتَحْصُلُ^(٨) مَعْرِفَةُ ذَلِكَ: بِكَثْرَةِ التَّتَّبِعِ، (وَجْمَعِ الْطُّرُقِ)؛ فَهَذَا^(٩) هُوَ: (الْمُعَلَّلُ)؛ وَهُوَ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ

المعلم

(١) في ب، ط: «الْكَادِبِينَ».

(٢) في مقدمة صحيحه (٩/١) رقم (١).

وفي حاشية أ، ل - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك».

(٣) في ز: «و كذلك». (٤) «أَوْ كَثَرَتْ غَفْلَتُهُ» ليست في أ.

(٥) في ب: «أُفْصَح» بفتح الهمزة، والمثبت من ه، و.

(٦) في أ، ط: «رواية»، وفي هـ: «رواته». قال الْلَّقَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي قَضَاءِ الْوَاطَرِ (ص ١٠٧٤): «الظَّاهِرُ أَنْ ضَمِيرَهُ لِلْقِسْمِ السَّادِسِ».

(٧) في د: «ونحو».

(٨) في ج، د، ح: «ويحصل» بالياء، ولم ينقطع في أ، ز، يـ.

(٩) في أ: «هذا»، وفي ج: «وهذا».

وَأَدَقُّهَا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ فَهُمَا ثَاقِبَاً، وَجِهْظَاً وَاسِعاً، وَمَعْرِفَةً تَامَّةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَلَكَةً قَوِيَّةً بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا القَلِيلُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأنِ؛ كَعَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالْبُخَارِيِّ، وَيَعْقُوبَ^(١) بْنِ شَيْبَةَ، وَأَبِي حَاتِمَ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالْدَّارِقُطْنِيِّ.

وَقَدْ تَقْصُرُ عِبَارَةُ الْمُعَلَّلِ عَنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى^(٢) دَعْوَاهُ؛ كَالصَّيْرَفِيِّ فِي^(٣) نَقْدِ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ^(٤).

مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ
وَأَقْسَامُهُ

(ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ) وَهِيَ^(٥) الْقِسْمُ السَّابِعُ **(إِنْ كَانَتْ)** وَاقِعَةً
(بِسَبِّ تَغْيِيرِ السَّيَاقِ) أَيْ : سِيَاقُ الْإِسْنَادِ؛ **(فِي الْوَاقِعِ)**^(٦) فِيهِ
ذَلِكَ التَّغْيِيرُ^(٧) هُوَ^(٨) **(مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ)**، وَهُوَ أَقْسَامُ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَرْوِي^(٩) جَمَاعَةُ الْحَدِيثِ بِأَسَانِيدَ مُخْتَلَفَةٍ، فَيَرْوِي^(١٠) عَنْهُمْ رَاوِي، فَيَجْمِعُ الْكُلُّ عَلَى إِسْنَادٍ^(١١) وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ، وَلَا يُبَيِّنُ الْأُخْتِلَافَ.

(١) فِي ح : «وَيَعْقُوبُ» بِالرَّفْعِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ أ، ز.

(٢) فِي ز : «عَنْ». (٣) «فِي» سَقْطَتُ مِنْ د.

(٤) فِي ي : «الدِّرْهَمُ وَالدِّينَارُ» بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ. وَفِي حَاشِيَةِ أ - بَخْطِ الْمُصَنِّفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٥) فِي ه : «وَهُوَ». (٦) فِي ج، ه، ز : «الْوَاقِعُ».

(٧) فِي أ : «الْتَّغْيِيرُ». (٨) «هُوَ» لَيْسَ فِي د، وَفِي ز : «فَهُوَ».

(٩) فِي ز : «تَرْوِي».

(١٠) فِي ب : «فَيَرْوِيَهُ» بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضْمِ الْهَاءِ، وَفِي ح : «فَيَرْوِي»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ أ، ك.

(١١) فِي ح : «إِسْنَادٌ» بِالإِضَافَةِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ أ، د، ي، ك.

الثاني: أَنْ يَكُونَ الْمَتَنُ عِنْدَ رَاوِ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ^(١) بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَيَرْوِيهِ رَاوِ عَنْهُ تَامًا بِالإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، وَمِنْهُ أَنْ يَسْمَعَ الْحَدِيثَ مِنْ شَيْخِهِ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ^(٢) فَيَسْمَعُهُ^(٣) عَنْ شَيْخِهِ بِوَاسِطَةِ^(٤)، فَيَرْوِيهِ رَاوِ^(٥) عَنْهُ تَامًا^(٦) بِحَذْفِ الْوَاسِطَةِ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الرَّاوِي مَتَنًا^(٧) مُخْتَلِفًا بِإِسْنَادَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَيَرْوِيهِمَا رَاوِ عَنْهُ مُقْتَصِرًا عَلَى أَحَدِ^(٨) الإِسْنَادَيْنِ، أَوْ يَرْوِي أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ بِإِسْنَادِهِ الْخَاصِّ بِهِ، لَكِنْ يَزِيدُ فِيهِ مِنَ الْمَتَنِ الْآخَرِ مَا لَيْسَ فِي^(٩) الْأَوَّلِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَسُوقَ^(١٠) الإِسْنَادَ فَيَعْرِضُ لَهُ عَارِضٌ، فَيَقُولُ^(١١) كَلَامًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَيَقُولُ بَعْضُ^(١٢) مَنْ سَمِعَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامُ هُوَ مَتَنُ ذَلِكَ الإِسْنَادِ، فَيَرْوِيهِ عَنْهُ كَذَلِكَ.

هَذِهِ^(١٣) أَقْسَامُ مُدْرَجِ الإِسْنَادِ^(١٤).

(١) «عِنْدَهُ» سقطت من ك.

(٢) من قوله: «فَإِنَّهُ عِنْدَهُ» إلى هنا سقط من ط.

(٣) في ز: «فَسَمِعَهُ».

(٤) في أ زِيادة: «راو».

(٥) «رَاوِ» سقطت من ي، ك.

(٦) في و: «تماماً».

(٧) في أ، ي: «شَيْئَان»، وفي نسخة على حاشية ي: «مَتَنًا».

(٨) في د: «أَخْذ» وهو تصحيف.

(٩) في أ: «من».

(١٠) في ل زِيادة: «الرَّاوِي».

(١١) في ح، م: «فَيَقُولُ» بالتصب، والمثبت من ك.

(١٢) «بَعْضُ» ليس في ط.

(١٣) في ك: «وَهَذِهِ».

(١٤) في حاشية أ، د، و - بِخَطْ الْمُصَنَّفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

مُدْرَجُ المَتْنِ

وَأَمَّا^(١) مُدْرَجُ المَتْنِ: فَهُوَ أَنْ يَقَعَ فِي المَتْنِ كَلَامٌ لَيْسَ مِنْهُ، فَتَارَةً يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ، وَتَارَةً^(٢) فِي أَثْنَائِهِ، وَتَارَةً فِي آخرِهِ - وَهُوَ أَكْثَرُ -؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ بِعَطْفٍ^(٣) جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، (أَوْ بِدَمْجٍ^(٤) مَوْقُوفٍ) مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ أَوْ مِنْ بَعْدَهُمْ (بِمَرْفُوعٍ) مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، (فَهَذَا هُوَ (مُدْرَجُ المَتْنِ)).

كِيفُ يُعْرَفُ
الإِدْرَاجُ؟

وَيُدْرِكُ الْإِدْرَاجُ بِوُرُودِ رِوَايَةٍ^(٥) مُفَصِّلَةً^(٦) لِلْقَدْرِ الْمُدْرَجِ مِمَّا^(٧) أُدْرَجَ^(٨) فِيهِ، أَوْ بِالْتَّنْصِيصِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الرَّاوِيِّ، أَوْ مِنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الْمُطَلِّعِينَ، أَوْ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَنَفَ الْخَطِيبُ فِي الْمُدْرَجِ كِتَابًا^(٩)، وَلَخَصْتُهُ وَزِدْتُهُ عَلَيْهِ قَدْرَ مَا ذَكَرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ^(١٠)، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

المقلوب

(أَوْ) إِنْ كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ (بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ)^(١١) أَيْ^(١٢): فِي

(١) فِي أَ: «أَمَا» مِنْ غَيْرِ وَاو.

(٢) فِي ب، ج، ي، ك، وَنَسْخَةٌ عَلَى حَاشِيَةِ هَرَبَّيَّةٍ: «يَكُونُ».

(٣) فِي د: «الْعَطْفُ». (٤) فِي د: «بِيَدْمَجْ».

(٥) فِي أ: «رَاوِيَهُ».

(٦) فِي ط: «مُفَصِّلَةً» بفتح الصاد، والمثبت من أ، ج، ز، م. قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٤٧٣): «بِكَسْرِ الصَّادِ؛ أَيْ: مَبِينَةً».

(٧) فِي ط: «بَمَا».

(٨) «مِمَّا أُدْرَجَ» لَيْسَ فِي وَ.

(٩) سَمَّاهُ: «الْفَصْلُ لِلْوُصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقلِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

(١٠) اسْمُهُ: «تَقْرِيبُ الْمَنْهَاجِ بِتَرْتِيبِ الْمُدْرَجِ»، ذِكْرُهُ السَّخَاوِيُّ فِي الْجَوَاهِرِ وَالدُّرُّرِ (٦٧٩/٢).

(١١) فِي أَ، هَ، وَ، زَ: «بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ».

(١٢) «أَيْ» لَيْسَ فِي هَ.

الْأَسْمَاءِ؛ كَمُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ، وَكَعْبَ بْنِ مُرَّةَ؛ لِأَنَّ أَسْمَ أَحَدِهِمَا أَسْمُ أَبِيهِ^(١) الْآخَرِ؛ (فَهَذَا^(٢) هُوَ الْمَقْلُوبُ)، وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ^(٣) «رَافِعٌ^(٤) الْأَرْتِيَابِ»^(٥).

وَقَدْ يَقْعُ^(٦) الْقَلْبُ فِي الْمَتْنِ أَيْضًا؛ كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٧) فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظْلَمُهُمُ اللَّهُ فِي^(٨) عَرْشِهِ، فَفِيهِ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُفْقِدُ شِمَالُهُ»، فَهَذَا مِمَّا^(٩) أَنْقَلَبَ عَلَى أَحَدِ الرُّوَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُفْقِدُ يَمِينُهُ»؛ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(١٠).

(١) في ب، ج، هـ، و، ز: «أَبِ». (٢) في ج: «وهذا».

(٣) في ح زيادة: «يسمي».

(٤) في هـ: «رافع» بالرَّفع، وكتب فوقها: نسخة، والمثبت من ج، دـ.

(٥) اسمه: «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب»، كذا سماه مصنفه في مُوضِحِ أوهامِ الجمعِ والتَّفْرِيقِ (٧٨/١)، والأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (٩/١).

(٦) في وـ: «يَقْعُ» بالياءِ والتاءِ.

(٧) برقم: (١٠٣١).

(٨) في دـ، زـ، كـ زيادة: «ظل»، وفي نسخة على حاشية لـ: «تحت ظل».

(٩) في بـ: «على ما» بدل: «مِمَّا».

(١٠) صحيح البخاري (٦٦٠)، ولم يرد الوجه الصواب في صحيح مسلم. قال القاضي عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المشارق (٢٥٤/٢): «كذا في جميع نسخ مسلم، وهو مقلوب، وصوابه: بتقديم الشمال، وكذا جاء في الموطأ والبخاري وسائر الموارض، وهو من وهم الرواة عن مسلم بدليل تسويته إياه بحديث مالك». انظر: صحيح البخاري (٦٦٠)، والموطأ - رواية الليثي (١٧٠٩) -، وشرح التَّوْرَيْيِ على مسلم (١٢٢/٧).

قال المُصْنِفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فتح الباري (١٤٦/٢): «وليس الوهم فيه ممَّن دون مسلم ولا منه؛ بل هو من شيخه أو من شيخ شيخه يحيى القَطَان». وفي حاشية أـ - بخطِّ المُصْنِفِ -: «ثم بلغ كذلك».

(أو) إِنْ كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ (بِزِيَادَةِ رَأْوٍ)^(١) فِي (٢) أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ، الْمَزِيدُ فِي مَتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ وَمَنْ لَمْ يَرِدْهَا أَتَقْنُ مِمَّنْ زَادَهَا^(٣)، (فَهَذَا هُوَ: (الْمَزِيدُ فِي مَتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ^(٤)).

وَشَرْطُهُ: أَنْ يَقَعَ التَّصْرِيْحُ بِالسَّمَاعِ فِي مَوْضِيْعِ الْزِيَادَةِ، وَإِلَّا فَمَتَّى كَانَ مُعَنِّعًا^(٥) - مَثَلًا^(٦) - ؛ تَرَجَّحَتِ الْزِيَادَةُ.

المضطرب (أو) إِنْ^(٧) كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ (بِعِيْدَالِهِ) أَيِّ: الرَّاوِي، (وَلَا مُرَجِّحَ) لِإِحْدَى الرِّوَايَيْتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى^(٨)، (فَهَذَا هُوَ: (الْمُضْطَرِبُ)، وَهُوَ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ غَالِبًا، وَقَدْ^(٩) يَقَعُ فِي الْمَتْنِ، لَكِنْ قَلَّ أَنْ يَحْكُمَ الْمُحَدِّثُ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْإِضْطِرَابِ^(١٠) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِخْتِلَافِ^(١١) فِي الْمَتْنِ دُونَ الْإِسْنَادِ.

(١) فِي م: «راوِيهٍ».

(٢) فِي أ: «مِنْ».

(٣) فِي أ: «زَوَاهَا».

(٤) فِي ل: «الإِسْنَاد»، وَفِي نسخة عَلَى حاشيَتِهَا: «الْأَسَانِيد».

(٥) فِي هـ: «مُعَنِّعًا» بِكَسْرِ الْعَيْنِ الثَّانِيَةِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ و، كـ. قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ الْتُّخْبَةِ (ص ٤٨٠): «بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ».

(٦) فِي حـ: «مَدَةً» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) «إِنْ» لَيْسَ فِي بـ، وـ، زـ.

(٨) «عَلَى الْأُخْرَى» لَيْسَ فِي كـ.

(٩) فِي يـ: «وَقْد»، وَفِي كـ زِيَادَة: «كَمـ»، وَفِي نسخة عَلَى حاشيَةِ لـ: «وَهَذَا».

(١٠) فِي كـ: «قَد» مِنْ غَيْرِ وـ، وـ.

(١١) فِي هـ، وـ، زـ: «بِاضْطِرَابِ».

(١٢) فِي وـ، زـ: «إِخْتِلَاف»، وَفِي حـ: «الْإِطْلَاقِ».

(وَقَدْ يَقْعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا) لِمَنْ يُرَادُ أَخْتِبَارُ حَفْظِهِ^(١) (أَمْتَحَانًا)

مِنْ فَاعِلِهِ؛ كَمَا وَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ^(٢)، وَالْعَقِيلِيِّ^(٣)، وَغَيْرِهِمَا^(٤)،
وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يَسْتَمِرَ^(٥) عَلَيْهِ، بَلْ يَتَهَيَّ بِإِنْتِهَاءِ الْحَاجَةِ.

فَلَوْ وَقَعَ الْإِبْدَالُ عَمْدًا لَا لِمَضْلَحَةِ، بَلْ لِلْإِعْرَابِ - مَثَلًاً - ؛
فَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْضُوعِ، وَلَوْ وَقَعَ غَلَطًا؛ فَهُوَ مِنَ الْمَقْلُوبِ أَوِ
الْمُعَلَّلِ^(٦).

(أَوْ) إِنْ كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ (بِتَغْيِيرِ) حَرْفٍ أَوْ (حُرُوفٍ^(٧) مَعَ
بَقَاءِ) صُورَةُ الْخَطِّ فِي (السِّيَاقِ)، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى

المصحف
والمحرف

(١) في ك: «ضبطه».

(٢) في ط: «البخاري».

وَقَصَةُ امْتَحَانِهِ أَخْرَجَهَا ابْنُ عَدَىٰ فِي كِتَابِهِ: «أَسَامِي مِنْ رَوَىْ عَنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ» (ص ٥٢)، عَنْ عِدَّةِ مُشَايخٍ؛ قَالَ السَّخَاوِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي فَتْحِ
الْمُغْيِثِ (١/٣٣٨): «وَلَا يُضِرُّ جَهَالَةُ شِيُوخِ ابْنِ عَدَىٰ فِيهَا؛ فَإِنَّهُمْ عَدْدٌ يَنْجِبُهُ
جَهَالَتِهِمُ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَتَعَجَّبُ مِنْ حَفْظِ الْبُخَارِيِّ لَهَا، وَتَيْقَظُهُ لِتَمْيِيزِ صَوَابِهَا مِنْ
خَطَّهَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَفْظِ بِمَكَانٍ، وَإِنَّمَا يَتَعَجَّبُ مِنْ حَفْظِهِ لِتَوَالِيهَا كَمَا أُلْقِيَتْ عَلَيْهِ
مِنْ مَرَةٍ وَاحِدَةٍ».

(٣) انظر: بيان الوهم والإيمان لابن القطان (٤/٦٣).

(٤) في ج: «وَغَيْرُهُمَا» بضم الراء، والمثبت من أ، ب، ك.

وَمِنْهُمْ: ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، وَأَبُو نَعِيمُ، وَابْنُ عَجْلَانَ، وَأَبْنَانَ بْنَ أَبِي عِيَاشٍ. انظر:
الْمُحَدِّثُ الْفَاسِلُ لِلرَّأْمَهُرُمُزِيِّ (ص ٣٩٨)، وَالْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِيِّ لِلْخَطِيبِ
(١/١٣٥).

(٥) قال الْقَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي قَضَاءِ الْوَاطَرِ (ص ١١٢١): «(أَنْ لَا يَسْتَمِرَ) بِالْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ،
وَالْأَصْلُ: يُتَهَيَّ عَنْهُ، وَيُحْتَمَلُ الْبَنَاءُ لِلْفَاعِلِ فِيهَا، أَيْ: أَنْ لَا يَسْتَمِرَ الْفَاعِلُ لِهِ
لِغَرْضِ صَحِحٍ عَلَيْهِ».

(٦) في حاشية د - بخط المصنف - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٧) في أ: «حَرْفٌ».

النَّقْطِ؛ (فَالْمُصَحَّفُ)، (وَإِنْ كَانَ^(١) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّكْلِ؛ فَالْمُحَرَّفُ).

وَمَعْرِفَةُ هَذَا النَّوْعِ مُهِمَّةٌ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ: الْعَسْكَرِيُّ^(٢)، وَالدَّارَقَطْنِيُّ^(٣)، وَغَيْرُهُمَا^(٤).

وَأَكْثُرُ مَا يَقْعُدُ فِي الْمُتُوْنِ^(٥)، وَقَدْ يَقْعُدُ^(٦) فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي الْأَسَانِيدِ^(٧).

(وَلَا يَجُوزُ تَعْمُدُ تَغْيِيرِ) صُورَةِ (الْمَثْنِ) مُطْلَقاً، وَلَا الرواية بالمعنى واختصار المتن

(١) في أزيد: «ذلك».

(٢) هو: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢هـ). سير أعلام التبلياء (٤١٣/١٦).

واسم كتابه: «تصحيفات المحدثين»، وهو مطبوع.

(٣) سمي كتابه الدارقطني، وأبو العباس الداني، وابن نفطة، وأبو زرعة العراقي، والمصنف: «التصحيف».

انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/٢٣٠٣)، الإيماء للداني (٢٢/٦٢)، إكمال الإكمال لابن نفطة (٢/٥٣٨)، المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي (١/٤٥٣)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٤/١٨٥٧).

وسماه المزّي: «التصحيف وأخبار المصحفيين». تهذيب الكمال (١٩/٤٨٦)، (٢٥/١٠٧).

وسماه ابن خير «تصحيف المحدثين». انظر: فهرسة ابن خير (ص ٢٥٦).

(٤) «وَغَيْرُهُمَا» ليست في د.

وممَّن صنَّفَ في ذلك أيضاً الخطابي في كتابه: «إصلاح خطأ المحدثين»، وهو مطبوع.

(٥) «وَأَكْثُرُ مَا يَقْعُدُ فِي الْمُتُوْنِ» سقطت من ز.

(٦) في د: «تقع».

ووقد هنا خرم في ل بمقدار لوحه.

(٧) في حاشية هـ: «ثم بلغ قراءةً وتحريراً. كتبه: مؤلفه».

الْأَخْتِصَارُ^(١) مِنْهُ (بِالنَّقْصِ وَلَا^(٢) إِبْدَالٌ^(٣)) الْفَظُّ الْمُرَادِ فِي الْفَلْفَاظِ
(الْمُرَادِ)^(٤) لَهُ؛ (إِلَّا لِعَالَمٍ^(٤)) بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَ(بِمَا^(٥) يُحِيلُ
الْمَعَانِي) عَلَى الصَّحِّحِ فِي الْمَسَأَلَتَيْنِ^(٦).

أَمَّا أَخْتِصَارُ الْحَدِيثِ: فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ بِشَرْطِ أَنْ
يَكُونَ الَّذِي يَخْتَصِرُهُ عَالِمًا^(٧)؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ لَا يُنْقَصُ^(٨) مِنْ
الْحَدِيثِ إِلَّا مَا لَا تَعْلَقَ لَهُ بِمَا يُبْقِيَهُ^(٩) مِنْهُ؛ بِحَيْثُ^(١٠) لَا
تَخْتَلِفُ^(١١) الدَّلَالَةُ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْبَيَانُ^(١٢)، حَتَّى يَكُونَ الْمَذُكُورُ
وَالْمَحْذُوفُ بِمَنْزِلَةِ خَبَرَيْنِ^(١٣)، أَوْ يَدُلُّ مَا ذَكَرَهُ عَلَى مَا حَذَفَهُ؛
بِخِلَافِ الْجَاهِلِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُنْقَصُ^(١٤) مَا لَهُ تَعْلُقٌ - كَتَرْكِ
الْأُسْتِشَنَاءِ - .

(١) في ح: «اختصار»، وفي ط: «أو الاختصار» وفي ك: «والاختصار» بدل: «ولَا الاختصار»، وفي ه: «الاختصار» بالجر، والضبط المثبت من ج، و، ط.

(٢) في ح: «أو» بدل: «ولَا».

(٣) في ب: «بِإِبْدَالٍ»، وفي ه: «إِبْدَالٍ» بالجر، والمثبت من و، ك.

(٤) في ز: «الْعَالَمُ».

(٥) في ط: «بِمَا» من غير واو.

(٦) في حاشية و - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٧) انظر: الكفاية للخطيب (ص ١٨٨)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ١٩٠).

(٨) الضبط من هـ، وـ، وهو صحيح، ويصح أن يكون من باب (نصر)، انظر: تاج العروس (١٨/١٨، ١٨٩).

(٩) في ب: «يُبْقِيَهُ» بتشديد القاف. قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شِرْحِ التُّبْخَةِ (ص ٤٩٥): «بالتخفيف، وُيُشَدَّدُ؛ أَيْ: بِمَا يَتَرَكُ».

(١٠) في د: «حيث».

(١١) في د: «يَخْتَلِفُ»، ولم ينقطع في أـ.

(١٢) في ز: «بِالْبَيَانِ».

(١٣) في د: «الخبرين».

(١٤) في ك: «يُنْقَصُ» بفتح الياء وضم القاف، والمثبت من ج، وـ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى: فَالْخِلَافُ فِيهَا شَهِيرٌ^(١)، وَالْأَكْثُرُ عَلَى
الْجَوَازِ أَيْضًا^(٢)، وَمِنْ أَقْوَى حُجَّتِهِمْ^(٣): الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ
شَرْحِ الشَّرِيعَةِ لِلْعَاجِمِ بِلِسَانِهِمْ لِلْعَارِفِ بِهِ، فَإِذَا جَازَ الْإِبْدَالُ بِلُغَةٍ
أُخْرَى؛ فَجَوَازُهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى^(٤).

وَقِيلَ^(٥): إِنَّمَا يَجُوزُ^(٦) فِي الْمُفَرَّدَاتِ دُونَ الْمُرَكَّبَاتِ!

وَقِيلَ^(٧): إِنَّمَا يَجُوزُ^(٨) لِمَنْ يَسْتَحْضُرُ^(٩) الْلَّفْظَ لِيَتَمَكَّنَ مِنَ
الْتَّصَرُّفِ فِيهِ.

وَقِيلَ^(١٠): إِنَّمَا يَجُوزُ^(١١) لِمَنْ كَانَ يَحْفَظُ الْحَدِيثَ فَنَسِيَ
لَفْظَهُ وَبَقَيَ مَعْنَاهُ مُرْتَسِمًا^(١٢) فِي ذَهْنِهِ، فَلَهُ أَنْ يَرْوِيهِ بِالْمَعْنَى
لِمَضْلَاحَةٍ^(١٣) تَحْصِيلِ الْحُكْمِ مِنْهُ؛ بِخِلَافِ مَنْ كَانَ مُسْتَحْضِرًا

(١) فِي أَ: «يَمْمَيْزُ»، وَفِي ز: «مُشْتَهِرٌ».

(٢) «أَيْضًا» لَيْسَ فِي ط. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحَ كَفَيَةُ الْمُتَّهِبِ فِي مَقْدِمَتِهِ (ص ٢١٤): «لَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ
الَّذِي تَشَهُّدُ بِهِ أَحْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَالسَّلْفُ الْأَوَّلِينَ، وَكَثِيرًا مَا كَانُوا يَنْقُلُونَ مَعْنَى
وَاحِدًا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مُعَوَّلَهُمْ كَانَ عَلَى الْمَعْنَى
دُونَ الْلَّفْظِ». وَانْظُرْ: الْكَفَايَةُ لِلْخَطَبِ (ص ١٩٨).

(٣) فِي كَ: «حَجَّتِهِمْ» وَفِي نَسْخَةٍ عَلَى حَاشِيَتِهَا: «حَجَّجُهُمْ».

(٤) أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْحَجَّةِ الْخَطَبِيَّ فِي الْكَفَايَةِ (ص ٢٠١).

(٥) هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْخَطَبِيُّ فِي الْكَفَايَةِ، وَاشْتَرَطَ مَعَهُ شَرْطًا آخَرَ: الْكَفَايَةُ (ص ١٩٨).

(٦) فِي هَـ وَ: «تَجُوزُ»، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي ز، ح، م.

(٧) اَنْظُرْ: الْكَفَايَةُ لِلْخَطَبِ (ص ١٩٩)

(٨) فِي هَـ وَ: «تَجُوزُ»، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أَ، ز، ح.

(٩) فِي دَ: «اسْتَحْضُرٌ».

(١٠) وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمَأْوَرُدِيُّ. الْحَاوِيُّ الْكَبِيرُ (٩٧/١٦).

(١١) فِي هَـ وَ، ز: «تَجُوزُ»، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أَ، ح، م.

(١٢) أَيْ: مُنْتَقِشًا. شَرْحُ شِرْحِ النُّخْبَةِ لِلْقَارِيِّ (ص ٤٩٩).

(١٣) فِي كَ: «الْمَنْفَعَةُ».

لِلْفَظِهِ^(١).

وَجَمِيعُ مَا تَقْدَمَ^(٢) يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَازِ وَعَدَمِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ
الْأَوْلَى إِيَّارُ الْحَدِيثِ بِالْفَاظِهِ^(٣) دُونَ التَّصْرُفِ فِيهِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ^(٤): «يَنْبَغِي سَدُّ بَابِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى؛
لِئَلَّا يَتَسَلَّطَ^(٥) مَنْ لَا يُحْسِنُ مِمَّنْ يَظْنُ^(٦) أَنَّهُ يُحْسِنُ؛ كَمَا وَقَعَ
لِكَثِيرٍ^(٧) مِنَ الرِّوَاةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا^(٨) وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ^(٩).

(فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى): بِأَنْ كَانَ الْفَظُ مُسْتَعْمَلًا بِقِلَّةِ (أَخْتِيَاجٍ

غريب الحديث

إِلَى) الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ^(١٠) فِي (شِرْحِ الْغَرِيبِ)، كَكِتَابِ أَبِي عَبْدِ
الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ^(١١)، وَهُوَ غَيْرُ مُرَتَّبٍ، وَقَدْ رَتَّبَهُ الشَّيْخُ مُوَفَّقُ
الدِّينِ أَبْنُ قُدَامَةً عَلَى الْحُرُوفِ^(١٢).

(١) في أ: «يستحضر اللَّفْظُ»، وفي ج، هـ، ط: «مستحضر اللَّفْظُ».

(٢) في ح: «يُقدم».

(٣) في ج: «باللَّفْظ».

(٤) في د: «عياض» بضمها واحدة، والمثبت من كـ.

(٥) في ج زيادة: «بتسلط».

(٦) في كـ: «يُظْنُ» بضم الياء وفتح الظاء، والمثبت من وـ. قال القاري رحمه الله في شرح شرح النُّخْبَةِ (ص ٥٠١): «مِمَّنْ يَظْنُ»: بصيغة الفاعل؛ أي: يغلب على ظنه».

(٧) في أـ: «للكثير».

(٨) انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (٩٥/١).

(٩) في ط زيادة: «للصواب».

وفي حاشية وـ - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك».

(١٠) في طـ: «الكتاب المصنف».

(١١) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهرويـ، الإمام (ت ٢٢٤ هـ). سير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٠)، الطبقات الكبرى للسبكيـ (٣٥٥/٧).

واسم كتابه: «غريب الحديث»، وهو مطبوعـ.

(١٢) «عَلَى الْحُرُوفِ» سقطت من طـ.

واسم كتاب ابن قدامة: «قنعة الأريب في تفسير الغريب»، وهو مطبوعـ.

وَأَجْمَعُ^(١) مِنْهُ كِتَابُ أَبِي عُبَيْدِ الْهَرَوِيِّ^(٢)، وَقَدِ اعْتَنَى بِهِ
الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ^(٣) فَنَقَبَ عَلَيْهِ^(٤) وَاسْتَدْرَكَ^(٥).
وَلِلْزَّمَخْشَرِيِّ^(٦) كِتَابٌ^(٧) أَسْمُهُ: «الْفَائِقُ»؛ حَسَنُ التَّرْتِيبِ^(٨).
ثُمَّ^(٩) جَمَعَ الْجَمِيعَ أَبْنَ الْأَثِيرِ^(١٠) فِي «النَّهَايَةِ»^(١١)، وَكِتَابُهُ
أَسْهَلُ الْكُتُبِ تَنَاؤلًاً، مَعَ إِعْوَازِ^(١٢) قَلِيلٍ فِيهِ.
وَإِنْ كَانَ الْلَّفْظُ مُسْتَعْمَلًا بِكَثْرَةٍ، لَكِنْ فِي مَذْلُولِهِ دِقَّةٌ؛ أَحْتِاجُ
مُشَكِّلِ الْحَدِيثِ

(١) في ك: «وَأَجْمَعَ»، وهو خطأ.

(٢) هو: أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي (ت ٤٤٠ هـ). طبقات الفقهاء

الشافعية لابن الصلاح (٤٠٢/١)، سير أعلام النبلاء (١٤٦/١٧).

واسم كتابه: «الغربيين في القرآن والحديث»، وهو مطبوع.

(٣) «أَبُو» سقطت من ج.

(٤) هو: أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر المديني الأصبهاني الشافعى، الإمام

(ت ٥٥٨١ هـ). انظر: الروضتين في أخبار الدلائل لابي شامة (٢٤٩/٣)، سير أعلام

النبلاء (١٥٢/٢١).

(٥) قال اللقاني رضي الله عنه في قضاء الوطر (ص ١١٥٤): «(فَنَقَبَ عَلَيْهِ) أَيْ: فَشَّشَ عَلَى أَمْوَارِ

زَلَّ فِيهَا، أَوْ فَاتَتْهُ، وَ(اَسْتَدْرَكَ) عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ».

(٦) في ح: «وَاسْتَدْرَكَهُ»، واسم كتاب الحافظ أبي موسى المديني: «المجموع المغيث

في غربي القرآن والحديث»، وهو مطبوع.

(٧) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الرمّاخشري، (ت ٥٣٨ هـ). انظر:

الأنساب (٣١٥/٦)، سير أعلام النبلاء (٢٠/١٥١).

(٨) في أ: «كتابا».

(٩) اسمه: «الفارق في غريب الحديث»، وهو مطبوع.

(١٠) «ثُمَّ» سقطت من ب.

(١١) هو: أبو السعادات مجذ الدين المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير،

(ت ٦٠٦ هـ). إكمال الإكمال لابن نقطنة (١٢٣/١)، سير أعلام النبلاء (٤٨٨/٢١).

(١٢) اسمه: «النهاية في غريب الحديث والأثر»، وهو مطبوع.

(١٣) في أ: «إعداد». و«الإعواز»: الفقر. انظر: الصحاح (٨٨٨/٣)، وقال القاري في

شرح شرح النخبة (ص ٥٠٤): «يعني مع فقدان استيقاء في مواضع قليلة».

إِلَى الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَخْبَارِ^(١) (وَبَيَانُ الْمُشْكِلِ) مِنْهَا.

وَقَدْ أَكْثَرَ الْأَئِمَّةُ مِنَ التَّصَانِيفِ فِي ذَلِكَ؛ كَالْطَّحاوِي^(٢)،
وَالْخَطَابِي^(٣)، وَأَبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ^(٤)، وَغَيْرِهِمْ^(٥).

(ثُمَّ الْجَهَالَةُ) بِالرَّاوِي؛ وَهِيَ^(٦) السَّبِيلُ الثَّامِنُ فِي الطَّعْنِ،
(وَسَبِيلُهَا) أَمْرَانِ:

جهالة الرواية
وأسبابها

أَحَدُهُمَا: (أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعُوتُهُ) مِنْ أَسْمَ أَوْ كُنْيَةِ أَوْ لَقْبِ أَوْ صِفَةِ^(٧) أَوْ حِرْفَةِ أَوْ نَسَبٍ، فَيُسْتَهِرُ بِشَيْءٍ مِنْهَا، (فَيُذَكَّرُ بِغَيْرِ مَا أَسْتَهَرَ بِهِ لِغَرَضٍ) مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَيُظْنَ أَنَّهُ آخَرُ^(٨)،
فَيُحْصُلُ الْجَهْلُ بِحَالِهِ.

(وَصَنَفُوا فِيهِ) أَيْ: فِي هَذَا النَّوْعِ: (الْمُوْضِخُ) لِأَوْهَامِ
الْجَمْعِ وَالْتَّفْرِيقِ؛ أَجَادَ فِيهِ الْخَطِيبُ^(٩)، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ^(١٠)

(١) في ك: «الأخبار» مكررة.

(٢) في كتابه: «شرح مشكل الآثار»، وهو مطبوع.

(٣) في كتابيه: «أعلام الحديث» و«معالم السنن» وهما مطبوعان.

(٤) في كتابيه: «التمهيد»، و«الاستذكار» وهما مطبوعان.

(٥) في حاشية د - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك».

(٦) في ه، و، ز: «وهو»، وفي نسخة على حاشية و: «وهي». قال القاري كَعْلَةُ اللهُ فِي شَرْحِ التَّسْبِيْحَةِ (ص ٥٠٥): «(وَهِيَ) أَيْ: الْجَهَالَةُ».

(٧) في أ، ح، ط، م: «صنعة»، وفي ي: «وصفة».

(٨) في ج: «آخر» بالنَّصْبِ، والمثبت من د، و، ح.

(٩) واسم كتابه - كما أشار إليه -: «الموضخ لـأوهام الجمع والتفرق»، وهو مطبوع.

(١٠) (إِلَيْهِ) ليست في ب.

عَبْدُ الْغَنِيٍّ^(١)، ثُمَّ الصُّورِيُّ^(٢).

وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بِشْرِ الْكَلْبِيُّ؛ نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى جَدِّهِ فَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ حَمَادَ^(٣) بْنَ السَّائِبِ، وَكَنَّاهُ بَعْضُهُمْ أَبَا النَّضْرِ^(٤)، وَبَعْضُهُمْ أَبَا سَعِيدٍ، وَبَعْضُهُمْ أَبَا^(٥) هِشَامَ^(٦)؛ فَصَارَ^(٧) يُظَنُّ أَنَّهُ جَمَاعَةٌ وَهُوَ وَاحِدٌ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ^(٨) الْأَمْرِ فِيهِ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِنْ^(٩) ذَلِكَ.

(وَ) الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الرَّاوِيَ (قَدْ يَكُونُ مُقْلَلاً) مِنَ الْحَدِيثِ الْوَحْدَانِ (فَلَا يَكُثُرُ الْأَخْذُ عَنْهُ^(١٠)).

(١) في ك زيادة: «بن سعيد المصري، وهو الأزدي» وكتب في الحاشية (إيضاح) وصحح عليه، وهذه العبارة في د، وكتب فوقها (حاشية).

وهو: عبد الغني بن علي الأزدي، الحافظ (ت ٤٠٩هـ). تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٩٥/٣٦)، سير أعلام النبلاء (٢٦٨/١٧).

واسم كتابه: «إيضاح الإشكال في الرواية»، ذكره ابن خير الإشبيلي، والمزّي، والعراقي. انظر: فهرست ابن خير الإشبيلي (ص ١٨٧)، تهذيب الكمال للمزّي (٤٣٣/٥)، شرح التّبّصرة والتّذكرة للعرّاقي (١٩٨/٢).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري، الحافظ (ت ٤٤١هـ). سير أعلام النبلاء (١٧/٦٢٧).

وقد نقل عن كتابه جماعة من العلماء؛ منهم: الخطيب في كتبه، وابن ماكولا في الإكمال، وغيرهما.

(٣) في د: «حَمَادٌ» بالرّفع، والمثبت من ك.

(٤) في أ: «النَّصْر».

(٥) هنا انتهى الخرم في ل.

(٦) في ج: «أَبَا هَاشِمٍ».

(٧) في ل: «فَهَذَا».

(٨) في أ: «الْحَقِيقَةِ».

(٩) «مِنْ» سقطت من د، و«شَيْئًا مِنْ» ليست في ي.

(١٠) في ج: «مِنْهُ».

(و) قَدْ (صَنَفُوا فِيهِ الْوُحْدَانَ^(١)، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَرُوْ عَنْهُ إِلَّا^(٢))
وَاحِدٌ - وَلَوْ سُمِّيَ^(٣) -، فَمِمَّنْ جَمَعَهُ: مُسْلِمٌ^(٤)، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ^(٥)، وَغَيْرُهُمَا^(٦).

(أَوْ لَا يُسَمَّى) الرَّاوِي (أَخْتِصَارًا) مِنَ الرَّاوِي عَنْهُ؛ كَقَوْلِهِ:
أَخْبَرَنِي فُلَانُ، أَوْ شَيْخٌ، أَوْ رَجُلٌ، أَوْ بَعْضُهُمْ، أَوْ أَبْنُ فُلَانٍ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ أَسْمِ الْمُبَهَّمِ بِوُرُودِهِ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى^(٧)
مُسَمَّى، (و) صَنَفُوا (فِيهِ: الْمُبَهَّمَاتِ^(٨)).

المبهمات

(١) في ج: «الْوُحْدَانُ» بالرَّفْعِ، وفي ط: «الْوَحْدَان» بفتح الواو، والمثبت من ب، د، ه، ز، ح. قال القاري رحمه الله في شرح شرخ التُّخْبَة (ص ٥٠٩): «بضم الواو، وسكون المهملة، جمع الواحد».

(٢) في ه زيادة: «راو». (٣) في ط: «يُسَمَّى».

(٤) في كتابه: «الْمُنْفَرَدَاتُ وَالْوَحْدَانُ»، وهو مطبوع.

(٥) في كتابه: «الْوَحْدَانُ مِنْ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ».

وهو: الحسن بن سفيان بن عامر النسوبي، صاحب المسند (ت ٣٠٣هـ). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٦/٣)، سير أعلام النبلاء (١٤/١٥٧).

(٦) منهم: النسائي في كتابه: «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد»، وهو مطبوع، وأبو الفتح الأزدي في كتابه: «المخزون في علم الحديث»، وهو مطبوع.

(٧) في ك: «آخر».

(٨) من المصنفات في هذا النوع:

١- «الغواض والمبهمات»، لعبد الغني الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، وهو مطبوع.
٢- «الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة»، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وهو مطبوع.

٣- «إيضاح الإشكال»، لمحمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، وهو مطبوع.

٤- «الغواض والمبهمات»، لأبي القاسم ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، وهو مطبوع.

٥- «الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات»، للنحوبي (ت ٦٧٦هـ)، وهو مطبوع.

٦- «المستفاد من مُبْهَمَاتِ الْمُتَنَّ وَالْإِسْنَادِ»، لأبي زُرْعَةِ الْعَرَقَيِّ (ت ٨٢٦هـ)، وهو مطبوع.

(وَلَا يُقْبَلُ) حَدِيثُ (الْمُبْهَمِ) مَا لَمْ يُسَمَّ؛ لِأَنَّ شَرْطَ قَبْوِلِ الْخَبَرِ عَدَالَةُ رُوَايَتِهِ^(١)، وَمَنْ أُبْهِمَ أَسْمُهُ لَا يُعْرَفُ^(٢) عَيْنُهُ، فَكَيْفَ عَدَالَتُهُ؟^(٣)

وَكَذَا^(٤) لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ، (وَلَوْ أَبْهِمَ بِلْفَظِ التَّعْدِيلِ)؛ كَأَنْ يَقُولَ الرَّاوِي عَنْهُ: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثِقَةً عِنْدَهُ مَجْرُوحاً عِنْدَ غَيْرِهِ، وَهَذَا (عَلَى الْأَصْحَاحِ) فِي الْمَسَالَةِ^(٤).

وَلِهَذِهِ النُّكْتَةِ لَمْ يُقْبَلِ الْمُرْسَلُ - وَلَوْ أَرْسَلَهُ الْعَدْلُ جَازِمًا بِهِ -؛ لِهَذَا الْأَحْتِمَالِ بِعَيْنِهِ.

وَقِيلَ^(٥): يُقْبَلُ؛ تَمَسَّكًا بِالظَّاهِرِ، إِذَا الْجَرْحُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

وَقِيلَ^(٦): إِنْ كَانَ الْقَائِلُ عَالِمًا؛ أَجْزَأَ^(٧) ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يُوَافِقُهُ فِي مَذْهَبِهِ.

وَهَذَا لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عُلُومِ^(٨) الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ الْمُوْفَّقُ.

(١) في أ، د، ط، ي، م: «راويه». قال اللَّقَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ١١٧٣): «صُبْطَ بِالْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ».

(٢) في ه، ح، ط، م: «تَعْرِفُ».

(٣) في ز، ح، وحاشية ه مصَحَّحًا: «ولذا».

(٤) وهو اختيار الخطيب في الكفاية (ص ٩٢).

(٥) نقله الصَّبَاغُ عن أبي حنيفة. الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ لِلزَّرْكُشِيِّ (٦/١٧٤).

(٦) وهو اختيار بعض المحققين كما عزاه إلَيْهِمْ ابن الصَّلاح. مقدمة ابن الصَّلاح (ص ١١٠)، الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ لِلزَّرْكُشِيِّ (٦/١٧٥).

(٧) في و: «أَجْزَأَهُ».

(٨) في أ، ك: «عِلْمٌ».

(فَإِنْ سُمِّيَ الرَّاوِي^(١)، وَأَنْفَرَدَ رَاوٍ (وَاحِدٌ^(٢)) بِالرِّوَايَةِ (عَنْهُ فَهُوَ : مَجْهُولُ الْعَيْنِ)؛ كَالْمُبْهَمِ، إِلَّا أَنْ يُوَثَّقَهُ^(٣) غَيْرُ مَنْ يَنْفَرِدُ^(٤) عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَكَذَا مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ^(٥) إِذَا كَانَ مُتَأَهِّلًا لِذَلِكَ.

(أَوْ) إِنْ رَوَى عَنْهُ (أَثْنَانَ فَصَاعِدًَا وَلَمْ يُوَثِّقْ^(٦)؛ فَهُوَ : مَجْهُولُ^(٧) الْحَالِ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ)، وَقَدْ قَبِيلَ رِوَايَتَهُ جَمَاعَةً^(٨) بِعَيْرِ قَيْدٍ، وَرَدَّهَا الْجُمَهُورُ^(٩).

وَالْتَّحْقِيقُ: أَنَّ رِوَايَةَ الْمَسْتُورِ وَنَحْوِهِ^(١٠) - مِمَّا فِيهِ الْأُحْتِمَالُ - لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِرَدْهَا وَلَا بِقُبُولِهَا؛ بَلْ يُقَالُ: هِيَ مَوْقُوفَةٌ إِلَى أُسْتِبَانَةِ حَالِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ^(١١)، وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبْنِ الصَّالِحِ^(١٢) فِيمَنْ جُرِحَ بِجَرْحٍ غَيْرِ مُفْسَرٍ^(١٣).

(١) في ك: «راو».

(٢) في أ: «واحد» بالجر، وهو وهم.

(٣) في نسخة على حاشية ج: «يزكيه».

(٤) في ه: «فرد»، وفي و زيادة: «به».

(٥) في ح، ط، م زيادة: «على الأصح».

(٦) «وَلَمْ يُوَثِّقْ» ليست في أ.

(٧) في ي: «فمجهول».

(٨) منهم: ابن فورك، وسليم الرازبي. انظر: الْبَحْرُ الْمُجِيْطُ لِلزَّرْكَشِيِّ (٦/١٦٠).

(٩) عزاه إليهم ابن الصلاح في مقدمته (ص ١١١).

(١٠) كالمُبْهَمِ ومجهول العين. انظر: شرح شرحة النخبة للقاري (ص ٥٢٠).

(١١) انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (١/٢٣٥).

(١٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٦).

(١٣) في حاشية و - بخط المصنف: «ثم بلغ كذلك».

رواية المبتدع
وحكمة

(ثُمَّ الْبِدْعَةُ): وَهِيَ السَّبَبُ التَّاسِعُ مِنْ أَسْبَابِ الطَّعْنِ فِي
الرَّاوِيِّ، وَهِيَ: (إِمَّا) أَنْ تَكُونَ (بِمُكَفَّرٍ^(١))؛ كَأَنْ يَعْتَقِدَ مَا يَسْتَلِزِمُ
الْكُفَّرَ، (أَوْ بِمُفْسَقٍ^(٢)):

(فَالْأَوَّلُ): لَا يَقْبَلُ صَاحِبَهَا الْجُمْهُورُ^(٣) وَقِيلَ^(٤): يُقْبَلُ^(٥)
مُطْلَقاً، وَقِيلَ^(٦): إِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ حَلَّ الْكَذِبِ لِنُصْرَةِ مَقَالَتِهِ
قُبْلَ^(٧).

وَالْتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ لَا يُرِدُ كُلُّ مُكَفَّرٍ بِبِدْعَةٍ^(٨)؛ لِأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ
تَدَعُّي أَنَّ مُخَالِفِهَا^(٩) مُبْتَدِعَةٌ، وَقَدْ تَبَالَعُ^(١٠) فَتَكَفَّرُ مُخَالِفَهَا^(١١)،
فَلَوْ أُخِذَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا سْتَلِزَمَ تَكْفِيرَ^(١٢) جَمِيعِ الطَّوَافِ.
فَالْمُعْتَمَدُ: أَنَّ الَّذِي ثَرَدَ رِوَايَتَهُ^(١٣) مِنْ أَنْكَرَ أَمْرًا مُتَوَاتِرًا مِنَ

(١) في ط: «بِكَفَرٍ».

(٢) في ط: «بِفَسْقٍ».

(٣) حكاية النووي اتفاقاً لأهل العلم. انظر: التقرير والتبسيير للنوي (ص ٥٠).

(٤) عزاه الخطيب لجماعة من أهل النقل والمتكلمين. انظر: الكفاية للخطيب (ص ١٢١).

(٥) في ط: «تُقْبَلُ».

(٦) وهو قول أبي الحسين البصري والرازي. انظر: المحسوب للرازي (٣٩٦/٤).

(٧) في حاشية د - بخط المصنف -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٨) في ج، ه، ل: «بِبِدْعَتِهِ».

(٩) في أ: «مُخَالِفَهَا»، وفي ح، ك: «مُخَالِفَتِهَا»، وفي نسخة على حاشية ك: «مُخَالِفِهَا»، وفي ل: «مُخَالِفَهَا»، «مُخَالِفَتِهَا» معاً.

(١٠) في ك: «بِيَالَغِ».

(١١) في ب، ج، د، ط، ي، ل: «مُخَالِفَهَا»، وفي ك: «مُخَالِفَتِهَا».

(١٢) في نسخة على حاشية ل: «رَدَّ» بدل: «تَكْفِيرٌ»، وفي و: «لَا سْتَلِزَمَ تَكْفِيرٌ»، والضبط المثبت من ب، ج، د، ه.

(١٣) في ل: أضاف الناسخ في الحاشية كلمة «بِبِدْعَتِهِ» قبل «رِوَايَتِهِ» وصحح عليها، والظاهر أنه وهم.

الشَّرْعُ، مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَكَذَا مَنْ أَعْتَقَدَ عَكْسَهُ.

فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِذِهِ^(١) الصِّفَةِ، وَأَنْضَمَ إِلَيْهِ ذَلِكَ ضَبْطُهُ^(٢)

لِمَا يَرُوِيهِ^(٣) مَعَ وَرَعِهِ وَتَقْوَاهُ، فَلَا مَانِعَ مِنْ قَبُولِهِ^(٤).

(وَالثَّانِي): وَهُوَ مَنْ لَا تَقْتَضِي^(٥) بِدْعَتُهُ التَّكْفِيرُ^(٦) أَصْلًا،

وَقَدْ أُخْتِلَفَ أَيْضًا فِي قَبُولِهِ وَرَدِّهِ:

فَقِيلَ^(٧): يُرَدُّ مُظْلَقاً - وَهُوَ بَعِيدٌ -، وَأَكْثُرُ مَا عُلِّلَ بِهِ: أَنَّ

فِي^(٨) الرِّوَايَةِ عَنْهُ تَرْوِيْجًا لِأَمْرِهِ، وَتَنْوِيْهًا بِذِكْرِهِ.

وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي^(٩) أَنْ لَا يُرْوَى عَنْ مُبْتَدِعٍ شَيْءٌ

يُشَارِكُهُ^(١٠) فِيهِ غَيْرُ مُبْتَدِعٍ.

وَقِيلَ^(١١): يُقْبَلُ^(١٢) مُظْلَقاً؛ إِلَّا إِنْ أَعْتَقَدَ حِلَّ الْكَذِبِ كَمَا

تَقَدَّمَ.

(٢) في ط: «حفظه».

(١) في أ: «فهذه».

(٣) في أ: «رواه».

(٤) في أ: «قوله»، وفي أ، د، ك زيادة: «أصلاً».

(٥) في ط: «يقتضي»، ولم ينقطع في أ، ج، ز، ح.

(٦) في ل: «الكفر»، وفي نسخة على حاشيتها: «التكفير».

(٧) في أ: «قيل» من غير فاء.

وهو محكىٌ عن بعض السَّلْفِ، منهم الإمام مالك. انظر: الكفاية للخطيب

(ص ١٢٠).

(٨) «في» ليست في ج.

(٩) في ه، ح، م: «ينبغي».

(١٠) في أ: «شاركه».

(١١) وهو قول الشافعى، ونسبة الحاكم لأكثر أهل الحديث، وحكاها الخطيب عن ابن أبي ليلى، والثورى، وأبى يوسف القاضى. انظر: الأُمُّ للشافعى (٧/٥١٠).

المدخل إلى كتاب الإكيليل للحاكم (ص ٤٩)، والكفاية للخطيب (ص ١٢٠).

(١٢) في ب: «تُقبل».

وَقِيلَ^(١) : (يُقَبِّلُ مَنْ^(٢) لَمْ يَكُنْ^(٣) دَاعِيَةً) إِلَى بِدْعَتِهِ ؛ لَاَنَّ^(٤) تَرِينَ بِدْعَتِهِ قَدْ يَحْمِلُهُ^(٥) عَلَى تَحْرِيفِ الرِّوَايَاتِ وَتَسْوِيَتِهَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ^(٦) مَذْهَبُهُ ، وَهَذَا (فِي الْأَصَحِّ) .

وَأَغْرَبَ أَبْنُ حِبَّانَ^(٧) فَأَدَّعَى الْإِتْفَاقَ عَلَى قَبْوُلِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ؛ نَعَمْ ، الْأَكْثُرُ عَلَى قَبْوُلِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ^(٨) .

(إِلَّا إِنْ رَوَى^(٩) مَا يُقَوِّي بِدْعَتِهِ ، فَيُرِدُ^(١٠) عَلَى) الْمَذْهَبِ (الْمُحْتَارِ، وَبِهِ صَرَّحَ) الْحَافِظُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَعْقُوبَ (الْجُوَرْجَانِيُّ^(١١) ؛ شَيْخُ^(١٢) أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ) فِي كِتَابِهِ^(١٢) : (مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ)^(١٣) ، فَقَالَ فِي وَضْفِ الرِّوَايَةِ: «وَمِنْهُمْ زَانِعٌ عَنِ الْحَقِّ - أَيْ: عَنِ^(١٤) السُّنَّةِ - ، صَادِقُ اللَّهُجَةِ، فَلَيْسَ فِيهِ

(١) انظر: الكفاية للخطيب (ص ١٢١).

(٢) في م: «ما».

(٣) في أزيد: «له».

(٤) في أ: «لا».

(٥) في ب، ج، ك، ل: «تحمله».

(٦) في أ: «يُعتقدُه» ، وفي ط: «على مذهب ما يقتضيه».

(٧) انظر: الثقات (١٤٠/٦).

(٨) قوله: «مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ؛ نَعَمْ ، الْأَكْثُرُ عَلَى قَبْوُلِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ» سقط من أ.

(٩) في ب، ج، و: «أَنْ يَرْوِي».

(١٠) في ي: «فرد» ، وفي ح: «بالثناء والباء».

(١١) في ط: «الْجُوَرْجَانِيُّ» بفتح الجيم والواو ، والمثبت من ب، ج، د، ه، و، ي، ل، م.

وهو: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني ، المحافظ (ت ٢٥٩هـ).

تاریخ دمشق لابن عساکر (٢٧٨/٧).

(١٢) في ب: «كتاب».

(١٣) مطبوع باسم: «أحوال الرجال».

(١٤) في ك: «مِنْهُمْ» ، وفي هـ زيادة: «مِنْ».

(١٥) في أ: «على».

جِيلَةُ إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ^(١) مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَا يَكُونُ مُنْكَرًا؛ إِذَا لَمْ يُقَوِّ
بِهِ^(٢) بِدُعَتَهُ»^(٣). أَنْتَهَى.

وَمَا قَالَهُ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي لَهَا^(٤) رُدَّ حَدِيثُ الدَّاعِيَةِ
وَارِدَةٌ^(٥) فِيمَا إِذَا كَانَ ظَاهِرُ الْمَرْوِيِّ يُوَافِقُ مَذَهَبَ الْمُبْتَدِعِ، وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦).

سُوءُ الحفظ (ثُمَّ سُوءُ الحفظ)؛ وَهُوَ السَّبَبُ الْعَاسِرُ مِنْ أَسْبَابِ الطَّعْنِ،
وَالْمُرَادُ بِهِ: مَنْ لَمْ يَرْجِعْ^(٧) جَانِبُ إِصَابَتِهِ عَلَى جَانِبِ خَطَّئِهِ،
وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

(إِنْ كَانَ لَازِمًا) لِلرَّاوِي فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ، (فَهُوَ: (الشَّاذُ؛
عَلَى رَأْيِ) بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(أَوْ) إِنْ كَانَ سُوءُ الْحِفْظِ (طَارِئًا) عَلَى الرَّاوِي، إِمَّا لِكِبَرِهِ،
أَوْ لِذَهَابِ^(٨) بَصَرِهِ، أَوْ لِأُخْتِرَاقِ كُتُبِهِ، أَوْ عَدَمِهَا؛ بِأَنَّ^(٩) كَانَ

سوء الحفظ

الاختلاط

(١) في ح، ونسخة على حاشية ك: «يُوجَد»، وهو تحريف.

(٢) في د: «يَقُوِّي بِهِ»، وفي ب: «يَقُوِّيْهِ» بالياء، وفي هـ: بالباء، وفي كـ: بالباء والياء.

(٣) أحوال الرجال للجوزياني (ص ١١).

(٤) في ج، لـ: «بِهَا».

(٥) في طـ: «ظَاهِرَة».

(٦) في حاشية دـ - بخط المصنف - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٧) في جـ: «يَرْجِعْ» بضم الياء وفتح الراء وتشديد الجيم المفتوحة، وفي هـ: «يَرْجِعْ» بفتح الياء وضم الجيم، والمثبت من وـ. قال القاري رحمه الله في شرح شرح النخبة (ص ٥٣٣): «بِتَثْبِيتِ الْجِيمِ، أَيْ: لَمْ يَغْلِبْ».

(٨) في يـ، كـ: «ذَهَاب».

(٩) في أـ، طـ: «فِيَان».

يَعْتَمِدُهَا فَرَجَعَ إِلَى حِفْظِهِ فَسَاءَ؛ (فَهَذَا هُوَ^(١) (الْمُخْتَلِطُ)).

وَالْحُكْمُ فِيهِ: أَنَّ مَا حَدَثَ بِهِ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ إِذَا تَمَيَّزَ قُبْلَهُ، وَإِذَا^(٢) لَمْ يَتَمَيَّزْ تُوقَفَ فِيهِ، وَكَذَا مَنِ اسْتَبَأَ الْأَمْرُ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ^(٣) ذَلِكَ بِاُعْتِبَارِ الْأَخِدِينَ عَنْهُ.

(وَمَتَى تُوَبَعُ السَّيِّئُ الْحِفْظُ بِمُعْتَبِرٍ)؛ كَأَنْ يَكُونَ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلُهُ لَا دُونَهُ، (وَكَذَا) الْمُخْتَلِطُ الَّذِي لَمْ^(٤) يَتَمَيَّزْ، وَ(الْمَسْتُورُ، وَالْإِسْنَادُ (الْمُرْسَلُ، وَ) كَذَا (الْمُدَلَّسُ) إِذَا لَمْ يُعْرَفِ^(٥) الْمَحْذُوفُ مِنْهُ؛ (صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا لَا لِذَاتِهِ؛ بَلْ) وَصُنْفُهُ^(٦) بِذَلِكَ (بِ) اُعْتِبَارِ (الْمَجْمُوعِ) مِنَ الْمُتَابِعِ^(٧) وَالْمُتَابِعُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أُحْتَمَالٌ^(٨) كَوْنِ^(٩) رِوَايَتِهِ صَوَابًا أَوْ غَيْرَهُ^(١٠) صَوَابٌ عَلَى حَدِيثٍ سَوَاءٍ.

فَإِذَا جَاءَتْ مِنَ الْمُعْتَبِرِيْنَ رِوَايَةً مُوَافِقَةً لِأَحَدِهِمْ؛ رُجْحَ^(١١)

(١) فِي ط: «فَهُوَ هَذَا» بدل: «فَهَذَا هُوَ».

(٢) فِي أ: «وَإِنْ».

(٣) فِي م: «تَعْرِف».

(٤) فِي ل: «لَا»، وَفِي نسخة عَلَى حاشيَتِهَا: «لَمْ».

(٥) فِي أ: «يُعْلَم».

(٦) فِي ح: «بِوَصْفِهِ».

(٧) فِي ط، ك: «الْمُتَابِعِ».

(٨) فِي ج: «اُحْتَمَل»، وَفِي حاشيَتِهَا: «قُولَهُ: اُحْتَمَل، وَعَلَى نسخة: اُحْتَمَال». قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي شِرْحِ شُرُحِ النُّخْبَةِ (ص ٥٤١): «وَرَأَيْتَ فِي نسخة «اُحْتَمَل» بِصِيغَةِ الْمَاضِي».

(٩) فِي و: «أَنْ تَكُونُ»، وَفِي ز: «أَنْ يَكُونَ» بدل: «كَوْنِ».

(١٠) فِي ج: «وَغَيْرَهُ»، وَفِي د، ح: «غَيْرُهُ» بِالرَّفْعِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ أَنْ، ك.

(١١) فِي د، ح: «رَجَحَ» بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْجِيمِ الْمُخْفَفَةِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ و. قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي شِرْحِ شُرُحِ النُّخْبَةِ (ص ٥٤١): «بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ».

أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ مِنَ الْأَحْتِمَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ
الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ، فَأَرْتَقَى مِنْ دَرَجَةِ التَّوْقُفِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَمَعَ^(٢) أَرْتَقَائِهِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ^(٣)؛ فَهُوَ^(٤) مُنْحَظٌ عَنْ
رُتْبَةِ^(٥) الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، وَرُبَّمَا تَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ عَنْ إِطْلَاقِ أَسْمِ
الْحَسَنِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ أَنْقَضَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَتْنِ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ^(٦).

(ثُمَّ الْإِسْنَادُ)؛ وَهُوَ «الطَّرِيقُ الْمُوَصَّلُ^(٧) إِلَى الْمَتْنِ».

أقسام الحديث
باعتبار منتهى إسناده

وَالْمَتْنُ هُوَ «غَایَةُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْإِسْنَادُ مِنَ الْكَلَامِ»؛
وَهُوَ^(٨) : (إِمَّا أَنْ يَنْتَهِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقْتَضِي لَفْظُهُ - إِمَّا
(تَصْرِيحاً^(٩) أَوْ حُكْمًا) - أَنَّ الْمَنْقُولَ^(١٠) بِذَلِكِ الْإِسْنَادِ (مِنْ
قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ مِنْ (فَعْلِهِ، أَوْ مِنْ (تَقْرِيرِهِ).

(١) (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَيْسَ فِي هـ، وـ، زـ، لـ.

(٢) فِي بـ : (وَمَنْ).

(٣) فِي لـ : (الْمَقْبُولُ).

(٤) فِي يـ : (هـ).

(٥) فِي أـ، يـ : (دَرْجَةً).

(٦) فِي حَاشِيَةِ أـ - بَخْطَ الْمُصْنَفِ - : (ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلَيِّ) ، وَفِي حَاشِيَةِ دـ، وـ، مـ - بَخْطَهُ أَيْضًاً - : (ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ).

(٧) فِي أـ : (الْمَوْصَلُ).

(٨) فِي لـ كَتَبَ فَوْقَ كَلْمَةِ «هـ» : نَسْخَةً.

(٩) فِي أـ : (صَرِيحاً).

(١٠) فِي أـ : (الْمَقْوُلُ).

مِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْقَوْلِ تَصْرِيْحًا: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَذَا، أَوْ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا^(١)، أَوْ يَقُولَ^(٢) هُوَ أَوْ غَيْرُهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، أَوْ: عَنْ^(٣) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ كَذَا، وَنَحْوُ^(٤) ذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْفِعْلِ تَصْرِيْحًا: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَذَا، أَوْ يَقُولَ^(٥) هُوَ أَوْ غَيْرُهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ كَذَا.

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ التَّقْرِيرِ تَصْرِيْحًا^(٦): أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: فَعَلْتُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا، أَوْ يَقُولَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ: فَعَلَ فُلَانُ^(٧) بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا^(٨)؛ وَلَا يَذْكُرُ إِنْكَارَهُ لِذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْقَوْلِ حُكْمًا لَا تَصْرِيْحًا: مَا^(٩) يَقُولُ الصَّحَابِيُّ - الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ - مَا^(١٠) لَا مَجَانَ لِلِّاجْتِهَادِ فِيهِ، وَلَا لَهُ تَعْلُقٌ بِبَيَانِ لُغَةٍ أَوْ شَرْحٍ غَرِيبٍ؛ كَالإِخْبَارِ

(١) «يَقُولُ: كَذَا، أَوْ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا» سقطت من ج.

(٢) في د: «أَوْ يَقُولُ» بالرَّفع، والمثبت من هـ.

(٣) في ح: «وَعْن». (٤) في ح، م: «أَوْ نَحْوِهِ».

(٥) في د: «أَوْ يَقُولُ» بالرَّفع، والمثبت من هـ.

(٦) «تَصْرِيْحًا» ليست في أ، ب، ج، د، ح، ط، لـ.

(٧) في أ: «فُلَانُ فُلَانُ» بدل: «فَعَلَ فُلَانُ».

(٨) «كَذَا» ليست في ح، ومن قوله: «أَوْ يَقُولَ هُوَ» إلى هنا سقط من طـ.

(٩) في كـ: «أَنْ»، و«مَا» سقطت من أـ. قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شِرْحِ النُّخْبَة (ص ٥٤٨): «(مَا يَقُولُ الصَّحَابِيُّ) قيل: (مَا) مُصْدَرِيَّة، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ (مَا) مُوْصَلَةٌ أَوْ مُوْصَوَّفَةٌ؛ أَيْ: الْحَدِيثُ الَّذِي يَقُولُهُ الصَّحَابِيُّ، أَوْ حَدِيثٌ يَقُولُ فِيهِ الصَّحَابِيُّ».

(١٠) في لـ: «مَمَّا».

عَنِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَّةِ - مِنْ بَدْءِ الْخَلْقِ وَأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ -، أَوِ الْآتِيَّةِ^(١) - كَالْمَلَاحِمِ^(٢) وَالْفِتَنِ وَأَحْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ -.

وَكَذَا إِلْخَبَارُ^(٣) عَمَّا يَحْصُلُ بِفِعْلِهِ^(٤) ثَوَابٌ مَخْصُوصٌ^(٥)،
أَوْ عِقَابٌ مَخْصُوصٌ.

وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ لِأَنَّ إِخْبَارَهُ بِذَلِكَ يَقْتَضِي مُخْبِرًا
لَهُ، وَمَا لَا^(٦) مَجَالٌ لِلْأَجْتِهَادِ فِيهِ يَقْتَضِي مُوقْفًا^(٧) لِلْقَائِلِ بِهِ، وَلَا
مُوقَفَ^(٨) لِلصَّحَابَةِ إِلَّا النَّبِيُّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، أَوْ بَعْضُ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الْكُتُبِ
القَدِيمَةِ، فَلِهُدَا وَقَعَ الْأَحْتِرَازُ عَنِ الْقِسْمِ الثَّانِيِّ، وَإِذَا^(٩) كَانَ
كَذِلِكَ فَلَهُ حُكْمُ مَا لَوْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: فَهُوَ
مَرْفُوعٌ؛ سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا^(١١) سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَنْهُ بِوَاسِطةٍ^(١٢).

(١) في ج، ه: «الآتية».

(٢) قال القاري كتابه في شرح النخبة (ص ٥٥١): «فتح الميم، جمع الملجم، وهو المقتل، والمراد بها الحروب».

(٣) في هـ: «الأخبار». قال القارِي رحمه الله في شرح شرح النخبة (ص ٥٥٢) - بكسر الهمزة: «الهمزة».

فِي دِيْنِ (٤)

(٥) في هـ: «مخصوص» بالجر الممنون، والمثبت من دـ، يـ، كـ.

(٦) فـِي هـِ طـِ: «وـِلـِ» بـِدـِلـِ: «وـِمـِا لـِا».

(٧) في أ : «تُوقَفًا»، وفي ح : «مُوقَفًا» بتخفيف القاف ، والمثبت من د، هـ، ز، ل. قال القاري رَجُلَ اللَّهِ فِي شَرْحِ شِنْجَةِ النُّجْبَةِ (ص ٥٥٢) : «بضم ميم ، وسكون واو وكسر قاف مخففة ، أو مشددة ، أى: معلمًا أو مطلعًا».

(٨) في أ: «ولا توقف».

١٠) في ك: «النبي» . ١١) في ز، ح، ط، ك: «ما» .

(١٢) فـ لـ زـيـادـةـ :ـ (ـأـمـ لـاـ)ـ .ـ

فـ حـاشـةـأـ - خـمـاـ

وفي حاسيه ١ - بحث المصنف - : "تم بع ديد".

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْفِعْلِ حُكْمًا: أَنْ يَفْعَلَ^(١) الصَّحَابِيُّ^(٢) مَا لَا مَجَالَ لِلْأُجْتِهَادِ فِيهِ؛ فَيُنَزَّلُ^(٣) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ عَنِ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} - كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي صَلَاةِ عَلَيِّ فِي^(٤) الْكُسُوفِ: فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَكْثُرُ مِنْ رُكُوعَيْنِ^(٥) -.

وَمِثَالُ الْمَرْفُوعِ مِنَ التَّقْرِيرِ حُكْمًا^(٦) أَنْ يُخْبِرَ الصَّحَابِيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} كَذَا؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الظَّاهِرَ^(٧) أَطْلَاعُهُ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} عَلَى ذَلِكَ؛ لِتَوَفُّرِ دَوَاعِيهِمْ عَلَى سُؤَالِهِ عَنْ^(٨) أُمُورِ دِينِهِمْ، وَلَا إِنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ زَمَانُ نُزُولِ الْوَحْيِ؛ فَلَا يَقَعُ مِنَ الصَّحَابَةِ فِعْلٌ شَيْءٌ وَيَسْتَمِرُونَ عَلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ^(٩) الْفِعْلِ.

وَقَدْ أَسْتَدَلَ جَابِرٌ^(١٠)، وَأَبُو سَعِيدٍ^(١١) عَلَى جَوَازِ الْعَزْلِ^(١٢) كَانُوا يَفْعَلُونَهُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا يُنْهَا عَنْهُ بِأَنَّهُمْ

(١) في ط: «يقول». (٢) «الصَّحَابِيُّ» سقطت من هـ، وـ.

(٣) في أ، ح، ط، ك، م، ونسخة على حاشية د: «فيدل». قال القاري^{حَفَظَهُ اللَّهُ} في شرح شرح النُّخْبَة (ص ٥٥٤): «(فينزل) بتشديد الزاي المفتوحة؛ أي: فيحمل».

(٤) «عَلَيِّي فِي» سقطت من ط.

(٥) انظر: اختلاف الحديث (ص ١٨٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/٢٦).

(٦) «حُكْمًا» ليست في جـ.

(٧) في ل زيادة: «هو». (٨) في أ: «من».

(٩) في د: «مَمْنُوعٌ» بالرَّفْعِ الْمَنْوَنَ، وهو وهم.

(١٠) البخاري (٥٢٠٨)، ومسلم (١٤٤٠).

(١١) في أ زيادة: «الخدرى».

وانظر: البخاري (٢٢٢٩)، (١٤٣٨)، ومسلم (٧٤٠٩)، وفي بعض ألفاظهما ما يقتضي التَّصْرِيحَ بِرَفْعِهِ.

(١٢) في كـ: «بأنه».

لَهَّى عَنْهُ الْقُرْآنُ^(١).

وَيَلْتَحِقُ بِقَوْلِي^(٢) «حُكْمًا»: مَا وَرَدَ بِصِيغَةِ الْكَنَائِيَّةِ فِي مَوْضِعِ الْصِّيَغِ الصَّرِيْحَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ; كَقَوْلِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ، أَوْ يَرْوِيْهِ، أَوْ^(٣) يَنْمِيْهِ، أَوْ يَبْلُغُ بِهِ، أَوْ رِوَايَةً^(٤)، أَوْ رَوَاهُ.

وَقَدْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى الْقَوْلِ مَعَ حَذْفِ الْقَائِلِ، وَيُرِيدُونَ بِهِ^(٥) النَّبِيِّ عَنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ; كَقَوْلِ أَبْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ: «تُقَاتِلُونَ^(٦) قَوْمًا»^(٧). الْحَدِيثُ.

وَفِي كَلَامِ الْخَطِيبِ أَنَّهُ أَصْطَلَاحٌ خَاصٌ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ^(٨).

وَمِنَ الْصِّيَغِ الْمُحْتَمِلَةِ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «مِنَ السُّنْنَةِ كَذَا»، صيغة محتملة للرفع

(١) قال المصنف عَنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ في فتح الباري (٣٠٥/٩): «قال سفيان: لو كان شيئاً يُنهى عنه؛ لنهانا عنه القرآن، فهذا ظاهر في أنَّ سفيان قاله استبطاناً»، وهذه الزيادة من أفراد مسلم.

في حاشية د - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك»، وفي حاشية ك: «بلغ قراءة».

(٢) في ه، و، ز، ك: «بِقَوْلِهِ».

(٣) «أَوْ» ليست من ط.

(٤) «أَوْ رِوَايَةً» سقطت من ي، وفي ب: «أَوْ يَبْلُغُ، أَوْ رِوَايَةً بِهِ»، وفي ج: «أَوْ يَبْلُغُ بِهِ رِوَايَةً»، وفي ه، و، ز: «أَوْ رِوَايَةً، أَوْ يَبْلُغُ بِهِ» بتقديم وتأخير.

(٥) في و، ز: «وَيُرِيدُونَهُ» بدل: «وَيُرِيدُونَ بِهِ».

(٦) في د، ي: «تُقَاتِلُونَ» بالباء والياء، ولم ينقطع في ح.

(٧) لم يُوقف على هذه الرواية بهذه الصيغة، وهي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ عَنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مرفوعة صراحةً في مسند أحمد (١٠٣٩٧).

(٨) انظر: الكفاية (ص ٤١٨).

فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ، وَنَقَلَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِيهِ الْإِتْفَاقُ^(١)؛
قَالَ : «وَإِذَا قَالَهَا غَيْرُ الصَّحَابِيِّ^(٢)؛ فَكَذَلِكَ، مَا لَمْ يُضْفِهَا إِلَى
صَاحِبِهَا - كَسْنَةُ الْعُمَرِيْنِ -».

وَفِي نَقْلِ الْإِتْفَاقِ نَظَرٌ، فَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ
قَوْلَانِ^(٣)، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ : أَبْوَ بَكْرٍ الصَّيْرَفِيِّ مِنَ
الشَّافِعِيَّةِ^(٤)، وَأَبْوَ بَكْرٍ الرَّازِيِّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ^(٥)، وَأَبْنُ حَزْمٍ مِنْ أَهْلِ
الظَّاهِرِ^(٦)، وَأَحْتَجُوا بِأَنَّ السَّنَةَ تَرَدَّدَ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.
وَأَجِبُوا^(٧) : بِأَنَّ أَحْتِمَالَ إِرَادَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيدٌ.

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٨) فِي^(٩) حَدِيثِ
أَبْنِ شِهَابٍ^(١٠) عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ فِي
قِصَّتِهِ^(١١) مَعَ الْحَجَاجِ حِينَ قَالَ لَهُ : «إِنْ كُنْتَ^(١٢) تُرِيدُ السَّنَةَ ؟

(١) التقصي لما في الموطأ من حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عبد البر (ص ١٦١).

(٢) في أ، ب، ط، ك، ونسخة على حاشية د: «التابعى» بدل: «غير الصحابي»، وفي نسخة على حاشية ك: «غير الصحابي».

(٣) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٣٢٩/٢)، وشرح التَّبَرِّصَةِ وَالْتَّذَكْرَةِ للعراقيِّ (١٩٧/١).

(٤) انظر: التَّبَرِّصَةِ فِي أَصْوَلِ الْفَقَهِ (ص ٣٣١).

(٥) انظر: الفصول في الأصول (١٩٧/٣).

(٦) انظر: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ (٧٢/٢).

(٧) في أ: «واحتجوا».

(٨) برقم (١٦٦٢).

(٩) في ب، ج، د، ل: «من»، وفي نسخة على حاشية د: «في».

(١٠) في ح: «هشا»، وهو تصحيف.

(١١) في ك: «قصة».

(١٢) في ح: «إنْ كُنْتَ» مكررة.

فَهَجَرَ بِالصَّلَاةِ» : قَالَ أَبْنُ شِهَابٍ : «فَقُلْتُ لِسَالِمَ : أَفَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ^(١) : وَهُلْ يَعْنُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنْتَهُ ؟!» .

فَنَقَلَ سَالِمُ - وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَحَدُ الْحُفَاظِ مِنَ التَّابِعِينَ - عَنِ الصَّحَابَةِ : أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا السُّنْنَةَ ; لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ^(٢) .

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنْ^(٣) كَانَ مَرْفُوعًا فَلِمَ لَا يَقُولُونَ فِيهِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَجَوَابُهُ : إِنَّهُمْ تَرَكُوا الْجَزْمَ بِذَلِكَ تَوْرُعًا وَاحْتِيَاطًا .

وَمِنْ هَذَا : قَوْلُ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ : «مِنَ السُّنْنَةِ : إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الشَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحِ^(٤) . قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : «لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ : إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» ، أَيْ : لَوْ قُلْتُ : لَمْ أَكُذِّبْ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : «مِنَ السُّنْنَةِ» هَذَا مَعْنَاهُ ، لَكِنَّ إِبْرَادَهُ بِالصِّيغَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الصَّحَابِيُّ^(٥) أَوْلَى .

وَمِنْ ذَلِكَ : قَوْلُ الصَّحَابِيِّ : «أُمِرْنَا بِكَذَا» ، أَوْ : «نُهِيَّنَا^(٦) عَنْ كَذَا» ، فَالْخِلَافُ فِيهِ كَالْخِلَافِ فِي^(٧) الَّذِي قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ

(١) فِي هِ : «قَالَ» .

(٢) فِي حَاشِيَةِ أَ ، وَ - بِخَطْ الْمُصْنَفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ» .

(٣) فِي أَ ، حَ : «إِذَا» .

(٤) فِي طَ ، يِ : «الصَّحِيحَيْنِ». وَهُوَ فِي الْبَخَارِيِّ (٥٢١٤) ، وَمُسْلِمَ (١٤٦١) .

(٥) فِي وَ ، زِ : «الصَّحَابَةِ» .

(٦) فِي طَ : «وُنْهِيَّنَا» .

(٧) «فِي» لَيْسَ فِي أَ ، حَ .

ذَلِكَ (١) يَنْصَرِفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ طَائِفَةً (٢) تَمَسَّكُوا (٣) بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ غَيْرُهُ، كَأَمْرِ الْقُرْآنِ، أَوِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ بَعْضِ الْخُلَفَاءِ، أَوِ الْأَسْتِبْنَابِاطِ !

وَأَجِيبُوا: بِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَمَا عَدَاهُ مُحْتَمِلٌ لَكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ مَرْجُوحٌ.

وَأَيْضًا: فَمَنْ (٤) كَانَ فِي طَاعَةِ رَئِيسٍ إِذَا قَالَ: أُمِرْتُ؛ لَا يَقِنُهُ (٥) عَنْهُ أَنَّ أَمْرَهُ إِلَّا رَئِيسُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَظْنَ (٧) مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا (٨) ! فَلَا أُخْتِصَاصٌ لَهُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بَلْ هُوَ مَذْكُورٌ فِيمَا لَوْ صَرَّحَ فَقَالَ: أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا، وَهُوَ أَحْتِمَالٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَيَّ عَدْلٌ عَارِفٌ بِاللُّسَانِ، فَلَا يُطْلِقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ التَّحْقِيقِ (٩) .

(١) في ط زيادة: «لِمْ».

(٢) وهو المنسوق عن أبي بكر الإماميلي. انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٩).

(٣) في د: «وتمسکوا».

(٤) في ط: «من».

(٥) في ح: «لا يعلم».

(٦) في د: «الرَّئِيس»، وفي نسخة على حاشيتها: «رَئِيسُهُ».

(٧) في أ، د، و: «يُظْنَ» بضم اليماء وفتح الظاء، والمثبت من ه، ز، ط. قال القاري رحمه الله

في شرح شرح النُّخْبَة (ص ٥٧١): «أَيْ: الرَّاوِي».

(٨) في ج، ي: «بِأَمْرٍ أَمْرًا» بالمد وكسر الميم، والمثبت من ك.

(٩) في و، ز، ح، ي، ك: «التحقيق».

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ: «كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا»، فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا
- كَمَا تَقَدَّمَ -

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَحْكُمَ الصَّحَابِيُّ عَلَى فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ بِأَنَّهُ
طَاعَةُ لِلَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ، أَوْ مَعْصِيَةُ، كَقَوْلِ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ
الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ؛ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١)، فَلَهُذَا^(٢) حُكْمُ
الرَّفْعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا تَلَقَّاهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤).

الموقوف وأقسامه (أو) يَنْتَهِي^(٥) عَايَةُ الْإِسْنَادِ (إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَلِكَ) أَيْ: مِثْلُ
مَا تَقَدَّمَ فِي^(٦) كَوْنِ الْلَّفْظِ يَقْتَضِي التَّضْرِيحَ بِأَنَّ الْمَنْقُولَ هُوَ مِنْ
قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، أَوْ مِنْ فِعْلِهِ، أَوْ مِنْ تَقْرِيرِهِ، وَلَا يَجِيءُ فِيهِ جَمِيعُ
مَا تَقَدَّمَ، بَلْ مُعْظَمُهُ.

وَالْتَّشْبِيهُ لَا يُسْتَرِطُ^(٧) فِيهِ الْمُسَاوَاهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ^(٨).

ولَمَّا أَنَّ^(٩) كَانَ هَذَا الْمُخْتَصُّ شَامِلًا لِجَمِيعِ أَنْوَاعِ عُلُومٍ^(١٠) تعريف الصحابي

(١) ذكره البخاري معلقاً (٢٧/٣)، وأخرجه موصولاً أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذني (٦٨٦)، والنَّسائِيُّ (٢١٨٨)، وابن ماجه (١٦٤٥).

(٢) في هـ، وـ: «فَهُذَا». (٣) في هـ، وـ، زـ: «حُكْمِهِ».

(٤) في حاشية أـ، دـ، وـ - بخُطِّ المُصَنَّفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٥) في بـ، جـ، هـ: «تَنْتَهِي»، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أـ، حـ، لـ.

(٦) في دـ: «مِنْ» وَفِي نَسْخَةٍ عَلَى حَاشِيَتِهَا: «فِي».

(٧) في هـ، وـ، طـ: «تَشْتَرِطُ»، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي حـ.

(٨) في أـ، بـ، هـ، يـ، كـ، وَنَسْخَةٌ عَلَى حَاشِيَتِهَا: «وَجْهٌ».

(٩) «أَنْ» لَيْسَتْ فِي وـ، زـ، يـ، كـ. قَالَ اللَّقَائِيُّ كَلَّا فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص: ١٢٩٩): «إِسْقَاطُ (أَنْ) صَوَابٌ؛ لِأَنَّ (لَمَّا) مُخْتَصَّ بِالْجَمْلِ الْفُعْلِيَّةِ الْمَاضِيَّةِ حَقِيقَةٌ أَوْ حَكْمًا، وَ(أَنْ) مُوجَبَةٌ لِلتَّأْوِيلِ بِالْأَسْمَاءِ الْمَنَافِيِّ لِلْفَعْلِ».

(١٠) «عُلُومٍ» لَيْسَتْ فِي أـ.

الْحَدِيثِ؛ أَسْتُطُرِدُ^(١) مِنْهُ إِلَى تَعْرِيفِ الصَّحَابِيِّ: مَا هُوَ؟ فَقُلْتُ: (وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ - وَلَوْ تَخَلَّتِ رِدَّةُ^(٣) الْأَصْحَحِ^(٣) -).

وَالْمُرَادُ بِاللِّقَاءِ^(٤): مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمُجَالَسَةِ^(٥) وَالْمُمَاشَةِ وَوُصُولِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يُكَالِمْهُ^(٦)، وَيَدْخُلُ^(٧) فِيهِ رُؤْيَةُ^(٨) أَحَدِهِمَا الْآخَرَ؛ سَوَاءً كَانَ^(٩) ذَلِكَ^(١٠) بِنَفْسِهِ أَوْ^(١١) بِعَيْرِهِ^(١٢).

وَالْتَّعْبِيرُ بِ«اللُّقِيِّ»^(١٣) أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: الصَّحَابِيُّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُ^(١٤) يُخْرُجُ أَبْنَ أُمٍّ مَكْتُومٍ وَنَحْوَهُ مِنَ الْعُمَيَانِ، وَهُمْ صَحَابَةُ بِلَا تَرْدِدٍ، وَاللُّقِيُّ^(١٥) فِي هَذَا التَّعْرِيفِ كَالْجِنْسِ،

(١) في ج، و: «استطردت».

(٢) في ل: «فيه»، وفي نسخة على حاشيتها: «منه».

(٣) في أ: «على».

(٤) في ط: «باللقي».

(٥) في أ: «بالمجالسة».

(٦) في د: «يكلمه».

(٧) في ح، ط، ي، م: «وتدخل»، ولم ينقطع في هـ.

(٨) في ط: «رواية».

(٩) في هـ: «أكان».

(١٠) «ذلِكَ» ليس في كـ.

(١١) في ب، ج، هـ، و، ز: «أم».

(١٢) في ط: «غيره». ومثال ما ذكره المُصنِّف: «الْأَطْفَالُ الَّذِينَ حُمِلُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَلَوْ لَتَّهَنِيكَ». قَضَاءُ الْوَظَرِ لِلْقَانِي (ص ١٣٠٧).

(١٣) في د: «باللقاء» وفي نسخة على حاشيتها: «باللقي».

(١٤) في ج: «لكونه».

(١٥) في ح: «واللقاء».

وَقَوْلِيٌّ: «مُؤْمِنًا^(١)»؛ كَالْفَصْلِ، يُخْرُجُ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْلَّقَاءُ
الْمَذْكُورُ^(٢)، لَكِنْ^(٣) فِي حَالٍ^(٤) كَوْنِهِ كَافِرًا.

وَقَوْلِيٌّ: «بِهِ»؛ فَصْلٌ ثَانٌ، يُخْرُجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا لَكِنْ^(٥) بِغَيْرِهِ
مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، لَكِنْ: هَلْ يُخْرُجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا^(٦) بِأَنَّهُ سَيَبْعَثُ وَلَمْ
يُدْرِكِ الْبِعْثَةَ؟ فِيهِ نَظَرٌ!

وَقَوْلِيٌّ: «وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ»؛ فَصْلٌ ثَالِثٌ، يُخْرُجُ مَنِ
أُرْتَدَ بَعْدَ أَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا وَمَاتَ عَلَى الرِّدَّةِ؛ كَعُبَيْدِ اللَّهِ^(٧) بْنِ
جَحْشٍ^(٨)، وَأَبْنِ خَطَلٍ.

وَقَوْلِيٌّ: «وَلَوْ تَخَلَّتْ رِدَّةً»؛ أَيْ: بَيْنَ لُقِيَّهِ لَهُ مُؤْمِنًا بِهِ^(٩)
وَبَيْنَ مَوْتِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّ أَسْمَ الصُّحْبَةِ بَاقِ لَهُ، سَوَاءً^(١٠)
رَجَعَ^(١١) إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَيَاتِهِ^(١٢) أَمْ^(١٣) بَعْدَهُ، سَوَاءً لَقِيَهُ
ثَانِيًّا أَمْ لَا!

(١) في أ، ج، و، ز، ح، ط، ي، ك زيادة: «بِهِ».

(٢) «الْمَذْكُورُ» ليس في ج. (٣) في ج: «ولكن».

(٤) في ي: «حالة». (٥) «لَكِنْ» ليس في ز.

(٦) في ج زиادة: «بِهِ»، وهو وهم.

(٧) في ط: «كَعَبَ اللَّهُ»، وهو وهم؛ لأنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ حِجْشَ صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، وعَبْدُ اللَّهِ أَخْوَهُ هُوَ الَّذِي تَنَصَّرَ الْأَسْتِعْبَابُ لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١٥٩٣/٤)، الْطَّبَقَاتُ الْكَبِيرَى لِلْسُّبُكَى^(٣) (٨٤/٣).

(٨) في ج: «جَحْشٍ» بضمِّ الجيم، والمثبت من ك.

(٩) «بِهِ» سقطت من هـ.

(١٠) في ج: «سَوَاءً» بِالْتَّصْبِيبِ الْمِنْوَنَ، والمثبت من د، و، ك.

(١١) في هـ، م: «أَرْجَعَ».

(١٢) في ج زيادة: «بِهِ».

(١٣) في د، ط، ي، ك، لـ: «أَوْ». (١٤) في أ، ج، هـ، م: «الْأَقْيَهِ».

وَقَوْلِي : «فِي ^(١) الْأَصْحَحِ»؛ إِشَارَةً إِلَى الْخِلَافِ فِي الْمَسَأَلَةِ.

وَيَدْلُلُ عَلَى رُجْحَانِ الْأَوَّلِ: قِصَّةُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِمَّنْ أَرْتَدَ، وَأُتْيَ بِهِ إِلَى أَبِيهِ بَكْرِ الصَّدِيقِ أَسِيرًا، فَعَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَبِيلَ مِنْهُ ذَلِكَ ^(٢)، وَزَوْجُهُ ^(٣) أُحْتَهُ ^(٤)، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدُ عَنْ ذِكْرِهِ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَا عَنْ ^(٥) تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ فِي الْمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا ^(٦).

تَنْبِيَهَانِ ^(٧) :

لَا خَفَاءَ بِرُجْحَانِ ^(٨) رُتْبَةٌ مَنْ لَازَمَهُ ^{بِكَلَّهِ}، وَقَاتَلَ مَعَهُ، أَوْ قُتِلَ ^(٩) تَحْتَ رَأْيَتِهِ؛ عَلَى مَنْ لَمْ يُلَازِمْهُ، أَوْ لَمْ ^(١٠) يَحْضُرْ مَعَهُ مَشْهَدًا، وَعَلَى ^(١١) مَنْ كَلَّمَهُ يَسِيرًا، أَوْ مَاشَاهُ قَلِيلًا، أَوْ رَأَهُ عَلَى بُعْدٍ، أَوْ فِي حَالِ الْطَّفُولِيَّةِ؛ وَإِنْ كَانَ شَرْفُ الصُّحْبَةِ حَاصِلًا لِلْجَمِيعِ.

(١) «فِي» سقطت من ط.

(٢) «ذَلِكَ» ليست في و.

(٣) في ط : «فزوّجه».

(٤) ذكر هذه القصة غير واحد، منهم ابن سعد في الطبقات (١١/٧)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٩٠/٢).

(٥) في ك : «فِي».

(٦) في حاشية أ - بخط المُصَنِّف - : «ثم بلغ كذلك».

(٧) في ي زيادة : «أَحَدَهُمَا».

(٨) في ي ، ك : «فِي رجحان».

(٩) في ح : «قتل» بفتح القاف ، والمثبت من ب ، ك.

(١٠) «لَمْ» ليست في ط.

(١١) في أ : «أَوْ عَلَى».

وَمَنْ لَيْسَ لَهُ مِنْهُمْ^(١) سَمَاعٌ مِنْهُ؛ فَحَدِيثُهُ مُرْسَلٌ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةُ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَعْدُودُونَ فِي الصَّحَابَةِ؛ لِمَا نَالُوهُ^(٣) مِنْ شَرَفِ الرُّؤْيَا^(٤).

بِمَ ثَبَّتُ الصَّحَابَةُ؟ ثَانِيَهُمَا: يُعْرَفُ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا بِالْتَّوَاتِرِ، أَوِ الْإِسْتِفَاضَةِ، أَوِ الشُّهْرَةِ^(٥)، أَوِ إِخْبَارِ^(٦) بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوْ بَعْضِ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ، أَوِ إِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ صَحَابِيٌّ؛ إِذَا كَانَ^(٧) دَعْوَاهُ ذَلِكَ يَدْخُلُ^(٨) تَحْتَ الْإِمْكَانِ^(٩)!

وَقَدْ أَسْتَشْكَلَ هَذَا الْأَخِيرُ جَمَائِعَهُ^(١٠) مِنْ حَيْثُ إِنَّ دَعْوَاهُ ذَلِكَ نَظِيرُ دَعْوَى^(١١) مَنْ قَالَ: أَنَا عَدْلٌ!

(١) «مِنْهُمْ» ليست في يـ.

(٢) في جـ: «وهو».

(٣) في هـ: «نالهم».

(٤) في حاشية دـ - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٥) في طـ: «والاستفاضة والشهرة». قال القاريـ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرْحِ شِرْحِ التُّخْبَةِ (ص ٥٩١): «أَوِ الشُّهْرَةُ): بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الْمُسْتَفِيَضَ يَكُونُ فِي ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ سَوَاء، وَالْمُشْهُورُ: أَعْمَّ مِنْ ذَلِكَ»، وَقَالَ اللَّقَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ١٣١٥): «(أَوِ الشُّهْرَةُ) بَعْدَ قَوْلِهِ: (أَوِ الْإِسْتِفَاضَةُ); يَشْعُرُ بِتَغَيِّرِهِمَا، وَهُوَ رَأْيُ بَعْضِهِمْ، قِيلُ: وَعَلَيْهِ فَالْإِسْتِفَاضَةُ: دُورَانُ الْخَبَرِ عَلَى أَلْسِنَةِ جَمِيعِ كَثِيرٍ لَمْ يَلْعَمْ حَدَّ التَّوَاتِرِ، وَالْشَّهْرَةُ: دُورَانُ الْخَبَرِ عَلَى أَلْسِنَةِ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ فَأَكْثَرُ، مَا لَمْ يَلْعَمْ عَدْدَ التَّوَاتِرِ».

(٦) في لـ: «أَوِ إِخْبَارٍ».

(٧) في هـ، وـ، زـ: «كانت».

(٨) في هـ، زـ، طـ، لـ، مـ: «تَدْخُلٌ».

(٩) أيـ: أَنْ يَقُولُ - إِذَا كَانَ ثَابِتُ الْعِدَالَةِ وَالْمُعَاوِرَةِ - : أَنَا صَحَابِيٌّ. الإِصَابَةُ لِلْمُصْنَفِ (٢٠/١).

(١٠) وَمِنْ أَسْتَشْكَلَهُ ابْنُ الْفَقَاطِنِ الْفَاسِيِّ. انْظُرُ: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِلْزَّرْكَشِيِّ (٦/١٩٨).

(١١) «دَعْوَى» ليست في أـ.

وَيَحْتَاجُ^(١) إِلَى تَأْمُلٍ^(٢) !!

**(أو) يَنْتَهِي^(٣) غَایَةُ الْإِسْنَادِ إِلَى التَّابِعِيِّ، وَهُوَ مَنْ لَقِيَ
الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ^(٤)، وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِاللُّقِيِّ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ؛ إِلَّا قِيَدٌ^(٤)
الإِيمَانِ بِهِ؛ فَذَلِكَ خَاصٌ بِالنَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}.**

وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ؛ خِلَافًا لِمَنِ اسْتَرَطَ فِي التَّابِعِيِّ طُولَ^(٥)
الْمُلَازَمَةِ^(٦)، أَوْ صِحَّةَ السَّمَاعِ^(٧)، أَوْ التَّمْيِيزِ^(٨).

**وَبَقِيَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ طَبَقَةٌ^(٩) أُخْتِلِفَ فِي إِلْحَاقِهِمْ
بِأَيِّ الْقِسْمَيْنِ، وَهُمُ الْمُخْضَرُمُونَ^(١٠) الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ
وَالإِسْلَامَ، وَلَمْ يَرَوُا النَّبِيَّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، فَعَدَّهُمْ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
الصَّحَابَةِ^(١١)، وَأَدَّعَى عِيَاضُ، وَغَيْرُهُ أَنَّ أَبْنَ عَبْدِ الْبَرِّ يَقُولُ: إِنَّهُمْ**

(١) في ح: «ويحتاج» بضم الياء، والمثبت من ك.

(٢) قال القاري^{رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ} في شرح النخبة (ص ٥٩٤): «أي: جواز مثل هذا الذي يقتضي الدور».

(٣) في ب، ج، ه، و: «تنتهي»، ولم ينقطع في أ.

(٤) في و: «قِيْدٌ بالرَّفْعِ، والمثبت من ج، د.

(٥) في ك: «طُولٌ» بالرَّفْعِ، والمثبت من أ، ج، د.

(٦) وهو اختيار الخطيب. انظر: الكفاية (ص ٢٢).

(٧) وهو الذي استظرفه ابن كثير من كلام الحاكم. انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٥)، الباعث الحيث لابن كثير (ص ٣٨١).

(٨) اشترط ابن حبان أن يكون حين رؤيته إياه في سن مَنْ يحفظ عنه. انظر: الثقات لابن حبان (٦/٢٧٠).

(٩) في د، ه، و، ز زيادة: «أُخْرَى».

(١٠) في ب زيادة: «مِنْ».

(١١) الاستيعاب (١/٢٤).

صَحَابَةُ ! وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ^(١) أَفْصَحَ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ بِأَنَّهُ^(٢) إِنَّمَا أَوْرَدُهُمْ لِيَكُونَ كِتَابُهُ جَامِعًا^(٣) مُسْتَوْعِبًا لِأَهْلِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ^(٤).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ مَعْدُودُونَ فِي كِبَارِ التَّابِعِينَ، سَوَاءً عُرِفَ^(٥) أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ كَانَ مُسْلِمًا فِي زَمِنِ النَّبِيِّ^(٦) - كَالنَّجَاشِيِّ - أَمْ^(٧) لَا^(٨)؟

لَكِنْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ^{وَسَلَّمَ} لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ كُشِّفَ لَهُ عَنْ جَمِيعِ مَنْ فِي الْأَرْضِ فَرَأَهُمْ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ^(٩) فِي حَيَاتِهِ^(٩) إِذْ ذَاكَ^(١٠) - وَإِنْ لَمْ يُلَاقِهِ - فِي الصَّحَابَةِ؛ لِحُصُولِ^(١١) الرُّؤْيَاةِ مِنْ جَانِبِهِ^(١٢) وَسَيِّدِهِ^(١٣).

فَالْقِسْمُ (الْأَوَّلُ)

(١٤) مِمَّا (١٥) تَقْدَمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَقْسَامِ

(١) فِي بِ: «الْكِتَبِ».

(٢) «بِأَنَّهُ» سقطت من ك.

(٣) «جَامِعًا» ليس في م.

(٤) الاستيعاب (٢٤/١).

(٥) في ج، ل: «أُعْرَف».

(٦) في أ، ك: «رَسُولُ اللَّهِ».

(٧) في ط: «أَوْ».

(٨) «بِهِ» سقطت من ط، ل.

(٩) «فِي حَيَاتِهِ» ليس في ي.

(١٠) «إِذْ ذَاكَ» ليس في أ، ب، ط، ل، م.

(١١) في د: «بِحُصُولِ».

(١٢) في ه، و، ز: «فِي حَيَاتِهِ» بدل: «مِنْ جَانِبِهِ».

(١٣) في ه زِيادة: «مِنْ جَانِبِهِ».

وَفِي حَاشِيَةِ أَ، د - بِخَطْلِ الْمُصْنَفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(١٤) في أ، ه: «وَالْقِسْمُ»، وَفِي ط: «الْقِسْمُ» مِنْ غَيْرِ فَاءِ.

(١٥) في ب: «مَا».

الثَّلَاثَةِ - وَهُوَ مَا يَنْتَهِي^(١) إِلَيْهِ^(٢) غَايَةُ الْإِسْنَادِ^(٣) - هُوَ^(٤) :
(الْمَرْفُوعُ)، سَوَاءٌ كَانَ^(٥) ذَلِكَ الْإِنْتَهَاءُ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ أَمْ لَا .
(وَالثَّانِي: الْمَوْقُوفُ)؛ وَهُوَ مَا انْتَهَى إِلَى الصَّحَابِيِّ .
(وَالثَّالِثُ: الْمَقْطُوعُ)؛ وَهُوَ مَا يَنْتَهِي^(٦) إِلَى التَّابِعِيِّ .
(وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ) مِنْ أَتَبَاعِ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ (فِيهِ)
- أَيْ: فِي التَّسْمِيَّةِ - **(مِثْلُهُ)** أَيْ: مِثْلُ مَا يَنْتَهِي^(٧) إِلَى التَّابِعِيِّ
فِي تَسْمِيَّةِ جَمِيعِ ذَلِكَ مَقْطُوعًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «مَوْقُوفٌ^(٨) عَلَى
فُلَانٍ» .

فَحَاصَلَتِ التَّفْرِقَةُ فِي الْأَصْطِلَاحِ بَيْنَ الْمَقْطُوعِ وَالْمُنْقَطِعِ؛
فَالْمُنْقَطِعُ مِنْ مَبَاحِثِ الْإِسْنَادِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْمَقْطُوعُ مِنْ مَبَاحِثِ
الْمَتْنِ كَمَا تَرَى .

وَقَدْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ هَذَا فِي مَوْضِيْعِ هَذَا^(٩)، وَبِالْعَكْسِ^(١٠)؛
تَجَوَّزاً عَنِ الْأَصْطِلَاحِ .

(١) في ه، و، ز، ط، م: «تنتهي»، وفي د: بالياء والتاء، ولم ينقطع في أ.

(٢) في ج: « فيه»، وفي نسخة على حاشية ي: «إلى النبي ﷺ».

(٣) في ج زيادة: «إلى النبي ﷺ».

(٤) في ب: « وهو» باللواو.

(٥) في ه، ل: «أكان».

(٦) في ه، و، ز، ك: «انتهى».

(٧) في و: « تنتهي»، وهو تصحيف.

(٨) في أ، د: «موقفاً».

(٩) أي: المقطوع في موضع المنقطع؛ منهم: الإمام الشافعى. انظر: الأم (٣٢٥/٧).

(١٠) كالبرديحي. انظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١٨٦/١)

(وَيُقَالُ لِلْأَخِيرَيْنِ) أَيِّ: الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ؛ (الْأَثَرُ)^(١).

(وَالْمُسْنَدُ) - فِي قَوْلِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: هَذَا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ - ؛

هُوَ: (مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَنَدٍ ظَاهِرٌ^(٢) الْإِتْصَالُ).

المسند

فَقُولِيٌّ: «مَرْفُوعٌ كَالْجِنْسِ»، وَقَوْلِيٌّ: «صَحَابِيٌّ كَالْفَضْلِ»، يَخْرُجُ^(٣) بِهِ مَا رَفَعَهُ التَّابِعِيُّ؛ فَإِنَّهُ مُرْسَلٌ، أَوْ مَنْ دُونَهُ؛ فَإِنَّهُ مُعْضَلٌ أَوْ مُعَلَّقٌ.

وَقَوْلِيٌّ: «ظَاهِرُ الْإِتْصَالِ» يُخْرُجُ^(٤) مَا ظَاهِرُهُ الْإِنْقِطَاعُ، وَيُدْخِلُ مَا فِيهِ الْأَحْتِمَالُ، وَمَا يُوجَدُ فِيهِ حَقِيقَةُ الْإِتْصَالِ مِنْ بَابِ أَوْلَى^(٥).

وَيَقُولُونَ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالظُّهُورِ: أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ الْخَفِيَّ - كَعَنْعَنَةِ الْمُدَلِّسِ وَالْمُعَاصِرِ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ لُقْيُهُ - لَا يُخْرِجُ الْحَدِيثَ عَنْ كَوْنِهِ مُسْنَدًا؛ لِإِطْبَاقِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ خَرَجُوا الْمَسَانِيدَ^(٦) عَلَى ذَلِكَ.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ مُوَافِقُ لِقَوْلِ الْحَاكِمِ: «الْمُسْنَدُ^(٧)»: مَا رَوَاهُ

(١) «وَيُقَالُ لِلْأَخِيرَيْنِ أَيِّ: الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ؛ الْأَثَرُ» سقطت من ب، ج، هـ، ز، لـ، وفي أـ، دـ، طـ ونسخة على حاشية لـ: «وَيُقَالُ لِلْأَخِيرَيْنِ: الْأَثَرُ، أَيِّ: الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ» بتقديم وتأخير، وفي دـ: «الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ» بالرَّفعِ والجَرِّ فيهما، والضبط المثبت من كـ.

(٢) في طـ: «ظَاهِرٌ».

(٣) في حـ: «تَخْرُجٌ»، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي مـ.

(٤) في هـ، وـ، زـ زيادة: «بِهِ».

(٥) في جـ، دـ، وـ، زـ، يـ: «الْأَوْلَى».

(٦) في وـ، زـ: «الْمَسَانِيدَ».

(٧) في نسخة على حاشية حـ: «إِنَّ الْمُسْنَدَ».

الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ يَظْهِرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَكَذَا شَيْخُهُ عَنْ شَيْخِهِ،
مُتَّصِلًا إِلَى صَحَابِيًّا^(١)، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).
وَأَمَّا الْخَطِيبُ فَقَالَ: «الْمُسْنَدُ: الْمُتَّصِلُ»^(٣).

فَعَلَى هَذَا: الْمَوْفُوفُ إِذَا جَاءَ بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ يُسَمَّى^(٤) عِنْدَهُ
مُسْنَدًا، لَكِنْ قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَأْتِي، لَكِنْ^(٥) بِقِلَّةٍ».

وَأَبْعَدَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ حَيْثُ قَالَ: «الْمُسْنَدُ: الْمَرْفُوعُ»^(٦) وَلَمْ
يَتَعَرَّضْ لِلْإِسْنَادِ؛ فَإِنَّهُ يَصُدُّ عَلَى الْمُرْسَلِ وَالْمُعَضَلِ وَالْمُنْقَطِعِ
إِذَا كَانَ الْمَتْنُ مَرْفُوعًا! وَلَا قَائِلَ بِهِ^(٧).

(فَإِنْ قَلَ عَدَدُهُ) أَيْ: عَدْدُ رِجَالِ السَّنَدِ^(٨): **(فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِي**
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ الْعَدْدِ الْقَلِيلِ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَنَدٍ^(٩) آخَرَ يَرِدُ بِهِ
ذَلِكَ الْحَدِيثُ^(١٠) بِعِينِهِ بَعْدَ كَثِيرٍ، **(أَوْ)** يَنْتَهِي **(إِلَى إِمَامٍ)** مِنْ أَئِمَّةِ
الْحَدِيثِ **(ذِي صِفَةِ عَلِيَّةٍ)**; كَالْحِفْظِ، وَالْفِقْهِ، وَالضَّبْطِ،

(١) في أ: «الصحابي».

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٦).

(٣) الكفاية (ص ٢١).

(٤) في أ: «سمى».

(٥) «لَكِنْ» ليس في هـ.

(٦) التمهيد (١/٢٥).

(٧) في حاشية أ، د، و - بخُطّ المُصَنَّفِ -: «ثم بلغ كذلك»، وفي حاشية ل - بخُطّه
أيضاً -: «ثم بلغ قراءة وبحثاً. كتبه: ابن حجر».

(٨) في هـ، ط: «المسند».

(٩) في هـ: «مسند».

(١٠) في د: «الْحَدِيثَ بِالنَّصْبِ»، وهو وهم، وفي ط: «الْعَدْدُ» بدل: «الْحَدِيثُ».

وَالنَّصْنِيفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُقْتَضِيَّةِ لِلتَّرْجِيحِ؛ (كُشْعَبَةَ)،
وَمَالِكِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالبَّخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَنَحْوِهِمْ^(١).

العلو المطلق (فَالْأَوَّلُ)

- وَهُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - : (العلو)
المُظْلَقُ، فَإِنْ أَتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ سَنَدُهُ صَحِيحًا؛ كَانَ الْغَایَةَ^(٢)
 الْقُصْوَى، وَإِلَّا فَصُورَةُ الْعُلُوِّ فِيهِ مَوْجُودَةٌ مَا لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا،
 فَهُوَ كَالْعَدَمِ^(٣).

العلو النسبي (والثاني) العلو (النَّسِيِّيُّ)؛ وَهُوَ مَا يَقْلُلُ الْعَدْدُ فِيهِ إِلَى ذَلِكَ
 الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَ الْعَدْدُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى مُنْتَهَاهُ كَثِيرًا.

وَقَدْ عَظَمْتُ رَغْبَةُ الْمُتَّأْخِرِينَ فِيهِ، حَتَّى غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ
 مِنْهُمْ، بِحِينَتِ أَهْمَلُوا إِلَاشْتِغَالَ بِمَا هُوَ أَهْمَمُ مِنْهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْعُلُوُّ مَرْغُوبًا فِيهِ؛ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى الصَّحَّةِ وَقِلَّةِ
 الْخَطَايَا؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ رَأَوْ مِنْ رِجَالِ الْإِسْنَادِ إِلَّا وَالْخَطَايَا جَائِزُ
 عَلَيْهِ، فَكُلَّمَا كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ وَطَالَ السَّنَدُ؛ كَثُرَتْ مَظَانُ التَّجْوِيزِ،
 وَكُلَّمَا^(٤) قَلَّتْ؛ قَلَّتْ.

فَإِنْ كَانَ فِي النُّزُولِ مَزِيَّةً^(٥) لَيْسَتْ فِي الْعُلُوِّ - كَأَنْ يَكُونَ^(٦)

(١) في أ: «وغيرهم».

(٢) في م: «غاية».

(٣) في ل: «كالمعدوم»، وفي نسخة على حاشيتها: «كالعدم».

(٤) في أ: «وكما».

(٥) في ج، هـ: «مزية» بالنَّصْبِ الْمُنْوَنَ، والمثبت من د، و، كـ.

(٦) في و، يـ: « تكون»، وفي لـ: بالياء والباء، ولم ينقطع في أـ، هـ، زـ.

رِجَالُهُ أَوْتَقَ مِنْهُ، أَوْ أَحْفَظَ، أَوْ أَفْقَهَ^(١)، أَوْ الْإِتَّصَالُ فِيهِ أَظْهَرَ^(٢) - فَلَا تَرَدُّ^(٣) فِي أَنَّ النُّزُولَ^(٥) حِينَئِذٍ^(٦) أَوْلَى.

وَأَمَّا مَنْ رَجَحَ النُّزُولَ مُطْلَقاً، وَأَحْتَاجَ بِأَنَّ كَثْرَةَ الْبَحْثِ تَقْتَضِيَ الْمَشَقَّةَ فَيَعُظُّمُ الْأَجْرُ^(٧)؛ فَذَلِكَ تَرْجِيحٌ بِأَمْرٍ أَجْنَبِيٍّ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ^(٨).

(وَفِيهِ) أيٌ: **الْعُلُوُّ**^(٩) النَّسْبِيُّ (المُوَافَقَةُ؛ وَهِيَ: الْوُصُولُ إِلَى المُوَافَقَةِ) شَيْخُ أَحَدِ الْمُصَنَّفِينَ مِنْ عَيْرِ طَرِيقِهِ^(١٠) أيٌ: الْطَّرِيقُ الَّتِي تَصِلُ إِلَى ذَلِكَ الْمُصَنَّفِ الْمُعَيْنِ.

مِثَالُهُ: ^(١١) رَوَى الْبُخَارِيُّ: عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ مَالِكٍ حَدِيثًا...، فَلَوْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قُتَيْبَةَ^(١٢) ثَمَانِيَّةُ، وَلَوْ رَوَيْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ^(١٣) بِعِيْنِهِ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ، عَنْ قُتَيْبَةَ - مَثَلًاً - لَكَانَ^(١٤) بَيْنَنَا وَبَيْنَ قُتَيْبَةَ فِيهِ^(١٥) سَبْعَةُ^(١٦).

(١) في ب، و: «أَوْتَقُ، أَحْفَظُ، أَفْقَهُ» كلها بالرَّفع، والمثبت من أ، ج، ح، ك.

(٢) في ب، و: «أَظْهَرُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ح.

(٣) في أ، ي، ك: «يُتَرَدِّدُ». (٤) «فِيهِ» ليست في و.

(٥) في د: «فَلَا تَرَدَّدْ أَنْ يَكُونُ»، وفي نسخة على حاشيتها: «فَلَا يَتَرَدَّدْ فِي أَنَّ النُّزُولَ». (٦) «حِينَئِذٍ» ليست في ح.

(٧) عزاه الرَّأْمَهْرُمُزِيُّ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ. انظر: الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ (ص ٢١٦)، وِمَقْدِمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٦٤).

(٨) في حاشية د - بِخَطْهِ الْمُصَنَّفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٩) في ه، ز: «فِي الْعُلُوِّ». (١٠) في أ: «الَّذِي».

(١١) في د زِيَادَة: «الْوَلَوْ».

(١٢) في ب زِيَادَة: «فِيهِ».

(١٤) في أ، ب: «كَانَ».

(١٦) في د: «سَتَةٌ».

(١٥) «فِيهِ» ليست في ب.

فَقَدْ حَصَلَتْ^(١) لَنَا^(٢) الْمُوَافَقَةُ مَعَ الْبُخَارِيِّ فِي شَيْخِهِ بَعْيَنِهِ،
مَعَ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ عَلَى الْإِسْنَادِ^(٣) إِلَيْهِ^(٤).

البدل
(و) فِيهِ^(٥) أَيِّ: الْعُلُوُّ النِّسْبِيُّ (الْبَدْلُ^(٦)؛ وَهُوَ: الْوُصُولُ إِلَى
شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ).

كَأَنْ يَقَعَ لَنَا^(٧) ذَلِكَ^(٨) الْإِسْنَادُ بَعْيَنِهِ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى^(٩)
إِلَى^(١٠) الْقَعْنَبِيِّ، عَنْ مَالِكٍ؛ فَيَكُونَ^(١١) الْقَعْنَبِيُّ بَدَلًا^(١٢) فِيهِ^(١٣)
مِنْ فُتْيَيْهَ.

وَأَكْثُرُ مَا يَعْتَبِرُونَ الْمُوَافَقَةَ وَالْبَدْلَ إِذَا قَارَنَا الْعُلُوَّ، وَإِلَّا
فَأَسْمُ الْمُوَافَقَةِ وَالْبَدْلِ^(١٤) وَاقِعٌ بِدُونِهِ.

المساواة
(و) فِيهِ؛ أَيِّ: ^(١٥) الْعُلُوُّ النِّسْبِيُّ (الْمُسَاوَةُ؛ وَهِيَ^(١٦):

(١) في ه، و، ز: «حصل». (٢) في ط زيادة: «فيه».

(٣) «عَلَى الْإِسْنَادِ» سقطت من و.

وفي حاشية أ - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك».

(٤) «إِلَيْهِ» سقطت من ك. (٥) مكانها يياض في ط.

(٦) في ه: «والبدل». (٧) «لَنَا» ليست في م.

(٨) «ذَلِكَ» ليست في د، وفي ط: «ذكر» بدل: «ذَلِكَ».

(٩) في م: «آخر». (١٠) «أُخْرَى إِلَى» ليست في د.

(١١) في ك: «فيكون» بالرَّفع، والمثبت من د.

(١٢) «فِيهِ» ليست في د.

(١٣) في م: «عن».

(١٤) في ك: «الْبَدْلُ» بالرَّفع، والمثبت من ج، د.

(١٥) في أ زيادة: «في».

(١٦) في ط: «وهو».

أَسْتِوَاءُ عَدْدِ الإِسْنَادِ مِنَ الرَّاوِيِ إِلَى آخِرِهِ أَيِّ: الإِسْنَادُ (مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ الْمُصَنَّفِينَ).

كَانَ^(١) يَرْوِيَ النَّسَائِيُّ - مَثَلًاً - حَدِيثًا يَقَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ^(٢) أَحَدَ عَشَرَ نَفْسًا، فَيَقَعُ لَنَا ذَلِكَ الْحَدِيثُ بِعَيْنِهِ بِإِسْنَادِ آخَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣)؛ يَقَعُ بَيْنَنَا فِيهِ^(٤) وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥) أَحَدَ^(٦) عَشَرَ نَفْسًا، فَنُسَاوِي^(٧) النَّسَائِيَّ مِنْ حِيثُ الْعَدْدِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مُلَاحَظَةِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ الْخَاصِّ.

المصافحة (وَفِيهِ؛ أَيِّ: الْعُلُوُ النِّسَبِيُّ أَيْضًا **(الْمُصَافَحَةُ؛ وَهِيَ:** **الْأَسْتِوَاءُ مَعَ تَلْمِيْذِ ذَلِكَ الْمُصَنَّفِ**) عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْرُوحِ أَوْلًا.

وَسُمِّيَّ^(٨) مُصَافَحَةً لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَثَ فِي الْغَالِبِ بِالْمُصَافَحَةِ بَيْنَ مَنْ تَلَاقَيَا، وَنَحْنُ^(٩) فِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَانَ^(١٠) لَقِينَا النَّسَائِيَّ، فَكَانَ صَافَحُنَا.

(١) فِي ج: «كما».

(٢) «فِيهِ» لِيُسْتَ في د.

(٣) «فَيَقَعُ لَنَا ذَلِكَ الْحَدِيثُ بِعَيْنِهِ بِإِسْنَادِ آخَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» سُقْطَ من د.

(٤) «فِيهِ» لِيُسْتَ في ه، و، ز، ط، م.

(٥) «يَقَعُ بَيْنَنَا فِيهِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» سُقْطَ من ك.

(٦) فِي ط: «إِحْدَى»، وفِي ك: «بِأَحَد».

(٧) فِي ب: «فَنُسَاوِي».

(٨) فِي ه، ز: «سُمِّيَتْ».

(٩) فِي ي: «فَنَحْنُ»، وفِي نسخة عَلَى حاشيَتِها: «وَنَحْنُ».

(١٠) فِي ب: «كَانَنَا».

(وَيَقَابِلُ^(١) الْعُلُوُّ بِأَقْسَامِهِ) الْمَذْكُورَةُ: (النُّزُولُ)، فَيَكُونُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ يُقَابِلُهُ^(٢) قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ النُّزُولِ؛ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعُلُوَّ قَدْ يَقْعُدُ غَيْرَ تَابِعٍ لِنُزُولٍ^(٣).

(فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي) أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرِّوَايَةِ؛ مِثْلٌ^(٤) (السِّنْ وَاللُّقِيِّ)^(٥)، وَهُوَ الْأَخْذُ^(٦) عَنِ الْمَشَايِخِ؛ (فَهُوَ) النَّوْعُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: رِوَايَةُ^(٧) (الْأَقْرَانِ)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ رَاوِيًّا^(٨) عَنْ قَرِينِهِ.

رواية الأقران

(وَإِنْ رَوَى كُلُّ مِنْهُمَا) أَيِّ: الْقَرِينَيْنِ (عَنِ الْآخَرِ؛ فَهُوَ^(٩) الْمُدَبَّجُ^(١٠))؛ وَهُوَ أَخْصُّ مِنَ الْأَوَّلِ؛ فَكُلُّ مُدَبَّجٍ أَقْرَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ أَقْرَانٍ مُدَبَّجاً.

المدّبج

وَقَدْ صَنَفَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي ذَلِكَ^(٩)، وَصَنَفَ أَبُو الشَّيْخِ

(١) في ك: «ويقابل» بفتح الباء، والمثبت من د. قال القاري رحمه الله في شرح شرح التنجية (ص ٦٢٩): «بكسر الموحدة».

(٢) في ل: «بمقابلة»، وفي نسخة على حاشيتها: «يقابلها».

(٣) في ب، ه، ح: «للنزول».

وفي حاشية أ - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك».

وانظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (١٢)، ومقدمة ابن الصلاح (٢٦٣).

(٤) في و: «مثلاً» بالتنصّب، والمثبت من ج، ح.

(٥) في ط: «واللقاء»، وفي ل: «أو اللقي»، وفي نسخة على حاشيتها: «أو في اللقي».

(٦) في ه، و: «والأخذ» بدل: «وَهُوَ الْأَخْذُ».

(٧) في م: «راويه».

(٨) في أ: «روى».

(٩) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٢١/٦)، والعرافي في التّقييد والإيضاح (٣٣٤/١)، وقد ذكر ابن خير أنه في عشرة أجزاء. انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص ١٨٦).

الْأَصْبَهَانِيُّ^(١) فِي الَّذِي قَبْلَهُ^(٢).

وَإِذَا رَوَى الشَّيْخُ عَنْ تِلْمِيْذِهِ صَدَقَ أَنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا يَرْوِي عَنِ الْآخَرِ؛ فَهَلْ يُسَمَّى مُدَبَّجاً؟ فِيهِ بَحْثٌ، وَالظَّاهِرُ: لَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَالْتَّدْبِيْجُ مَا خُوْدُ مِنْ دِيْبَاجَتِي^(٣) الْوَجْهِ^(٤)، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَوِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَلَا يَجِدُ فِيهِ هَذَا.

رواية الأكابر
عن الأصغر

(وَإِنْ رَوَى) الرَّاوِي (عَمَّنْ) هُوَ^(٥) (دُونَهُ) فِي السِّنِّ أَوْ فِي الْلُّقِيِّ^(٦) أَوْ فِي الْمِقْدَارِ؛ (فَهَذَا النَّوْعُ هُوَ رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ).

(وَمِنْهُ)؛ أَيْ: مِنْ جُمْلَةِ هَذَا النَّوْعِ - وَهُوَ أَخَصُّ مِنْ مُطْلَقِهِ - رِوَايَةُ (الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ)، وَالصَّحَابَةُ عَنِ التَّابِعِينَ، وَالشَّيْخُ عَنْ تِلْمِيْذِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

من روى عن أبيه
عن جده

(وَفِي عَكْسِهِ كَثِرَةٌ، وَمِنْهُ^(٧): مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ^(٨) عَنْ جَدِّه^(٩)؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْجَادَةُ الْمَسْلُوكَةُ الْغَالِبَةُ).

(١) فِي د: «الْأَصْبَهَانِي».

(٢) يَعْنِي: فِي الْأَقْرَانِ، وَاسْمُهُ: «ذَكْرُ الْأَقْرَانِ وَرِوَايَاتِهِمْ عَنْ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»، وَهُوَ مُطَبَّعٌ.

(٣) فِي نُسْخَةٍ عَلَى حَاشِيَةِ ل: «دِيْبَاجَةٌ». (٤) انْظُرْ: الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (٣١٢/١).

(٥) «هُوَ» لَيْسُ فِي يِ.

(٦) فِي ط: «اللَّقَاءُ».

(٧) فِي أ: «وَمِنْهُمْ».

(٨) فِي أ: «ابْنَهُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) «وَمِنْهُ: مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ» سَقَطَتْ مِنْ ب، ج، ز، ح، وَتَأْخَرَتْ فِي يِ، لـ - كَمَا سِيَّأْتِي بِيَانُ مَوْضِعِهَا.

وَفَائِدَةُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ : التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَرَاتِبِهِمْ ، وَتَنْزِيلُ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ .

وَقَدْ صَنَفَ الْخَطِيبُ فِي «رِوَايَةِ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ» تَصْنِيْفًا^(١) ، وَأَفْرَدَ جُزْءًا^(٢) لَطِيفًا فِي «رِوَايَةِ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ»^(٣) .

وَجَمَعَ الْحَافِظُ صَلَاحُ الدِّينِ الْعَلَائِيُّ^(٤) - مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ - مُجَلَّدًا كَبِيرًا فِي مَعْرِفَةِ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَسَّمَهُ أَقْسَامًا : فَمِنْهُ مَا يَعُودُ الصَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : «عَنْ جَدِّهِ» عَلَى

وقد أشار بعض الشرح إلى أن هذه الجملة وردت في بعض النسخ الجيدة مؤخرةً، والجملة التي بعدها مقدمة عليها، قال القاري رحمه الله في شرح شرح التوبة (ص ٦٤٠): «غير مذكور في بعض النسخ، وفي بعضها مسطور بعد قوله: (كثرة) على ما نقله تلميذه؛ ثم قال: ينبغي تأخير (ومنه من روى عن أبيه عن جده)، عن قوله: (لأنه هو الجادة المسلوكة الغالبة)... إلخ. انتهى»، وقال رحمه الله في قضاء الورطر (ص ١٣٩٨): «الواقع عندنا، وفيه كثير من النسخ المقرؤة على المصنف وعليها خطه، وتصححه، وإجازته، وروايته بخط ب [أي: البقاعي] - أيضًا - : مؤخرًا عنه»، فننكون العبرة على الوجه المشار إليه هكذا: «(وَفِي عَكْسِهِ كَثْرَةً) لأنَّهُ هُوَ الْجَادَةُ الْمُسْلُوكُ الْغَالِبُ (وَمِنْهُ: مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ)».

(١) في ك زيادة: «وافرًا». ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (٩٧/٣)، والأسماء المبهمة (ص ١٥١).

(٢) في ك: «وَجَزْءًا» بدل: «وَأَفْرَدَ جُزْءًا».

(٣) قال الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله في النُّكْتَ (٦٧/١): (قد صَنَفَ الْخَطِيبُ فِي كِتَابًا ، وَبَلَغَ عَدْدَهُمْ نَحْوَ الْعَشِرِينَ) . وانظر: التَّقْيِيدُ وَالإِيْضَاحُ لِلْعَرَاقِيِّ (ص ٧٦).

وَفِي ي تَأْخَرَتْ إِلَى هَذَا عَبَارَة: «وَمِنْهُ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ».

(٤) هو: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، الحافظ (ت ٧٦١هـ). انظر: معجم الشيوخ للذهبي (٢٢٣/١)، وذيل التذكرة للحسيني (ص ٢٨).

الرَّاوِيِّ، وَمِنْهُ مَا يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهِ عَلَى أَبِيهِ، وَبَيْنَ ذَلِكَ وَحَقَّقَهُ، وَخَرَّجَ فِي^(١) كُلِّ تَرْجِمَةٍ حَدِيثًا مِنْ مَرْوِيَّهُ^(٢).

وَقَدْ لَخَصْتُ كِتَابَهُ^(٣) الْمَذْكُورَ، وَزِدْتُ^(٤) عَلَيْهِ تَرَاجِمَ كَثِيرَةً جِدَّاً^(٥)، وَأَكْثَرُ مَا وَقَعَ فِيهِ: مَا تَسْلُسَلَتْ فِيهِ الرِّوَايَةُ^(٦) عَنِ الْأَبَاءِ بِأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَبَّاً^(٧).

(وَإِنْ أَشْتَرَكَ أَثْنَانَ عَنْ شَيْخِ، وَتَقْدَمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا) عَلَى السَّابِقِ وَالْمُتَلَاقِ
الآخِرِ؛ (فَهُوَ: السَّابِقُ وَالْمُتَلَاقُ^(٨)).

وَأَكْثَرُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا بَيْنَ الرَّاوِيَيْنِ^(٩) فِيهِ فِي الْوَفَاءِ مِئَةُ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَافِظَ السَّلْفَيَّ^(١٠) سَمِعَ مِنْهُ

(١) فِي أَ، بِ: «مِنْ».

(٢) وَاسْمُهُ: «الْوَشِيُّ الْمَعْلُومُ فِيمَنْ رُوِيَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». انظر: ذيل التَّذْكُرَةِ لِلْحُسَيْنِيِّ (ص ٢٩)، وَالشَّذَا الْفَيَّاحُ لِلْأَبْنَاسِيِّ (٢/٥٦٧)، وَالتَّقْيِيدُ وَالْإِيْضَاحُ لِلْعَرَاقِيِّ (ص ٣٤٨)، وَهُوَ مُفْقُودٌ.

(٣) «كِتَابَهُ» سَقَطَتْ مِنْ بِهِ. (٤) فِي طِّ: «فَرَدَتْ».

(٥) وَاسْمُهُ: «عِلْمُ الْوَشِيِّ فِيمَنْ يُرَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ». انظر: الْجَوَاهِرُ وَالدُّرُرُ (٢/٦٨٠).

(٦) فِي أَ، بِ: «الرَّوَايَةُ».

(٧) وَهُوَ مَا رَوَاهُ السَّمْعَانِيُّ فِي «الْذَّبِيلِ»، وَقَدْ سَاقَ إِسْنَادَهُ الْعَرَاقِيُّ ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ: «وَهُذَا أَكْثَرُ مَا وَقَعَ لَنَا فِي عَدَدِ التَّسْلِسِلِ بِالْأَبَاءِ». انظر: شَرْحُ التَّبَرِيزِيِّ وَالتَّذْكُرَةِ لِلْعَرَاقِيِّ (٢/١٩٢).

وَفِي حَاشِيَةِ أَ - بِخَطْهِ الْمُصَنِّفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ»، وَفِي حَاشِيَةِ مَ - بِخَطْهِ أَيْضًا - : «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ عَلَيِّ».

(٨) وَقَدْ أَلْفَ فِي الْحَافِظِ أَبُو بَكْرِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ كِتَابًا سَمَّاهُ: «السَّابِقُ وَالْمُتَلَاقِ» تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَفَاتَةِ رَاوِيَيْنِ عَنْ شَيْخِ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُطَبَّعٌ.

(٩) فِي كِ: «الرَّوَايَتَيْنِ».

(١٠) هُوَ: أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَحْمَدَ السَّلْفَيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، الْحَافِظُ (ت ٥٧٦ هـ). سَيِّرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٥/٢١).

أَبُو عَلِيٌّ الْبَرَدَانِيُّ^(١) - أَحَدُ مَشَايِخِهِ - حَدِيثًا، وَرَوَاهُ عَنْهُ، وَمَاتَ عَلَى رَأْسِ الْخَمْسِ مِئَةً.

ثُمَّ كَانَ^(٢) آخِرَ^(٣) أَصْحَابِ السَّلْفِيِّ بِالسَّمَاعِ: سِبْطُهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَكِّيٍّ^(٤)، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةُ خَمْسِينَ وَسِتَّ مِئَةً.

وَمِنْ قَدِيمِ ذَلِكَ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَدَّثَ عَنْ تَلْمِيذِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ^(٥) أَشْيَاءَ فِي التَّارِيْخِ وَغَيْرِهِ^(٦)، وَمَاتَ^(٧) سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَآخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنِ السَّرَّاجِ بِالسَّمَاعِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَفَافِ^(٨)، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِ مِئَةً.

وَغَالِبُ مَا يَقُوْمُ مِنْ^(٩) ذَلِكَ: أَنَّ الْمُسْمُوْعَ مِنْهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ

(١) في ك: «البرداني» بالذال المعجمة، وهو: الحافظ أبو علي أحمد بن محمد البرداني البغدادي. سير أعلام النبلاء (٢١٩/١٩).

قال السمعاني رحمه الله في الأنساب (٢/١٤٤): «فتح الباب الموحدة والراء والدال المهملة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بردان وهي قرية من قرى بغداد».

(٢) في ج: «وكان» بدل: «ثُمَّ كَانَ».

(٣) في ك: «آخر» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، ز.

(٤) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن الحاسب مكي بن عبد الرحمن الظرابيسي الإسكندراني، المسنيد. سير أعلام النبلاء (٢٧٨/٢٣).

(٥) هو: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج الثقفي الخراساني، الحافظ (ت ٢١٣هـ). سير أعلام النبلاء (٣٨٨/١٤).

(٦) «وَغَيْرِهِ» ليست في ب.

(٧) في أ: «مات» من غير واو.

(٨) هو: أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد اليسابوري الخفاف، الحافظ. سير أعلام النبلاء (٤٨١/١٦).

(٩) «مِنْ» سقطت من د.

بَعْدَ^(١) أَحَدِ الرَّاوِيْيِنَ^(٢) عَنْهُ زَمَانًا، حَتَّى يَسْمَعَ^(٣) مِنْهُ بَعْضُ الْأَحْدَاثِ، وَيَعِيشَ بَعْدَ السَّمَاعِ مِنْهُ^(٤) دَهْرًا طَوِيلًا، فَيَحْصُلُ^(٥) مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ نَحْوُ^(٦) هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَاللَّهُ الْمُوْفَقُ^(٧).

مَنْ رَوَى عَنْ مِنْقَقِي الْأَسْمَاءِ^(٨) (وَإِنْ رَوَى) الرَّاوِي (عَنِ اثْنَيْنِ مُتَفَقِّي الْأَسْمَاءِ)، أَوْ مَعَ أَسْمَاءِ الْأَبِ، أَوْ مَعَ أَسْمَاءِ الْجَدِّ، أَوْ مَعَ النَّسْبَةِ^(٩)، (وَلَمْ يَتَمَيَّزَا)^(١٠) بِمَا يَحْصُلُ كُلَّا مِنْهُمَا، فَإِنْ كَانَا ثَقَتَيْنِ لَمْ يَضُرَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ^(١١) فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَحْمَدَ - غَيْرِ^(١٢) مَنْسُوبٍ - عَنْ أَبْنِ وَهْبٍ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا أَحْمَدُ^(١٣) بْنُ صَالِحٍ، أَوْ^(١٤) أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، أَوْ: عَنْ مُحَمَّدٍ - غَيْرِ^(١٥)

(١) في أ، هـ، كـ زيادة: «موت». قال اللقاني في قضاء الوطر (ص ١٤٠٧): «(بعد) أحد الروايين» أي: بعد موت أحد الروايين.

(٢) في لـ: «أحد الراوي»، وفي نسخة على حاشيتها: «أحد الراوين».

(٣) في وـ: «يسمع» بالرفع، والمثبت من جـ، دـ، كـ.

(٤) «منه» ليست في وـ، زـ.

(٥) في بـ: «فيحسن».

(٦) «نحو» سقطت من يـ.

(٧) في حاشية دـ، وـ، لـ - بخـ المصنف -: «ثم بلغ كذلك».

(٨) «مع» ليست في دـ.

(٩) في يـ: «أو بالنسبة»، وفي نسخة على حاشيتها: «مع النسبة»، وفي نسخة على حاشية لـ: «نسبة».

(١٠) في أـ: «يميزا».

(١١) في حـ: «البخاري» بدل: «في البخاري».

(١٢) في حـ: «غير» بفتح الراء، وفي جـ: بفتح الراء وكسرها، والمثبت من دـ.

(١٣) «أحمد» ليست في أـ.

(١٤) في طـ: «وإما».

(١٥) في جـ: «غير» بفتح الراء وكسرها معاً، والمثبت من دـ.

مَنْسُوبٌ - عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدَّهْلِيُّ.

وَقَدْ أَسْتَوْعَبْتُ^(١) ذَلِكَ فِي مُقْدَمَةِ «شَرِحِ الْبُخَارِيِّ»^(٢).

وَمَنْ أَرَادَ لِذَلِكَ ضَابِطًا كُلِّيًّا يَمْتَازُ بِهِ^(٣) أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ؛ فِي أَخْتِصَاصِهِ؛ أَيِّ: الشَّيْخِ الْمَرْوِيِّ^(٤) عَنْهُ^(٥) (بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ)^(٦).

وَمَتَى لَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ مُخْتَصًا بِهِمَا مَعًا؛ فَإِشْكَالُهُ شَدِيدٌ، فَيُرَجِّعُ فِيهِ^(٧) إِلَى الْقَرَائِنِ، وَالظَّنِّ^(٨) الْغَالِبِ^(٩).

(١) في ط: «استوعبتي».

(٢) المسمى: «هُدَى السَّارِي» في الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها (ص ٢٢٢).

(٣) «بِهِ» ليس في و.

(٤) في ز: «المروي بالرُّفع»، والمثبت من ح.

(٥) في ج، ي، ل: «الراوي عنه» بدل: «الشَّيْخِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ»، وفي نسخة على حاشية لـ كالمثبت.

قال المناوي: «وقفت على نسخة الكمال ابن أبي شريف - التي قرأها على المؤلف، وبلغ له عليها بخطه في كل ورقة غالبا - فوجدت فيها: (فباختصاصه - أَيِّ: الشَّيْخِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ) - ثم ضرب الكمال على قوله: (الشَّيْخِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ)، وكتب على الهاامش بخطه: (أَيِّ الراوي)، وصَحَّحَ عَلَيْهِ». اليواقين والدرر (٢٦٩-٢٧٠)، لكن ما ذكره المناوي من وصف ما في النسخة غير دقيق، والأظهر ما أثبته.

(٦) في حاشية أ - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٧) «فِيهِ» ليس في د.

(٨) في ه، و: «والنظر»، وفي ي: «أَوْ الظَّنِّ»، وفي نسخة على حاشية و: «والظَّنِّ».

(٩) في ط: «الغالب»، وقد ذكر الذَّهْلِيُّ بعض الضوابط في ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/٤٦٤-٤٦٦).

جَحْدُ الشَّيْخِ
لِمَرْوِيَّهِ

(وَإِنْ) رَوَى عَنْ شَيْخٍ^(١) حَدِيثًا^(٢) فَ(جَحَدَ^(٣) الشَّيْخَ مَرْوِيَّهُ^(٤)، فَإِنْ كَانَ (جَرْمًا^(٥)) - كَأَنْ يَقُولَ: كَذَبَ عَلَيَّ، أَوْ: مَا رَوَيْتُ هَذَا، وَنَحْوَ^(٥) ذَلِكَ -، فَإِنْ وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ (رُدَّ) ذَلِكَ الْخَبْرُ لِكَذِبٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لَا بِعِيْنِهِ.

وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَادِحًا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِتَعَارُضِ.

(أَوْ) كَانَ جَحْدُهُ (أَخْتِمَالًا^(٦)) كَأَنْ يَقُولَ: مَا أَذْكُرُ هَذَا، أَوْ: لَا أَعْرِفُهُ؛ (فُيْلَ) ذَلِكَ الْحَدِيثُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَى نِسْيَانِ الشَّيْخِ، وَقِيلَ^(٧): لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ تَبَعُ لِلْأَصْلِ^(٨) فِي إِثْبَاتِ الْحَدِيثِ، بِحِينَتِ إِذَا أَثْبَتَ الْأَصْلُ الْحَدِيثَ؛ ثَبَّتْ رِوَايَةُ الْفَرْعَ، وَلِذَلِكَ^(٩) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَرْعًا عَلَيْهِ وَتَبَعًا لَهُ فِي التَّحْقِيقِ^(١١).

(١) فِي هِ: «شِيْخِهِ».

(٢) فِي دِ: «شِيْخِهِ».

(٣) فِي حِ: «جَحَدِ».

(٤) فِي حَاشِيَّةِ دِ - بِخَطْهُ الْمُصْنَفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٥) فِي هِ، وِ، زِ: «أَوْ نَحْوُ»، وَفِي حِ: «وَنَحْوُ» بِالرَّفْعِ، وَالْمُبَثَّتُ مِنْ أِ، دِ.

(٦) فِي طِ: «وَلَا» بَدِلُ: «أَوْ: لَا».

(٧) وَهُوَ الْمُنْتَقُولُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ اَنْظَرَ: مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ (صِ ١١٧)، كَشْفُ الْأَسْرَارِ لِعَلَاءِ الدِّينِ الْبَخَارِيِّ (٣/٦٠).

(٨) فِي أِ، بِ: «يَتَبَعُ الْأَصْلِ»، وَفِي حِ، زِ: «تَبَعُ الْأَصْلِ».

(٩) فِي طِ: «ثَبَّتِ»، وَفِي مِ: «يَثَبَّتِ».

(١٠) فِي أِ، بِ، لِ: «فَكَذَلِكِ»، وَفِي جِ: «فَلِذَلِكِ»، وَفِي وِ، زِ، كِ: «وَكَذَلِكِ».

(١١) «فِي التَّحْقِيقِ» سَقَطَتْ مِنْ كِ، وَفِي بِ، جِ، دِ، هِ، مِ: «الْتَّحْقِيقُ»، وَفِي حِ: «فِي النَّفِيِّ وَالْتَّحْقِيقِ»، وَفِي لِ، وَنَسْخَةٌ عَلَى حَاشِيَّةِ وِ: «فِي النَّفِيِّ». قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ النُّخْبَةِ (صِ ٦٥٣): «(وَتَبَعَّا لَهُ فِي النَّفِيِّ) وَفِي كَثِيرٍ مِنِ النَّسْخِ: (فِي التَّحْقِيقِ)، وَلِعَلِ الْتَّقْدِيرِ: فِي تَحْقِيقِ النَّفِيِّ، يَعْنِي: وَقَدْ أَنْكَرَهُ أَصْلَهُ، فَلَا يَقْبَلُ حَدِيثَهُ».

وَهَذَا مُتَعَقَّبٌ، فَإِنَّ^(١) عَدَالَةُ الْفَرْعَوْنِ تَقْتَضِي صِدْقَهُ، وَعَدَمُ عِلْمٍ
الْأَصْلِ لَا يُنَافِي^(٢)، فَالْمُبْتَدِئُ^(٣) مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِيِّ.

وَأَمَّا قِيَاسُ ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ فَفَاسِدٌ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْفَرْعَوْنِ لَا
تُسْمَعُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى شَهَادَةِ الْأَصْلِ؛ بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ، فَأَفْتَرَقَ^(٤).

مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ (وَفِيهِ) أَيْ: فِي^(٥) هَذَا النَّوْعِ صَنْفَ الدَّارَقُطْنِيِّ كِتَابَ (مِنْ
حَدَّثَ وَنَسِيَ)^(٦) وَفِيهِ مَا يَدْلِلُ عَلَى تَقْوِيَةِ الْمَذَهَبِ الصَّحِيحِ؛ لِكَوْنِ
كَثِيرٍ مِنْهُمْ حَدَّثُوا بِأَحَادِيثٍ، فَلَمَّا عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ لَمْ يَتَذَكَّرُوْهَا^(٧)،
لَكِنَّهُمْ - لِأَعْتِمَادِهِمْ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ^(٨) - صَارُوا يَرُوْونَهَا عَنِ
الَّذِي رَوَاهَا^(٩) عَنْهُمْ، عَنْ أَنْفُسِهِمْ.

كَحَدِيثِ: سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
- مَرْفُوعًا - فِي قِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ.

(١) في د، ونسخة على حاشية ك: «بأن». قال اللّقاني رحمه الله في قضاء الوظر (ص ١٤٦): «الفاء بمعنى لام التعليل، وفي بعض النسخ: (بأن عدالة الفرع)، وهو متعلق بـ(متعقب)».

(٢) في ج: «لا تنافيه». (٣) في ل: «والمبثت».

(٤) في حاشية د - بخط المصنف -: «ثم بلغ قراءة علي».

(٥) في أ، د، ك: «وفي» بزيادة واو.

(٦) ذكره الرِّزْكُشِيُّ في النُّكَتِ (٤١٥/٣)، والعرّاقيُّ في شرح التَّبَصْرَةِ والتَّذَكْرَةِ (٣٦٤/١)، وكذلك صنف في الخطيب البغدادي؛ حيث قال في الكفاية (ص ٣٨١): «وقد جمعناه في كتاب أفردناه لها»، وقد اختصر السُّيُوطِيُّ كتاب الخطيب في كتاب سماه: «تذكرة المؤتسي فيما حديث ونبي»، وهو مطبوع.

(٧) في د: «يذكروها».

(٨) من قوله: «لَمْ يَتَذَكَّرُوْهَا، لَكِنَّهُمْ» إلى هنا سقط من هـ.

(٩) في ب، ج، هـ، و، ز: «الذين رووها».

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ : حَدَّثَنِي بِهِ^(١) رَبِيعَةُ
 بْنُ^(٢) أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلٍ ؛ قَالَ^(٣) : فَلَقِيتُ^(٤) سُهَيْلًا
 فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ؛ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَقُلْتُ : إِنَّ رَبِيعَةَ حَدَّثَنِي عَنْكَ بِكَذَا^(٥) ،
 فَكَانَ سُهَيْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ عَنِّي : أَنِّي حَدَّثْتُهُ عَنْ
 أَبِي ؛ بِهِ^(٦) .
 وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ^(٧) .

المسلسل

(وَإِنْ أَنْقَقَ الرُّوَاةُ) فِي إِسْنَادٍ مِنَ الْأَسَانِيدِ (فِي صِيَغِ الْأَدَاءِ) ؛

كَ : سَمِعْتُ فُلَانًا ، قَالَ : سَمِعْتُ فُلَانًا ، أَوْ : حَدَّثَنَا فُلَانُ ؛ قَالَ :
 حَدَّثَنَا فُلَانُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّيَغِ ، (أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحَالَاتِ)
 الْقَوْلِيَّةِ ؛ كَ : سَمِعْتُ فُلَانًا يَقُولُ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ^(٨) حَدَّثَنِي
 فُلَانُ ... إِلَى آخِرِهِ^(٩) .

أَوِ الْفِعْلِيَّةِ ؛ كَقَوْلِهِ^(١٠) : دَخَلْنَا عَلَى فُلَانٍ ، فَأَطْعَمَنَا
 تَمْرًا^(١١) ... إِلَى آخِرِهِ .

(٢) في ب، ط: «عن».

(١) «بِهِ» سقطت من هـ.

(٣) «قَالَ» سقطت من وـ.

(٤) في ج: «لقيت».

(٥) في ج: «هكذا».

(٦) أخرجه أبو داود في السنن (٣٦١٠)، (٣٦١١).

(٧) في حاشية و - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٨) في ط: «أنه».

(٩) ومثاله ما أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٠٣/٣).

(١٠) في ج: «كقولنا».

(١١) في أ: «ثمرة».

أَوِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ مَعًا؛ كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ وَهُوَ آخِذٌ بِلْحِيَّتِهِ؛ قَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ... إِلَى آخِرِهِ^(١)؛ (فَهُوَ الْمُسَلَّلُ)؛ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْإِسْنَادِ.

وَقَدْ يَقْعُدُ التَّسْلِلُ فِي مُعَظَّمِ الْإِسْنَادِ؛ كَحَدِيثِ^(٢) الْمُسَلَّلِ بِالْأَوَّلِيَّةِ، فَإِنَّ السَّلِيلَةَ تَنْتَهِي فِيهِ^(٣) إِلَى سُفِيَّانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فَقَطْ، وَمَنْ رَوَاهُ مُسَلَّلًا^(٤) إِلَى مُنْتَهَاهُ فَقَدْ وَهِمَ^(٥).

(١) ومثاله: ما أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٢)، وابن عساكر في تاريخه (٢٠٨/٢٣).

(٢) في أ: «الحديث»، وفي ج: «كالحديث».

(٣) «فِيهِ» ليست في ب.

(٤) في ب: «مسليلاً» بكسر السين الثانية، والمثبت من د، ط، ك، ل.

(٥) أخرجه أبو داود في السنن (٤٩٤١)، والترمذمي في الجامع (١٩٢٤) من غير تسلسل، وأخرجه بالسلسل الحافظ ابن عساكر في تاريخه (١١/٢٩)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٢٠٩/٣).

وفي حاشية أ - بخط الْمُصَنَّفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ»، وفي حاشية د - بخطه أيضا -: «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةً وَبِحَثَّا».

(وَصِيَغُ الْأَدَاءِ) الْمُشَارُ^(١) إِلَيْهَا^(٢) عَلَى ثَمَانِي^(٣) مَرَاتِبٍ: صيغ الأداء ومراتبها

الْأُولَى: (سَمِعْتُ وَحَدَّثْنِي).

(ثُمَّ: أَخْبَرَنِي وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ); وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ.

(ثُمَّ: قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ); وَهِيَ الْثَّالِثَةُ.

(ثُمَّ: أَبْنَانِي); وَهِيَ الرَّابِعَةُ.

(ثُمَّ: نَأَوَلَنِي); وَهِيَ الْخَامِسَةُ.

(ثُمَّ: شَافَهَنِي) - أَيْ: بِالْإِجَازَةِ -؛ وَهِيَ السَّادِسَةُ.

(ثُمَّ: كَتَبَ إِلَيَّ) - أَيْ^(٤): بِالْإِجَازَةِ -؛ وَهِيَ السَّابِعَةُ.

(ثُمَّ: عَنْ، وَنَحْوُهَا) مِنَ الصِّيَغِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْسَّمَاعِ^(٥) وَالْإِجَازَةِ^(٦) وَلِعَدَمِ السَّمَاعِ أَيْضًا، وَهَذَا مِثْلُ^(٧): قَالَ، وَذَكَرَ، وَرَوَى.

(١) في أ: «المشار» بالجر، والمثبت من ك.

(٢) في و: «إليه»، وفي نسخة على حاشيتها: «إليها».

(٣) في د، ل: «ثمان» من غير ياء، وفي ه، و، ز: «ثمانية».

قال الفيومي رحمه الله في المصباح المنيع (٨٤/١): «إذا أضفت الثمانية إلى مؤتثٍ: تثبت الياء ثبوتها في القاضي، وأعرب إعراب المنقوص؛ تقول: جاء ثمانى نسوة، ورأيت ثمانى نسوة».

(٤) «أَيْ» ليست في ح، ي، ك، م.

(٥) في ح: «السماع».

(٦) في و، ز، ط، ي، ل: «وللإجازة».

(٧) في د: «وكذا» بدل: «وَهَذَا مِثْلُ».

(ف) الْفَاظَانِ^(١) (الْأَوَّلَانِ) مِنْ صِيَغِ الْأَدَاءِ - وَهُمَا: سَمِعْتُ، وَحَدَّثَنِي - صَالِحَانِ (لِمَنْ سَمِعَ^(٢) وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ).

وَتَحْصِيصُ^(٣) التَّحْدِيثِ^(٤) بِمَا سُمِعَ^(٥) مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ: هُوَ الشَّائِعُ يَبْيَنُ أَهْلَ الْحَدِيثِ أَصْطِلَاحًا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّحْدِيثِ^(٦) وَالإِخْبَارِ مِنْ حَيْثُ الْلُّغَةِ^(٧)، وَفِي التَّحْدِيثِ وَالإِخْبَارِ أَدْعَاءُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا تَكْلُفٌ شَدِيدٌ، لَكِنْ لَمَّا تَقَرَّرَ^(٨) الْأَصْطِلَاحُ صَارَ ذَلِكَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، فَتُقَدَّمُ^(٩) عَلَى الْحَقِيقَةِ الْلُّغُوِيَّةِ، مَعَ أَنَّ^(١٠) هَذَا الْأَصْطِلَاحُ إِنَّمَا شَاعَ عِنْدَ الْمَسَارِقِ وَمَنْ تَبَعَهُمْ، وَأَمَّا غَالِبُ الْمَغَارِبِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا هَذَا الْأَصْطِلَاحَ، بَلِ الْإِخْبَارُ وَالْتَّحْدِيثُ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(فَإِنْ جَمِعَ) الرَّاوِي؛ أَيْ: أَتَى بِصِيغَةِ الْجَمْعِ فِي الصِّيَغَةِ الْأُولَى؛ كَأَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا فُلَانُ^(١١)، أَوْ: سَمِعْنَا فُلَانًا يَقُولُ؛

(١) «فَالْفَاظَانِ» لَيْسَ فِي أَ، وَفِي جَ، وَ، زَ، لَ: «وَالْفَاظَانِ».

(٢) فِي أَ: «سَمِعَهُ».

(٣) فِي هَ، وَ: «وَتَحْصِيصُ».

(٤) فِي كَ: «الْتَّحْدِيثِ».

(٥) فِي دَ: «سَمِعَ» بفتح السين، وَالمُثَبَّتُ مِنْ جَ، وَ، كَ، لَ.

(٦) فِي طَ: «الْحَدِيثِ».

(٧) فِي طَ: «الْلُّغَةِ»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ جَ، كَ.

(٨) فِي دَ: «يَقْرَرُ».

(٩) فِي جَ، طَ، يَ، لَ: «فَيَقْدِمُ».

(١٠) «أَنَّ» سَقَطَتْ مِنْ طَ.

(١١) «فُلَانُ» لَيْسَ فِي دَ.

(فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ (مَعَ غَيْرِهِ)، وَقَدْ تَكُونُ^(١) النُّونُ^(٢) لِلْعَظَمَةِ لَكِنْ بِقِلَّةِ.

(وَأَوْلَاهَا) - أَيِّ: الْمَرَاتِبِ - : (أَصْرَحُهَا) أَيِّ: أَصْرَحُ صِيَغِ الْأَدَاءِ فِي سَمَاعِ قَائِلِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْوَاسِطَةَ، وَلِأَنَّ^(٣) «حَدَّثَنِي» قَدْ تُطْلَقُ^(٤) فِي^(٥) الْإِجَازَةِ تَدْلِيسًا^(٦).

(وَأَرْفَعُهَا) مِقْدَارًا: مَا يَقْعُ (فِي الْإِمْلَاءِ)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّثْبِيتِ وَالْتَّحْفِظِ.

(وَالثَّالِثُ); وَهُوَ: أَخْبَرَنِي، (وَالرَّابِعُ)^(٧); وَهُوَ: قَرَأْتُ^(٨)؛ (لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ) عَلَى الشَّيْخِ.

(فَإِنْ جَمَعَ); كَانْ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا، أَوْ: قَرَأْنَا عَلَيْهِ؛ (فَهُوَ كَالخَامِسِ); وَهُوَ^(٩): «قُرِيَءَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ».

وَعُرِفَ مِنْ هَذَا^(١٠): أَنَّ التَّعْبِيرَ بِ«قَرَأْتُ» لِمَنْ قَرَأَ، خَيْرٌ

(١) في ج، ح، ط، ي، ك، م: «يكون»، ولم ينقطع في أ، هـ.

(٢) «النُّونُ» سقطت من هـ.

(٣) في هـ، وـ، زـ، لـ: «ولكن»، وفي حاشية هـ: «إِلَّا أَنَّ».

(٤) في ج، ح، ط: «يطلق».

(٥) في كـ: «من».

(٦) في أـ: «في الإخبار بذلك»، وفي طـ، كـ: «في الإجازة بذلك».

(٧) في دـ: «كالرابع».

(٨) في بـ، جـ، يـ زيادة: «عليه».

(٩) في دـ: «وكذا».

(١٠) في أـ: «بهذا».

مِنَ التَّعْبِيرِ بِالإِخْبَارِ؛ لِأَنَّهُ^(١) أَفْصَحَ بِصُورَةٍ^(٢) الْحَالِ^(٣).

تَنْبِيَهٌ^(٤) :

المفاضلة بين
الغرض والسماع

الِّقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ أَحَدُ وُجُوهِ التَّحْمُلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَبْعَدَ
مِنْ أَبِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ^(٥)، وَقَدْ أَسْتَدَّ إِنْكَارُ الْإِمَامِ مَالِكٍ^(٦)
وَغَيْرِهِ^(٧) مِنَ الْمَدَنِيِّينَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، حَتَّى بَالَّغَ بَعْضُهُمْ^(٨)
فَرَجَّحَهَا عَلَى السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ !

وَذَهَبَ جَمْعُ^(٩) جَمْ^(١٠) - مِنْهُمُ الْبُخَارِيُّ، وَحَكَاهُ فِي أَوَّلِ

(١) في ط: «ولأنه».

(٢) في ح: «تصوره»، وهو تحريف.

(٣) في حاشية أ - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٤) في ط: مكانها بياض.

(٥) منهم: وكيع بن الجراح، وأبو عاصم التبّيل، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، ومحمد بن سلام. انظر: المحدث الفاصل للرامهُرِمِزِيِّ (ص ٤٢٠، ٤٢١) والكافية للخطيب (ص ٢٧١، ٢٧٢).

(٦) أخرج الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٢٥٩)، والخطيب في الكفاية (ص ٣٠٦): عن مطر بن عبد الله قال: «صحت مالكا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، وسمعته يأبى أشد الإباء على من يقول: لا يجزيه إلا السمع، ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث، ويجزيك في القرآن - والقرآن أعظم - ؟! وكيف لا يقنعك أن تأخذه عرضاً، والمحدث أخذه عرضاً؟ ولم لا تجوز لنفسك أن تعرض أنت كما عرض هو؟».

(٧) كإبراهيم بن سعد، فقد أخرج الخطيب في الكفاية (ص ٢٦٦) من طريق نوح بن يزيد المعلم، قال: «كنا عند إبراهيم بن سعد يوماً، فتذاكر أصحاب الحديث السمع، فغضب إبراهيم بن سعد، وقال: لا تدعون تنطعكم يا أهل العراق! العرض مثل السمع؛ كان ابن شهاب يعرض عليه العلم فيجيئه».

(٨) منهم: ابن أبي ذئب، وشعبة، والقطان. انظر: الكافية للخطيب (ص ٢٦٧، ٢٧٦).

(٩) «جَمْعٌ» ليست في ح.

(١٠) في ك: «آخر».

«صَحِيْحِهِ»^(١) : عَنْ جَمَاعَةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ - إِلَى^(٢) : أَنَّ السَّمَاعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَالقراءَةِ عَلَيْهِ - يَعْنِي : فِي الصِّحَّةِ وَالْقُوَّةِ^(٣) - سَوَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

معنى الانباء

(وَالْإِنْبَاءُ)^(٤) مِنْ حَيْثُ الْلُّغَةُ^(٥) وَأَصْطِلَاحُ الْمُتَقَدِّمِينَ (بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ؛ إِلَّا فِي عُرْفِ الْمُتَّاخِرِينَ؛ فَهُوَ لِلْإِجَازَةِ^(٦)؛ كَ «عَنْ») لِأَنَّهَا^(٧) فِي عُرْفِ الْمُتَّاخِرِينَ لِلْإِجَازَةِ^(٨).

عننة المعاصر
هل تحمل على
السماء؟

(وَعَنْعَنَةُ الْمُعَاصِرِ مَحْمُولَةُ عَلَى السَّمَاعِ) بِخَلَافِ غَيْرِ الْمُعَاصِرِ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ مُرْسَلَةً، أَوْ مُنْقَطِعَةً، فَشَرْطُ^(٩) حَمْلِهَا عَلَى السَّمَاعِ ثُبُوتُ الْمُعَاصِرَةِ؛ (إِلَّا مِنَ الْمُدَلِّسِ^(١٠)) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مَحْمُولَةً عَلَى السَّمَاعِ.

(وَقِيلَ: يُشْتَرِطُ^(١١)) فِي حَمْلِ عَنْعَنَةِ الْمُعَاصِرِ عَلَى السَّمَاعِ (ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا) أَيْ: الشَّيْخِ وَالرَّاوِي عَنْهُ (وَلَوْ مَرَّةً) وَاحِدَةً؛ لِيَحْصُلَ^(١٢) الْأَمْنُ^(١٣) مِنْ بَاقِي مُعْنَعِيهِ عَنْ كُوْنِهِ مِنَ الْمُرْسَلِ

(١) (قبل حديث ٦٣). (٢) (إِلَى) ليست في ح، ل.

(٣) في أ، ك: «القوية والصحة» بتقديم وتأخير.

(٤) في ب، د، و: «اللغة» بالجر، والمثبت من أ، ك.

(٥) في ح: «الإجازة».

(٦) في ب: «لأنهما».

وفي حاشية د - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٨) في ل: «وشرط».

(٩) في ب، ح، ح، ط، ي، م: «مدليس».

(١٠) في د: «ليحصل» بفتح اللام وكسرها.

(١١) في د: «الْأَمْن» بالرَّفع والجر، والمثبت من ج، ك.

الْخَفِيِّ، (وَهُوَ الْمُخْتَارُ تَبَعًا لِعَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ النُّقَادِ^(١)).

(وَأَطْلَقُوا^(٢) الْمُشَافَّةَ فِي الْإِجَازَةِ الْمُتَلَفِّظِ بِهَا) تَجُوزًا^(٣).

(وَكَذَا^(٤) الْمُكَاتَبَةُ فِي الْإِجَازَةِ^(٥) الْمَكْتُوبُ بِهَا)، وَهُوَ

مَوْجُودٌ فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ، بِخَلَافِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا^(٦) يُطْلِقُونَهَا فِيمَا كَتَبَ بِهِ^(٧) الشَّيْخُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَى الطَّالِبِ، سَوَاءً أَذِنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ أَمْ لَا، لَا فِيمَا إِذَا^(٨) كَتَبَ إِلَيْهِ بِالْإِجَازَةِ فَقَطْ^(٩).

(وَأَشْرَطُوا فِي صِحَّةِ الرِّوَايَةِ بِالْمُنَاوَلَةِ^(١٠) أَقْتَرَانَهَا^(١١) بِالْإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ، وَهِيَ) إِذَا حَصَلَ هَذَا الشَّرْطُ (أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ)؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّعْيِينِ وَالشَّخِيصِ.

اطلاق المشافهة
والمكاتبة

المناولة
وشروط اعتبارها

(١) انظر: الكفاية للخطيب (ص ٢٩١).

(٢) في ك: «وكذا أطلقوا».

(٣) «تَجُوزًا» سقطت من ح، ط.

(٤) في أ، د، ط، ك زيادة: «تجوزوا في»، وفي ح زيادة: «تجوزًا في»، وفي م زيادة: «في». والمثبت موافق لشرح شرح النُّخبة للقاري (ص ٦٧٧)، واللُّقاني (ص ١٤٥٥).

(٥) «في الإِجَازَةِ» سقطت من ح.

(٦) «إِنَّمَا» ليس في هـ.

(٧) في أ: «بِهَا».

(٨) «إِذَا» ليس في كـ.

(٩) في حاشية أ - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك»، وفي حاشية ل - بخطه أيضاً -: «ثم بلغ قراءةً وبحثاً. كتبه: ابن حجر».

(١٠) في ج: «في المناولة»، وفي ح: «المناولة».

(١١) في ج، ط: «اقترانها» بالرُّفع، والمثبت من و، لـ.

وَصُورَتُهَا : أَنْ يَدْفَعَ الشَّيْخُ أَصْلَهُ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِلْطَّالِبِ ، أَوْ يُحْضِرَ^(١) الطَّالِبُ الْأَصْلَ لِلشَّيْخِ ، وَيَقُولُ^(٢) لَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ : هَذَا رِوَايَتِي عَنْ فُلَانٍ فَارُوهُ عَنِّي .

وَشَرْطُهُ^(٣) أَيْضًا : أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ ؛ إِمَّا بِالْتَّمْلِيكِ ، وَإِمَّا بِالْعَارِيَّةِ^(٤) ؛ لِيَنْقُلَ مِنْهُ ، وَيُقَابِلَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا ؛ إِنْ^(٥) نَاوَلَهُ وَاسْتَرَدَ^(٦) فِي الْحَالِ فَلَا يَتَبَيَّنُ^(٧) لَهَا^(٨) زِيَادَةُ مَرْيَةٍ عَلَى الإِجَازَةِ الْمُعَيَّنَةِ ، وَهِيَ أَنْ يُجِيزَهُ^(٩) الشَّيْخُ^(١٠) بِرِوَايَةِ كِتَابٍ مُعِينٍ ، وَيَعِينَ لَهُ كَيْفِيَّةَ رِوَايَتِهِ لَهُ .

وَإِذَا^(١١) خَلَتِ الْمُنَاوَلَةُ عَنِ الإِذْنِ ؛ لَمْ يُعْتَدَ^(١٢) بِهَا عِنْدَ الْجُمِهُورِ^(١٣) .

(١) في و: «يُحْضُر» بالرَّفع ، والمثبت من ج، ه، ط، ك، ل.

(٢) في أ، د: «وَيَقُولُ» بالرَّفع ، والمثبت من ج، ل.

(٣) في ط: «وَشَرْطٌ». قال القاري رحمه الله في شرح شرح النُّخبة (ص ٦٨٠): «(وَشَرْطُهُ): صيغة المصدر مرفوع على الابتدائية ، والضمير إلى الأرفع ، وفي نسخة: (شُرِطٌ) بصيغة المجهول». .

(٤) في ك: «بِالْعَارِيَّةِ».

(٥) في نسخة على حاشيتي و، ل: «وَأَمَا إِذَا».

(٦) في ط: «وَاسْتَرَدَهُ».

(٧) في ه: «فَلَا يَبْيَّنَ».

(٨) في نسخة على حاشيية ل: «لَهُذَا».

(٩) في د، ز، ط: «يُخْبِرُهُ» ، ولم ينقطع في هـ.

(١٠) «الشَّيْخُ» ليس في أـ.

(١١) في هـ: «وَإِنْ».

(١٢) في لـ: «لَمْ يَعْتَدَ».

(١٣) انظر: الكفاية للخطيب (ص ٣٤٦).

وَجَنَحَ مَنِ اعْتَبَرَهَا^(١) إِلَى أَنَّ مُنَاوَلَتَهُ إِيَّاهُ تَقْوُمُ^(٢) مَقَامَ إِرْسَالِهِ إِلَيْهِ بِالْكِتَابِ^(٣) مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ^(٤).

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى صِحَّةِ الرِّوَايَةِ بِالْمُمْكَاتَبَةِ^(٥) الْمُجَرَّدَةِ جَمَاعَةُ مِنَ الْأَئِمَّةِ^(٦)، وَلَوْ لَمْ يَقْرِنْ^(٧) ذَلِكَ بِالْإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ؛ كَانَهُمْ أَكْتَفَوْا فِي ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ.

وَلَمْ يَظْهَرْ لِي فَرْقٌ قَوِيٌّ بَيْنَ مُنَاوَلَةِ الشَّيْخِ الْكِتَابَ^(٨) مِنْ يَدِهِ لِلْطَّالِبِ، وَبَيْنَ إِرْسَالِهِ إِلَيْهِ بِالْكِتَابِ^(٩) مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ، إِذَا خَلَا كُلُّ مِنْهُمَا عَنِ الْإِذْنِ^(١٠).

(وَكَذَا أَشْرَطُوا^(١١) الْإِذْنَ فِي الْوِجَادَةِ)؛ وَهِيَ : أَنْ يَجِدَ^(١٢) بِخَطٍّ يَعْرِفُ^(١٣) كَاتِبَهُ، فَيَقُولُ : وَجَدْتُ بِخَطٍّ فُلَانِ، وَلَا يَسُوغُ فِيهِ

الْوِجَادَةُ وَالْوَصِيَّةُ
وَالْإِعْلَامُ

(١) في هـ: «اعتبـر بها».

(٢) في زـ، مـ: «يَقُومُ»، وفي دـ، وـ: بالباء والياء، ولم ينقطع في أـ.

(٣) في طـ: «بـالكتـبـ».

(٤) نسب الرـاـمـهـرـمـزـيـ جـواـزـ الـمـنـاـوـلـةـ وـلـوـ لـمـ تـقـرـنـ بـالـإـذـنـ إـلـىـ بـعـضـ أـهـلـ الـظـاهـرـ. انـظـرـ المـحـدـثـ الـفـاـصـلـ (صـ٤٥١).

(٥) في هـ، وـ، زـ: «بـالكتـابـ».

(٦) منهمـ: منصورـ بنـ المـعـتـمـرـ وأـيـوبـ السـخـتـيـانـيـ. انـظـرـ: الـكـفـاـيـةـ لـلـخـطـيـبـ (صـ٣٣٧).

(٧) في أـ، بـ، يـ، لـ: «يـقـرـنـ»، وفي نـسـخـةـ عـلـىـ حـاشـيـةـ لـ: «يـقـرـنـ».

(٨) «الـكـتـابـ» سـقطـتـ مـنـ وـ، زـ.

(٩) في طـ: «بـالكتـبـ».

(١٠) في حـاشـيـةـ دـ - بـخـطـ المـصـنـفـ - : «ثـمـ بـلـغـ كـذـلـكـ».

(١١) في بـ: «اشـتـرـطـ».

(١٢)

في حـ: «تـجـدـ»، ولم ينقطع في أـ، هـ، وـ.

(١٣) في حـ: «يـعـرـفـ» بـضـمـ الـيـاءـ وـفـتـحـ الرـاءـ، وـالـمـثـبـتـ مـنـ جـ، دـ، وـ، كـ. قالـ القـارـيـ بـكـلـلـهـ في شـرـحـ شـرـحـ النـخـبـةـ (صـ٦٨٤): «صـيـغـةـ الـمـعـرـفـ، أـوـ الـمـجـهـولـ».

إطلاق: «أَخْبَرَنِي» بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ، إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ مِنْهُ^(١) إِذْنٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ.

وَأَطْلَقَ قَوْمٌ^(٢) ذَلِكَ؛ فَغَلْطُوا^(٣).

(وَكَذَا) (الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ^(٤))؛ وَهُوَ^(٥) أَنْ يُوصِيَ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ لِشَخْصٍ مُعِينٍ بِأَصْلِهِ أَوْ بِأَصْوْلِهِ؛ فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(٦) : يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْأَصْوْلَ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ!

وَأَبَى ذَلِكَ الْجُمُهُورُ^(٧)؛ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ مِنْهُ^(٨) إِجَازَةً.

(وَكَذَا) أَشْتَرْطُوا^(٩) إِذْنَ بِالرِّوَايَةِ فِي (الْإِعْلَامِ)؛ وَهُوَ أَنْ يُعْلِمَ الشَّيْخُ أَحَدَ الظَّلَبَةِ بِأَنَّنِي^(١٠) أَرْوَى الْكِتَابَ الْفُلَانِيَّ عَنْ فُلَانٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْهُ إِجَازَةً^(١١)، (وَإِلَّا) فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ؛

(١) في أ: «فيه».

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٩).

(٣) في ط، ك: «فَغَلْطُوا»، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ي. قال القاري رحمه الله في شرح النخبة (ص ٦٨٥): «بتشديد اللام، أي: نُسبوا إلى الغلط».

(٤) في ط: «بالكتب».

(٥) في ي: «وهي».

(٦) انظر: المحدث الفاصل للراوِي مُرْزِي (ص ٤٥٩).

(٧) نسبة الخطيب إلى كافة أهل العلم. انظر: الكفاية (ص ٣٥٢).

(٨) «مِنْهُ» سقطت من ك.

(٩) في ح، م: «شَرْطُوا»، وفي نسخة على حاشية د: «شَرْط».

(١٠) في ه، ط: «بِأَنِّي». (١١) في ي: «كَانَتْ».

(١٢) في و، ونسخة على حاشية ي زيادة: «اعْتَبَر». قال اللَّقَانِي رحمه الله في قضاء الوظر (ص ١٤٧٣): «وجواب الشرط ممحض، تقديره: رواه».

كَالإِجَازَةِ الْعَامَّةِ فِي الْمُجَازِ لَهُ، لَا فِي الْمُجَازِ بِهِ؛ كَأَنْ يَقُولَ: أَجَرْتُ لِجَمِيعِ ^(١) الْمُسْلِمِينَ، أَوْ: لِمَنْ ^(٢) أَدْرَكَ حَيَاتِي، أَوْ: لِأَهْلِ الْإِقْلِيمِ الْفَلَانِيِّ، أَوْ: لِأَهْلِ الْبَلَدِ الْفَلَانِيَّةِ ^(٣)، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ؛ لِقُرْبِ الْأَنْحِصَارِ.

(وَكَذَا الإِجَازَةُ (لِلْمَجْهُولِ))؛ كَأَنْ يَكُونَ مُبَهِّمًا أَوْ مُهْمَلًا ^(٤).

الإِجازَةُ لِلْمَجْهُولِ
وَالْمَعْدُومِ
وَالإِجازَةُ الْمَعْلَقَةُ

(وَكَذَا الإِجَازَةُ (الْمَعْدُومِ))؛ كَأَنْ يَقُولَ: أَجَرْتُ لِمَنْ

سَيُولَدُ لِفَلَانِ.

وَقَدْ ^(٦) قِيلَ ^(٧) : إِنْ عَطَقَهُ عَلَى مَوْجُودٍ صَحَّ ^(٨)؛ كَأَنْ يَقُولَ: أَجَرْتُ ^(٩) لَكَ، وَلِمَنْ سَيُولَدُ ^(١٠) لَكَ، وَالْأَقْرَبُ عَدْمُ الصَّحَّةِ أَيْضًاً.

(١) في م: «جميع» من غير لام.

(٢) في أ: «من».

(٣) في أ، ط، ك: «الفلاني»، وفي ز: «البلدة الفلانية». قال الفيومي في المصباح المنير (١/٦٠): «البلد: يُذَكَّرُ وَيُؤْتَى».

(٤) «أَوْ مُهْمَلًا» سقطت من ك.

(٥) «الإِجازَةُ» ليست في أ.

(٦) في ح: «وقيل».

(٧) وهو منقول عن أبي بكر بن أبي داود. الإِجازَةُ لِلْمَجْهُولِ وَالْمَعْدُومِ لِلْخَطِيبِ (٣٨).

(٨) قال التَّوَوْيِيُّ تَعَالَى في إِرشاد طلابِ الْحَقَائِقِ (١/٣٨١): «أَقْرَبُ إِلَى الْجَوَازِ». أي: مَا لَوْ أَفْرَدَ الإِجازَةَ لِلْمَجْهُولِ.

(٩) في هـ: «أَذِنْتُ».

(١٠) من قوله: «لِفَلَانِ». وَقَدْ قِيلَ إِلَى هُنَا سقطَ مِنْ ز.

وَكَذَلِكَ (١) الْإِجَازَةُ لِمَوْجُودٍ أَوْ مَعْدُومٍ عُلِّقَتْ بِشَرْطِ مَشِيَّةٍ (٢)
الغَيْرِ؛ كَأَنْ يَقُولُ: أَجَزْتُ لَكَ إِنْ شَاءَ فُلَانُ، أَوْ: أَجَزْتُ لِمَنْ
شَاءَ فُلَانُ، لَا (٣) أَنْ يَقُولُ: أَجَزْتُ لَكَ إِنْ شِئْتَ.

وَهَذَا (٤) (عَلَى (٥) الْأَصَحِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ).

وَقَدْ جَوَرَ الرِّوَايَةُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ سَوَى الْمَجْهُولِ^(٦) - مَا لَمْ يَتَبَيَّنِ^(٧) الْمُرَادُ مِنْهُ - : الْخَطِيبُ، وَحَكَاهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَايِخِهِ^(٨).

وَأَسْتَعْمَلُ الْإِجَازَةَ لِلْمَعْدُومِ^(٩) مِنَ الْقُدَمَاءِ: أَبُو بُكْرٍ بْنُ أَبِي دَاؤِدَ^(١٠)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبْنُ مَنْدَهُ^(١١).

(١) في أ، ب، ج: «وكذا».

(٢) «مَشِيَّةً» ليست في بـ، جـ، طـ، يـ، مـ، وفي نسخة على حاشية يـ: «بِمَشِيَّةِ الْغَيْرِ». والمبين موافق لشرح النخبة للقاري (ص ٦٩١).

(٣) في ب، ج: «إلا». قال القاري رحمه الله في شرح شرح التوبة (ص ٦٩١): «إلا أن يقول: أجزت لك، وفي نسخة صحيحة: (لا أن يقول)، ومؤداتها واحد».

(٤) في ط: «وهكذا». (٥) في و، ز: «في».

(٦) في أ: «المجهولة». (٧) في و، ز: «سِرْ». .

(٨) وألْفَ في ذلك جُزءاً سَمَّاه: «إجازة المجهول والمعدوم»، وهو مطبوع، وانظر: الكفاية (ص ٣٢٥).

(٩) في هـ: «المعدوم».

(١٠) هو: أبو بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، الحافظ (ت ٣١٦هـ).
سير أعلام النبلاء (٢٢١/١٣).

وكلامه أخرجه الخطيب في الإجازة للمجهول والمعدوم (ص ٤٥) : عن أحمد بن إبراهيم بن شاذان ، قال : سمعت أبا بكر بن أبي داود - وسئل عن الإجازة - ، فقال : « قد أجزت لك ، ولأولادك ، ولجبل الجبلة » يعني : الذين لم يولدوا بعد .

(١١) هو: أبو عبد الله، محمد بن إسحاق ابن مُنْدَه، الحافظ (ت ٣٩٥هـ). سِيرُ أعلام النُّبَلَاء (٢٨/١٧).

وما نسب إليه ذكره ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص ١٥٥).

وَأَسْتَعْمَلُ الْمُعَلَّقَةَ مِنْهُمْ أَيْضًا : أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ^(١) .
 وَرَوَى بِالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ جَمْعُ كَثِيرٍ^(٢) ، جَمِيعُهُمْ بَعْضُ الْحُفَاظِ
 فِي كِتَابٍ ، وَرَتَبُوهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعَجَمِ لِكُثُرَتِهِمْ^(٣) .
 وَكُلُّ ذَلِكَ - كَمَا قَالَ أَبْنُ الصَّلَاحِ^(٤) - تَوْسُعٌ غَيْرُ مَرْضِيٌّ ؛
 لِأَنَّ الْإِجَازَةَ الْخَاصَّةَ^(٥) الْمُعْيَنَةَ مُخْتَلَفٌ فِي صِحَّتِهَا أَخْتِلَافًا قَوِيًّا
 عِنْدَ الْقُدَمَاءِ ، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ أَسْتَقَرَّ عَلَى أَعْتِبَارِهَا عِنْدَ
 الْمُتَّأَخْرِينَ ، فَهِيَ دُونَ السَّمَاعِ بِالْإِتْفَاقِ ، فَكَيْفَ إِذَا حَصَلَ فِيهَا
 الْأُسْتِرْسَالُ الْمَذْكُورُ؟! فَإِنَّهَا تَرْدَادٌ ضَعْفًا^(٦) ، لَكِنَّهَا فِي الْجُمْلَةِ
 خَيْرٌ مِنْ إِيْرَادِ الْحَدِيثِ مُعْضَلًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 وَإِلَى هُنَا أَنْتَهَى الْكَلَامُ فِي أَقْسَامِ صِيَغِ الْأَدَاءِ^(٧) .

(١) هو: الحافظ أبو بكر، أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩ هـ). تذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٠ / ٢).

وما نسب إليه ذكره الأبنائي في الشذا الغيّاح (١ / ٣٠٢)، والعرافي في شرح البصرة والتذكرة (١ / ٤٢٤): «قال الإمام أبو الحسن محمد بن أبي الحسين بن الوزان: أفيت بخط أبي بكر ابن أبي خيثمة: قد أجزت لأبي زكريًا يحيى بن مسلمة أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ، الذي سمعه مني أبو محمد القاسم بن الأصبهن، ومحمد بن عبد الأعلى كما سمعاه مني، وأذنت له في ذلك، ولمَنْ أحب من أصحابه، فإن أحب أن تكون الإجازة بعد هذا فأنا أجزت له ذلك بكتابي هذا، وكتب: أحمد بن أبي خيثمة بيده في شوّال، من سنة ست وسبعين ومتين».

(٢) في ج زيادة: «ثم».

(٣) وهو: أبو جعفر، محمد بن الحسين ابن أبي البدر، الحافظ، الكاتب البغدادي، كما قاله العراقي في التقييد والإيضاح (ص ١٨٣)، وشرح البصرة والتذكرة (١ / ٤١٩).

(٤) انظر: مقدمةه (ص ١٥٤). (٥) في ج: «الحاصلة».

(٦) في ب، د: «ضعفًا» بضم الصاد، والمثبت من و، ك.

(٧) في حاشية أ - بخط المصنف -: «ثم بلغ سمعاً»، وفي حاشية د، و - بخطه أيضًا -: «ثم بلغ كذلك».

المتفق والمفترق

(ثُمَّ الرُّوَاةُ؛ إِنْ اتَّفَقْتُ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِدًا، وَاحْتَلَقْتُ أَشْخَاصُهُمْ) سَوَاءٌ اتَّفَقَ فِي ذَلِكَ اثْنَانِ مِنْهُمْ أَمْ (١) أَكْثَرُ، وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ اثْنَانِ فَصَاعِدًا فِي الْكُنْيَةِ (٢) وَالنِّسْبَةِ (٣)؛ (فَهُوَ) النَّوْعُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ (٤) : (المتفقٌ) (٥) وَالمفترقٌ).

وَفَائِدَةُ مَعْرِفَتِهِ: خَشْيَةُ (٦) أَنْ يُظْنَ الشَّخْصَانِ شَخْصًا وَاحِدًا.

وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ (٧) الْخَطِيبُ (٨) كِتَابًا حَافِلًا (٩)، وَقَدْ لَحَضْتُهُ وَزِدْتُ عَلَيْهِ شَيْئًا كَثِيرًا (١٠).

وَهَذَا عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّوْعِ الْمُسَمَّى بِالْمُهْمَلِ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى مِنْهُ أَنْ يُظْنَ الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ، وَهَذَا يُخْشَى مِنْهُ أَنْ يُظْنَ الْأِثْنَانِ وَاحِدًا.

(١) في ب، ج، و: «أو».

(٢) في أ: «التسمية».

(٣) في ك: «في النسبة»، وفي نسخة على حاشيتها: «في الكنية والسبة».

(٤) «الله» سقطت من د.

(٥) في ب: «المتفق» بفتح الفاء، والمثبت من ج، د، و، ح. قال القاري رحمه الله في شرح شرح النَّخْبَةِ (ص ٦٩٧): «بالكسر».

(٦) في أ: «وَفَائِدَةُ مَعْرِفَةِ حَسَنَةٍ»، وهو تحريف.

(٧) «فِيهِ» ليس في م.

(٨) في د: «الخطيب فيه» بتقديم وتأخير.

(٩) سماه: «المتفق والمفترق»، وهو مطبوع.

(١٠) قال السَّخَاوِي رحمه الله في فتح المغيث (٤/٢٦٦): «شَعْرٌ شَيْخُنَا فِي تَلْخِيصِهِ فَكَتَبَ مِنْهُ - حَسِبَمَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ - يَسِيرًا، مَعَ قُولِهِ فِي شَرْحِ النَّخْبَةِ: إِنَّهُ لَحَصْبٌ وَزَادَ عَلَيْهِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ شَرَعْتُ فِي تَكْمِلَتِهِ مَعَ اسْتِدْرَاكِ أَشْيَاءِ فَاتِّهِ». وَانْظُرْ: الْجَوَاهِرُ وَالدُّرُّرُ (٢/٦٨٠).

(وَإِنْ أَتَّفَقْتِ الْأَسْمَاءَ خَطًّا وَأَخْتَلَفْتِ نُطْقًا^(١)؛ سَوَاءٌ كَانَ مَرْجِعٌ^(٢) الْأُخْتَلَافُ النَّقْطُ أَمِ الشَّكْلُ^(٣)؛ فَهُوَ: الْمُؤَتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ^(٤)).

وَمَعْرِفَتُهُ مِنْ مُهِمَّاتِ هَذَا الْفَنِّ، حَتَّى قَالَ عَلَيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «أَشَدُ التَّصْحِيفِ مَا يَقْعُ في الْأَسْمَاءِ»^(٥)، وَوَجَهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَدْخُلُ الْقِيَاسَ، وَلَا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدْلُلُ عَلَيْهِ وَلَا بَعْدَهُ^(٦). وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ أَبُو أَحْمَادُ الْعَسْكَرِيُّ، لِكِنَّهُ^(٧) أَضَافَهُ إِلَى كِتَابِ «الْتَّصْحِيفِ» لَهُ^(٨).

ثُمَّ أَفْرَدَهُ بِالْتَّالِيفِ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ، فَجَمَعَ فِيهِ كِتَابَيْنِ؛ كِتَابًا^(٩) فِي^(١٠) «مُشْتَبِهِ الْأَسْمَاءِ»^(١١)، وَكِتَابًا^(١٢) فِي «مُشْتَبِهِ

(١) في و: «نقطاً» وفي نسخة على حاشيتها «نطقاً».

(٢) في د: «مرجع» بالتنصب، والمثبت من ك، ل.

(٣) في د: «النقط أم الشكل» بالرفع، والمثبت من ل.

(٤) في ب: «والمحظوظ» والمثبت من ح.

(٥) تصحيفات المحدثين (١٢/١).

(٦) هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الله النجيرمي، حيث قال: «أولى الأشياء بالضبط: أسماء الناس؛ لأنَّه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه». انظر: المؤتلف والمحظوظ للأزدي (٤٩/١)، والجامع لأخلاق الرأوي للخطيب (٢٦٩/١).

(٧) في د، ي: «لكن».

(٨) قد ذكره في آخر كتاب «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، وكذلك في كتابه: «تصحيفات المحدثين»، وكلاهما مطبوع.

(٩) في ب، ج، و، ز، ط، ي، ل، م: «كتاب» مهملة، وفي نسخة على حاشية لزيادة: «له»، وفي د: «كتاب» بالجرّ المنون، والضبط المثبت من أ، هـ، حـ، كـ.

(١٠) في د: «فيه».

(١١) سماه: «المؤتلف والمحظوظ»، وهو مطبوع.

(١٢) في د: «وكتاب» بالجرّ المنون، وفي ب، ج، و، ز، ط، ي، ل، م: «كتاب» مهملة، والمثبت من أ، هـ، حـ، كـ.

النَّسْبَةِ»^(١).

وَجَمَعَ شَيْخُهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَافِلًا^(٢).

ثُمَّ جَمَعَ الْخَطِيبُ ذِيَّلًا^(٣).

ثُمَّ جَمَعَ الْجَمِيعَ أَبُو نَصْرِ أَبْنُ مَاكُولَا فِي كِتَابِهِ
«الإِكْمَالِ»^(٤).

وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابٍ آخَرَ^(٥) جَمَعَ فِيهِ أَوْهَامَهُمْ وَبَيْنَهَا،
وَكِتَابُهُ مِنْ أَجْمَعِ مَا جُمِعَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ عُمْدَةُ كُلِّ مُحَدِّثٍ بَعْدَهُ.
وَقَدْ أَسْتَدْرَكَ^(٦) عَلَيْهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نُقَطَةَ مَا فَاتَهُ أَوْ تَجَدَّدَ
بَعْدَهُ^(٧)، فِي مُجَلَّدٍ ضَخِّمٍ^(٨).

ثُمَّ ذَيَّلَ عَلَيْهِ مَنْصُورُ بْنُ سَلِيمٍ - بَقْتْحِ السِّينِ - فِي مُجَلَّدٍ
لَطِيفٍ^(٩).

وَكَذَلِكَ^(١٠) أَبُو حَامِدٍ أَبْنُ الصَّابُونِيِّ^(١١).

(١) وهو مطبوع.

(٢) سماه: «المؤتلف والمختلف»، وهو مطبوع.

(٣) سماه: «المؤتفن في تكملة المؤتلف والمختلف»، وهو مطبوع.

(٤) واسمه: «الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكتي والأنساب»، وهو مطبوع.

(٥) سماه: «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام»، وهو مطبوع.

(٦) في ذ: «واستدرك».

(٧) «بعده» ليست في م.

(٨) سماه: «تكملة الإكمال»، وهو مطبوع.

(٩) في نسخة على حاشية ل: «مجلداً لطيفاً» بدل: «في مجلد لطيف».

سماه: «ذيل تكملة الإكمال»، وهو مطبوع.

(١٠) في ز: «وكذا».

(١١) في كتاب سماه: «تكملة إكمال الإكمال»، وهو مطبوع.

وَجَمَعَ الْذَّهَبِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا^(١) مُخْتَصِرًا جِدًّا، أَعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى الضَّبْطِ بِالْقَلْمِ، فَكَثُرَ فِيهِ الْغَلَطُ وَالتَّصْحِيفُ الْمُبَاهِنُ لِمَوْضِيْعِ الْكِتَابِ^(٢).

وَقَدْ يَسَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَوْضِيْحِهِ فِي كِتَابِ سَمَيْتُهُ: «تَبَصِّيرُ الْمُنْتَهِ^(٣) بِتَحْرِيرِ الْمُسْتَهِ»^(٤)، وَهُوَ^(٥) مُجَلَّدٌ وَاحِدٌ، فَضَبَطْتُهُ^(٦) بِالْحُرُوفِ عَلَى الْطَّرِيقَةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ شَيْئًا كَثِيرًا مِمَّا أَهْمَلَهُ أَوْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ، وَلَلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ^(٧).

(وَإِنْ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ خَطًّا وَنُطْقًا، وَأَخْتَلَفَتِ^(٩) الْأَبَاءُ)

المتشابه

نُطْقًا مَعَ اُتْتِلَافِهَا^(١٠) خَطًّا^(١١)؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ^(١٢) -، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ - بِضَمِّهَا -؛ الْأَوَّلُ نِيَسَابُورِيٌّ،

(١) «كِتَابًا» ليست في أ، د، ط، ي، ك.

(٢) في ط: «الكتب».

واسم كتابه: «المتشابه في الرجال أسمائهم وأنسابهم»، وهو مطبوع.

(٣) في ح: «تبصرة».

(٤) في ج: «المنته».

(٥) وهو مطبوع.

(٦) في د: «وهذا».

(٧) في ك: «فضبيطه».

(٨) في م: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ» بدل: «وَلَلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ».

في حاشية أ - بخط المصنف -: «ثُمَّ بَلَغَ سَمَاعًا...^(١)، الْبَحْثُ» وفي حاشية د - بخطه أيضا -: «ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ».

(٩) في ه، و، ز، ح، م: «واختلف».

(١٠) في أ: «اِتَّلَافُهُمَا»، وفي هـ: «اِخْتَلَافُهُمَا»، وفي و، ز، ط: «اِخْتَلَافُهُمَا»، وفي حاشية و: صوابه «مَعَ اِتَّلَافُهُمَا».

(١١) «خَطًّا» ليست في كـ.

(١٢) «بِفَتْحِ الْعَيْنِ» ليست في بـ.

(أ) كلمة أو أكثر غير واضحة.

وَالثَّانِي فِرِيَابِيٌّ^(١)، وَهُمَا مَشْهُورَانِ، وَطَبَقُتُهُمَا مُتَقَارِبَةً^(٢).
(أَوْ بِالْعَكْسِ^(٣))؛ كَأَنْ تَخْتَلِفَ^(٤) الْأَسْمَاءُ^(٥) نُطْقاً وَتَأْتِيفَ
 حَطَاً، وَتَتَقَرَّبَ^(٦) الْأَبَاءُ حَطَاً وَنُطْقاً^(٧)، كَشُرِيْحِ بْنِ النُّعْمَانِ؛
 وَسُرِيْحِ^(٨) بْنِ النُّعْمَانِ، الْأَوَّلُ بِالشَّيْنِ الْمُعَجَّمَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ،
 وَهُوَ تَابِعِيٌّ يَرْوِي عَنْ عَلِيٍّ^(٩)، وَالثَّانِي : بِالشَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْحَاءِ،
 وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ^(١٠) الْبُخَارِيِّ؛ (فَهُوَ) النَّوْعُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ^(١١) :
 (الْمَتَشَابِهُ).

**(وَكَذَا إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ^(١٢) الْاِتْفَاقُ فِي الْأَسْمِ وَأَسْمِ الْأَبِ،
 وَالْاِخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ^(١٣)).** من أنواع المشابه

(١) في أ: «فرمانى». والمثبت هو الصواب؛ قال ابن ناصر الدين كَفَلَهُ اللَّهُ في توضيح المشابه (٩٢/٧): «الفرىابي. وفي رياض - ويقال: فاراب - : مدينة بالترك... منها... محمد بن عقيل الفريابي، الفقيه، نزيل مصر»، وقال القاري كَفَلَهُ اللَّهُ في شرح شرحة النُّخبة (ص ٧٠٤): «بكسر فاء، وسكون راء، وتحتية بعدها ألف، فموحدة بعدها ياء النسبة».

(٢) في نسخة على حاشية ل: «واحدة».

(٣) في ط: «وبالعكس».

(٤) في ج، ز، ي: «يختلف»، ولم ينقطع في ب، ح.

(٥) في ك: «كأن كانت الأسماء تختلف».

(٦) في ج: «ويتفق».

(٧) في ط: «ولفظاً» وفي حاشيتها: «ونطقاً».

(٨) في ب: «وسرير»، وفي ج، ي: «وسرير».

(٩) في زيادة: «بن أبي طالب».

(١٠) في ط: «أشياخ». (١١) لَهُ لِيْسَ فِي أَ.

(١٢) «ذَلِكَ» سقطت من ط، وفي ح، م مكانها: «بقية».

(١٣) من قوله: «وَكَذَا إِنْ» إلى هنا سقط من ب، ج، د، ل، وتأخر في ي قليلاً - كما سيأتي -.

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ كِتَابًا جَلِيلًا^(١) سَمَّاهُ: «تَلْخِيْصَ الْمُتَشَابِهِ»^(٢)، ثُمَّ ذَيَّلَ^(٣) عَلَيْهِ أَيْضًا بِمَا فَاتَهُ أَوْلًا^(٤)، وَهُوَ كَثِيرٌ^(٥) الْفَائِدَةِ^(٦).

(وَيَرَكِبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعُ:

مِنْهَا: أَنْ يَحْصُلَ الْاِتْفَاقُ أَوِ الْاِشْتِبَاهُ^(٧) فِي الْاِسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ مَثَلًا؛ (إِلَّا: فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ^(٨)) فَأَكْثَرَ - مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْهُمَا - .

وَهُوَ^(٩) عَلَى قِسْمَيْنِ :

إِمَّا بِأَنْ^(٩) يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ بِالْتَّغْيِيرِ، مَعَ أَنَّ عَدَدَ الْحُرُوفِ ثَابِتَةً^(١٠) فِي الْجِهَتَيْنِ.

أَوْ يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ بِالْتَّغْيِيرِ مَعَ نُقْصَانٍ بَعْضِ الْاِسْمَاءِ عَنْ بَعْضٍ.

(١) في د: «حافلاً».

(٢) اسمه: «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيح والوهم» وهو مطبوع.

(٣) في ب، ج، د، ح، ط، ي زيادة: «هو».

(٤) «أَوْلًا» ليست في ل.

واسم كتابه: «تالي تلخيص المتشابه»، وهو مطبوع.

(٥) في ي وقع هنا: «وَكَذَا إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ الْاِتْفَاقُ فِي اسْمِ وَاسْمِ أَبٍ وَالْاِخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ».

(٦) في ز، ح: «وَالْاِشْتِبَاهُ».

(٧) في ط: «لَا فِي حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ» بتقديم وتأخير.

(٨) في أ: «وَهِيَ».

(٩) في د: «أَنْ».

(١٠) في ح، ل: «ثَابِتٌ».

فَمِنْ أَمْثَلَةِ الْأَوَّلِ: مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ - بِكَسْرِ السِّينِ^(١) الْمُهْمَلَةِ، وَنُونَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفُ -، وَهُمْ جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمْ: الْعَوْقَيْيِ^(٢) - بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْوَاءِ ثُمَّ الْقَافِ^(٣) - شَيْخُ الْبُخَارِيِّ^(٤)، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَيَّارٍ - بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَسْدِيدِ الْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَبَعْدَ الْأَلْفِ رَاءُ -، وَهُمْ أَيْضًا جَمَاعَةٌ^(٤)؛ مِنْهُمْ: الْيَمَامِيُّ^(٥) شَيْخُ عُمَرَ بْنِ يُونُسَ.

وَمِنْهَا^(٦): مُحَمَّدُ^(٧) بْنُ حُنَيْنٍ - بِضَمِّ^(٨) الْمُهْمَلَةِ وَنُونَيْنِ^(٩)؛ الْأَوَّلِيَّ مَفْتُوْحَةُ، بَيْنَهُمَا يَاءٌ تَحْتَانِيَّةٌ - تَابِعِيٌّ يَرْوِي عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ - بِالْجِيمِ^(١٠)، بَعْدَهَا^(١١) مُوَحَّدَةُ، وَآخِرُهُ رَاءُ -، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ^(١٢) بِنِ مُطْعِمٍ، تَابِعِيٌّ مَشْهُورٌ أَيْضًا.

وَمِنْ ذَلِكَ: مُعَرِّفُ بْنُ وَاصِلٍ: كُوفِيٌّ مَشْهُورُ، وَمُطَرِّفُ^(١٣) بْنُ وَاصِلٍ - بِاللَّطَاءِ بَدَلَ الْعَيْنِ - شَيْخُ آخَرُ، يَرْوِي عَنْهُ أَبُو حُذَيْفَةَ النَّهَدِيِّ.

(١) «السِّينِ» ليست في ب، ج، د، ه، و، ز، ل.

(٢) في ح: «الْقَافُ» بالرَّفع، والمثبت من د، قال القاري في شرح شرح النُّخبة (ص ٧٠٨): «عُطِّفَ عَلَى الْفَتْحِ».

(٣) «شَيْخُ الْبُخَارِيِّ» سقطت من ه، ز. (٤) في د: «جَمَاعَةٌ أَيْضًا» بتقديم وتأخير.

(٥) في و، ك: «الْيَمَامِيُّ».

(٦) «وَمِنْهَا» ليست في ط، ك، وفي أ، م: «وَمِنْهُمْ»، وفي ح: «وَمِنْهُمَا».

(٧) في ط، ك: «وَمُحَمَّدٌ».

(٨) في ي زِيَادَة: «الْحَاءُ».

(٩) في ح: «بَنْوَيْنِ».

(١٠) في أ: «بِضَمِّ الْجِيمِ»، وفي ك: «بِجِيمِ».

(١١) في د، ز، ي زِيَادَة: «بَاءُ».

(١٢) من قوله: «بِالْجِيمِ» إلى هنا سقط من ط.

(١٣) في أ: «مُطَرِّفُ» من غير واو.

وَمِنْهُ^(١) أَيْضًا: أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَاحِبُ^(٢) إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ^(٣) - وَآخَرُونَ، وَأَحْيَيْدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، مِثْلُهُ، لَكِنْ بَدَلَ الْمِيمَ يَاءُ تَحْتَانِيَّةً، وَهُوَ شَيْخُ بُخَارِيُّ يَرْوَيُ عَنْهُ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِيْكَنْدِيُّ^(٥).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، شَيْخُ مَشْهُورٍ، مِنْ طَبَقَةِ مَالِكٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مَيْسَرَةَ؛ شَيْخُ لِعَبِيدِ اللَّهِ^(٦) بْنِ مُوسَى الْكُوفِيِّ؛ الْأَوَّلُ: بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْفَاءِ، بَعْدَهَا صَادُ الْمُهْمَلَةِ، وَالثَّانِي: بِالْجِيمِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، بَعْدَهَا فَاءُ ثُمَّ رَاءُ^(٧).
وَمِنْ أَمْثِلَةِ الثَّانِي:

عَبْدُ اللَّهِ^(٨) بْنُ زَيْدٍ^(٩) جَمَاعَةُ:

مِنْهُمْ فِي الصَّحَابَةِ: صَاحِبُ الْأَذَانِ، وَأَسْمُ جَدِّهِ: عَبْدُ رَبِّهِ، وَرَأْوِي حَدِيثُ^(١٠) الْوُضُوءِ، وَأَسْمُ جَدِّهِ عَاصِمُ^(١١)، وَهُمَا أَنْصَارِيَانِ.

(١) في ك: «وَمِنْهُمْ». (٢) في ي، ك: «صَاحِبِهِ».

(٣) كذا في جميع التسخن، والصواب: «إبراهيم بن سعيد». انظر: تقرير التهذيب (ص ٨٩).

(٤) في أ: «عَنْ».

(٥) في و: «البيكنلدي»، وهو تحريف.

قال القاري في شرح شرح التسبة (ص ٧١٠): «يَكُسْرُ الْمُوَحَّدَةِ، وَسُكُونُ الْمُثَنَّةِ التَّحْتَيَّةِ، ثُمَّ كَافٌ مَفْتُوحَةٌ، وَنُونٌ سَاكِنَةٌ، بَعْدَهَا دَالٌّ، ذَكْرُهُ السَّخَاوِيُّ».

(٦) «لِعَبِيدِ اللَّهِ» سقطت من ط، وفي د، ي: «لَعْبَدُ اللَّهِ»، وهو وهم.

(٧) من قوله: «وَمِنْهُ أَيْضًا: أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ» إلى هنا سقط من هـ.

(٨) في ط: «عَبِيدُ اللَّهِ». (٩) في و زيادة: «وَهُمْ».

(١٠) في د: «حَدِيثٌ بِالنَّصْبِ»، والمثبت من كـ.

(١١) في بـ، طـ، ونسخة على حاشية يـ: «ثَلْبَة»، وفي جـ: «تَلْبَة»، وهو وهم، إذ هو في نسب صاحب الأذان لا الوضوء. انظر: تقرير التهذيب (ص ٣٠٤).

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ - بِزِيَادَةِ يَاءٍ فِي أَوَّلِ^(١) اسْمِ الْأَبِ،
وَالرَّأْيُ مَكْسُورَةٌ^(٢) - وَهُمْ^(٣) أَيْضًا جَمَاعَةٌ :

مِنْهُمْ فِي الصَّحَابَةِ: الْخَطْمِيُّ^(٤)، يُكَنَّى^(٥) أَبَا مُوسَى،
وَحَدِيثُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٦).

وَالْقَارِيُّ^(٧)، لَهُ ذِكْرٌ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ
أَنَّهُ الْخَطْمِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ!

(١) أَوَّلٌ سقطت من ط.

(٢) في ز: «المكسورة».

(٣) في و، ز: «وهما».

(٤) في ط: «الْخَطْمِيُّ» بضم الخاء، والمثبت من ج، د، هـ، ز، ح، ل، م. قال المصنف كتَّابَهُ في تعریف التهذیب (ص ١٩٣): «بفتح المعجمة».

(٥) في ج، ح: «يُكَنَّى» بفتح الكاف وتشدید التون، والمثبت من د، ي، ك. قال القاری كتَّابَهُ في شرح التُّخْبَةِ (ص ٧١٣): «بالتشدید والتخفیف».

(٦) البخاري (٨١١)، ومسلم (١٢٨٧).

(٧) في ج، ي، ل: «القاریُّ»، والمثبت من ب، د، هـ، و، ح، ط، م، وفي حاشية ي: «القاریُّ ياءُ النسبة، وفي نسخةٍ وعليها خطُّ البقاعيُّ: (القاريُّ) بالهمز بعد الراءِ». قال ابن الأثير كتَّابَهُ في أَسْدِ الْعَابَةِ (٤١٣/٣): «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْقَارِيُّ: لَهُ ذِكْرٌ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ صَوْتَ قَارِيٍّ يَقْرَأُ، قَالَ: صَوْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: رَحْمَهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي أَيْهَا كَنْتُ نَسِيْتُهَا) رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، نحوه، ولم يُسَمِّ القارئ، أَخْرَجَهُ أَبْنَيْنَدَهُ وَأَبْنَيْنِعِيمَ، وانظر: الإصابة للْمُصَنِّفِ (٤/٢٢٨).

وقد وهم القاری كتَّابَهُ في شرح التُّخْبَةِ (ص ٧١٣) حيث قال: «بتشدید الياء من غير همزة، منسوب إلى قارة، وهو اسم رجل أبي قبيلة»، وذلك أن هذه النسبة إلى قراءة القرآن وإقرائه للغير، فأصله بهمزة في آخره، ويجوز تركه للتخفيف، إلا أنه لا يجوز تشدید يائه كالقاري.

وانظر: الإكمال لابن مأكولا (٧/١٠٣)، الأنساب للسمعاني (١٠/٢٩٠)، لُبَّ الباب في تحرير الأنساب للسيوطى (ص ٢٠٢).

وَمِنْهَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى - وَهُمْ جَمَاعَةُ -، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُجَيْيٍ^(١) - بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَسْدِيدِ الْيَاءِ - تَابِعِي مَعْرُوفٍ^(٢)، يَرْوِي عَنْ عَلَيٍّ.

(أَوْ) يَحْصُلُ الْإِتْفَاقُ فِي الْخَطْ وَالنُّطْقِ^(٣)، لَكِنْ يَحْصُلُ الْأُخْتِلَافُ أَوِ الْأَشْبَاهُ (بِالْتَّقْدِيمِ وَالْتَّأْخِيرِ)؛ إِمَّا^(٤) فِي الْأَسْمَيْنِ جُمْلَةً (أَوْ نَحْوٍ^(٥) ذَلِكَ)؛ كَأَنْ يَقْعَ التَّقْدِيمُ وَالْتَّأْخِيرُ فِي الْأَسْمِ الْوَاحِدِ فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَشْتَهِي بِهِ^(٦).

مِثَالٌ^(٧) الْأَوَّلُ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَمِنْهُ: عَبْدُ اللَّهِ^(٨) بْنُ يَزِيدَ، وَيَزِيدُ^(٩) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: أَئْيُوبُ بْنُ سَيَّارٍ، وَأَئْيُوبُ بْنُ يَسَارٍ، الْأَوَّلُ: مَدَنِيٌّ مَشْهُورٌ لِيَسَ بِالْقَوِيِّ، وَالآخَرُ: مَجْهُولٌ^(١٠).

(١) في أَزِيادَة: «وابن نجِيٍّ».

(٢) «مَعْرُوفٌ» لِيُسَتَّ فِي يِ، وَفِي كِ: «مشهور».

(٣) في بِ: «والنقط».

(٤) «إِمَّا» لِيُسَتَّ فِي زِ.

(٥) في أَ، هَ، زَ، كَ: «ونحو».

(٦) «بِهِ» سقطَتْ مِنْ طِ.

وَفِي حَاشِيَةِ دَ - بِخَطِّ الْمَصْنُفِ -: «ثُمَّ بَلَغَ قِرَاءَةَ عَلَيَّ. كَتَبَهُ: ابْنُ حَجَرٍ».

(٧) في طِ: «مِثْلٌ».

(٨) في كِ: «وَعَبْدُ اللَّهِ» بَدْلٌ: «وَمِنْهُ: عَبْدُ اللَّهِ».

(٩) في بِ، جِ: «وَزِيدٌ».

(١٠) هُنَا وَقَعَ خَرْمٌ فِي بِ بِمَقْدَارِ لَوْحَةِ.

(خاتمة^(١))

طبقات الرواية (وَمِنَ الْمُهِمِّ) عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ^(٢) : (مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ).

وَفَائِدَتُهُ: الْأَمْنُ مِنْ تَدَالُّ الْمُسْتَبِهِينَ، وَإِمْكَانُ الْأُطْلَاعِ عَلَى تَبَيِّنِ التَّدْلِيسِ^(٣)، وَالْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُرَادِ مِنَ الْعَنْعَنَةِ. وَالْطَّبَقَةُ فِي أَصْطِلَاحِهِمْ: «عِبَارَةٌ عَنْ جَمَاعَةٍ أَشْتَرَكُوا فِي تَعْرِيفِ الْطَّبَقَةِ السِّنِّ وَلِقَاءِ الْمَشَايْخِ».

وَقَدْ يَكُونُ الشَّخْصُ^(٤) الْوَاحِدُ مِنْ طَبَقَتِينِ بِأَعْتِيَارِيْنِ؛ كَأَنَّسِ بْنِ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُ صُحُبَتِهِ لِلنَّبِيِّ^(٥) وَسَعْيَهُ يُعَدُّ فِي طَبَقَةِ الْعَشَرَةِ مَثَلًاً، وَمِنْ حَيْثُ صِعْرُ السِّنِّ: يُعَدُّ فِي طَبَقَةِ بَعْدَهُمْ^(٦).

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الصَّحَابَةِ بِأَعْتِيَارِ الصَّحْبَةِ جَعَلَ الْجَمِيعَ طَبَقَةً وَاحِدَةً؛ كَمَا صَنَعَ أُبْنُ حِبَّانَ^(٧)، وَغَيْرُهُ^(٨)، وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمْ^(٩)

(١) مَكَانُهَا بِيَاضِ فِي طِّ.

(٢) فِي كِ: «الْمُحَقِّقِينَ».

(٣) فِي هـ، و، زـ: «الْمَدْلِسِينَ»، وفِي جـ، حـ، لـ، ونَسْخَةٌ عَلَى حَاشِيَةِ يـ: «تَلْبِيسِ الْمَدْلِسِينَ»، وفِي نَسْخَةٍ عَلَى حَاشِيَةِ وـ: «الْمَدْلِس».

قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ شَرْحِ الْمُتَجَبَّةِ (ص ٧١٧): «مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ».

(٤) «الشَّخْصُ» لَيْسَ فِي كِ.

(٥) فِي جـ: «صَحْبَتِهِ النَّبِيِّ»، وفِي هـ: «صَحْبَةِ النَّبِيِّ».

(٦) «يُعَدُّ» سَقَطَتْ مِنْ جـ، هـ. (٧) فِي أـ: «مِنْ».

(٨) فِي جـ، دـ، هـ، حـ، يـ، مـ، ونَسْخَةٌ عَلَى حَاشِيَةِ لـ: «طَبَقَةُ مَنْ بَعْدَهُمْ».

(٩) فِي كَتَابِيَّهـ: «الثَّقَاتِ»، و«مَشَاهِيرُ عِلَّمَاءِ الْأَمْصَارِ».

(١٠) مِنْهُمْ: مُسْلِمٌ فِي «الْطَّبَقَاتِ»، وَخَلِيفَةُ بْنِ خَيَاطٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ»، وَغَيْرُهُمَا.

(١١) فِي كِ: «إِلَيْهِ».

بِأَعْتِبَارِ قَدْرِ زَائِدٍ - كَالسَّبِقِ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ شُهُودِ^(١) الْمَشَاهِدِ
الْفَاضِلَةِ - جَعَلَهُمْ طَبَقَاتٍ.

وَإِلَى ذَلِكَ جَنَاحَ صَاحِبِ «الْطَّبَقَاتِ» أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ
سَعْدِ الْبَعْدَادِيِّ^(٢)، وَكِتَابُهُ أَجْمَعُ مَا جُمِعَ فِي ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ - وَهُمُ التَّابِعُونَ - مَنْ^(٣) نَظَرَ
إِلَيْهِمْ بِأَعْتِبَارِ الْأَخْذِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فَقَطْ^(٤)؛ جَعَلَ الْجَمِيعَ
طَبَقَةً وَاحِدَةً كَمَا صَنَعَ أَبْنُ حِبَّانَ أَيْضًا، وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمْ بِأَعْتِبَارِ
اللِّقَاءِ^(٥)؛ قَسَمَهُمْ كَمَا^(٦) فَعَلَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ^(٧).
وَلِكُلِّ^(٨) مِنْهُمَا وَجْهٌ.

(وَ) مِنْ الْمُهِمِّ أَيْضًا: مَعْرِفَةُ (مَوَالِيْهِمْ^(٩)، وَوَفَّيَاتِهِمْ^(١٠))؛ لِأَنَّ
بِمَعْرِفَتِهَا^(١١) يَحْصُلُ الْأَمْنُ مِنْ دَعْوَى الْمُدَّعِي^(١٢) لِلِّقَاءِ
بَعْضِهِمْ، وَهُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

معرفة مواليد
الرواية ووفياتهم

(١) في د، م: «وشهود».

(٢) في ك: «البغدادي».

وهو: محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البغدادي، الحافظ (ت ٢٣٠هـ). تاريخ بغداد للخطيب (٣٢٢/٥)، سير أعلام النبلاء (١٠/٢٦٤).
واسم كتابه: «الطبقات الكبرى»، وهو مطبوع.

(٣) في ط: «ومن». (٤) في و، ز: «فقد».

(٥) في د: «اللقي». (٦) في ك: «كيف».

(٧) انظر: الشَّذَادُ الْفَيَّاحُ لِلْأَبْنَاسِيِّ (٢/٥٠٦)، وَشَرَحُ التَّبَصْرَةِ وَالشَّذَادُ لِلْعَرَافِيِّ (٢/١٣٧).

(٨) في ي: «ولكلّ واحد». (٩) في ز: «موالיהם»، وهو تحرير.

(١٠) في ح، ط: «بمعرفتهما»، وفي ك: «معرفتهما».

(١١) في أ، ك: «المدعين». (١٢) في د: «لقاء».

(وَمِنَ الْمُهِمِّ أَيْضًا : مَعْرِفَةُ (بُلْدَانِهِمْ) وَأَوْطَانِهِمْ ، وَفَائِدَتُهُ : الْأَمْنُ مِنْ تَدَاخُلِ الْأَسْمَيْنِ إِذَا اتَّقَّا ، لَكِنْ افْتَرَقَ بِالنَّسَبِ^(١) .

مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الْرَّوَاةِ أَيْضًا : مَعْرِفَةُ (أَخْوَالِهِمْ - تَعْدِيَالُ - وَتَجْرِيَالُ - وَجَهَالَةُ -)؛ لِأَنَّ الرَّاوِيَ إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ عَدَالَتُهُ ، أَوْ يُعْرَفَ فِسْقُهُ ، أَوْ لَا يُعْرَفَ^(٢) فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .

(وَمِنْ أَهَمِّ ذَلِكَ - بَعْدَ الْإِطْلَاعِ - : مَعْرِفَةُ (مَرَاتِبُ الْجَرْحِ) وَالْتَّعْدِيَالِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يُجْرِحُونَ^(٣) الْشَّخْصَ بِمَا لَا يَسْتَلِزُمُ رَدَّ حَدِيثِهِ كُلُّهُ .

وَقَدْ بَيَّنَا أَسْبَابَ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى ، وَحَصَرْنَاهَا^(٤) فِي عَشَرَةِ وَتَقَدَّمَ شَرْحُهَا مُفَصَّلًا^(٥) .

وَالغَرَضُ هُنَا : ذِكْرُ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ فِي^(٦) أَصْطِلَاحِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْمَرَاتِبِ .

(١) في أ، ك: «بالنسبة»، وفي ز: «بالنسبة» بكسر النون، وأهملت في بقية النسخ. قال القاريء كَفَلَهُ في شرح شرخ النخبة (ص ٧٢٣): «(في النسبة): بفتحتين، وفي نسخة: (بالنسبة)، ويمكن أن يكون بكسر أوله؛ جمع نسبة، ويعيده ما في نسخة: (بالنسبة)، أي: بنسبتهما إلى بلديهما المختلفين يحصل التمييز بين الراوين».

(٢) في و: «تعرف»، ولم ينقطع في أ.

(٣) في ط: «يُجْرِحُوا»، وفي د: «يُجْرِحُونَ» بضم الياء وفتح الجيم وكسر الراء، والمثبت من ج، و، ك. قال القاريء كَفَلَهُ في شرح شرخ النخبة (ص ٧٢٤): «(قد يُجْرِحُونَ) بتشدید الراء؛ أي: ينسبون إلى الجرح، (الشَّخْص)، وفي نسخة: (يُجْرِحُونَ): بسكون الجيم، وفتح الراء؛ أي: يجعلونه مجرّحاً ومعيوباً».

(٤) في هـ: «وحصراها».

(٥) من (ص ١٥٠) إلى (ص ١٧٩).

وفي حاشية د - بخط المصنف - : «ثم بلغ كذلك».

(٦) في حـ: «على».

مراقب ألفاظ
جرح الرواة

وَلِلْجَرْحِ مَرَاتِبٌ :

(وَأَسْوَؤُهَا^(١) : الْوَصْفُ) بِمَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ^(٢) ، وَأَصْرَحَ ذَلِكَ : التَّعْبِيرُ بِأَفْعَلَ ، كَ : أَكْذَبِ النَّاسِ^(٣) ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ : «إِلَيْهِ الْمُتَنَاهِ فِي الْوَضْعِ» ، وَ«هُوَ^(٤) رُكْنُ الْكَذِبِ» ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

(ثُمَّ : دَجَّالٌ ، أَوْ : وَضَّاعٌ ، أَوْ : كَذَّابٌ^(٥)) ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَوْعٌ مُبَالَغَةٌ ، لَكِنَّهَا دُونَ الَّتِي قَبْلَهَا .

(وَأَسْهَلُهَا) - أَيِّ : الْأَلْفَاظِ^(٦) الدَّالَّةِ عَلَى الْجَرْحِ - : قَوْلُهُمْ : فُلَانُ^(٧) (لَيْنٌ ، أَوْ : سَيِّءُ الْحِفْظِ ، أَوْ : فِيهِ أَدْنَى مَقَالٍ) . وَبَيْنَ أَسْوَأِ الْجَرْحِ وَأَسْهَلِهِ مَرَاتِبٌ لَا تَخْفَى^(٨) .

فَقَوْلُهُمْ^(٩) : مَتْرُوكٌ ، أَوْ : سَاقِطٌ ، أَوْ : فَاحِشُ الْغَلْطِ ، أَوْ : مُنْكَرٌ^(١٠) الْحَدِيثِ ؛ أَشَدُّ مِنْ قَوْلُهُمْ : ضَعِيفٌ ، أَوْ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، أَوْ : فِيهِ مَقَالٌ .

(١) في ج، د، و، ز، ي، ك، ل: «أسوؤها» من غير واو.

(٢) «فيه» ليست في أ.

(٣) في ح: «الناس» بالنَّصْبِ ، وهو خطأ.

(٤) في ج، و، ز، ح، ي، ل: «أو هو».

(٥) في ط: «أو كذاب أو وضاع» بتقديم وتأخير.

(٦) في ل: «الْأَلْفَاظُ» بالرَّفعِ ، والمثبت من ج، و.

(٧) «فُلَانُ» سقطت من ح.

(٨) في د: «لا يخفى» ، ولم ينقطع في أ.

(٩) في و، ز: «قولهم». (١٠) في و: «ومنكر».

مراتب ألفاظ
تعديل الرواية

(وَمِنَ الْمُهِمِّ أَيْضًا: مَعْرِفَةٌ (مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ).

(وَأَرْفَعُهَا: الْوَضْفُ أَيْضًا بِمَا دَلَّ^(١) عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ، وَأَصْرَحُ ذَلِكَ: التَّعْبِيرُ (بِأَفْعَلَ؛ كَ: أَوْثَقَ النَّاسِ) أَوْ: أَثْبَتَ^(٢) النَّاسِ، أَوْ: إِلَيْهِ الْمُتَهَى فِي التَّشْبِيْتِ^(٣).

(ثُمَّ: مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ) مِنَ الصَّفَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّعْدِيلِ^(٤)، أَوْ صِفَتَيْنِ^(٥)؛ كَ: ثِقَةٌ ثِقَةٌ^(٦)، أَوْ: ثَبِّتَ ثَبِّتَ، (أَوْ: ثِقَةٌ حَافِظٌ)، أَوْ: عَدْلٌ ضَابِطٌ^(٧)، أَوْ: نَحْوٌ^(٨) ذَلِكَ.

(وَأَذْنَاهَا: مَا أَشْعَرَ بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيْخِ؛ كَ: شَيْخٌ وَ«يُرَوَى حَدِيْثُهُ»، وَ«يُعْتَبَرُ بِهِ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَبَيْنَ ذَلِكَ: مَرَاتِبُ لَا تَخْفَى^(٩).

أحكام تتعلق
بقبول الجرح
والتعديل

(وَهَذِهِ أَحْكَامٌ تَعَلَّقُ بِذَلِكَ، ذَكَرْتُهَا هُنَا^(١٠) لِتَكْمِيلَةٍ^(١١) الْفَائِدَةِ؛ فَأَقُولُ:

(١) في هـ: «يدل».

(٢) في د، ط، كـ: «وأثبت».

(٣) في ج، هـ، وـ، زـ: «الثبت»، وفي حـ، طـ: «التشبّت».

(٤) في أـ: «التعين».

(٥) في وـ، زـ: «وصفين».

(٦) في كـ: «ثبت».

(٧) في دـ: «حافظ».

(٨) في كـ: «ونحو».

(٩) في دـ: «لا يخفى»، ولم ينقطع في أـ، حـ.

(١٠) في هـ، وـ، زـ: «ذُكِرَتْ هاهنَا».

(١١) في دـ، هـ: «لتكميل».

(تُقْبَلُ^(١) التَّزْكِيَّةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا) لَا مِنْ غَيْرِ عَارِفٍ؛ لِئَلَّا يُرَكِّي بِمُجَرَّدِ مَا يَظْهَرُ^(٢) لَهُ أَبْتِدَاءٌ مِنْ غَيْرِ مُمَارَسَةٍ وَأَخْتِبَارٍ، (وَلَوْ^(٣)) كَانَتِ التَّزْكِيَّةُ صَادِرَةً (مِنْ^(٤)) مُرْكَأً (وَاجِدٌ عَلَى الْأَصَحِّ)، خِلَافًا لِمَنْ شَرَطَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَشْيَنِ؛ إِلْحَاقًا لَهَا بِالشَّهَادَةِ^(٤) - فِي الْأَصَحِّ أَيْضًا^(٥) -.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ التَّزْكِيَّةَ تُنْزَلُ^(٦) مَنْزِلَةَ الْحُكْمِ، فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهَا الْعَدْدُ، وَالشَّهَادَةُ تَقْعُدُ مِنَ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْحَاكِمِ^(٧)، فَأَفْتَرَقَ^(٨).

وَلَوْ قِيلَ: يُفَصَّلُ^(٩) بَيْنَ مَا إِذَا كَانَتِ التَّزْكِيَّةُ فِي الرَّأْوِي مُسْتَبِنَدَةً مِنَ الْمُرْكَأِ إِلَى أَجْتِهَادِهِ، أَوْ إِلَى النَّفْلِ عَنْ غَيْرِهِ؛ لَكَانَ مُتَّجِهًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ^(١٠) كَانَ الْأَوَّلَ فَلَا يُشْتَرِطُ الْعَدْدُ أَضَلًا^(١١)؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي ك: «تُقْبَلُ» بِالنَّتَاءِ وَالِيَاءِ، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أ، ح. قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٧٣١): «(وَتُقْبَلُ): بِالْتَّذْكِيرِ وَالْتَّأْنِيثِ».

(٢) فِي ه، و، ز: «مَا ظَهَرَ».

(٣) فِي ه، و: «مَرْكَأً».

(٤) نُسِّبُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى أَكْثَرِ فَقَهَاءِ الْمَدِينَةِ، وَإِلَى غَيْرِهِمْ أَيْضًا، اَنْظُرْ: الْكَفَايَةِ لِلْخَطَّيْبِ (ص ٩٦)، وَمَقْدِمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ (١٠٩)، وَالْبَحْرِ الْمُجِيْطِ لِلْزَّرْكَشِيِّ (١٦٦/٦).

(٥) «أَيْضًا» لَيْسَ فِي هـ.

(٦) فِي أ، د، ط، ي، ك، ل: «تُنْزَلُ».

(٧) فِي ج، ل: «وَتَرْكِيَّةُ الشَّاهِدِ تَقْعُدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ» بَدْل: «وَالشَّهَادَةُ تَقْعُدُ مِنَ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْحَاكِمِ».

(٨) «فَأَفْتَرَقَ» سَقَطَتْ مِنْ كـ.

(٩) فِي د: «يُفَصَّلُ» بِسَكُونِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ هـ، لـ، مـ. قَالَ الْقَارِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٧٣٣): «(يُفَصَّلُ) بِالتَّخْفِيفِ، أَوِ التَّشْدِيدِ؛ أَيِّ: يُفَرِّقُ وَيُمِيزُ».

(١٠) فِي أ: «لِأَنَّهُ لَوْ»، وَفِي هـ، و، ز: «فَإِنَّهُ إِنْ».

(١١) مِنْ قَوْلِهِ: «خَاتِمَةً» إِلَى هَذَا خَرْمَ مِنْ بـ.

حِينَئِذٍ^(١) يَكُونُ^(٢) بِمَنْزِلَةِ الْحَاكِمِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي؛ فَيَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ.

وَتَبَيَّنَ^(٣) أَنَّهُ - أَيْضًا^(٤) - لَا يُشْتَرِطُ^(٥) الْعَدَدُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ النَّكْلِ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ الْعَدَدُ، فَكَذَا مَا تَفَرَّعَ^(٦) عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٧).

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقْبَلَ الْجَرْحُ وَالْتَّعْدِيلُ إِلَّا مِنْ عَدْلٍ مُّتَّقِّظٍ؛ فَلَا يُقْبَلُ جَرْحٌ^(٨) مِنْ أَفْرَطَ فِيهِ، فَجَرَحٌ^(٩) بِمَا لَا يَقْتَضِي رَدًّا حَدِيثٍ^(١٠) الْمُحَدِّثِ، كَمَا لَا يُقْبَلُ^(١١) تَزْكِيَّةٌ مِنْ أَخَذَ بِمُجَرَّدِ الظَّاهِرِ، فَأَطْلَقَ التَّرْكِيَّةَ.

وَقَالَ^(١٢) الْذَّهَبِيُّ - وَهُوَ^(١٣) مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِقْرَاءِ التَّامِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ - : «لَمْ يَجْتَمِعْ أَثْنَانٌ مِنْ عُلَمَاءِ هَذَا الشَّأنِ قَطُّ عَلَى تَوْثِيقِ ضَعِيفٍ، وَلَا عَلَى^(١٤) تَضْعِيفِ ثَقَةٍ»^(١٥). اَتَهَى.

(١) (حِينَئِذٍ) لِيُسْتَ في د.

(٢) (يَكُونُ^ن) لِيُسْتَ في ك. (٣) في ب، ج، د، ي، ل: (ويتبين).

(٤) في ك: (أَيْضًا أَنَّهُ) بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ.

(٥) في ك زِيادة: (فِيهِ).

(٦) في د: (ما يَفْرَعُ)، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أ.

(٧) في حاشية د - بِخَطْ حَمْسَنْ - : (ثُمَّ بَلَغَ كَذَلِكَ).

(٨) (جَرْحٌ) لِيُسْتَ في أ.

(٩) في ح: (فُجُرْحٌ) بِضَمِ الْجَيْمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَفِي ه، ل، م: (فَجَرَحٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ المَشَدَّدَةِ، وَالْمَبْتَدَى مِنْ ب، ج، د، و.

(١٠) في نسخة على حاشية ي: (رَدًّا لِحَدِيثِ).

(١١) في ب، ه، و، ك، م: (لَا تَقْبَلُ)، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أ، ل.

(١٢) في ب: (قَالَ) مِنْ غَيْرِ وَأَوْ.

(١٣) في م: (هُوَ) مِنْ غَيْرِ وَأَوْ.

(١٤) في م: (وَعَلَى) بَدْل: (وَلَا عَلَى)، وَ(لَا عَلَى) لِيُسْتَ في د، ل.

(١٥) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص ٨٤).

وَلِهَذَا كَانَ مَذْهَبُ النَّسَائِيِّ أَنْ لَا يُتَرَكَ حَدِيثُ الرَّجُلِ^(١)
حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ^(٢) عَلَى تَرْكِهِ^(٣).

وَلِيَحْذِرِ الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الْفَنِّ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي الْجَرْحِ
وَالْتَّعْدِيلِ، فَإِنَّهُ إِنْ^(٤) عَدَلَ بِعِيْرِ تَثْبِتٍ كَانَ كَالْمُثِبِ^(٥) حُكْمًا لَيْسَ
بِشَابِتٍ، فَيُخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ فِي زُمْرَةٍ «مَنْ رَوَى حَدِيثًا وَهُوَ
يَظُنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ»^(٦).

وَإِنْ جَرَحَ^(٧) بِعِيْرِ تَحْرِزٍ أَقْدَمَ عَلَى الطَّعْنِ فِي مُسْلِمٍ بَرِيءٍ مِنْ
ذَلِكَ، وَوَسَمَهُ بِمَيْسِمٍ^(٨) سُوءٍ يَتَقَوَّلُ عَلَيْهِ عَارُهُ^(٩) أَبَدًا.

وَالآفَةُ^(١٠) تَدْخُلُ فِي هَذَا تَارَةً مِنَ الْهَوَى وَالْغَرَضِ الْفَاسِدِ
- وَكَلَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ سَالِمٌ مِنْ هَذَا غَالِبًا -، وَتَارَةً مِنَ الْمُخَالَفَةِ

(١) في أ: «النظر». (٢) في ح: «الجمع».

(٣) قال ابن منده بِكَلَّه في شروط الأئمة (ص ٧٣): «وسمعت محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه»، وقال المصنف بِكَلَّه في النكث (٧٥/١): «وقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فإذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً فإنه لا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد».

(٤) في ج: «فإن عدَل»، وفي د: «من».

(٥) في ب، ط: «كالمثبت».

(٦) أخرجه مسلم في المقدمة (٨/١)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٣٨).

(٧) في ج، ل: «جرح» بتحريف الراء، والمثبت من د، م. قال القاري في شرح شرح النخبة (ص ٧٣٨): «بالتضليل؛ أي: نسب روايَا إلى الحرج».

(٨) في ط: «مَيْسِمٌ» بالهمز بدل الياء، وفي هـ: «بِمَيْسِمٍ» بفتح الميم، والضَّبط المثبت من ج، و، ز، ح، ط، يـ، لـ. قال القاري بِكَلَّه في شرح شرح النخبة (ص ٧٣٩): «بكسر الميم: أَلْهُ الْكَيْ، أَرِيدُ بِهَا الْعَلَمَةَ الْحَالِصَلَةَ بِهَا مَجَازًا».

(٩) في كـ: «عادَةً»، وهو تحرير. (١٠) في م زِيَادَة: «قد».

التحذير من
التساهل في الجرح
والتعديل

فِي الْعَقَائِدِ - وَهُوَ مَوْجُودٌ كَثِيرًا^(١)؛ قَدِيمًا وَحَدِيثًا - ، وَلَا يَبْغِي إِطْلَاقُ الْجَرْحِ بِذَلِكَ، فَقَدْ قَدَّمَا تَحْقِيقَ^(٢) الْحَالِ فِي الْعَمَلِ بِرِوَايَةِ الْمُبَنِّدِعَةِ^(٣).

متى يقدم الجرح
على التعديل؟

(والْجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ)، وَأَطْلَقَ ذَلِكَ جَمَاعَةً^(٤)، وَلَكِنْ مَحَلُّهُ (إِنْ صَدَرَ مُبَيِّنًا مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ)؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُفَسِّرٍ^(٥) لَمْ يَقْدُحْ فِيمَنْ ثَبَّتْ عَدَالَتُهُ، وَإِنْ صَدَرَ مِنْ غَيْرِ عَارِفٍ بِالْأَسْبَابِ لَمْ يُعْتَبِرْ بِهِ أَيْضًا.

(فَإِنْ خَلَا) الْمَجْرُوحُ (عَنْ تَعْدِيلٍ؛ قُبِلَ) الْجَرْحُ فِيهِ (مُجْمَلًا)
غَيْرَ^(٦) مُبَيِّنِ السَّبَبِ؛ إِذَا صَدَرَ مِنْ عَارِفٍ (عَلَى الْمُخْتَارِ)؛ لِأَنَّهُ^(٧)
إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعْدِيلٌ؛ فَهُوَ^(٨) فِي حَيْزِ الْمَجْهُولِ، وَإِعْمَالُ قَوْلِ
الْمُجَرِّحِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ.

وَمَالَ أَبْنُ الصَّلَاحِ^(٩) فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى التَّوْقِفِ فِيهِ^(١٠).

(١) في أ: «كثير».

(٢) في ك: «تحقيق».

(٣) (ص ١٧٥).

(٤) انظر: الكفاية للخطيب (ص ١٠٦)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٩)، البحر المحيط للزرتشي (٦/١٨٣).

(٥) في أ: «تفسير».

(٦) في و: «غير» بالرَّفع، والمثبت من ه، ك.

(٧) في ج: «لَكَنَّهُ»، وفي حاشيتها: «قوله: (لَكَنَّهُ) وفي نسخة: (لأنه)، وفي نسخة: (والحق)».

(٨) «فَهُوَ» سقطت من ب، ج، د، ط، ل، م، وفي ي: «(كان) بدل: «فَهُوَ».

(٩) في كتابه: «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص ١٠٨).

(١٠) في حاشية د - بخط المصنف -: «ثم بلغ قراءة وبحثاً».

معرفة الأسماء
والكنى

فَصْلٌ (١)

(و) مِنَ الْمُهِمِّ فِي هَذَا الْفَنِّ: (مَعْرِفَةُ كُنَى الْمُسَمَّيِّنَ) مِمَّنْ أَشْتَهَرَ بِاسْمِهِ^(٢) وَلَهُ كُنْيَةٌ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مَكْنِيًّا؛ لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّهُ آخَرُ.

(و) مَعْرِفَةُ (أَسْمَاءِ الْمُكَنَّيِّنَ)^(٣)، وَهُوَ عَكْسُ الَّذِي قَبْلَهُ.

(و) مَعْرِفَةُ (مِنْ أَسْمُهُ كُنْيَتُهُ)، وَهُمْ^(٤) قَلِيلٌ^(٥).

وَمَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ، وَهُمْ كَثِيرٌ^(٦).

(و) مَعْرِفَةُ (مِنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ)؛ كَابِنْ جُرِيجٌ؛ لَهُ كُنْيَاتٌ: أَبُو الوليد، وَأَبُو خَالِدٍ، (أَوْ) كَثُرَتْ (نُعُوتُهُ)، وَالْقَابُهُ.

(و) مَعْرِفَةُ (مِنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ أَسْمَ أَبِيهِ)؛ كَابِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَدَنِيِّ^(٧) أَحَدِ أَتَبَاعِ التَّابِعِينَ.

(١) «فَصْلٌ» ليس في ط، وفي مكانها بياض.

(٢) في ك: «بِاسْمٍ». (٣) في و، ط: «المكينين».

(٤) في نسخة على حاشية ي: «وهو». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ في شرح تُخْبَةِ النُّخْبَةِ (ص ٧٤٥): «وفي نسخة صحيحة: (وَهُمْ): بناء على أنَّ (من) جمع المعنى، مفرد اللَّفْظ».

(٥) من قوله: «وَمَعْرِفَةُ أَسْمَاءِ الْمُكَنَّيِّنَ» إلى هنا سقط من أ.

(٦) وقوله: «وَمَعْرِفَةُ مِنْ أَسْمُهُ كُنْيَتُهُ، وَهُمْ قَلِيلٌ وَمَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ، وَهُمْ كَثِيرٌ» سقط من هـ.

(٧) في د: «المداني».

وَفَائِدَةُ مَعْرِفَتِهِ: نَفْيُ الْغَلَطِ^(١) عَمَّنْ نَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ: أَخْبَرَنَا أَبْنُ إِسْحَاقَ، فَنُسِبَ^(٢) إِلَى التَّصْحِيفِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ.

(أَوْ بِالْعَكْسِ): كَإِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ.

(أَوْ^(٣)) وَاقْتَدَ (كُنْيَتُهُ كُنْيَةُ زَوْجِهِ^(٤)); كَأَبِي أَئْيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ وَأُمَّ أَئْيُوبَ؛ صَحَابِيَّانِ مَشْهُورَانِ.

أَوْ وَاقَقَ أَسْمُ شَيْخِهِ أَسْمَ أَبِيهِ؛ كَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَّسٍ عَنْ أَنَّسٍ هَكَذَا يَأْتِي فِي^(٥) الرِّوَايَاتِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ؛ كَمَا وَقَعَ فِي «الصَّحِيفَةِ»^(٦): عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ^(٧)، عَنْ سَعْدٍ، وَهُوَ أَبُوهُ، وَلَيْسَ أَنَّسُ شَيْخُ^(٨) الرَّبِيعِ وَالدَّهُ، بَلْ أَبُوهُ بَكْرِيُّ وَشَيْخُهُ أَنْصَارِيُّ، وَهُوَ أَنَّسُ بْنُ مَالِكٍ^(٩) الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ، وَلَيْسَ الرَّبِيعُ الْمَذُكُورُ مِنْ أَوْلَادِهِ.

(وَ^(١٠)) مَعْرِفَةُ (مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ); كَالْمِقْدَادِ مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ مِنْ الرِّوَاةِ

(١) في ج: «تبين الغلط»، وفي نسخة على حاشيتها: «نفي الغلط».

(٢) في ز: «فينسب».

(٣) في ك: «ومن».

(٤) في ط: «زوجه».

(٥) في أزيد: «بعض».

(٦) صحيح البخاري برقم (٢٧).

(٧) في د: «سعيد».

(٨) في ج، ك: «شیخ» بالنَّصْبِ، والمثبت من هـ، وـ، زـ، لـ.

(٩) في بـ: «بن عدي».

(١٠) الواو ليست في طـ، وفي مكانها بياضـ.

أَبْنُ الْأَسْوَدِ، نُسِّبَ^(١) إِلَى الْأَسْوَدِ الرُّهْرِيِّ لِكَوْنِهِ تَبَنَّاهُ، وَإِنَّمَا هُوَ
الْمِقْدَادُ بْنُ عَمْرُو^(٢).

أَوْ إِلَى أُمِّهِ؛ كَابْنِ عُلَيَّةَ؛ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِقْسَمَ،
أَحَدُ الثَّقَاتِ، وَعَلَيَّهِ أُسْمُ أُمِّهِ، أَشْتَهَرَ بِهَا، وَكَانَ لَا يُحِبُّ أَنْ
يُقَالَ لَهُ: أَبْنُ عُلَيَّةَ.

وَلِهَذَا^(٣) كَانَ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ^(٤): «أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ الدَّيِّ
يُقَالُ لَهُ: أَبْنُ عُلَيَّةَ»^(٥).

(أَوْ) نُسِّبَ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ^(٦) إِلَى الْفَهْمِ^(٧)؛
كَالْحَدَّازِ^(٨)، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى صِنَاعَتِهَا، أَوْ بَيْعُهَا، وَلَيْسَ
كَذَّلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ يُجَالِسُهُمْ^(٩)، فَنُسِّبَ إِلَيْهِمْ.

وَكَسْلَيْمَانَ^(١٠) التَّيْمِيِّ؛ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَنِي التَّيْمِ^(١١)، وَلَكِنْ^(١٢)
نَرَلَ فِيهِمْ.

معرفة النسب التي
على غير ظاهرها

(١) في ي: «ونسب».

(٢) في ك: «عمر». قال المصنف بِكَلَّةَةِ في تقرير التهذيب (ص ٥٤٥): «المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهرياني، ثم الكندي، ثم الزهري».

(٣) في ط: «وبهذا».

(٤) في ب، ج، ل: «كان الشافعى يقول» بتقديم وتأخير.

(٥) في الْأَمْ لِلشَّافِعِيِّ (١٦٧/٢): «قال: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ الدَّيِّ يَعْرَفُ بَنْ عَلَيْهِ».

(٦) في م: «تسقب».

(٧) في ه: «الْفَهْم» بدل: «إِلَى الْفَهْمِ».

(٨) في نسخة على حاشية د: «كخالد الحَذَّاء».

(٩) في ط: «مُجَالِسُهُمْ».

(١٠) في ج: «وَكَسْلَيْمَان».

(١١) في ل: «تَيْم»، وفي نسخة على حاشيتها: «الْتَّيْمِ».

(١٢) في أ، ك: «لَكِنْ» من غير واو.

وَكَذَا مَنْ نُسِّبَ إِلَى جَدِّهِ، فَلَا يُؤْمِنُ الْتِبَاسُ بِمَنْ^(١) وَافَّقَ أَسْمَهُ أَسْمَهُ^(٢)، وَأَسْمُ أَبِيهِ^(٣) أَسْمَ^(٤) الْجَدِ الْمَذْكُورِ.

من اتفق اسمه
واسم أبيه وجده

(و) مَعْرِفَةُ (مَنِ اتَّفَقَ أَسْمُهُ وَأَسْمُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ)؛ كَالْحَسَنِ بْنِ
الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ^(٥) بْنِ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٦).

وَقَدْ يَقُوْعُ^(٧) أَكْثُرُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ فُرُوعِ الْمُسَلَّلِ.

وَقَدْ يَتَّفَقُ الْأَسْمُ وَأَسْمُ الْأَبِ مَعَ الْأَسْمِ^(٨) وَأَسْمُ الْأَبِ
فَصَاعِدًا؛ كَأَبِي الْيُمْنِ الْكِنْدِيِّ، هُوَ زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ
الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ^(٩).

من اتفق اسمه
واسم شيخه
وشيخ شيخه

(أو) يَتَّفَقُ^(١٠) أَسْمُ الرَّاوِي (وَأَسْمُ شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ
فَصَاعِدًا)؛ كَعِمْرَانَ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنْ عِمْرَانَ^(١١)؛ الْأَوَّلُ: يُعْرَفُ

(١) في و: «كمن»، وفي ز: «المن».

(٢) «اسمه» ليست في ج، هـ، وفي أ: «اسم أبيه» بدل: «اسمه».

(٣) «أبيه» ليست في ب، وفي مكانها بياض.

(٤) في ب: «ثم».

(٥) في أ، د زبادة: «بن الحسن»، وفي ك بدل: «الحسن» الأخيرة: «الحسين»، و«ابن الحسن» الثالثة ليست في ج. والمثبت هو الموفق لما في تقرير التهذيب (ص ١٥٩).

(٦) في د، ح زيادة: «بنبيه».

(٧) في أ: «يسمع».

(٨) في ح: «اسم الجد» بدل: «الاسم»، وفي نسخة على حاشية ي: «اسم الجد واسم أبيه».

(٩) «ابن زيد بن الحسن» سقطت من أ. والمثبت موافق للسيّر للذهبي (٣٤/٢٢).

(١٠) في ي: «اتتفق»، وفي نسخة على حاشيتها: «يتتفق».

(١١) «عن عمران» سقطت من أ.

بِالْقَصِيرِ^(١)، وَالثَّانِي: أَبُو رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ^(٢)، وَالثَّالِثُ: أَبْنُ^(٣) حُصَيْنٍ^(٤) الصَّحَابِيُّ.

وَكَسْلَيْمَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ؛ الْأَوَّلُ: أَبْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ الْطَّبَرَانِيِّ، وَالثَّانِي: أَبْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ، وَالثَّالِثُ: أَبْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمْشِقِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَنْتِ شُرَحِيلَ.

وَقَدْ يَقْعُدُ ذَلِكَ لِلرَّاوِي وَلِشَيْخِهِ^(٥) مَعًا؛ كَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمَدَانِيِّ^(٦) الْعَطَارِ؛ مَشْهُورٌ^(٧) بِالرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي عَلَيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ الْحَدَّادِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا أَسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ، فَاتَّفَقَا فِي ذَلِكَ، وَأَفْرَقَا فِي الْكُنْيَةِ، وَالنِّسْبَةِ^(٨) إِلَى الْبَلْدِ وَالصَّنَاعَةِ.

وَصَنَفَ فِيهِ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ جُزْءًا حَافِلًاً.

(١) في أ: «بال بصير».

(٢) في هـ: «أبو الرجاء العطاري».

(٣) في أ، هـ: «أبو».

(٤) في زـ: «الحسين».

(٥) في أـ: «للراوي وشيخه»، وفي طـ: «الراوي وشيخه».

(٦) في أـ، بـ، جـ، هـ، وـ، زـ، طـ، كـ: «الهمداني» بالدال المهملة.

وأبو العلاء الهمداني بالذال. انظر: الأنساب للسمعاني (٤٢٦/١٣)، ونقل الزبيدي في تاج العروس (٩/٥٠١) أن أصله بالدال المهملة عند العجم؛ فكأنه لما عرب أعيجم. وفي حاشية مـ: «الهمداني، بتحريك الميم والذال المعجمة نسبة للبلد، وسكنونها وإعمال الذال نسبة للقبيلة، ومن الأول ما في الكتاب».

(٧) في زـ، يـ: «المشهور».

(٨) في أـ: «والنـسب».

(وَمَعْرِفَةُ مَنِ اتَّفَقَ أَسْمُ شَيْخِهِ وَالرَّاوِي عَنْهُ؛ وَهُوَ نَوْعٌ لَطِيفٌ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَبْنُ الصَّلَاحِ

شِيخِهِ وَالرَّاوِي عَنْهُ من اتفق اسم

وَفَائِدَتُهُ: رَفْعُ الْلَّبْسِ عَمَّنْ يُظَنُّ أَنَّ فِيهِ تَكْرَارًا^(١)، أَوْ اِنْقِلَابًا^(٢).

فَمِنْ أَمْثِلَتِهِ^(٣): الْبُخَارِيُّ، رَوَى عَنْ مُسْلِمٍ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٍ، فَشَيْخُهُ مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَرَاهِيدِيُّ^(٤) الْبَصْرِيُّ، وَالرَّاوِي عَنْهُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَاجِ الْقُشَيْرِيُّ صَاحِبُ الصَّحِيفِ.

وَكَذَا وَقَعَ ذَلِكَ لِعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ أَيْضًا، رَوَى^(٥) عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَاجِ فِي صَحِيفِهِ^(٦) حَدِيثًا بِهَذِهِ التَّرْجِمَةِ بِعِينِهَا.

(١) في ط زيادة: «فيه».

(٢) في أ: «وانقلاباً».

(٣) في أ، ط: «أمثلة».

(٤) في أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ك، ل، ونسخة على حاشية ي: «الفراديسى»، والمثبت من د، ح، يـ، مـ، وهو الصواب؛ لأنـه هو الذي روى عنه أصحاب الكتب الستة، قال المصنف رحمه الله في تقرير التهذيب (ص ٥٢٩): «مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدى - بالفاء -، أبو عمرو البصري، ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة، من صغار التاسعة، مات سنة اثنين وعشرين، وهو أكبر شيخ لأبي داود (ع)». ويؤيدـهـ: أنـ الفراديسـى شاميـ، وأمـا البصـريـ فهو الفراـهـيدـىـ؛ كماـ فيـ الـأـنـسـابـ للـسـمعـانـىـ (١٠/١٦٦-١٦٦).

قال الـقـانـيـ رحمه الله في قـضـاءـ الـوـاطـرـ (ص ١٥٧٥): «الـفـرـادـيسـىـ»: كـذـاـ بـخـطـ الـبـقـاعـيـ، وـفـيـ النـسـخـةـ الـتـيـ بـيـدـيـ بـخـطـ اـبـنـ شـحـورـ، وـعـلـيـهـاـ خـطـ الـمـصـنـفـ -ـ أـيـضـاـ -ـ، وـهـوـ تـصـحـيفـ، وـالـصـوـابـ كـمـاـ فـيـ بـعـضـ النـسـخـ: (ـالـفـرـاهـيدـىـ)ـ».

(٥) في ط: «وروى».

(٦) صحيح مسلم (١٥٥٣-١٣).

وَمِنْهَا: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، رَوَى عَنْ هِشَامٍ، وَرَوَى عَنْهُ هِشَامٌ، فَشَيْخُهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَالرَّاوِي عَنْهُ هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتُوَائِيُّ.

وَمِنْهَا: أَبْنُ جُرَيْجَ، رَوَى عَنْ هِشَامٍ، وَرَوَى عَنْهُ هِشَامٌ، فَالْأَعْلَى أَبْنُ عُرْوَةَ، وَالْأَدْنَى أَبْنُ يُوسُفَ الصَّنْعَانِيُّ.

وَمِنْهَا: الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، رَوَى^(١) عَنْ أَبِي لَيْلَى، وَعَنْهُ^(٢) أَبْنُ أَبِي لَيْلَى، فَالْأَعْلَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَالْأَدْنَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورِ.

وَأَمْثِلَتُهُ كَثِيرَةً^(٣).

(وَمِنْ الْمُهِمِّ فِي هَذَا الْفَنِّ: (مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُجَرَّدَةِ)، وَقَدْ جَمَعَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَهَا بِغَيْرِ قَيْدٍ، كَأَبْنِ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ»، وَأَبْنِ^(٤) أَبِي خَيْشَمَةَ، وَالْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيْخِهِمَا^(٥)»، وَأَبْنِ^(٦) أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ»^(٧).

معرفة الأسماء
المجزدة

(١) في و، ز: «يروي».

(٢) في ل: «وروى عنه».

(٣) في حاشية ل - بخط المصنف -: «ثم بلغ كذلك».

(٤) في ك: «وابن» بالرَّفع والجرّ، والمثبت من ج، د، ل.

(٥) في هـ: «تاریخه» وفي و، ح، كـ: «تاریخهمما».

و«التاریخ الكبير» لابن أبي خیشمة مطبوع جزء منه، و«التاریخ الكبير» للبخاري مطبوع.

(٦) في كـ: «وابن» بالرَّفع والجرّ، والمثبت من ج، د، ل.

(٧) وهو مطبوع.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَدَ الثَّقَاتِ؛ كَالْعِجْلِيٌّ^(١)، وَابْنِ حِبَّانَ^(٢)،
وَابْنِ شَاهِينَ^(٣).
وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَدَ الْمَجْرُوْحِينَ؛ كَابْنِ عَدِيٍّ^(٤)، وَابْنِ حِبَّانَ
أَيْضًا^(٥).

وَمِنْهُمْ مَنْ تَقَيَّدَ^(٦) بِكِتَابٍ مَخْصُوصٍ: كَ«رِجَالِ الْبُخَارِيِّ»
لِأَبِي^(٧) نَصْرِ الْكَلَابَادِيِّ^(٨)، وَ«رِجَالِ مُسْلِمٍ» لِأَبِي بَكْرِ بْنِ
مَنْجُوْيَه^(٩)، وَرِجَالِهِمَا مَعًا لِأَبِي الفَضْلِ بْنِ طَاهِرٍ^(١٠)، وَ«رِجَالِ
أَبِي دَاؤُدَّ» لِأَبِي عَلَيِّ الْجَيَّانِيِّ^(١١)، وَكَذَا «رِجَالُ التَّرْمِذِيِّ»،

(١) في كتابه: «معرفة الثقات»، وهو مطبوع.

(٢) في كتابه: «الثقة»، وهو مطبوع.

(٣) في كتابه: «تاريخ أسماء الثقات»، وهو مطبوع.

(٤) في كتابه: «الكامل في ضعفاء الرجال»، وهو مطبوع.

(٥) في كتابه: «معرفة المجرحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، وهو مطبوع.

(٦) في ج: «بقيد»، وفي هـ، و: «يُقييد»، ولم ينقطع في أـ.

(٧) في وـ، زـ: «لابن».

(٨) في وـ، زـ: «الكلبادي».

وهو: أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلبادي، الحافظ (ت ٣٩٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٧/٩٤).

واسم كتابه: «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه» وهو مطبوع.

(٩) هو: أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، الحافظ (ت ٢٨٤هـ). تذكرة الحفاظ (٣/١٩٠).

واسم كتابه: «رجال صحيح مسلم» وهو مطبوع، وانظر: الأنساب للسمعاني (١٢/٤٥٠).

(١٠) اسمه: «الجمع بين كتابي أبي نصر الكلبادي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم»، طبع باسم: «الجمع بين رجال الصحيحين».

(١١) وهو: أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني، الحافظ (ت ٤٩٨هـ). تذكرة الحفاظ (٣/١٩٠).

واسم كتابه: «تسمية شيوخ أبي داود»، وهو مطبوع.

وَ«رِجَالُ النَّسَائِيٍّ» لِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَعَارِبِ^(١)، وَرِجَالُ السِّتَّةِ - الصَّحِيحَيْنِ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالْتَّرمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبْنِ مَاجَةَ^(٢) - لِعَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ فِي كِتَابِهِ^(٣) «الْكَمَالِ»^(٤)، ثُمَّ هَذَبَهُ الْمِزَّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»^(٥).

وَقَدْ لَخَصَّتُهُ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، وَسَمَّيْتُهُ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ»^(٦)، وَجَاءَ مَعَ^(٧) مَا أُشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْزِيَادَاتِ^(٨) قَدْرَ ثُلُثِ الْأَصْلِ^(٩).

(وَمِنَ الْمُهِمِّ أَيْضًا: مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ (الْمُفْرَدَةِ)، وَقَدْ صَنَفَ فِيهَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ^(١٠) أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيُّ^(١١)، فَذَكَرَ

مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ
الْمُفْرَدَةِ

(١) منهم: أبو علي الجياني (ت ٤٩٨هـ)، وعبد العزيز بن محمد الدورقي (ت ٥٢٤هـ)، وعبد الله بن سليمان الأندلسي (ت ٦١٢هـ)، ومحمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي (ت ٦٣٦هـ).

انظر: التَّكْلِمَةُ لِكِتَابِ الْصَّلَةِ لِابْنِ الْأَبَارِ (٢٨٨/٢)، وَأَسْمَاءُ شِيُوخِ مَالِكِ لِابْنِ خَلْفُونِ (ص ١٩٨)، وَبِرْنَامِجُ الرُّعَيْنِيُّ (ص ٥٥)، وَالرِّسَالَةُ الْمُسْتَطْرِفَةُ لِلْكَتَانِيِّ (ص ٢٠٨)، وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةُ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُخْلُوفِ (١٨٢/١)، وَقَضَاءُ الْوَطَرِ (ص ١٥٨٠).

(٢) في أ، ب، د، ح، ط، ي، ك: «ماجة».

(٣) في ط: «كتاب».

(٤) في أ، ب، ج، د، هـ، ز، ط، م: «الْإِكْمَالِ»، وَهُوَ وَهُمْ، وَالْكِتَابُ مُطَبَّعٌ.

(٥) وَاسْمُهُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ»، وَهُوَ مُطَبَّعٌ.

(٦) وَهُوَ مُطَبَّعٌ.

(٧) في هـ، ح: «وَجَامِعٌ» بَدْلٌ: «وَجَاءَ مَعَ».

(٨) في ي، ك: «الْزِيَادَةِ».

(٩) في حاشية أ - بَخْطُ الْمُصْنَفِ - : «ثُمَّ بَلَغَ سَمَاعًا بِقِرَاءَةِ نُورِ الدِّينِ».

(١٠) في وَزِيَادَة: «بَنِ».

(١١) في هـ، ك: «الْبَرْدِيجِيُّ» وَفِي نَسْخَةٍ عَلَى حَاشِيَّةِ يِ: «الْبَرْدِعِيُّ»، وَفِي حَاشِيَّةِ هـ: =

أَشْيَاءَ تَعَقَّبُوا^(١) عَلَيْهِ بَعْضَهَا^(٢)، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «صُعْدِيُّ بْنُ سِنَانٍ»، أَحَدُ الْمُضْعَفَاءِ، وَهُوَ^(٣) بِضَمِّ الْمُهَمَّلَةِ، وَقَدْ تُبَدِّلُ سِينَا مُهَمَّلَةً، وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، بَعْدَهَا دَالٌّ مُهَمَّلَةً، ثُمَّ يَاءٌ كَيَاءٌ النَّسَبِ، وَهُوَ أَسْمُ عَلَمٍ^(٤) بِلْفَظِ النَّسَبِ، وَلَيْسَ هُوَ^(٥) فَرْدًا، فَفِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ^(٦): صُعْدِيُّ الْكُوْفِيُّ، وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَفَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ فَضَعْفَهُ^(٧).

وَفِي^(٨) «تَارِيخِ الْعُقَيْلِيِّ»: صُعْدِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، يَرْوِي عَنْ^(٩)

الْمُؤْلِفِ^(١٠) كَلَّهُ: الْبَرْدِيجِيِّ بِالدَّالِّ الْمُهَمَّلَةِ، وَالْبَرْذُعِيِّ بِالذَّالِّ الْمُعْجَمَةِ». =
وَانْظُرْ: مَعْجَمُ الْبَلَدَانِ (١/٣٧٨).

وَهُوَ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ بْنُ رُوحِ الْبَرْدِيجِيِّ، الْحَافِظُ (ت١٣٠هـ). سِيرُ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ (١٤/١٢٢).

(١) «تَعَقَّبُوا» لَيْسَ فِي أَ، وَفِي مَكَانِهَا بِيَاضِ.

(٢) وَاسْمُهُ: «طَبَقَاتُ الْأَسْمَاءِ الْمُفَرْدَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ»،
وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

قَالَ ابْنُ الصَّالِحِ^(١) فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلُومِ الْحَدِيثِ (ص٣٢٥): «وَكِتَابُ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيِّ الْبَرْذُعِيِّ الْمُتَرْجِمُ بِالْأَسْمَاءِ الْمُفَرْدَةِ مِنْ أَشْهَرِ كِتَابٍ فِي ذَلِكَ،
وَلِحَقِّهِ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ اعْتِرَاضٌ وَاسْتِدْرَاكٌ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنِ الْحَفَاظِ، مِنْهُمْ:
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَكِيرٍ».

(٣) «وَهُوَ» سَقَطَتْ مِنْ كِ.

(٤) فِي د: «اسْمُ عَلَمٍ» عَلَى الإِضَافَةِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ج، ح، ل.

(٥) «هُوَ» لَيْسَ فِي ح.

(٦) (٤٥٤/٤).

(٧) تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ، رِوَايَةُ الدُّورِيِّ (٤/٢٥٠).

(٨) فِي م: «فِي» مِنْ غَيْرِ وَافٍ. (٩) فِي ب: «عَنْهُ».

(أ) كَلْمَةُ غَيْرِ وَاضْحَةٍ.

قَتَادَةَ، قَالَ الْعُقَيْلِيُّ : «حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ»^(١) . اَنْتَهَى .

وَأَظْنُهُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ اَبْنُ اَبِي حَاتِمَ، وَأَمَّا كَوْنُ الْعُقَيْلِيِّ ذَكَرَهُ فِي «الضُّعْفَاءِ»؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْحَدِيثِ^(٢) الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَيْسَتِ^(٣) الْآفَةُ مِنْهُ، بَلْ هِيَ مِنَ الرَّاوِيِّ عَنْهُ عَنْبَسَةُ بْنِ^(٤) عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦) .

وَمِنْ ذَلِكَ: «سَنْدَرُ»^(٧) بِالْمُهَمَّلَةِ وَالنُّونِ^(٨)، بِوَزْنِ جَعْفَرٍ^(٩)، وَهُوَ مَوْلَى زِنْبَاعَ^(١٠) الْجَدَامِيُّ^(١١)، لَهُ صُحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ، وَالْمَسْهُورُ اَنَّهُ يُكْنَى اَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ اُسْمُ فَرْدٍ لَمْ يَتَسَمَّ بِهِ غَيْرِهِ^(١٢) فِيمَا نَعْلَمُ، لَكِنْ ذَكَرَ اَبُو مُوسَى فِي «الذَّيْلِ عَلَى مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»^(١٣)

(١) الضعفاء الكبير (٢١٦/٢). (٢) في أ، ج، ط: «الحاديـث».

(٣) في ج: «فليـست».

(٤) في ج: «عنـبـسـةـ بـنـ» بالـجـرـ، وـفـيـ دـ، حـ: «عـنـبـسـةـ بـنـ» بـالـفـتـحـ، وـالـمـبـثـ مـنـ لـ.

(٥) هو: عنبـسـةـ بـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ عـنـبـسـةـ بـنـ عـاصـيـ الـأـمـوـيـ، مـتـرـوـكـ، رـمـاـهـ أـبـوـ حـاتـمـ بـالـوـضـعـ. تـقـرـيـبـ الـهـذـيـبـ (صـ ٤٣٣ـ).

(٦) في حـاشـيـةـ دـ - بـخـطـ الـمـصـنـفـ - : «ثـمـ بـلـغـ كـذـلـكـ».

(٧) في ج: «سَنْدَرُ» بـضـمـةـ وـاحـدـةـ، وـفـيـ حـ: «سَنْدَرُ» بـفـتـحـ وـاحـدـةـ، وـالـمـبـثـ مـنـ كـ.

(٨) في أ: «بـفـتـحـ الـمـهـمـلـةـ وـسـكـونـ النـونـ» بـدـلـ: «بـالـمـهـمـلـةـ وـالـنـونـ»، وـفـيـ حـاشـيـةـ دـ: «بـفـتـحـ».

(٩) في ج: «جـعـفـرـ» بـضـمـةـ وـاحـدـةـ، وـفـيـ حـ: «جـعـفـرـ» بـالـسـكـونـ، وـأـهـمـلـتـ فـيـ بـقـيـةـ النـسـخـ.

(١٠) في م: «زِنْبَاعَ» بـفـتـحـ الزـايـ، وـالـمـبـثـ مـنـ جـ، دـ، هـ، وـ، حـ، كـ، لـ.

قال القاري كَلَّهُ في شرح النخبة (ص ٧٦٦): «بـكـسـرـ زـايـ، وـسـكـونـ نـونـ، فـمـوـحـدـ»، وقال الزبيدي كَلَّهُ في تاج العروس (١٤٤/٢١): «زِنْبَاعُ: كـقـنـطـارـ؛ عـلـمـ».

(١١) في بـ: «الـجـدـامـيـ» بـالـدـالـ الـمـهـمـلـةـ.

(١٢) اسمـهـ: «الـمـسـتـفـادـ بـالـنـظـرـ وـالـكـتـابـةـ فـيـ مـعـرـفـةـ الـصـحـابـةـ» كـذـاـ ذـكـرـهـ مـغـلـطـاـيـ فـيـ إـكـمـالـ تـهـذـيـبـ الـكـمـالـ (٢١٥/٢).

لابن مَنْدَهُ: سَنْدَرُ أَبُو^(١) الْأَسْوَدِ، وَرَوَى لَهُ حَدِيثًا، وَتُعَقِّبَ^(٢)
عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ^(٣) هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُنُ مَنْدَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ: مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيَزِيُّ فِي
«تَارِيخِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ نَزَلُوا مِصْرًا»، فِي تَرْجِمَةِ سَنْدَرٍ مَوْلَى زِبْنَاعِ.
وَقَدْ حَرَرْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي فِي الصَّحَابَةِ^(٤).

(وَكَذَا) مَعْرِفَةُ (الْكُنْيَى) الْمُجَرَّدَةِ^(٥) (وَالْأَلْقَابِ): وَهِيَ تَارَةٌ
تَكُونُ^(٦) بِلْفَظِ الْأَسْمِ، وَتَارَةً^(٧) بِلْفَظِ الْكُنْيَةِ، وَتَقْعُ^(٨) نِسْبَةً^(٩) إِلَى
عَاهَةٍ^(١٠) أَوْ حِرْفَةً.

(وَكَذَا) (الْأَنْسَابُ وَهِيَ تَارَةً (تَقْعُ إِلَى) (الْقَبَائِلِ)^(١١)

وقال ابن الأثير رحمه الله في أُسْدِ الغَابَةِ (١٠/١): «وَقَدْ أَتَى بِعَدْهِمُ الْحَافِظِ أَبُو مُوسَى
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عِيسَى الْأَصْفَهَانِيُّ، فَاسْتَدْرَكَ عَلَى أَبْنَى مَنْدَهُ مَا فَاتَهُ فِي
كِتَابِهِ، فَجَاءَ تَصْنِيفَهُ كَبِيرًا نَحْوَ ثَلَثِي كِتَابِ أَبْنَى مَنْدَهُ».

(١) في أ: «ابن».

(٢) في ك: «وَتُعَقِّبَ» بفتح التاء والعين والقاف، والمثبت من ج، د، ه، و، ز، ح، ط.

(٣) في ي: «بأنه».

(٤) انظر: الإصابة (٤/٤٨٧).

(٥) في نسخة على حاشية ي: «والمرة».

(٦) في ك: «تَكُونُ تَارَةً» بتقديره وتأخيره.

(٧) في ه، و، ز زيادة: «تَكُونُ».

(٨) في أ: «وَقَدْ تَقْعُ بَدْلًا: «وَتَقْعُ»، وَفِي ج، د: «وَيَقُعُ» بِالْيَاءِ، وَلَمْ يَنْقُطْ فِي أ، ب.

(٩) في ك زيادة: «تَارَةً»، وَفِي و: «نِسْبَةً»، وَهُوَ وَهُمْ.

(١٠) في ب، ج، ي، ل زيادة: «كَالْأَعْمَشِ».

(١١) «وَكَذَا» لِيُسْتَ في أ، وَفِي نسخة على حاشية ي: «مَعْرِفَةً».

(١٢) في أ، هـ: «فِي».

وَهُوَ^(١) فِي الْمُتَقَدِّمِينَ أَكْثَرِيٌّ^(٢) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَأَخَّرِينَ.

(وَتَارَةً إِلَى الْأَوْطَانِ): وَهَذَا فِي الْمُتَأَخَّرِينَ أَكْثَرِيٌّ^(٣) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَقَدِّمِينَ.

وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْوَطَنِ أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ^(٤) (بِلَادًا، أَوْ ضِيَاعًا^(٥)، أَوْ سِكَّاً، أَوْ مُجَاوِرَةً^(٦) وَتَقْعُ^(٧) (إِلَى الصَّنَاعَةِ^(٨)؛ كَالْخَيَاطِ (وَالْحِرَفِ): كَالبَزَازِ^(٩).

(وَيَقْعُ فِيهَا^(١٠) الْإِنْقَاقُ وَالْأَشْتِيَاهُ^(١١)؛ كَالْأَسْمَاءِ).

(١) في أ، ب، ج، ي: «وهي». قال القاري رحمه الله في شرح شرح النّخبة (ص ٧٦٩): «(وهو) وفي نسخة: (وهي) أي: الأنساب إلى القبائل».

(٢) في ه، ح: «أكثُر»، وفي ح زيادة: «شيء». قال القاري رحمه الله في شرح شرح النّخبة (ص ٧٦٩): «(أكثُر) وفي بعض النسخ: (أكثَرِيٌّ) أي: منسوب إلى الأكثُر».

(٣) في ه، ط: «أكثُر»، وفي ح: «أكثُر شيء».

(٤) في و، ك: « تكون»، ولم ينقطع في أ، هـ. قال القاري رحمه الله في شرح شرح النّخبة (ص ٧٧١): «بصيغة التذكير في النسخ الصحيحة؛ بناء على أن النسبة مصدر يسْتَوِي في المذكور والمُؤْنَثُ، أو بتأويل الانتساب، ولا يبعد أن يكون الصَّمِير راجعاً إلى الوطن».

(٥) في ج: «وضياعاً».

(٦) في د، وحاشية ج: «ومجاورة».

(٧) في ج، د، ي: «ويقع»، ولم ينقطع في أ، هـ، حـ.

(٨) في حـ: «الصَّانع».

(٩) في أ، بـ: «البَزَاز»ـ. قال ابن الأثير رحمه الله في الباب في تهذيب الأنساب (١٤٦/١): «(البَزَاز): بفتح الباء الموحدة والزايدين بينهما ألف، هذه النسبة لمن يبيع البز وهو الشَّاب، واشتهر بها جماعة من المتقدمين والمتاخرين».

(١٠) في أـ، هـ، وـ، زـ، طـ، يـ، مـ: «فيه»ـ، وفي نسخة على حاشية يـ: «فيها»ـ. قال القاري رحمه الله في شرح شرح النّخبة (ص ٧٧٢): «(ويَقْعُ فِيهَا) أي: في الأنساب المنسوبة إلى القبائل، والأوطان، والصناعـ، والحرفـ، أو في النسبة إلى هذه الأشيـ، وفي نسخة: (ويقع فيهـ)ـ أي: في الانتساب المذكور»ـ.

(١١) في جـ، لـ: «الاشتـاهـ والـإنـقـاقـ»ـ بتقدـيمـ وـتأـخيرـ.

(وَقَدْ تَقَعُ^(١) الْأَنْسَابُ (الْقَابًا)؛ كَخَالِدٍ بْنَ مَخْلُدٍ
الْقَطْوَانِي^(٢)، كَانَ كُوفِيًّا، وَيُلَقِّبُ^(٣) : الْقَطْوَانِي^(٤)، وَكَانَ يَعْضَبُ
مِنْهَا.

(وَمِنَ الْمُهِمِّ أَيْضًا: (مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ ذَلِكَ) أَيِّ: الْأَلْقَابِ^(٥).
مَعْرِفَةُ الْمَوَالِيِّ مِنْ أَعْلَى وَأَسْفَلَ^(٦)؛ بِالرِّقِّ^(٧)، أَوْ
بِالْحَلْفِ^(٨)، أَوْ بِالإِسْلَامِ^(٩)؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ مَوْلَى،
وَلَا يُعْرَفُ تَمِيزُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْتَّنَصِيصِ عَلَيْهِ.
(وَمَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ)؛ وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ الْقُدَمَاءُ؛ كَعَلَيِّ
بْنِ الْمَدِينِيِّ^(١٠).

(١) في ز، ح: «يقع» بالياء، وفي د، ك: بالياء والياء، وهي مكررة في ط، ولم ينقطع في أ، وفي أ، ه زيادة: «في».

(٢) في ط: «القطرياني». قال أبو الفضل ابن طاهر القيسراني رحمه الله في الأنساب المتفقة (ص ١٢٢): «منسوب إلى قطوان الكوفة، موضع بها، وليس بقبيلة، منهم: أبو الهيثم خالد بن مخلد القطرياني المحدث المشهور». وقال رحمه الله في قضاء الواظر (ص ١٥٩١): «بفتح القاف والطاء والواو، وهو موضعان: أحدهما بسمرقند، الآخر بالكوفة، وقد نسب إلى الذي بالكوفة جماعة، منها: هذا الرجل».

(٣) في ب: «يُلَقِّبُ» بفتح القاف المخففة، وفي ه: بكسر القاف المخففة، وفي ز: «وَتَلَقِّبُ»، والمثبت من ح.

(٤) في د: «بِالْقَطْوَانِيِّ»، وفي ط: «القطرياني».

(٥) في د، ل، ونسخة على حاشية زيادة: «وَالنِّسْبَةُ الَّتِي بَاطَنَهَا عَلَى خَلَافَ ظَاهِرِهَا»، وقد أشار رحمه الله في قضاء الواظر (ص ١٥٩١) إلى هذه النسخة.

(٦) في أ، ه، ط، ك، ونسخة على حاشية ل: «وَمِنْ أَسْفَلَ» بدل: «وَأَسْفَلَ».

(٧) في ج: «بِالْعَنْقِ»، وفي حاشيتها: «بِالرِّقِّ».

(٨) في ب: «أَوْ بِالْحَلْفِ»، وهو وهم، وفي و: «وَبِالْحَلْفِ».

(٩) في ه: «أَوْ بِالإِسْلَامِ».

(١٠) واسم كتابه: «تسمية من روی عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وسلم»، وهو مطبوع.

(و) مِنْ^(١) الْمُهِمِّ أَيْضًا : (مَعْرِفَةُ أَدَبٍ^(٢) الشَّيْخِ وَالْطَّالِبِ) ، وَيَشْتَرِكَانِ^(٣) فِي : تَصْحِيحِ النِّيَّةِ ، وَالتَّطَهُّرِ^(٤) مِنْ أَعْرَاضِ^(٥) الدُّنْيَا ، وَتَحْسِينِ الْخُلُقِ^(٦) .

وَيَنْفَرِدُ الشَّيْخُ بِأَنْ يُسْمَعَ^(٧) إِذَا أَحْتَيَحَ إِلَيْهِ ، وَلَا يُحَدِّثُ بِبَلْدٍ فِيهِ أَوْلَى مِنْهُ ، بَلْ يُرْشِدُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَتْرُكُ إِسْمَاعَ^(٨) أَحَدٍ لِنِيَّةِ فَاسِدَةٍ ، وَأَنْ يَتَطَهَّرَ وَيَجْلِسَ بِوَقَارٍ ، وَلَا يُحَدِّثُ قَائِمًا وَلَا عَجَالًا ، وَلَا فِي الظَّرِيقِ ؛ إِلَّا إِنِّي أَضْطَرَ إِلَى ذَلِكَ ، وَأَنْ يُمْسِكَ عَنِ التَّحْدِيثِ^(٩) إِذَا خَشِيَ التَّغْيِيرُ^(١٠) أَوِ النِّسْيَانَ - لِمَرَضٍ^(١١) أَوْ هَرَمٍ - ، وَإِذَا^(١٢) أَتَخَذَ مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ ؛ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُسْتَمْلٍ^(١٣) يَقْظُ^(١٤) .

(١) في ط : «من». (٢) في ي، ك، ل : «آداب».

(٣) في ز : «يشتركان» من غير واو. (٤) في ي، ل : «والتطهير».

(٥) في د، و، ز، م : «أعراض». قال اللَّقَانِي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَعْلَةُ فِي قَضَاءِ الْوَطَرِ (ص ١٦٠٧) : «وَاحْتَلَفَتِ النُّسْخَ فِي «أَعْرَاضٍ» فِي إِعْجَامِ أُولَئِكَ ، وَإِهْمَالِهِ ، مَعَ الْاِنْفَاقِ عَلَى إِعْجَامِ آخِرِهِ ، وَكُلُّ صَحِيْحٍ».

(٦) «الْخُلُقُ» سقطت من أ، وفي د، ط، ك، ونسخة على حاشية ه : «الحال» بدل : «الْخُلُقِ».

(٧) في أ، د، ك : «يُسَمِّع» بفتح الياء والميم ، والمثبت من ج، و، ز، ح، ي، ل، م. قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَعْلَةُ فِي شَرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٧٨٠) : «بِضمِّ أُولَئِكَ وَكَسْرِ ثَالِثَةِ».

(٨) في ب : «يَاسْمَاعَ».

(٩) في ه : «الْحَدِيثِ».

(١٠) في أ، د، ح، ط، ك : «الْتَّغْيِيرِ».

(١١) في د : فوق الكلمة : «الْمَرَضُ» : «الْعَرُ» ، ولعله أراد : «الْمَرَضُ» و«الْعَرَضُ» معاً.

(١٢) في ب : «إِذَا» من غير واو ، وفي ط : «وَإِنْ».

(١٣) في و : «مُسْتَمْلٍ» بالياء.

(١٤) في أ : «فَقْطُ» ، وهو تصحيف ، وفي ب، د، ط : «يَقْظٌ» بالجر الممنون ، والمثبت من ج، و، ز، ح، ي، ك، ل، م.

وَيَنْفَرِدُ الطَّالِبُ بِأَنْ يُوَقِّرَ الشَّيْخَ وَلَا يُضْجِرَهُ^(١) ، وَيُرِشِدُ^(٢)
غَيْرَهُ لِمَا سَمِعَهُ ، وَلَا يَدْعُ^(٣) الْأَسْتِفَادَةَ لِحَيَاءٍ أَوْ تَكْبِيرٍ ، وَيَكْتُبُ^(٤)
مَا سَمِعَهُ تَامًا ، وَيَعْتَنِي بِالْتَّقْيِيدِ وَالضَّبْطِ ، وَيُذَاكِرُ بِمَحْفُوظِهِ^(٥)
لِيَرْسَخَ فِي ذِهْنِهِ.

(وَمِنَ الْمُهِمِّ^(٦) : مَعْرِفَةُ^(٧) (سِنِّ التَّحَمُّلِ وَالْأَدَاءِ) ، وَالْأَصَحُّ سِنُّ التَّحَمُّلِ وَالْأَدَاءِ
أُعْتَبَارُ سِنِّ التَّحَمُّلِ بِالْتَّمِيزِ ، هَذَا فِي السَّمَاعِ.

وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ بِإِحْضَارِهِمُ الْأَطْفَالَ مَجَالِسَ
الْحَدِيثِ ، وَيَكْتُبُونَ لَهُمْ أَنَّهُمْ حَضَرُوا.

وَلَا بُدَّ فِي مِثْلِ^(٨) ذَلِكَ مِنْ إِجَازَةِ الْمُسْمِعِ.

وَالْأَصَحُّ فِي سِنِّ الظَّلِبِ^(٩) بِنَفْسِهِ: أَنْ يَتَاهَّلَ لِذَلِكَ.

وَيَصِحُّ تَحْمُلُ الْكَافِرِ أَيْضًا إِذَا أَدَاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، وَكَذَا
حُكْمُ تَحْمُلِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ
الْفَاسِقُ مِنْ بَابِ الْأَوْلَى^(١٠) إِذَا أَدَاهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَثَبُوتِ عَدَالَتِهِ^(١١).

(١) في د: «يُضْجِرُهُ» بضم الراء، والمثبت من ج، ز، ح، ط، ك، ل.

(٢) في د، و: «وَيُرِشِدُ» بالرَّفع، والمثبت من ج، هـ، ز، ح، ك، ل.

(٣) في ي، ل: «وَلَا يَدْعُ» بالرَّفع، والمثبت من ح، ك.

(٤) في و: «وَيَكْتُبُ» بالرَّفع، والمثبت من ح.

(٥) في ط: «بِمَحْفُوظِهِ».

(٦) في د، ل زِيادة: «أَيْضًا».

(٧) في أ، هـ، ل زِيادة: «وقت». (٨) «مِثْلٌ» ليس في ط.

(٩) في د، ح: «الْطَّالِبُ». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شِرْحِ شُرُحِ النُّخْبَةِ (ص ٧٩٥):
«وَالْأَصَحُّ فِي سِنِّ الظَّلِبِ» أي: طلب علم الحديث.

(١٠) في هـ: «أَوْلَى».

(١١) «وَثَبُوتِ عَدَالَتِهِ» ليس في ب، ج.

وَأَمَّا الْأَدَاءُ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا أَخْتِصَاصٌ لَهُ بِنَزَمٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ يُقَيَّدُ^(١) بِالْأَخْتِيَاجِ وَالْتَّأْهُلِ لِذَلِكَ، وَهُوَ مُخْتَلِفٌ^(٢) بِالْأَخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ.

وَقَالَ^(٣) أَبْنُ حَلَّادٍ^(٤) : «إِذَا بَلَغَ الْخَمْسِينَ، وَلَا يُنْكِرُ عِنْدَ الْأَرْبَعِينَ»^(٥)، وَتَعْقِبَ بِمِنْ^(٦) حَدَّثَ قَبْلَهَا^(٧)، كَمَالِكٌ^(٨).

(و) مِنَ الْمُهِمِّ: مَعْرِفَةُ (صِفَةٍ^(٩) كِتَابَةِ الْحَدِيثِ)؛ وَهُوَ أَنْ يَكْتُبَهُ^(١٠) مُبَيَّنًا مُفَسَّرًا^(١١)، وَيَشْكُلَ^(١٢) الْمُشْكِلَ^(١٣) مِنْهُ

معرفة صفة
كتابة الحديث
والتحديث به

(١) في ك: «مقيد».

(٢) في ح: «يختلف».

(٣) في أ: «وقد قال».

(٤) في د: «خَلَّاد» بضم الخاء، والمثبت من ح، ط.

(٥) انظر: المُحدَّث الفاصل للرَّامَهُرْمُزِيِّ (ص ٣٥٢).

(٦) في ب: «فيمن».

(٧) في ح: «قبلهما».

(٨) في أ زِيادة: «وصفة عرضه»؛ ولا معنى لها؛ لكونها تابعةً لضرب كان بعدها ولم يفطن الناسخ لضربها والله أعلم.

قال القاضي عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الإلماع (ص ٢٠٠): «وَاسْتَحْسَانُهُ هَذَا لَا يَقُولُ لِهِ حَجَةٌ بِمَا قَالَ، وَكُمْ مِنَ السَّلْفِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ لَمْ يَتَهَّنَ إِلَيْهِ هَذَا السِّنْ، وَلَا اسْتَوْفَى هَذَا الْعُمُرِ، وَمَاتَ قَبْلَهُ وَقَدْ نُشِرَ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ مَا لَا يَحْصِي؛ هَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ تَوْفَيْهُ وَلَمْ يَكُمِلِ الْأَرْبَعِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبَّرٍ لَمْ يَلْعُمِ الْخَمْسِينَ، وَكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ النَّخْعَنِيُّ، وَهَذَا مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ قَدْ جَلَسَ لِلنَّاسِ أَبْنَ نِيفٍ وَعَشْرِينَ، وَقَيْلٌ: أَبْنُ سِعْدٍ عَشَرَةَ سَنَةً، وَالنَّاسُ مُتَوَافِرُونَ، وَشِيوْخُهُ أَحْيَاءٌ، رِبِيعَةُ، وَابْنُ شَهَابٍ، وَابْنُ هَرْمَزٍ، وَنَافِعٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، وَغَيْرُهُمْ».

(٩) في ط: «صفات».

(١٠) في ط: «يكتب».

(١١) في ب، ج: «مُفَسَّرًا مُبَيَّنًا» بتقديم وتأخير.

(١٢) في ج، د: «وَيُشْكُل» بضم الياء، وفي ط: «وَيُشْكَل» بضم اليماء وفتح الكاف، والمثبت من هـ، وـلـ. قال القاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شرح شرح النَّخْبَةِ (ص ٧٩٩): «بَفَتْحِ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ، وَضَمِّ الْكَافِ؛ أَيْ: وَيُعَرِّبُ».

(١٣) في ط: «الْمُشْكِلُ» بالرَّفع، والمثبت من جـ، دـ، كـ، مـ.

وَيَنْقَطُهُ^(١)، وَيَكْتُبُ السَّاقِطَ فِي الْحَاشِيَةِ الْيُمْنَى مَا دَامَ فِي السَّطْرِ بَقِيَّةً، وَإِلَّا فَفِي الْيُسْرَى.

(وَصِفَةٌ (عَرْضِهِ): وَهُوَ مُقَابِلُهُ مَعَ الشَّيْخِ الْمُسْمِعِ، أَوْ مَعَ^(٢) ثِقَةٍ غَيْرِهِ، أَوْ مَعَ نَفْسِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا.

(وَصِفَةٌ (سَمَاعِهِ): بِأَنْ لَا يَتَشَاغَلَ بِمَا يُخْلُّ بِهِ مِنْ نَسْخٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ نُعَاسٍ.

(وَصِفَةٌ (إِسْمَاعِهِ) كَذِلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ الَّذِي سَمِعَ فِيهِ، أَوْ مِنْ^(٥) فَرْعُ قُوبِلَ عَلَى أَصْلِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلِيَجُبْرُهُ^(٦) بِالإِجَازَةِ لِمَا خَالَفَ - إِنْ خَالَفَ - .

(وَصِفَةٌ (الرِّحْلَةُ فِيهِ): حَيْثُ يَبْتَدِئُ بِحَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ فَيَسْتَوْعِبُهُ^(٨)، ثُمَّ يَرْحُلُ فَيُحَصِّلُ فِي الرِّحْلَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، وَيَكُونُ أَعْتَنَاؤُهُ بِتَكْثِيرِ الْمَسْمُوعِ أَوْلَى مِنْ أَعْتَنَائِهِ بِتَكْثِيرِ^(٩) الشُّيُوخِ.

(١) في أ: «أو ينقطه»، وفي د: «يُنقطه» بضم الياء، وكسر القاف وفي ه: «وينقطه» بفتح الياء وكسر القاف، والمثبت من ل. قال الرَّازِي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ (ص ٣١٨): «(نَقْط) الْكِتَابَ مِنْ بَابِ (نَصَرَ)».

(٢) «مَعَ» ليس في ك.

(٣) في ب، ل: «وصفة» بالرَّفع، والمثبت من و.

(٤) في ل: «وصفة» بالرَّفع، والمثبت من و.

(٥) في ط: «في».

(٦) في ب: «فليخبره». قال القاري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شِرْحِ النُّخْبَةِ (ص ٨٠٨): «(فَلِيَجُبْرُهُ بضم الموحَّدة؛ أي: ليجُبرُ الشَّيْخُ نَقْصَانَ الطَّالِبِ».

(٧) في ح: «صفة» بالرَّفع، والمثبت من و.

(٨) في ب، د، ح: «فيسوْعَبَهُ بِالنَّصْبِ، وفي ط: «فيسوْعَبَهُ بِالجَزْمِ، والمثبت من ك.

(٩) في د: «بتكثيره».

(وَ) صِفَةٌ^(١) (تَصْنِيْفِهِ)؛ وَذَلِكَ إِمَّا (عَلَى الْمَسَانِيدِ)؛ بِأَنْ يَجْمَعَ مُسْنَدًا كُلًّا^(٢) صَحَابِيًّا عَلَى حَدَّهُ، فَإِنْ شَاءَ رَتَبَهُ^(٣) عَلَى سَوَابِقِهِمْ، وَإِنْ شَاءَ رَتَبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَهُوَ أَسْهَلُ تَنَاؤلًاً.

(أَوْ) تَصْنِيْفِهِ عَلَى (الْأَبْوَابِ) الْفِقَهِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا، بِأَنْ يَجْمَعَ فِي^(٤) كُلِّ بَابٍ مَا وَرَدَ فِيهِ مِمَّا يَدْلُلُ عَلَى حُكْمِهِ إِثْبَاتًاً أَوْ نَفْيًاً، وَالْأَوْلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَا صَحَّ أَوْ حَسُنَ، فَإِنْ جَمَعَ الْجَمِيعَ فَلَيْبِيْنِ عِلَّةَ الْضَّعِيفِ.

(أَوْ) تَصْنِيْفِهِ^(٥) عَلَى (الْعِلْلَ) فَيَذْكُرُ^(٦) الْمَتْنَ وَطُرُقَهُ، وَبَيَانَ اخْتِلَافِ نَقْلَتِهِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُرَتَّبَهَا عَلَى الْأَبْوَابِ لِيُسْهَلَ تَنَاؤلُهَا.

(أَوْ) يَجْمَعُهُ عَلَى (الْأَطْرَافِ) فَيَذْكُرُ^(٨) طَرَفَ^(٩) الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى^(١٠) بَقِيَّتِهِ، وَيَجْمَعُ^(١١) أَسَانِيدَهُ: إِمَّا مُسْتَوْعِبًاً، وَإِمَّا مُقَيَّدًا^(١٢) بِكُتُبِ مَخْصُوصَةٍ.

(١) في ي: «وصفة» بالرَّفع، والمثبت من و.

(٢) «كُلًّا» سقطت من و. (٣) في و: «رَتَبٌ».

(٤) في ط: «تجمع» بدل: «يَجْمَعَ فِي».

(٥) في د: «تصنيفه» بالرَّفع، والمثبت من ط، ك.

(٦) في ج زيادة: «الشيوخ والعلل».

(٧) في د: «فَيَذْكُر» بالنَّصب، وأهملت في بقية النَّسخ، والمثبت أظهر.

(٨) في ج: «ويذكر».

(٩) في أ: «بقيّة». (١٠) «عَلَى» سقطت من أ.

(١١) في ه، ل: «ويجمع» بفتح العين، والمثبت من ب.

(١٢) في د: «أو مقيّدًا»، وفي ج، و، ز، ي، ل: «وإِمَّا مقيّدًا».

(وَمِنَ الْمُهِمِّ : (مَعْرِفَةُ سَبَبِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ بَعْضُ شِيوخِ الْقَاضِيِّ أَبِي يَعْلَى بْنِ^(١) الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ^(٢)، وَهُوَ أَبُو حَفْصِ الْعُكْبَرِيِّ^(٣) .

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(٤) أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ عَصْرِهِ شَرَعَ فِي جَمْعِ ذَلِكَ، وَكَانَهُ مَا رَأَى تَصْنِيفَ الْعُكْبَرِيِّ^(٥) الْمَذُوْكَوْرَ^(٦) .

(وَصَنَفُوا فِي عَالِبِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ) عَلَى مَا أَشَرَنَا إِلَيْهِ غالِبًا .
(وَهِيَ)؛ أَيْ : هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْمَذُوْكُوْرَةُ فِي^(٧) هَذِهِ^(٨) الْخَاتِمَةِ

(١) «بْنٍ» ليست في ط.

(٢) هو: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد البغدادي، ابن الفرّاء (ت ٤٥٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٨/٨٩).

(٣) في ج: «العكّري»، وهو تصحيف، وفي و، ط: «العكّري» بضم الباء، والمثبت من هـ، حـ، كـ. قال اللقاني رضي الله عنه في قضاء الظاهر (ص ١٦٦٢): «بضم العين، وسكون الكاف، وفتح الباء الموحدة».

وقال السمعاني رضي الله عنه في الأنساب (٩/٣٤٥): «بضم العين وفتح الباء - وقيل: بضم الباء أيضاً - وال الصحيح: بفتحها». وانظر: معجم البلدان لياقوت (٤/١٤٢)، تبصير المتنبي بتحرير المتنبي للمصنف (٣/١٠١٧).

وقد أفاد المصنف في فتح الباري (١١/٨٦): أنه لم يقف على كتاب العكّري المذكور، وإنما وقف على مختصر له؛ حيث قال: «أفرد - أي: سبب ورود الحديث - أبو حفص العكّري - من شيوخ أبي يعلى بن الفراء - بالتصنيف، وهو في المئة الخامسة، ووقفت على مختصر منه»، ولم أهتم إلى تعين العكّري المذكور.

(٤) انظر: إحكام الأحكام (١/٦٢).

(٥) في ج: «العكّري»، وهو تصحيف، وفي و، ط: «العكّري» بضم الباء، والمثبت من دـ، هـ، كـ.

(٦) في د: «المذكور» بالرّفع، وفي لـ: بالجرّ، وأهملت في بقية النسخ، والأقرب النصب؛ نعتاً للمضاف: «تصنيف»، والرّفع والجرّ بعيدان هنا.

(٧) في بـ: «من». (٨) «هَذِهِ» ليست في كـ.

(نَقْلٌ مَحْضٌ، ظَاهِرَةُ التَّعْرِيفِ، مُسْتَغْنِيَّةٌ عَنِ التَّمْثِيلِ).

وَحَضْرُهَا مُتَعَسِّرٌ^(١) (فَلُتُرَاجِعُ^(٢) لَهَا مَبْسُوْطَاهَا)؛ لِيَحْصُلَ
الْوُقُوفُ عَلَى حَقَائِقِهَا^(٣).

(وَاللَّهُ الْمُوْقُقُ وَالْهَادِي^(٤) لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)، عَلَيْهِ تَوَكِّلْتُ وَإِلَيْهِ
أَئِبُّ، وَحَسِبْنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ^(٥).^(٦)

(١) في أ، ط: «معتبر».

(٢) في ب، ج، ز، ي: «فليراجع» بالياء، وفي و: بالتاء والياء.

(٣) في نسخة على حاشية ي: «خفاياها».

(٤) «والهادى» ليست في أ، هـ.

(٥) «وحسينا الله ونعم الوكيل» ليست في أ، وفي د: «وهو حسينا ونعم الوكيل»، وفي و: «والحمد لله أولاً وآخرًا، ظاهراً وباطناً، وعلى كل حال، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسينا الله ونعم الوكيل».

(٦) **الخاتمة:**

* في أ: «آخر (توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر).

وكان الفراغ من نسخها يوم الأربعاء، السابع عشر من ذي القعدة الحرام، سنة ثلاثة وأربعين وثمان مئة، على يد كاتبه ...^(١).

* وفي ب: «آخر (توضيح نخبة الفكر).

قال مؤلفه - أبقاء الله تعالى -: عَلَّقَهُ: مُؤْلِفُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ حَجْرٍ، وَفَرَغَ مِنْهُ
فِي مُسْتَهْلِكِ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةُ ثَمَانِ عَشَرَ وَثَمَانَ مِائَةٍ، حَامِدًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَمُصَلِّيًا
عَلَى نَبِيِّهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. اِنْتَهِيَ.

وعلّقها لنفسه: أحوْجُ الْخَلْقِ إِلَى عَفْوِ الْحَقِّ؛ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنُ عُمَرَانَ، غَفَرَ اللَّهُ
ذُنُوبَهُ، وَسْتَرَ عَيْوَبَهُ، بِمِنْهُ وَكَرْمَهُ، وَوَافَقَ فَرَاغَهُ: يَوْمُ الْأَثْنَيْنِ الْمَبَارَكِ، ثَالِثُ
عَشْرِينَ الْحِجَّةِ، سَنَةُ (٨٤٤)، بِالْقَاهِرَةِ الْمُحْرُوسَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدًا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا^(٢).

(أ) طمس بمقدار أربع كلمات.

* وفي ج: «آخر (توضيح نخبة الفكر)».

قال مؤلفه - أبقاء الله تعالى - : علّقه: مؤلفه أحمد بن علي ابن حجر، وفرغ منه في مستهل ذي الحجة، سنة ثمان عشرة وثمان مئة، حامداً لله تعالى، ومصلياً على نبيه سيدنا محمد، وآلـه وصحبه ومسلماً. انتهى.

فرغ من الكتابة: يوم الأربعاء، الثالث والعشرين من جمادى الآخرة، سنة (٨٤٥) الهجرية، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين، والسلام».

* وفي د: «آخر (توضيح نخبة الفكر)».

وفي حاشيتها: «بلغ مقابلاً».

وبعدها قيد قراءة لمالك النسخة نور الدين الجوهرى على المصنف مع استجازته؛ نصّه:

«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فقدقرأ جميع هذا الكتاب - وهو (توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الآخر) - على مؤلفها؛ سيدنا ومولانا وشيخنا، قاضي القضاة، حافظ العصر، شيخ الإسلام، بقية المجتهدين الأعلام، ولـي الله، حـجـةـ الإـسـلـامـ، أبي الفضل شهاب الدينـ أـحـمـدـ، بنـ الشـيـخـ الـإـلـمـ الـعـلـمـ مـفـتـيـ الـمـسـلـمـينـ أـبـيـ الـحـسـنـ نـورـ الـدـيـنـ عـلـيـ الـعـسـقـلـانـيـ، الشـهـيرـ بـابـنـ حـجـرـ، فـسـحـ اللـهـ فـيـ أـجـلـهـ، وـأـعـادـ عـلـيـنـاـ وـعـلـىـ الـمـسـلـمـينـ مـنـ بـرـكـاتـهـ - بـمـحـمـدـ وـآلـهـ -:

مالك هذه النسخة؛ الفاضل، البارع، الممحض، المفید، الأدیب، الخطیب، نور الدين علي بن الزینی زین الدین داود الجوهری، الحنفی مذهبـاً، نفع اللـهـ بـهـ المسلمينـ، قـرـاءـةـ بـحـثـ وـتـدـقـيقـ، وـسـأـلـ عنـ غـامـضـ فـیـهـ وـتـحـقـیـقـ، نـفعـ اللـهـ بـهـ، وـذـلـكـ فـیـ مـجـالـسـ عـدـيـدةـ حـسـبـ بـلـاغـ مـؤـلـفـهـ فـیـهـ.

والمسؤول من صدقات سيدنا ومولانا شيخ الإسلام المشار إليه أعلاه - أمنع الله بـوـجـوـدـهـ المـسـلـمـينـ - جـبـرـ خـاطـرـ قـارـئـهـ المـذـكـورـ فـيـهـ؛ بـأـنـ يـرـوـيـهـ عـنـهـ وـجـمـيـعـ ماـ يـحـوـزـ لـهـ روـاـيـتـهـ، وـأـنـ يـفـيـدـ الـكـتـابـ المـذـكـورـ لـمـنـ يـلـتـمـسـ الـإـفـادـةـ مـنـهـ، وـأـنـ يـفـيـدـ مـاـ تـحـقـقـهـ مـنـ الـأـبـحـاثـ لـمـنـ يـرـيدـ ذـلـكـ مـنـهـ، وـالـلـهـ تـعـالـىـ يـحـفـظـكـمـ عـلـىـ الـمـسـلـمـينـ بـمـحـمـدـ وـآلـهـ».

وبعد هذا إجازة من المصنف لمالك النسخة نور الدين الجوهرى بخط ابن قمر؛ نصّها:

«بـسـمـ اللـهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ، وـصـلـىـ اللـهـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ وـآلـهـ وـسـلـمـ».

الحمد لله الذي رفع رايات الفهم والدراءة، ونصب آيات الحفظ والرواية، ووفق أرباب الألباب لاكتساب العلوم والأداب، وأيدَّ أصحاب السداد بالاستمداد من كل حاضر وباد، وشرف هذه الأمة بعلو الإسناد، وزينَ أهل الكمال بخفض جناح الأفعال على كل ملبي واحد.

والصلة والسلام على سيدنا محمد، أفحص من نطق بالضاد، واغترف من بحار فضله كل راوٍ وصاد، وعلى آله وأصحابه البررة الأمجاد.

وبعد: فقد قرأ صاحب هذه الإجازة - الآتي ذكره - على سيدنا ومولانا وشيخنا وأستاذنا، قاضي القضاة، حافظ العصر، شيخ الإسلام، ملك العلماء، بقية المجتهدين الأعلام - فسح الله في أجله، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته - :

الفضل، البارع، المفید، المجيد، الأديب، الخطيب، الشيخ نور الدين علي بن الفقير إلى الله تعالى الزياني داود الجوهرى، الحنفى مذهبًا - نفع الله به -؛ جميع الكتاب الجليل المسمى: (توضیح نخبة الفکر فی مصطلح أهل الأثر)؛ تأليف حافظ العصر المشار إليه أعلاه، قراءة بحث وتدقيق، وسؤال عن عویص وتحقيق، في مجالس متعددة حسب بلاغ حافظ العصر على هامش الكتاب المذكور.

وسمع عليه جملةً من تصانيفه؛ من ذلك: (مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري) و...^(١) الشرح المذكور، ومجالس من (شرح الألفية في علم الحديث)؛ تأليف شيخ الحفاظ والإسلام زين الدين عبد الرحيم العراقي بكتلة، ومجالس عديدة من (الأمالي المصرية) بالخانقاه البابرسية، ودار الحديث الكاملية.

وقد أجاز سيدنا ومولانا وشيخنا شيخ الإسلام حافظ العصر، المشار إليه أعلاه؛ لصاحب هذه الإجازة: أن يروي الكتب المذكورة عنه، وجميع ما يجوز له روایته، في مجالس عديدة.

والمسؤول من فضل سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام حافظ العصر - فسح الله في أجله، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته -: أن يتفضل على صاحب هذه الإجازة، ويجبر خاطره بشريفها بخطه الكريم، بالإجازة له بروايتها وجميع ما ذكر، وبالإذن له بإفادة الكتاب المذكور، وتقريره للمربيدين؛ ليحصل له بذلك الجبر والشرف بين الطلبة والمفیدين، والمسؤول من فضل الله الكريم أن يحفظكم على المسلمين، وأن يمكن لكم في الأرض، ويعيد علينا وعلى المسلمين من برکاتكم في الدنيا والآخرة.

وكتب هذه الأحرف: محمد بن علي، الشهير بابن قمر، في عاشر جمادى الآخرة، من سنة خمسين وثمان مئة.

حسبنا الله ونعم الوكيل».

(١) كلمة غير واضحة ولعلها: بعض.

وكتب المصنف بخطه تحت ما تقدّم:

«صحيح ذلك. قاله وكتبه: أحمد بن علي ابن حجر الشافعي - عفي عنه -».

* وفي هـ: «آخر (توضيح نخبة الفكر).

وُفق لتجزئه وتحريره - إن شاء الله تعالى - : الفقير إلى رحمة رب المتن القوي، محمد بن محمد بن محمد بن المغيزل وابن حماد، الحموي الشافعي العبدري، بمحروسة القاهرة، في أوقات آخرها: ضحى نهار الأحد، ثالث شهر رجب الفرد، سنة خمسين وثمان مئة، الحمد لله».

وفي آخرها قيد قراءة وسماع على المصنف مع الإجازة لجماعة من أهل العلم؛ نصه:

«الحمد لله على نعمه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسلیماً، سمع جميع هذا الكتاب على مؤلفه شيخنا الشیخ، الإمام، العلامہ، شیخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، خاتمة المجتهدين والحافظ، البیهقی الثانی، قاضی القضاة، شهاب الدين، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر الكتانی، العسقلانی، المصری، الشافعی - فسح الله في مدتھ - ، بقراءة كاتب هذه النسخة؛ الشیخ، الإمام، العالم، مفتی المسلمين، صدر المدرسين، زین الدین، أبي البرکات، محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن محمد بن نصر الله بن مرضی العبدري الحموي الشافعی، الشهیر بابن المغیزل، من أوله إلى قوله: (ولا یجوز تعمد تغیر صورۃ المتن)، ومن هنا إلى آخره بقراءة شیخنا، الإمام، العلامہ، الحافظ، برهان الدين، أبي الحسن إبراهیم بن عمر الرباط البقاعی الشافعی :

جماعة كثيرون؛ منهم: القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد البكري، وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السنباطي محمد بن محمد بن محمد السنباطي، وقرنه محمد بن محمد بن عبد الرحمن السنباطي الشهير بابن عبد الكافی، وشمس الدين محمد بن عبد الله بن قريش المخزومي، وهو سمع وكتبه محمد المدعو عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي - وغيره - بأفوات، وصح في مجالس، آخرها ليلة الاثنين، رابع شهر رجب الفرد، سنة خمسين وثمان مئة، بالمدرسة المنكوتورية بالقاهرة، وأجاز الشیخ لکلّ منا ما یجوز له وعنه روایته، والحمد لله وحده».

ثم عليها تصحیح لذلك بخط المصنف بخطه؛ نصه:

«صحيح ذلك؛ قراءةً، وسماعاً، وإجازةً - نفع الله تعالى بذلك - ، وقد أذنت له أن یرويها القارئ أولاً، عوداً على بدء ما شاء الله، وأن یفیدها لمن یراه أهلاً، حضراً وسفراً.

قاله وكتبه: أحمد بن علي ابن حجر - عفا الله تعالى عنه - ، حامداً، مصلياً، مسلماً».

وفي حاشيتها أيضاً:

«الحمد لله، رأیت في نسخة من شرح النخبة - عليها خط المصنف بخطه - ما صورته:

(مثال ما في النسخة التي قوبلت هذه النسخة عليها: «علقه مؤلفه أحمد بن علي ابن حجر، وفرغ منه في مستهل ذي الحجة، سنة ثمانية عشرة وثمان مئة»).

وبعدها:

مثال خط الشيخ على النسخة التي كتب أعلاه: «الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد سمعت علّي في هذه النخبة وشرحها، في مجالس دروس الحديث بالببرسية، وعارض بها صاحبها: الشيخ، الإمام، العلامة، الأوحد، محب الدين البكري، نفع الله تعالى به، وأذنت له أن يرويها عني، وما يجوز عني من مسموع ومجموع ومجاز، وذلك العاشر من شهر ربيع الآخر، سنة سبع وثلاثين وثمان مئة. قاله وكتبه: أحمد بن علي ابن حجر الشافعي - عفا الله عنه -».

وبظاهر الورقة المكتوب بها ما سُطِرَ أعلاه:

«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فقد قرأ علّي جميع هذا التوضيح - من تلخيصي -: الشيخ الفاضل، البارع، الأصيل، شرف الدين، يحيى بن الشيخ الإمام العلامة المتنين، مفید الطالبين، فخر العلماء العاملين، محب الدين البكري، من أوله إلى آخره، قراءة بحث وإنقان، واستشارة فوائد، فيها استنارة فرائد، بحيث استحق أن يفيده لمن أراد، ويبلغ كل طالب من المراد، وقد أذنت له أن يرويه ويقرره، ويقرئ كل ما تحمله منه واستحضره.

وكانت القراءة المذكورة في مجالس، آخرها في ليلة الثالث عشر من شهر رجب الفرد، عام خمسة وأربعين وثمان مئة.

قاله وكتبه: أحمد بن علي بن محمد بن علي ابن حجر العسقلاني، حامداً، مصلياً، مسلماً».

* وفي و: «علق ذلك لنفسه: الفقير المذنب العاصي؛ أحمد بن محمد بن الأخصاصي، الشافعي، اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين.

ووافق الفراغ من نسخها: في العشر الأوسط من شهر رمضان، سنة إحدى وخمسين وثمان مئة». وفي حاشيتها بخط المصنف: «بلغ صاحبه قراءة علّي. كتبه: ابن حجر».

وبعدها بخط متّاخر:

«...^(١) قلت: بلغت هذه النسخة قراءة على شيخنا الشيخ عبد القادر الصفوري، أadam الله النفع به، آمين، وذلك في خامس من شهر جمادى الأولى، سنة سبعة وسبعين وألف (١٠٧٧)».

* وفي ز: «آخر (توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر).

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه، وسلم.
فرغ منها كاتبه - الفقير إلى رحمة رب الغني - : محمود بن إسماعيل العيني، في شوال سنة
اثنتين وخمسين وثمان مئة، حامداً، ومصلياً، ومحسلاً.

* وفي ح: «وصلى الله على سيدنا محمد، وآله، وصحبه، وسلم.

وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة: في يوم الخميس المبارك، رابع شهر شعبان
المبارك، سنة سبع وخمسين وثمان مئة، على يد: العبد الفقير إلى الله تعالى، الراجي عفو
ربه القدير؛ يحيى بن عبد الغني الإمام، غفر الله له، ولوالديه، ولجميع المسلمين، ولمن
دعا له بالغفرة، أمين أمين، وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين».
وفي آخرها قيد قراءة وإجازة من الحافظ عثمان الديني بخطه لبدر الدين بن محمد العلائي
الحنفي؛ نصه:

«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فقدقرأ على الشيخ، الإمام،
العالم، المفید، بدر الدين بن محمد بن الشيخ بدر الدين أحمد بن الشيخ علاء الدين علي
العلائي الحنفي - أعزه الله تعالى ونفع به - : جميع (شرح التخبة) لمؤلفها؛شيخنا،شيخ
الإسلام، أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قراءة بحث وتحقيق، فأفاد
واستفاد.

وأجزت له أن يرويها عنّي، بروايتها لها وشرحها عن مؤلفها، وأن يفيد هذا الشرح من أراد
الاستفادة منه.

صحت القراءة المذكورة في مجالس، آخرها يوم الخميس، مستهل صرف الخير الميمون
الأغر، من سنة تسعين وثمان مئة.

وأجزت له أن يروي عني جميع ما لي من مقروء، ومسنون، ومجاز، ومجموع؛ بشرطه.
قاله وكتبه: عثمان بن محمد الدينـي - عفا الله عنه - .

* وفي ط: «كمل (توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للشيخ العالم العلامة،شيخ
الإسلام، قاضي القضاة، شهاب الملة والدين، أبي الفضل أحمد بن الشيخ السعيد أبي
الحسن علي بن محمد العسقلاني الشافعي المعروف بابن حجر.

على يد: عبده الفقير إليه؛ أحمد بن علي بن علي بن عبد الله الأنصاري، ثم المغراوي،
جعله الله من أهل العلم العاملين له، ووافق ذلك صحوة يوم الأحد، ثالث عشر شهر
رمضان المعظم، عام (٨٦٩هـ)^(١).

(١) قلب الناسخ التاريخ فكتبه (٨٦٩هـ)، وما أثبته هو الصواب كما يُبَيَّنَ في وصف النسخة.

وهو روايتي عن شيخنا أبي البركات ابن عزوز، بحق مناولته إياي أصله المقوء على مصنفه؛ مناولة مقرونة بالإجازة، وحدثني به عن مصنفه ابن حجر المذكور».

* وفي ي : «آخر (توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، ولله الحمد. وعلقه: فقير عفو الله تعالى ومغفرته، خويدم أهل القرآن؛ أحمد بن شعبان بن علي بن شعبان بن محمد الانصاري، المقرئ الشافعي، الغزي، لطف الله تعالى به، وغفر له ولمشايخه ولوالديه وللمسلمين.

وكان الفراغ من هذا: عصر يوم الأربعاء، تاسع عشرين صفر الميمون، عام (٨٦٩)، في المدرسة البرقوقية بالقاهرة المعزية، ولله الحمد والمنة، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه، وسلم.

كُتِبَتْ مِنْ نَسْخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّ الْمَصْنَفِ بِسَمَاعِ قِرَاءَةِ بَحْثٍ عَلَيْهِ، مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى آخره، وَقُوبِلَتْ عَلَيْهَا؛ فَصَحَّتْ، وَحَسِبَنَا اللَّهُ وَنَعَمُ الْوَكِيلُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

وبعدها قيد قراءة وإجازة من الحافظ عثمان الديمي بخطه للناسخ؛ نصه :

«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فقد قرأ على جميع (شرح النخبة) لمصنفها شيخنا، شيخ الإسلام، حافظ العصر، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني الشافعي، رحمه الله تعالى، وبرد مضجعه في الدارين: صاحبه؛ الشيخ، الإمام، العالم، الفاضل، المتفنن، شهاب الدين، أبو الفضل وأبو العباس وأبو الجود، أحمد بن الشيخ زين الدين شعبان بن الشيخ نور الدين أبي الحسن علي بن شعبان بن محمد الانصاري، التباني، الغزي، المقرئ الشافعي، نفعه الله بالعلم، ومتعم به، قراءة بحث وتدقيق نهاية ما أمكن، في مجالس متعددة، آخرها يوم الخميس، سلخ شهر الله المبارك، صفر الخير الميمون، سنة تسع وستين وثمان مئة، وأذنت له أن يرويه عنني، عن مؤلفه، وأن يفيده لمن شاء، وأجزت له أن يروي عنّي ما لي من مفروء، ومسنون، ومجموع، ومجاز، ونظم، ونشر؛ بشرطه.

قاله وكتبه: فقير رحمة ربه الغني؛ عثمان بن محمد بن عثمان الديمي - عفا الله عنه -. * وفي ك : «ولَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ».

تمت (النخبة وشرحها) بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة حافظ العصر شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الكناني الشافعي، تغمده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جنّته، آمين.

وكان الفراغ من كتابتها: أذان العصر يوم الخميس، رابع عشر محرم، افتتاح عام اثنين وتسعمائة.

وكتبها لنفسه: العبد الفقير إلى الله تعالى؛ محمد بن علي بن عمر البُسيُونِي الشافعِي، غفر الله تعالى له، ولوالديه، ولمشايخه، ولأحبابه، ولجميع المسلمين، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد، وآله، وصحبه أجمعين، وعلى سائر النبيين والمرسلين وجميع الصالحين، آمين.

وكتبها من نسخة قوبلت على نسخة قرئت على مؤلفها، وعليها خطه بأنها قرئت عليه.
* وفي ل : «آخر توضيح نخبة الفكر.
قال مؤلفه - أبقاء الله - علّقه: مؤلفه أَحْمَدُ بْنُ حَبْرٍ، وفرغ منه في مستهل ذي الحجّة سنة ثمان عشرة وثمان مئة، حامداً لله تعالى، ومصلياً على نبيه سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً.

علّقه لنفسه: أَفْقَرَ عَبْدِ رَبِّهِ وَأَحْوَجَهُمْ إِلَيْهِ؛ محمد بن محمد سويدكين الشافعِيُّ الْقَدِيسِيُّ، من نسخة نُقلَتْ مِنْ نسخةٍ عَلَيْهَا خُطُّ الْمُؤْلِفِ - أَبْقَاهُ اللَّهُ -، وَكَانَ آخِرُهُ...^(١) فِي شَهْرِ اللَّهِ الْحَرَامِ مِنْ شَهْرَوْنَ سَنَةَ (٨٣٨).

وعلى طرف الورقة الأيمن قيد قراءة وإجازة بخط الحافظ ابن حجر؛ نصه:
«الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقدقرأ على: الشیخ الفاضل البارع المحدث الرحال، کمال الدین [محمد] الشهیر بابن أبي شریف، جمیع هذا الشرح قراءة بحثی واتفاقاً، فی مجالس آخرها فی تاسع عشر جمادی الاولی، سنه سُتُّ وأربعین [وثمان مئة]^(٢)...، وأجزت له أن يرويه عنی ويفیده لمن أراد، والله المسئول إمداده بالإسعاد، وسلوک طریق الرشاد.

وكتبه: أَحْمَدُ بْنُ حَبْرٍ الشافعِيُّ، حامداً مصلياً مسلماً.
وعلى يسار کلام الحافظ في طرف الورقة الأيسر کلام يظهر أنه بخط کمال ابن أبي شریف، لكن لم يتضح بسبب رداءة النسخة.

* وفي م : «وكان الفراغ من كتابة شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - تأليف الشیخ الإمام، شیخ المفسرین وإمام المحدثین، قاضی القضاة شیخ الإسلام، العالم الحافظ، فرید دھر ووحید عصره، عمدة الحفاظ والمحدثین، شهاب الملة والدین، أبي الفضل

أحمد بن علي الشهیر بابن حجر أبقاء الله - في سنة (٨٤٠).

وفي الورقة التي بعدها قيد قراءة وإجازة بخط الحافظ ابن حجر؛ نصه:
«الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقدقرأ على جمیع هذا التوضیح فی علم الحدیث: صاحب الفاضل البارع العلامۃ البارع

(أ) ثلث أو أربع كلمات غير واضحة.

(ب) غير واضحة فی الأصل، وبعدها ثلث أو أربع كلمات غير مقرؤة.

الأوحد المفید، فخر الدین عمر ابن الفقیر إلى الله تعالى شمس الدین محمد ابن عمر الإربلي الشافعی، نزيل القاهرة، قراءة بحث وتبیین، وتفہم وتفنن؛ بحیث تأهل لأن یقرئها ویقررها؛ إذ أتقنها وحررها، وقد أذنت له أن یفیدها لمن التمس منه الإفاده، داعیاً لي وله حصول الحسنی وزيادة.

وسمع بقراءته: الشیخ الإمام شمس الدین عبد القادر السکندری نفع الله تعالى [به]^(١)، وأذنت له أيضاً، وأجزت لكلٍّ منهما أن یروي جميع ما یجوز عنی روایته، وكانت القراءة في مجالس آخرها يوم الخميس حادی عشر جمادی الآخرة، سنة أربعين وثمان مئة. وكتب: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الشافعی الشهیر بابن حجر، حامداً مصلیاً مسلماً».

(١) غير واضحة في الأصل.

فِهْرِسُ مَرَاجِعِ التَّحْقِيقِ

- ١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ت: علي محمد الباقي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢ - الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣ - اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التأليف العربية في المطبع الشرقية والغربية، لإدوارد كرنيليوس فانديك، صاحبه وزاد عليه: السيد محمد علي البيلاوي، الناشر: مطبعة التأليف (الهلال) - مصر، ١٣١٣هـ - ١٨٩٦م.
- ٤ - الإبهاج في شرح المنهاج، لتقى الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكى، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٥ - الإجازة للمجهول والمعدوم، للخطيب البغدادي، ت: عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٦ - الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٧ - الإحکام في أصول الأحكام، لأبی الحسن الامدی، ت: عبد الرزاق عفیفی، الناشر: المکتب الإسلامی، بيروت - دمشق.
- ٨ - الآداب للبيهقي، لأحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٩ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: السابعة، ١٣٢٣هـ.

- ١٠ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، للنبوبي، ت: عبد الباري فتح الله السلفي، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ١١ - أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرى التلمساني، ت: مصطفى السقا وآخرين، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة - مصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- ١٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ت: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٣ - الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، ت: عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٤ - أسماء شيخوخ مالك بن أنس، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأندلسي، ت: أبو عبدالباري رضا بوشامة الجزائري، الناشر: أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٥ - الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباقي الأندلسي، ت: محمد علي فركوس، الناشر: المكتبة المكية (مكة المكرمة) - دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٦ - الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٧ - أصول الفقه، لمحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، ت: فهد بن محمد السدحان، الناشر: مكتبة العيikan، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ١٨ - أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، ت: علي أبو زيد، وأخرين، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٩ - إكمال الإكمال، لابن نقطة الحنبلي، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية.
- ٢٠ - إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، ت: يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢١ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السمع، للقاضي عياض، ت: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس، ط: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
- ٢٢ - الأم، للشافعي، ت: رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: دار الوفاء، المنصورة - مصر، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٢٣ - إنباه الرُّوَاةِ عَلَى أَنْبَاهِ النُّحَادَةِ، لِجَمَالِ الدِّينِ أَبْوَ الْحَسْنِ عَلَيْهِ بْنُ يُوسُفِ الْقِفْطِيِّ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٤ - الأنساب، للسماعاني، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ٢٥ - الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، لأبي العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي، ت: أبو عبد الباري رضا بوشامة الجزائري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٦ - الباعث الحيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد محمد شاكر، الناشر: دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ.

- ٢٧ - البحر المحيط في أصول الفقه، للزرّكشى، الناشر: دار الكتبى، ط: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٨ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٢٩ - برنامج التجيبي، للقاسم بن يوسف التجيبي اللبناني السبتي، ت: عبد الحفيظ منصور، الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٨١م.
- ٣٠ - برنامج شيخ الرعيني، لعلي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، ت: إبراهيم شبح، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.
- ٣١ - البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني، ت: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٢ - بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، الناشر: دار الكاتب العربي، القاهرة - مصر، ١٩٦٧م.
- ٣٣ - بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي، ت: الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٤ - تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهدایة.
- ٣٥ - التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لأبي الطيب محمد صديق خان القنوجي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٦ - تاريخ ابن معين، برواية الدُّوري، ت: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة - السعودية، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- ٣٧ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، ت: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، م٢٠٠٣.
- ٣٨ - التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، لأبي بكر ابن أبي خيثمة، ت: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط: الأولى، هـ١٤٢٧، م٢٠٠٦.
- ٣٩ - التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن - الهند، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- ٤٠ - تاريخ بغداد وذيله (المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيشي)، للذهبي، ذيل تاريخ بغداد، لابن النجاري، المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجاري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، هـ١٤١٧.
- ٤١ - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، هـ١٤٢٢، م٢٠٠٢.
- ٤٢ - تاريخ دمشق، لابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، هـ١٤١٥، م١٩٩٥.
- ٤٣ - تبصیر المُنْتَهی بِتَحْریر المُسْتَهِ، لابن حجر، ت: محمد علي النجاري، الناشر: المكتبة العلمية.
- ٤٤ - التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، للمرداوي الحنبلي، ت: عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط: الأولى، هـ١٤٢١، م٢٠٠٠.
- ٤٥ - التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت: منيرة ناجي سالم، الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ط: الأولى، هـ١٣٩٥، م١٩٧٥.

- ٤٦ - التدوين في أخبار قزوين، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، ت: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- ٤٧ - تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- ٤٨ - تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ، لابن المبرد الحنبلبي، ت: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- ٤٩ - تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتابع الدين السبكي، للزرتشي، ت: سيد عبد العزيز - عبد الله ربيع، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ٥٠ - تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، ت: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٥١ - تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القزوبي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، عمان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٥٢ - تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٥٣ - التقريب والتبسيير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، للنwoي، ت: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٥٤ - التقصي لما في الموطأ من حديث النبي ﷺ، لابن عبد البر، ت: فيصل يوسف أحمد العلي، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

- ٥٥ - تقيد المهمل وتمييز المشكّل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، ت: علي بن محمد العمران، ومحمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٥٦ - التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة الحنبلي، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٥٧ - التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتببي - صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة -، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ٥٨ - التكمّلة لكتاب الصلة، لابن الأبار؛ محمد بن عبد الله القضايعي البلنسي، ت: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر للطباعة، بيروت - لبنان، ط: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٥٩ - تلخيص المُتّشابه في الرسم، للخطيب البغدادي، ت: سكينة الشهابي، الناشر: طлас للدراسات والترجمة والنشر، دمشق - سوريا، ط: الأولى، ١٩٨٥م.
- ٦٠ - التمييز في تلخيص تخریج أحادیث شرح الوجیز المشهور بـ «التلخیص الحبیر»، لابن حجر، ت: محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف.
- ٦١ - تهذیب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٦٢ - تهذیب الكمال في أسماء الرجال، للمزی، ت: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٦٣ - تهذیب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت: محمد عوض مرعب،

- الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠١ م.
- ٦٤ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواية وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله القيسيي الدمشقي الشافعى، الشهير بابن ناصر الدين، ت: محمد نعيم العرقوسى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٣ م.
- ٦٥ - الثقات، لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن - الهند، ط: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٦٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبرى، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركى، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ٦٧ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، ت: حمدى عبد المجيد السلفى، الناشر: عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٦٨ - الجامع لأخلاق الرأوى وآداب السامع، للخطيب البغدادى، ت: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٦٩ - الجامع (سنن الترمذى)، للترمذى، ت: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي - مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٧٠ - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن - الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

- ٧١ - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، للحميدي، ت: علي حسين الباب، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ٧٢ - الجوادر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.
- ٧٣ - الجوادر والدُرُر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسَّخاوي، ت: إبراهيم باجس عبدالمجيد، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٧٤ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، للماوردي، ت: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٧٥ - حديث أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْجُوَيْبَارِيِّ فِي مَسَائلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامِ، لِلْبَيْهَقِيِّ، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٧٦ - حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجهه، للخطيب البغدادي، ت: محمد رزق طرهوني، الناشر: دار فواز، الأحساء - السعودية، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٧٧ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطى، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشراكاه، مصر، ط: الأولى، ١٣٨٧هـ.
- ٧٨ - الحِجَّةُ فِي ذِكْرِ الصَّحَّاحِ الْسَّتَّةِ، لمحمد صديق خان بن حسن القِنْوَجِيِّ، الناشر: دار الكتب التعليمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، الناشر:

السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، تصوير: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

٨٠ - خُلَّاْصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، لِمُحَمَّدِ أَمِينِ بْنِ فَضْلِ اللَّهِ الْمُحْمَّدِيِّ الْحَمْوَيِّ الدِّمْشَقِيِّ، النَّاشرُ: دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوت - لَبَّانٌ.

٨١ - درةِ الْجِجَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، لِأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَكْنَاسِيِّ الشَّهِيرِ بِابْنِ الْقَاضِيِّ، ت: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ، النَّاشرُ: دَارُ التِّرَاثِ (الْقَاهِرَةِ)، وَالْمَكْتَبَةِ الْعُتِيقَةِ (تُونِسِ)، ط: الْأُولَى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٨٢ - الدِّيْبَاجُ الْمَذَهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْمَذَهَبِ، لَابْنِ فَرْحَونِ، بِرْهَانُ الدِّينِ الْيَعْمَرِيِّ، ت: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ، النَّاشرُ: دَارُ التِّرَاثِ، الْقَاهِرَةُ - مَصْرُ.

٨٣ - ذِيلُ التَّقِيِّيدِ فِي رِوَايَةِ السَّنَنِ وَالْأَسَانِيدِ، لِأَبِي الطَّيْبِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدِ بْنِ عَلِيِّ الْحَسَنِيِّ الْفَاسِيِّ، ت: كَمَالُ يُوسُفِ الْحَوْتِ، النَّاشرُ: دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ، بَيْرُوت - لَبَّانٌ، ط: الْأُولَى، ١٤١٠هـ.

٨٤ - ذِيلُ تَذْكِرَةِ الْحَفَاظِ، لِشَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْمَحَاسِنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْحَسَنِيِّ الدِّمْشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ، النَّاشرُ: دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ، ط: الْأُولَى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٥ - ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَفَاظِ، لِلْسُّيُّوْطِيِّ، ت: زَكْرِيَاُ عَمِيرَاتِ، النَّاشرُ: دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ، بَيْرُوت - لَبَّانٌ.

٨٦ - الرِّسَالَةُ الْمُسْتَطْرِفَةُ لِبَيَانِ مَشْهُورِ كِتَبِ السَّنَنِ الْمُشَرِّفَةِ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْفَيْضِ جَعْفَرِ بْنِ إِدْرِيسِ الْكَتَانِيِّ، ت: مُحَمَّدُ الْمُنْتَصِرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْزَّمْزَمِيِّ، النَّاشرُ: دَارُ الْبَشَائِرِ إِلَيْسَلَامِيَّةِ، ط: السَّادِسَةُ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨٧ - الرِّسَالَةُ، لِلشَّافِعِيِّ، ت: أَحْمَدُ شَاكِرٍ، النَّاشرُ: مَكْتَبَةُ الْحَلَبِيِّ، مَصْرُ، ط: الْأُولَى، ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م.

- ٨٨ - الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، لشهاب الدين أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، ت: إبراهيم الزبيق، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٨٩ - السنن الصغير، لليهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٩٠ - السنن الكبرى، لليهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٩١ - السنن الكبرى، للنسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٩٢ - السنن، لأبي داود السجستاني، ت: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بلي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٩٣ - السنن، لابن ماجه، ت: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بلي، وعبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٩٤ - سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩٥ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٩٦ - الشذوذ الفيّاح من علوم ابن الصلاح، لبرهان الدين الأبناسي، ت: صلاح فتحي هلل أبو خبيب، الناشر: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- ٩٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ت: محمود الأرناووط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناووط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٩٨ - شرح التَّبَصْرَةِ وَالتَّذَكْرَةِ، للحافظ العراقي، ت: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٩٩ - شرح تنقیح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ت: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٠٠ - شرح سنن أبي داود، لابن رسلان، ت: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - مصر، ط: الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- ١٠١ - شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للملاء المهروي القاري، ت: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقام، بيروت - لبنان.
- ١٠٢ - شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطَّحاوي، ت: شعيب الأرناووط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠٣ - شروط الأئمَّةِ الْخَمْسَةِ، للحازمي، ت: حسام الدين القدسي، الناشر: دار الكتاب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ١٠٤ - الصارم المسلول على شاتم الرسول، لابن تيمية، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، السعودية.
- ١٠٥ - الصَّحَاحُ تاجُ الْلُّغَةِ وَصِحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ، لأبي نصر الجَوْهَرِيِّ، ت: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ١٠٦ - الصحيح (مختصر المختصر من المسند الصحيح)، لابن خزيمة، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ١٠٧ - الصحيح، لابن حبان، ت: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٣م.
- ١٠٨ - الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٠٩ - الصحيح، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١١٠ - صفوة التصوف، لمحمد بن طاهر المقدسي، ت: غادة المقدم، الناشر: دار المنتخب العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١١١ - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقوط، لابن الصلاح، ت: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ١١٢ - الضعفاء الكبير، للعقيلي، ت: قسم التحقيق بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، ط: الأولى، ٢٠١٣م.
- ١١٣ - الضَّوءُ الْلَّامُ لِأَهْلِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ، لِلْسَّخَاوِيِّ، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١١٤ - طبقات الحفاظ، للسيوطى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١١٥ - طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السُّبْكِيِّ، ت: محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

- ١١٦ - طبقات الشافعية، لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعى، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، م٢٠٠٢.
- ١١٧ - طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، ت: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: الأولى، م١٩٩٢.
- ١١٨ - الطبقات الكبير، لابن سعد، ت: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: الأولى، م٢٠٠١.
- ١١٩ - عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى، لأبي بكر بن العربي المالكى، ت: جمال مرعشلى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، م١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٢٠ - العبر في خبر من غبر، للذهبي، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٢١ - العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء، ت: أحمد بن علي بن سير المباركي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -، ط: الثانية، م١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٢٢ - العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين، لحسين بن غنام النجدي الأحسائي المالكى، ت: محمد بن عبد الله الهبدان، الناشر: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط: الأولى، م١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٢٣ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ت: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة - بيروت، م١٣٧٩هـ.
- ١٢٤ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسّخاوى، ت: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، ط: الأولى، م١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٢٥ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.

- ١٢٦ - الفصول في الأصول، لأحمد بن علي أبي بكر الرازي الجصّاص الحنفي، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، ط: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٢٧ - فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن (شروط الأئمة)، لابن مَنْدَه، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم، الرياض - السعودية، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٢٨ - فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهيرية، لصلاح محمد الخيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢٩ - فهرسة ابن خير الإشبيلي، ت: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.
- ١٣٠ - قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الآخر، لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، ت: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: الدار الأثرية، عمّان - الأردن، ط: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ١٣١ - قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م.
- ١٣٢ - القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، للقاسم ابن فُطُلُوبِغاً، ت: عبد الحميد الدرويش، الناشر: دار الفارابي، ط: الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٣٣ - الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عَدِيٌّ، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٣٤ - الكبائر، للذهبى، الناشر: دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان.

- ١٣٥ - كشف الأسرار شرح أصول البَزْدَوِي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
- ١٣٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (حاجي خليفة)، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد - العراق، تصوير دار إحياء التراث العربي.
- ١٣٧ - الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدنى، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة - السعودية.
- ١٣٨ - الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، ت: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٣٩ - لب الباب في تحرير الأنساب، للسيوطى، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان.
- ١٤٠ - الباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان.
- ١٤١ - لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد الهاشمي المكي الشافعى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٤٢ - المجتبى (سنن النسائي)، للنسائي، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ١٤٣ - المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر، ت: يوسف عبد الرحمن المرعشلى، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ١٩٩٤م.

- ١٤٤ - مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ١٤٥ - المُحدّث الفاصل بين الرّاوی والواعی، للرّامهُرْمُزیّ، ت: محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ط: الثالثة، ٤٠٤هـ.
- ١٤٦ - المحسول، للرّازیّ، ت: طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ١٤٧ - مختار الصّحاح، لأبی عبد اللّه محمد بن أبی بکر بن عبد القادر الحنفي الرّازیّ، ت: يوسف الشیخ محمد، الناشر: المکتبة العصریة - الدار النمودجیة، بيروت - صیدا، ط: الخامسة، ٤٢٠هـ.
- ١٤٨ - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لمحمد بن محمد بن عبد الكریم البعلی ابن الموصلي، ت: سید ابراهیم، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٤٩ - المدخل إلى كتاب الإکلیل، لأبی عبد اللّه محمد بن عبد اللّه الحاکم، ت: فؤاد عبد المنعم أحمـد، الناشر: دار الدعـة، الإسـکندریـة - مصر.
- ١٥٠ - مسائل حرب الكرمانی من كتاب النکاح إلى نهاية الكتاب، لأبی محمد حرب بن إسماعیل بن خلف الكرمانی، ت: فایز بن أحمـد بن حامـد حابـس، الناشر: جامـعة أم القرـی، ١٤٢٢هـ.
- ١٥١ - المستفاد من مُبَهَّمات المتن والإسناد، لأبی زُرْعَة أحمـد بن عبد الرحـمـن العـراقيـ، ت: عبد الرحمن عبد الحـمـيد البرـ، النـاـشر: دار الـوـفـاء - دار الأندلس الخـضرـاء، ط: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١٥٢ - مسند الإمام أـحمد بن حـنـبل، ت: شـعـیـبـ الـأـرنـوـوطـ - عـادـلـ مرـشدـ، وـآخـرـونـ، إـشـرافـ: عبد اللـهـ بنـ عبدـ الـحـمـیدـ البرـ، النـاـشرـ: مؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ، ط: الأولىـ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١مـ.

- ١٥٣ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث، ١٩٧٨ م.
- ١٥٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٥٥ - المطلع على ألفاظ المقنع، للبعلي، ت: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٥٦ - معجم البلدان، لياقوت الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٩٩٥ م.
- ١٥٧ - معجم السفر، لصدر الدين، أبي طاهر السّلّفي، أحمد بن محمد الأصبهاني، ت: عبد الله عمر البارودي، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة - السعودية.
- ١٥٨ - معجم الشيوخ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين السبكي، تحرير: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي، ت: بشار عواد، ورائد يوسف العنبي، ومصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ١٥٩ - معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٦٠ - معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، ت: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م.
- ١٦١ - المعلم بشیوخ البخاری ومسلم، لأبی بکر محمد بن إسماعیل بن

- ١٦١ - خلفون، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٦٢ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تصحيح: هلموت ريتز، الناشر: دار فرانز شتايز - ألمانيا، ط: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٦٣ - مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ.
- ١٦٤ - ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، لمحمد بن عمر بن محمد محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي، ت: محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٦٥ - الملخص لمسند الموطاً، لأبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي، ت: علي إبراهيم مصطفى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٦٦ - مناقب الشافعي، للبيهقي، ت: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ١٦٧ - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، ت: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٦٨ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنwoي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- ١٦٩ - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، ت: محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤ م.

- ١٧٠ - المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، لعبد الغني بن سعيد الأزدي، ت: مشى محمد حميد الشمري - قيس عبد إسماعيل التميمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٧١ - المؤتلف والمختلف، للدارقطني، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٧٢ - موضع أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، ت: عبد المعطي أمين قلعيجي، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٧٣ - الموضوعات، لابن الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن - صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة -، ط: الأولى.
- ١٧٤ - الموطأ، برواية يحيى بن يحيى الليبي، ت: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي - الإمارات، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٧٥ - الموطأ، برواية أبي مصعب الرُّهري، ت: بشار عواد ومحمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.
- ١٧٦ - الموقفة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب - سوريا، ط: الثانية، ١٤١٢هـ.
- ١٧٧ - نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطى، ت: فيليب حتى، الناشر: المكتبة العلمية.

- ١٧٨ - النُّكْتَ الْوَفِيَّةُ بِمَا فِي شِرْحِ الْأَلْفِيَّةِ، لِبَرْهَانِ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرِ الْبَقَاعِيِّ، تَ: مَاهِرِ يَاسِينِ الْفَحْلِ، النَّاشرُ: مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ نَاسِرُونَ، طَ: الْأُولَى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٧٩ - النُّكْتَ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ، لِابْنِ حَبْرٍ، تَ: رَبِيعُ بْنُ هَادِي عَمِيرِ الْمَدْخَلِيِّ، النَّاشرُ: عَمَادَةُ الْبَحْثِ الْعَلَمِيِّ بِالجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَدِينَةُ الْمُنُورَةُ، السُّعُودِيَّةُ، طَ: الْأُولَى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٨٠ - النُّكْتَ عَلَى مُقْدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، لِلزَّرْكَشِيِّ، تَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ بْنَ مُحَمَّدِ بِلَافْرِيجِ، النَّاشرُ: أَصْوَاتُ السَّلْفِ - الْرِّيَاضُ، طَ: الْأُولَى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٨١ - نِهايَةُ الْمَطْلُوبِ فِي درايَةِ الْمَذَهَبِ، لِأَبِي الْمَعَالِيِّ الْجَوَينِيِّ، تَ: عَبْدُ الْعَظِيمِ مُحَمَّدِ الدَّيْبِ، النَّاشرُ: دَارُ الْمَنْهَاجِ، طَ: الْأُولَى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٨٢ - هِدَايَةُ الْعَارِفِينَ أَسْمَاءِ الْمُؤْلِفِينَ وَآثَارِ الْمُصَنَّفِينَ، لِإِسْمَاعِيلِ الْبَغْدَادِيِّ، النَّاشرُ: طَبَعَ بِعِنَادِيَّةِ وَكَالَّةِ الْمَعَارِفِ الْجَلِيلَةِ فِي مَطْبَعَتِهَا الْبَهِيَّةِ إِسْتَانْبُولُ ١٩٥١م، أَعْادَتْ طَبَعَهُ بِالْأَوْفَسْتَ: دَارُ إِحْيَاءِ التِّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ - لَبَّانُ.
- ١٨٣ - الْوَافِيُّ بِالْوَفِيَّاتِ، لِصَلَاحِ الدِّينِ خَلِيلِ بْنِ أَبِيكَ الصَّفْدِيِّ، تَ: أَحْمَدُ الْأَرْنَاؤُوْطَ وَتُرْكِيِّ مُصْطَفِيِّ، النَّاشرُ: دَارُ إِحْيَاءِ التِّرَاثِ - بَيْرُوتُ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٨٤ - وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ ابْنَاءِ الزَّمَانِ، لِابْنِ خَلْكَانِ، تَ: إِحْسَانِ عَبَّاسِ، النَّاشرُ: دَارُ صَادِرِ - بَيْرُوتُ.
- ١٨٥ - الْيَوَاقِيْتُ وَالْدُّرَرُ فِي شِرْحِ نَخْبَةِ ابْنِ حَبْرٍ، لِزَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ بْنِ تَاجِ الْعَارِفِينَ الْمُنَّاوِيِّ الْقَاهِرِيِّ، تَ: الْمُرْتَضَى الرِّزِينِ أَحْمَدِ، النَّاشرُ: مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ - الْرِّيَاضُ، طَ: الْأُولَى، ١٩٩٩م.

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

٥	المُقَدَّمة
٧	مَهْجِي فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ
١٠	تَرْجِمَةُ الْمُصْنَفِ
١٥	اسْمُ الْكِتَابِ
١٩	وَصْفُ النُّسُخِ الْمُعْتَمَدةِ فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ
٣٣	نَمَادِجُ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ
٧٥	نُزُهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيْحِ نُخْبَةِ الْفَكَرِ فِي مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثَرِ
٧٨	الْمَصَنَّفَاتِ فِي عِلْمِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ
٨١	مِنْزَلَةُ مُقَدَّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ بَيْنَ كُتُبِ الْمُصْطَلِحِ
٨٣	سَبْبُ تَأْلِيفِ النُّخْبَةِ وَشَرْحُهَا
٨٣	طَرِيقَةُ الْمَصَنِفِ فِي الشَّرْحِ
٨٤	الْفَرْقُ بَيْنَ الْخَبْرِ وَالْحَدِيثِ
٨٥	أَقْسَامُ الْحَدِيثِ بَاعْتِبَارِ طَرْقِهِ
٨٥	الْمَتَوَاتِرِ
٨٧	شَرُوطُ الْمَتَوَاتِرِ
٨٩	الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ الْمُضْرُورِيِّ وَالْعِلْمِ النَّظَرِيِّ
٩١	الْمَتَوَاتِرُ مُوْجَدٌ بِكَثْرَةِ فِي الْأَحَادِيثِ
٩١	الْمَشْهُورُ وَالْفَرْقُ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْمُسْتَفِيْضِ

٩٢	إطلاقات المشهور
٩٣	العزيز
٩٧	الغريب
٩٧	تعريف خبر الآحاد
٩٧	المقبول والمردود
٩٩	أنواع الخبر المحتف بالقرائن
١٠٤	أنواع الغرابة
١٠٥	الفرد المطلق
١٠٥	الفرد النسبي
١٠٦	الفرق بين الغريب والفرد
١٠٧	تعريف الصحيح لذاته
١٠٧	أقسام الحديث المقبول
١٠٨	شرح تعريف الصحيح لذاته
١٠٨	أقسام الضبط
١١٠	تفاوت مراتب الحديث الصحيح لذاته
١١٣	أصح الأسانيد
١١٣	المفاضلة بين البخاري ومسلم
١١٥	أوجه ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم
١١٧	أقسام الحديث الصحيح باعتبار الأصححة
١١٩	الحسن لذاته والحسن لغيره
١٢٠	الصحيح لغيره

١٢٠	توجيه وصف الحديث الواحد بالحسن والصحة معاً
١٢٢	ال الحديث الحسن عند الترمذى
١٢٤	زيادة الثقة
١٢٧	المحفوظ والشاذ
١٢٩	المعروف والمنكر
١٣٠	العلاقة بين الشاذ والمنكر
١٣٠	المتابعات ومراتبها
١٣٢	الشواهد
١٣٣	الاعتبار
١٣٤	المحكم
١٣٤	مختلف الحديث
١٣٧	الناسخ والمنسوخ
١٣٧	كيف يُعرَف النسخ؟
١٣٩	مراتب النظر فيما ظاهره التعارض
١٤٠	أقسام المردود وأسباب الرد
١٤٠	المعلق
١٤٠	العلاقة بين المعلق والمغضّل
١٤٣	المرسل
١٤٤	مذاهب العلماء في حكم المرسل
١٤٥	المغضّل والمنقطع
١٤٦	المدلّس

١٤٧	المرسل الخفي
١٤٧	الفرق بين المدلّس والمرسل الخفي
١٥٠	أقسام المردود بسبب الطعن في الراوي
١٥٣	الموضوع
١٥٣	كيف يُعرَفُ الوضع في الحديث؟
١٥٦	أسباب الوضع
١٥٦	حكم الوضع في الحديث ورواية الموضوع
١٥٨	المتروك والمنكر
١٥٨	المعلم
١٥٩	مدرج الإسناد وأقسامه
١٦١	مدرج المتن
١٦١	كيف يُعرَفُ الإدراج؟
١٦١	المقلوب
١٦٣	المزيد في متصل الأسانيد
١٦٣	المضطرب
١٦٤	المصحّف والمحرّف
١٦٥	الرواية بالمعنى واختصار المتن
١٦٨	غريب الحديث
١٦٩	مشكل الحديث
١٧٠	جهالة الرواية وأسبابها
١٧١	الوُحدان

١٧٢	المبهمات
١٧٣	المبهم بلفظ التعديل
١٧٤	أقسام الجهالة
١٧٥	رواية المبتدع وحكمها
١٧٨	سوء الحفظ
١٧٨	الاختلاط
١٧٩	تفوية الحديث الضعيف بالمتتابعات وضوابطه
١٨٠	أقسام الحديث باعتبار متنه إسناده
١٨٠	المرفوع وأنواعه
١٨١	من أنواع المرفوع حُكماً
١٨٤	صيغ محتملة للرفع
١٨٨	الموقوف وأقسامه
١٨٨	تعريف الصحابي
١٩٢	مراasil صغار الصحابة
١٩٢	بِمَ تَثْبُتُ الصَّحَّةُ؟
١٩٣	المقطوع
١٩٣	المخضّرون
١٩٥	الفرق بين المقطوع والمنقطع
١٩٦	المسند
١٩٨	العلوّ المطلق
١٩٨	العلوّ النّسبي

١٩٩	الموافقة
٢٠٠	البدل
٢٠٠	المساواة
٢٠١	المصافحة
٢٠٢	رواية الأقران
٢٠٢	المدّبج
٢٠٣	رواية الأكابر عن الأصغر
٢٠٣	مَنْ رَوَى عَنْ أَيِّهِ عَنْ جَدِّهِ
٢٠٥	السابق واللاحق
٢٠٧	مَنْ رَوَى عَنْ مُتَفَقِّي الاسمِ وَلَمْ يَتَمَيَّزَا
٢٠٩	جَحدُ الشِّيخِ لِمَرْوِيَّهِ
٢١٠	مَنْ حَدَّثَ وَنَسَى
٢١١	المسلسل
٢١٣	صيغُ الأداءِ وَمَرَاتُبُهَا
٢١٤	الفرق بين التحديث والإخبار
٢١٦	المفاضلة بين العَرْضِ وَالسَّمَاعِ
٢١٧	معنى الإنباء
٢١٧	عَنْعَنَةُ الْمُعَاصِرِ هَلْ تَحْمِلُ عَلَى السَّمَاعِ؟
٢١٨	إطلاق المشافهة والمكاتبة
٢١٨	المناولة وشروط اعتبارها
٢٢٠	الوجادة والوصيّة والإعلام

٢٢١	حُكْمُ الرِّوَايَةِ بِالْإِجَازَةِ الْعَامَةِ
٢٢٢	الْإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ وَالْمَعْدُومِ وَالْإِجَازَةُ الْمَعْلَقَةُ
٢٢٥	الْمُتَفَقُ وَالْمُفْتَرِقُ
٢٢٦	الْمُؤْتَفِ وَالْمُخْتَفِ
٢٢٨	الْمُتَشَابِهُ
٢٢٩	مِنْ أَنْوَاعِ الْمُتَشَابِهِ
٢٣٥	خَاتَمَهُ
٢٣٥	طَبَقَاتُ الرِّوَايَةِ
٢٣٥	تَعْرِيفُ الطَّبَقَةِ
٢٣٦	مَعْرِفَةُ مَوَالِيدِ الرِّوَايَةِ وَوَفَاتِهِمْ
٢٣٧	مَعْرِفَةُ بَلَدَانِ الرِّوَايَةِ وَأَوْطَانِهِمْ
٢٣٧	مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الرِّوَايَةِ
٢٣٨	مَرَاتِبُ الْأَفَاظِ جَرْحُ الرِّوَايَةِ
٢٣٩	مَرَاتِبُ الْأَفَاظِ تَعْدِيلُ الرِّوَايَةِ
٢٣٩	أَحْكَامٌ تَعْلَقُ بِقَبْوِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
٢٤٢	الْتَّحْذِيرُ مِنِ التَّسَاهُلِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
٢٤٣	مَتَى يَقْدِمُ الْجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ؟
٢٤٤	فَضْلٌ
٢٤٤	مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنْيَى
٢٤٥	مَنْ نُسِّبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ مِنِ الرِّوَايَةِ
٢٤٦	مَعْرِفَةُ النِّسَبِ الَّتِي عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهَا

٢٤٧	من اتفق اسمه واسم أبيه وجده
٢٤٧	مَنِ اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه
٢٤٩	من اتفق اسم شيخه والراوي عنه
٢٥٠	معرفة الأسماء المجردة
٢٥٢	معرفة الأسماء المفردة
٢٥٥	معرفة الألقاب والأنساب
٢٥٧	معرفة المولاي
٢٥٨	أدب الشيخ والطالب
٢٥٩	سن التحمل والأداء
٢٥٩	حكم تحمل الكافر والفاسن
٢٦٠	معرفة صفة كتابة الحديث والتحديث به
٢٦٢	صفة تصنيف الحديث
٢٦٣	معرفة سبب الحديث
٢٧٣	فِهْرَسُ مَرَاجِعِ التَّحْقِيقِ
٢٩٥	فِهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

مِنْظَرُ الْجَلَلِ الْعَالِيِّ

المُتُونُ الاضْنَافِيَّةُ

- ❖ الشَّاطِئِيَّةُ.
- ❖ الْجَزَرِيَّةُ.
- ❖ كَشْفُ الشُّبُهَاتِ.
- ❖ الْعَمَدَةُ فِي الْأَحْكَامِ.
- ❖ الْمُحَرَّرُ فِي الْمَحَدِيثِ.
- ❖ نَجْبَةُ الْفَرَسِ.
- ❖ الْفَيْيَةُ الْعَرَقِيُّ فِي الْمَصْطَلَحِ.
- ❖ الْفَيْيَةُ الْسُّمْوُطِيُّ فِي الْمَصْطَلَحِ.
- ❖ الْفَيْيَةُ الْعَرَقِيُّ فِي الْسَّيَرَةِ.
- ❖ لَامِيَّةُ الْأَفْعَالِ.

المُسْتَوَى التَّمَهِيدِيُّ ❖ الْأَذْكَارُ وَالْأَدَابُ.

- ❖ الْأَصْوُلُ الْثَّلَاثَةُ.
- ❖ الْقَوَاعِدُ الْأَرْبَعَ.
- ❖ نَوَاقِضُ الْإِسْلَامِ.
- ❖ الْأَرْبَعُونُ التَّوْرِيَّةُ.

المُسْتَوَى الثَّانِي ❖ تَحْفَةُ الْأَطْفَالِ ❖ شُرُوطُ الصَّلَاةِ ❖ كِتَابُ التَّوْحِيدِ.

- ❖ مَنْظُومَةُ الْبَيْقَوْنِيِّ.
- ❖ مَنْظُومَةُ الْإِلَيْرِيِّ.
- ❖ الْمُقْدَمَةُ الْأَجْرُومِيَّةُ.
- ❖ الْعَقِيْدَةُ الْوَاسِطِيَّةُ.

المُسْتَوَى الرَّابِع ❖ الْوَرَقَاتُ ❖ عُوَانُ الْحِكْمَ ❖ مَنْظُومَةُ الرَّحِيْمِ ❖ الْعَقِيْدَةُ الْطَّحاوِيَّةُ.

- ❖ بُلُوغُ الْمَرَامِ.
- ❖ رَدُّ الْمُسْتَقْبَعِ.
- ❖ الْفَيْيَةُ بْنُ مَالِكٍ.

المُسْتَوَى الْخَامِسُ ❖ الْجَامِعُ الْمِلَّاتِيُّ فِي الصَّحِيْحَيْنِ ❖ أَفْرَادُ الْبَحَارِيِّ وَفَسَلَّمٌ ❖ الْأَرْوَانُ دُلَّعَلُ الصَّحِيْحَيْنِ.